عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
476



اليورو

كيف تُهدِّد العملة الموحَّدة مستقبل أوروبا

(الجزء الأول)

تأليف: جوزيف إي. ستيغلتز
ترجمة: مجدي صبحي يوسف

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب




المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923 - 1990) ود. فؤاد زكريا (1927 - 2010)

اليورو

كيف تُهدِّد العملة الموحَّدة مستقبل أوروبا

(الجزء الأول)

تأليف: جوزيف إي. ستيغلتز

ترجمة: مجدي صبحي يوسف



سبتمبر 2019
476



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
هاتف: 22431704 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 645 - 4

العنوان الأصلي للكتاب

The Euro:

How a Common Currency Threatens the Future of Europe

By

Joseph E. Stiglitz

W.W. Norton & Company

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

المحرم 1441 هـ ـ سبتمبر 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

محتوى

تمهيد

لقد قُصِف العالم بأخبار محبطة من أوروبا؛ فاليونان تمر بركود اقتصادي، حيث أضحى نصف شبابها عاطلين عن العمل. وحقق اليمين المتطرف مكاسب كبيرة في فرنسا. وفي كاتالونيا، وهو الإقليم المحيط ببرشلونة، يؤيد أغلبية هؤلاء الذين انتُخبوا لبرلمان الإقليم الاستقلالَ عن إسبانيا. ومع الدفع بهذا الكتاب إلى المطبعة كانت أجزاء كبيرة من أوروبا تواجه عَقدا ضائعا من الزمن، حيث أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان عليه قبل تفجر الأزمة المالية العالمية في العام 2008.

وحتى ما كانت أوروبا تحتفل به على أنه نجاح كان يشير إلى فشل؛ فقد انخفض معدل البطالة في إسبانيا من 26 في المائة في العام

«كان مخطط «مشروع العملة الواحدة» واقعا تحت تأثير شديد لأيديولوجية ومصالح فشلت، ليس فقط في تحقيق طموحاتها الاقتصادية بتوفير الرخاء، ولكن أيضا في طموحها بشأن تقريب البلدان الأعضاء بعضها من بعض سياسيا»

2013 إلى 20 في المائة في بداية العام 2016. ولكن بقي واحد من كل اثنين تقريبا من الشباب عاطلا عن العمل[1]، وربما كان من المحتمل أن يكون معدل البطالة أعلى من ذلك لو لم يُقْدِم الشباب الإسباني الأكثر موهبة على مغادرة البلاد للبحث عن فرص عمل في الخارج.

ما الذي حدث؟ ألم يكن من المفترض، مع التقدم الحادث في علم الاقتصاد، أن نفهم بنحو أفضل كيف يمكن إدارة الاقتصاد؟ الواقع أن الاقتصادي الحائز جائزةَ نوبل في الاقتصاد روبرت لوكاس Robert Lucas أعلن في خطابه باعتباره رئيسا لاتحاد الاقتصاديين الأمريكيين في العام 2003 «أن المشكلة المركزية التي كانت تحول دون تجنب الركود قد حُلَّت»[2]. ومع كل التحسينات التي جرت في الأسواق، أليس من المفترض أن يصبح أمر إدارة الاقتصاد أكثر سهولة من السابق؟ والعلامة الواضحة على الاقتصاد الذي يعمل بشكل جيد هي النمو السريع، والذي يُقتَسم بنحو واسع بين المواطنين، ومع معدل بطالة منخفض. ولكن ما حدث في أوروبا كان على العكس من ذلك.

وهناك إجابة بسيطة عن هذا اللغز الواضح: قرار قاتل، في العام 1992، بتبني العملة الموحدة، من دون توفير المؤسسات التي تمكن هذه العملة من العمل. فترتيبات العملة الجيدة لا يمكنها ضمان تحقيق الرخاء، ولكن ترتيبات العملة المَعيبة يمكنها أن تؤدي إلى حالات الركود والكساد. ومن بين جميع أنواع ترتيبات العملة التي كانت فترة طويلة صِنوا للركود والكساد تأتي ترتيبات الربط الثابت لسعر صرف العملة، حيث تكون قيمة عملة أحد البلدان ثابتة مقابل أي عملة أخرى أو مقابل سلعة.

فالركود الأمريكي عند نهاية القرن التاسع عشر كان مرتبطا بقاعدة الذهب، حيث كانت كل دولة تثبِّت قيمة عملتها قياسا إلى الذهب، ولذا يجري تثبيتها ضمنا إلى قيمة كل عملة من عملات الدول الأخرى: ومع عدم وجود اكتشافات كبيرة من الذهب قادت ندرة الذهب إلى انخفاض أسعار السلع الأخرى قياسا إليه - وهو ما نطلق عليه اليوم «الانكماش» Deflation[3]. وواقع الأمر أن النقود تصبح أعلى ثمنا. وقد أدى ذلك إلى إفقار المزارعين الأمريكيين الذين وجدوا أنه يصعب عليهم بشكل متزايد سداد ديونهم. وقد كانت انتخابات العام 1896 عبارة عن صراع حول

موضوع ما إذا كانت أمريكا، وفقا لكلمات المرشح الديموقراطي ويليام جيننغز برايان Jennings Bryan، «ستصلب بني الإنسان على صليب من الذهب»[4].

وهكذا أيضا وُجِّه اللوم، على نطاق واسع، إلى قاعدة الذهب على دورها في تعميق وتمديد الكساد العظيم(*). وكانت البلدان التي تخلَّت عن قاعدة الذهب مبكرا هي التي تعافت اقتصاديا بسرعة أكبر[5].

وعلى الرغم من هذا التاريخ قررت دول أوروبا تقييد نفسها معا بعملة موحدة، خالقين بذلك داخل أوروبا النوع نفسه من عدم المرونة الذي أوقع الأذى بالعالم. فقد فشلت قاعدة الذهب، وفيما عدا قلة من الأشخاص، الذين يُعرَفون بـ«مهاويس الذهب» Gold bugs، لا يود أحد رؤيتها وهي تُستَعاد مرة أخرى.

فأوروبا ليست في حاجة إلى أن تُصلَب على صليب اليورو؛ لأن اليورو في وسعه النجاح. والإصلاحات الرئيسة الضرورية هي في هيكل الاتحاد النقدي ذاته، وليست في اقتصادات الدول الأعضاء. ويبقى أمر ما إذا كان هناك ترابط سياسي وتضامن كافيان من أجل تبني هذه الإصلاحات محل تساؤل. وفي غياب الإصلاح يصبح الطلاق الودي مفضلا بكثير على المنهج الحالي القائم على الترتيبات المرتجلة والمتخبطة. وسوف أبين كيف يمكن إدارة الانفصال بأفضل الطرق الممكنة.

في العام 2015 كانت الدول الثماني والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشكل ثاني أكبر اقتصاد في العالم - بعدد سكان يبلغ 507.4 مليون مواطن، وبناتج محلي إجمالي يبلغ 16.2 تريليون دولار، وهو ما يقل بمقدار ضئيل عن الناتج في الولايات المتحدة[6]. وتتشارك داخل الاتحاد الأوروبي 19 دولة في عملة موحدة هي اليورو. و«تجربة» المشاركة في عملة موحدة تعد حديثة نسبيا؛ لم يبدأ تداول اليورو إلا في العام 2002، على الرغم من أن أوروبا ألزمت نفسها بالفكرة قبل ذلك بعَقد عند التوصل إلى معاهدة ماستريخت[7]. وقبل تداول اليورو بثلاث سنوات ثبَّتتْ بلدان منطقة اليورو أسعار صرف عملاتها بعضها مقابل بعض. وفي العام 2008 اجْتُذِب الإقليم، بجانب بقية العالم، إلى دائرة الركود. واليوم بينما تعافت الولايات المتحدة

(*) احتفظتُ على مدار الكتاب بتعبير الكساد العظيم Great Depression للأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في نهاية العشرينيات من القرن العشرين، بينما احتفظت بتعبير الركود الكبير Great Recession للتدهور في النشاط الاقتصادي لاسيما في أوروبا بعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008. ويعد الكساد حالة أكثر عمقا وأطول أمدا في التدهور الاقتصادي مقارنة بالركود. [المترجم].

إلى حد بعيد - تعافيا متأخرا وهزيلا، ولكنه تعافٍ على أي حال - تبقى أوروبا، خاصة منطقة اليورو، متوحِلة فيه وسط جمود النشاط الاقتصادي.

وهذا الفشل مهم لبقية أرجاء العالم، وليس فقط لهذه البلدان التي أضحت التسمية التي تطلَق عليها هي: بلدان منطقة اليورو Eurozone. وبالطبع تعد الأوضاع مريعة في البلدان المأزومة، حيث يبقى عدد منهم في حالة كساد. وفي عالمنا المتعولم يؤدي أي شيء إلى جمود في النشاط الاقتصادي في مثل هذا الجزء المهم من الاقتصاد المعولم يؤذي الجميع.

وفي بعض الأحيان، كما يقدم مثال ألكسيس دو توكفيل Alex de Tocqueville في كتابه «الديموقراطية في أمريكا» Democracy in America، يمكن للشخص الغريب أن يقدم تحليلا أكثر دقةً وتجردا، أي غير متأثر بالعواطف فيما يخص الثقافة والسياسة، مقارنة بهؤلاء المشتبكين مباشرة في الأحداث الجارية. والأمر أيضا صحيح إلى حد ما فيما يخص علم الاقتصاد. فأنا أسافر إلى أوروبا منذ العام 1959 - وفي العقود الأخيرة أزورها عدة مرات في السنة الواحدة - وقد قضيت ست سنوات في الدراسة والتدريس هناك. وعملت من قرب مع العديد من الحكومات الأوروبية (غالبا من يسار الوسط، وإن كان بشكل غير نادر مع حكومات يمين الوسط). ومع الأزمة المالية العالمية في العام 2008 تخمرت أزمة اليورو واندلعت، وتفاعلت من قرب مع عدد من البلدان المأزومة (حيث خدمت ضمن المجلس الاستشاري لرئيس الوزراء الإسباني السابق لويس رودريغيز ثاباتيرو، وكنت صديقا منذ زمن بعيد ومستشارا لرئيس الوزراء اليوناني السابق جورج باباندريو). ولقد رأيت مباشرة ما الذي كان يحدث داخل البلدان المأزومة وفي مجالس منطقة اليورو التي كانت تضع السياسات تجاوبا مع هذه الأزمة.

وباعتباري اقتصاديا، كانت تجربة اليورو مثيرة للاهتمام[8]. وحيث إنه لا يتسنى للاقتصاديين إجراء تجارب معملية؛ علينا اختبار أفكارنا بناء على التجارب التي تلقي بها الطبيعة - أو السياسة. واليورو، وفقا لاعتقادي، قد علمنا الكثير؛ إذ إنه تشكَّل من مزيج من الخلل العلمي الاقتصادي والأيديولوجيات. فقد كان نظاما لم يستطع العمل فترة طويلة - إذ بحلول وقت الركود الكبير كانت جميع عيوبه معروضة كي يراها الجميع. وفي اعتقادي أن القصور المتأصل كان ظاهرا منذ البداية لكل شخص

راغب وقادر على النظر. وأسهم هذا القصور المتأصل في تراكم الاختلالات التي مارست دورا مركزيا في الكشف عن الأزمة، وهي الأزمة التي سوف تقتضي سنوات عدة من أجل التغلب عليها.

وكانت التجربة مهمة بشكل خاص بالنسبة إلي، حيث إنني فكرت وكتبت عن التكامل الاقتصادي سنوات عديدة، وبوجه خاص منذ أن خدمتُ بوصفي مستشارا اقتصاديا للرئيس بيل كلينتون، في منصب الرئيس لمجلس مستشاريه الاقتصاديين في التسعينيات. فقد عملنا على فتح الحدود للتجارة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك من خلال اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا «النافتا» NAFTA. وقد عملنا أيضا على خلق منظمة التجارة العالمية التي أُنشئت في العام 1995، والتي مثَّلت بداية حكم التجارة بقواعد قانونية دولية. والنافتا التي أُنشئت في العام 1994 كانت أقل طموحا مقارنة بالاتحاد الأوروبي، حيث يسمح الأخير بحرية حركة العمال عبر الحدود. كما كانت أقل طموحا بكثير من منطقة اليورو- فلا تتشارك أي من دول النافتا الثلاث في عملة واحدة. ولكن حتى هذا التكامل المحدود أثار العديد من المشاكل. والأكثر أهمية أنه أصبح واضحا أن اسم «اتفاقية تجارة حرة» كان في ذاته عرضة للدعاية المغرضة: إذ كانت في الحقيقة اتفاقية تجارة مدارة، وهي مدارة بشكل خاص لتحقيق مصالح خاصة للشركات، وخاصة في الولايات المتحدة. وبدأ آنذاك إحساسي بالنتائج الناجمة عن التباين بين التكاملين الاقتصادي والسياسي، ونتائج الاتفاقيات الدولية التي يصنعها الرؤساء - الذين ليسوا حَسَنِي النية كما يفترض أن يكونوا - وفي سياق أبعد ما يكون عن أن يوصف باعتباره عملية ديموقراطية سليمة.

وقد انتقلتُ من العمل مع الرئيس بيل كلينتون إلى العمل في وظيفة كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي. وهنا اصطدمتُ بفئة جديدة من الموضوعات في مجال التكامل الاقتصادي التي تفتقر إلى الانسجام مع التكامل السياسي. فقد رأيت مؤسستنا الشقيقة، صندوق النقد الدولي (IMF)، تحاول أن تفرض ما تراه (مع المانحين الآخرين) من سياسات اقتصادية جيدة على البلدان التي تكون في حاجة إلى المساعدة. وكانت وجهات نظرهم خاطئة - وأحيانا خاطئة للغاية - إذ أدى فرض صندوق النقد الدولي هذه السياسات في أغلب الأحيان إلى حالات الركود والكساد. ولقد تعاملتُ مع هذه السياسات محاولا فهم هذا الفشل المتكرر وفهم لماذا تفعل المؤسسة ما تفعله[9].

وكما أوضحتُ في نقاط متعددة في هذا الكتاب، هناك أوجه تشابه وثيقة بين البرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي (وأحيانا بالاشتراك مع البنك الدولي) على البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة، وبين تلك البرامج التي فُرِضَت على اليونان والبلدان الأخرى التي عانت في أعقاب الركود الكبير. كما شرحتُ أيضا لماذا توجد تشابهات ملحوظة في أسباب كون هذه البرامج تستمر في تخييب الآمال، وفي معارضة الرأي العام لها في البلدان التي فُرِضت هذه البرامج عليها.

واليوم يُعَد العالم محاصَرا بالمبادرات الجديدة المصمَّمة من أجل تسخير العولمة لمصلحة القلة. وهذه الاتفاقيات التجارية التي تمتد عبر المحيط الأطلنطي والمحيط الهادئ، والتي يُطلق عليها اتفاقية الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلنطي Transatlantic Trade and Investment Partnership (TTIP)، واتفاقية الشراكة عبر الهادئ Trans-Pacific Partnership (TPP)، صاغها أيضا قادة سياسيون وراء أبواب مغلقة، مع طرح مصالح الشركات على طاولة المفاوضات. وتعد الاتفاقيات مصداقا للرغبة الدائمة في التكامل الاقتصادي بعيدا عن التزامن مع التكامل السياسي. وأكثر ملامح هذه الاتفاقيات إثارةً للخلاف هو تمكين الشركات من تهديد البلدان بدعاوى قضائية حينما تتأثر أرباحهم المتوقعة سلبا بضوابط تنظيمية جديدة - وهو شيء لن تسمح به أي حكومة ضمن حدود بلدها. فالحق في إصدار الضوابط التنظيمية - وفي تغيير هذه الضوابط وفقا للظروف - هو جانب رئيس في سير عمل أي حكومة.

وكان مشروع منطقة اليورو، على أي حال، مختلفا عن هذه الأمثلة الأخرى التي ضربتها في جانب أساسي: كانت وراءه نية جادة للتحرك نحو مزيد من التكامل السياسي. بينما لم تكن خلفَ اتفاقيات التجارة نية لوضع معايير تنظيمية منسجمة يُتَوصَّل إليها عن طريق هيئة برلمانية تعبِّر عن المواطنين الموجودين في كل المنطقة التجارية. والأجندة الخاصة بالشركات هي ببساطة التوقفُ عن التدخل في الضوابط التنظيمية، أو حتى يكون الأمر أفضل، هي التراجع عن الضوابط الموجودة بالفعل.

ولكن مخطط «مشروع العملة الموحدة» كان واقعا تحت تأثير شديد لأيديولوجية ومصالح فشلت، ليس فقط في تحقيق طموحاتها الاقتصادية بتوفير الرخاء، ولكن أيضا في طموحها بشأن تقريب البلدان الأعضاء بعضها من بعض سياسيا.

وهكذا بينما ينصبُّ هذا الكتاب على مسألة اليورو المهمة، تبقى غايته أوسع نطاقا: فهي بيان كيف يمكن للجهود ذات النوايا الحسنة في التكامل الاقتصادي أن تؤدي حتى إلى نتيجة عكسية، حينما يقود جدول الأعمال مذاهب اقتصادية هي محل للتساؤل وشُكِّلت عبر الأيديولوجيا والمصالح أكثر من تشكُّلها عبر البرهان وعلم الاقتصاد.

والقصة التي أرويها هنا هي توضيح درامي لموضوعات متعددة استولت على تفكيري في السنوات الأخيرة - موضوعات كان يجب أن تكون لها أصداء عالمية: الموضوع الأول هو تأثير الأفكار، وبوجه خاص كيف أن الأفكار حول كفاءة واستقرار الأسواق الحرة وغير المقيدة (مجموعة من الأفكار يشار إليها أحيانا باسم «النيوليبرالية») لم تشكِّل السياسات فقط، بل أيضا المؤسسات خلال ثلث القرن الفائت. وقد وصفت في مكان آخر السياسات التي هيمنت على خطاب التنمية، والتي تسمى سياسات توافق واشنطن، وشكَّلت الشروط التي فُرِضت على البلدان النامية[10]. وهذا الكتاب هو عن كيف شكلت هذه الأفكار نفسها ما نُظر إليه على أنه الخطوة التالية في هذا المشروع الهائل للتكامل الأوروبي، وهو التشارك في عملة واحدة، وهو ما جعل هذا التكامل ينحرف عن مساره أيضا.

واليوم تُخاض معركة الأفكار نفسها في مناوشات لا تعد ولا تحصى. والواقع، في بعض الحالات، أننا نجد حتى الحجج والبراهين التي تُقدَّم تكون هي ذاتها من حيث الجوهر. ومعركة التقشف في أوروبا تماثل تلك المعركة في الولايات المتحدة، حيث حاول المحافظون تخفيض الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية التي هناك حاجة ماسة إليها، وحتى في الوقت الذي مازالت فيه البطالة مرتفعة ومازالت فيه الموارد معطلة. والمعارك حول الإطار السليم للموازنة في أوروبا مماثلة للمعارك التي انغمستُ فيها مع صندوق النقد الدولي خلال مدة عملي في البنك الدولي. والحقيقة أن فهم البعد العالمي لهذه المعارك يُعَدُّ واحدا من الأسباب التي جعلتني أكتب هذا الكتاب.

وتُشكَّل الأفكار المستخدمة في هذه المعارك لأكثر من مجرد الدفاع عن المصالح الاقتصادية. والمنظور الذي أستخدمه هنا أوسع من الحتمية الاقتصادية الضيقة: فالمرء لا يمكنه تفسير معتقدات الفرد ببساطة عن طريق معرفة ما الذي سوف يجعله في وضع أفضل اقتصاديا. ولكن لايزال من الصحيح أيضا أن أفكارا معينة

تخدم بالفعل مصالح معينة، ولذا ليس علينا أن تتملكنا المفاجأة من أن نجد السياسات تميل بقدر كبير إلى خدمة مصالح من وضعوها، حتى لو استخدموا أفكارا أكثر تجريدا في الجدال بشأنها. ويقود هذا التحليل إلى خلاصة لا مفر منها: لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة - كما يود بعض الاقتصاديين أن يكون عليه الأمر. والسبب الرئيس وراء فشل العولمة عادةً في توليد منافع لأعداد كبيرة من الناس في كل من العالم المتقدم والعالم النامي هو أن العولمة الاقتصادية نمت بنحو أسرع من العولمة السياسية، وهكذا الأمر أيضا، بالنسبة إلى اليورو.

وهناك موضوع آخر يتصل بأبحاثي الأكثر حداثة عن عدم المساواة[11]. فالاقتصاديون، وأحيانا حتى السياسيون، يركزون على المتوسطات، وما الذي يحدث للناتج المحلي الإجمالي أو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن من الممكن أن يتجه الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى، ومع ذلك يصبح معظم المواطنين أسوأ حالا. وقد كان هذا حادثا في الولايات المتحدة خلال ثلث القرن الماضي، وبشكل متزايد هناك اتجاهات مشابهة في كل الأنحاء. وقد اعتاد الاقتصاديون المجادلة بأنه ليس من المهم كيف تُوزع ثمار الاقتصاد؛ فربما تكون مثل هذه النتيجة أمرا محل اهتمام عالِم السياسة أو عالِم الاجتماع، ولكنها أمر لا يهم الاقتصادي. وقد مضى روبرت لوكاس بعيدا في هذا الاتجاه بقوله، «من بين الاتجاهات التي تُعَد ضارة إن بدت اقتصادية، والأكثر إغراء، والأكثر خطورة - في رأيي - الاتجاه الذي يركز على أسئلة التوزيع»[12].

ونحن نعرف الآن أن عدم المساواة يؤثر في الأداء الاقتصادي، ولذا ليس في إمكان المرء أن ينحي هذه الأمور جانبا، بل يجب عليه ألا يفعل ذلك[13]، ويؤثر عدم المساواة أيضا في كيفية عمل ديموقراطياتنا ومجتمعاتنا. وأنا أعتقد، على أي حال، أننا يجب أن نهتم بعدم المساواة ليس فقط بسبب هذه العواقب: فهناك موضوعات أخلاقية جوهرية على المحك.

لقد أدى اليورو إلى زيادة في درجة عدم المساواة. ومن الحجج الرئيسة في هذا الكتاب أن اليورو قد عمَّق الانقسام، وهو ما نجم عنه أن أصبحت الدول الضعيفة أكثر ضعفا، بينما أصبح الأقوياء أكثر قوة: فعلى سبيل المثال صعد الناتج المحلي الإجمالي الألماني من 10.4 أمثال الناتج في اليونان في العام 2007 إلى 15 مثلاً في العام 2015. وأدى الانقسام أيضا إلى زيادة في عدم المساواة داخل بلدان منطقة اليورو،

وخاصة في البلدان التي وقعت في الأزمة، بل حتى في البلدان الأوروبية التي كانت قد حققت تقدما في تخفيض عدم المساواة قبل بداية العمل باليورو.

وربما ينبغي ألا يمثل ذلك أي مفاجأة: فالبطالة المرتفعة أضرت بهؤلاء القابعين في القاع، حيث تضع البطالة المرتفعة ضغوطا نزولية على الأجور، وتؤثر التخفيضات في النفقات الحكومية المرتبطة بالتقشف سلبيا بشكل خاص في الأفراد متوسطي ومنخفضي الدخول الذين يعتمدون على برامج الحكومة. وهذا أيضا موضوع متشعب في وقتنا الحاضر: فربما لم تنجح الأجندة النيوليبرالية في زيادة معدلات النمو المتوسطة، ولكنها - وهذا ما يمكننا أن نكون متأكدين منه تماما - نجحت في زيادة عدم المساواة. ويقدم اليورو حالة دراسية مفصلة حول كيف أُنجِز ذلك.

وهناك موضوعان آخران يمتان بنحوٍ أكثر مباشرةً إلى البحث في مجال النظم الاقتصادية، وهو مجال كنت مرتبطا به فترة طويلة. فهناك استيعاب واسع الآن (أخيرا) بأن الأسواق في حد ذاتها ليست كُفْئةً[14]. فاليد الخفية لآدم سميث - والتي بواسطتها يحقق الأفراد مصلحتهم الخاصة والتي من المفترض أن تقود، إجمالا، إلى رفاهة المجتمع بكامله - هي خفية لأنها ببساطة ليست موجودة. وقد أُوليَت اهتماما ضئيلا للغاية لعدم استقرار اقتصاد السوق. فالأزمات كانت جزءا من الرأسمالية منذ بدايتها[15].

والنموذج المعياري الذي يستخدمه الاقتصاديون يفترض ببساطة أن الاقتصاد في حالة توازن، وبعبارة أخرى: لو حدث أي تدهور على الإطلاق في الاقتصاد فإنه سرعان ما سيعود إلى مساره الطبيعي[16]. ومفهومُ «أن الاقتصاد سرعان ما يعيد الاقتراب من التوازن بعد أي اضطراب» يعد مفهوما رئيسا في فهم بنية منطقة اليورو. وقد شرحتْ أبحاثي الخاصة لماذا لا تقترب الاقتصادات عادة من التوازن، وما حدث في أوروبا يقدم توضيحا رائعا، وإن كان حزينا، لهذه الأفكار.

ويُعد دور النظام المالي جزءا لا يتجزأ من القصة التي تُروى هنا. فالنظم المالية تُعد بكل وضوح جزءا أساسيا في الاقتصاد الحديث. ولكني وصفت في عمل آخر كيف أنها إن لم تُدَر بحرص، ففي وسعها أن تؤدي فعليا إلى عدم استقرار الاقتصاد في حالات ازدهاره وكساده[17]. ما حدث في أوروبا مرة أخرى يقدم توضيحا لهذه

الموضوعات وكيف عمل المخطط والسياسات التي اتُّبعت في مواجهة الأزمة على تفاقم المشكلات الموجودة دوما في اقتصادات السوق الحديثة.

والموضوع الأخير الذي كنت مهتما به منذ فترة طويلة والذي يمكن فقط مجرد التطرق إليه في هذا الكتاب يرتبط بالقيم التي تكمن خلف علم الاقتصاد: (أ) فالاقتصاد من المفترض أن يكون وسيلة لغاية زيادة رفاه الأفراد والمجتمع. (ب) لا يعتمد رفاه الأفراد على المفاهيم المعيارية للناتج المحلي الإجمالي فقط، حتى لو وُسِّع هذا المفهوم ليتضمن الأمن الاقتصادي، ولكنه يعتمد على فئة أكثر اتساعا من القيم تتضمن التضامن الاجتماعي والترابط والثقة بمؤسساتنا الاجتماعية والسياسية، والمشاركة الديموقراطية. (ج) من المفترض أن يكون اليورو وسيلة لغاية وليس غاية في حد ذاته، فقد كان من المفترض أن يزيد من الأداء الاقتصادي ومن الترابط السياسي والاجتماعي في جميع أرجاء أوروبا. وهذا بدوره كان من المفترض أن يساعد على تحقيق أهداف أوسع تتضمن تعزيز الرفاه ومؤازرة القيم الأساسية التي سبقت الإشارة إليها. ولكن ينبغي أن يكون من الواضح أن كل شيء قد حدث بطريقة خطأ. فالوسائل أضحت غايات في حد ذاتها، وقُوضت الأهداف الجوهرية، وفقدت أوروبا بوصلتها. وهذا الانحراف على أي حال لا يُعد ظاهرة أوروبية فريدة من نوعها؛ فقد حدث كثيرا في عديد من الأماكن: إذ يبدو كأنه تقريبا مرض عالمي في معظم الأوقات.

وبمعنى ما إذن تُعدَ قصة منطقة اليورو مسرحية أخلاقية: فهي توضح كيف أن القادة الذين فقدوا صلتهم بجمهورهم الانتخابي استطاعوا تصميم نظم لا تخدم مواطنيهم بشكل جيد. وتبين القصة أيضا كيف أن المصالح المالية سادت في أوقات كثيرة على مؤازرة التكامل الاقتصادي، وكيف أن الأيديولوجيا والمصالح المندفعة بجنون يمكن أن تنجم عنها بنى اقتصادية تفيد القلة بينما تُعرِّض أقساما واسعة من المواطنين للخطر.

إنها أيضا قصة تفاهات يتلفظ بها سياسيون لم يتلقوا تدريبا في الاقتصاد يخلقون الواقع الخاص بهم، وبمواقف تحقق مكاسب سياسية قصيرة الأجل، ولكن بعواقب هائلة على المدى الطويل. والإصرار على أن منطقة اليورو ينبغي ألا تُصمَّم بطريقة تجعل من الأمور المتوقعة أن تساعد الدولُ القوية هؤلاء الذين لديهم مشاكل

مؤقتة ربما تكون لها جاذبية خاصة لدى الناخبين الأنانيين. ولكن من دون درجة دنيا من تقاسم المخاطر لا يمكن لأي اتحاد نقدي أن يعمل.

بالنسبة إلى معظم الأوروبيين، كان المشروع الأوروبي، أي التكامل الأعمق لبلدان القارة، هو الحدث السياسي الأكثر أهمية خلال الستين عاما الماضية. ورؤية هذا المشروع وهو يفشل، أو الإشارة إلى أنه ربما يفشل أو أن جانبا واحدا من المشروع - نظام عملته - ربما يفشل، يُنظر إليه في الأغلب باعتباره هرطقة. ولكن الواقع يسلم أحيانا رسائل مؤلمة: فقد تحطم نظام اليورو، وتكلفة عدم إصلاحه بسرعة سوف تكون هائلة. والنظام الحاضر، حتى بعد الإصلاحات الأخيرة، غير قابل للحياة على المدى الطويل من دون أن يفرض تكلفة ضخمة على أعداد كبيرة من مواطنيه. والتكلفة تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من الاقتصاد: وقد أشرت سابقا إلى التغييرات المزعجة في السياسة والمجتمع: صعود التطرف والشعبوية اليمينية. وبينما لا يعد فشل اليورو سببا وحيدا وراء هذه الاتجاهات، أعتقد أن العبء الاقتصادي الضخم الذي فُرض على عدد كبير جدا من المواطنين هو واحد من الأسباب المهمة جدا إن لم يكن السببَ الأكثر أهمية.

وهذه التكلفة تُعَد مرتفعة خصوصا على شباب أوروبا الذين وُضِع مستقبلهم موضع الخطر، والذين دُمرت طموحاتهم. وربما لا يفهم هؤلاء الشباب بشكل كامل ما حدث، وربما لا يفهمون بشكل كامل الأساس الاقتصادي، ولكنهم يفهمون هذا: لقد كُذب عليهم عن طريق هؤلاء الذين حاولوا إقناعهم بدعم نشأة اليورو والانضمام إلى منطقة اليورو، والذين وعدوا بأن اليورو سوف يحمل رخاء غير مسبوق، وأنه مادامت البلدان متمسكة بالقيود الأساسية المتمثلة في إبقاء العجز والدين منخفضين قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن البلدان الأكثر فقرا ضمن منطقة اليورو سوف تتقارب شيئا فشيئا مع البلدان الأغنى. والآن يقال لهم، وغالبا عن طريق السياسيين أنفسهم أو سياسيين من الأحزاب نفسها: «ثقوا بنا. نحن لدينا وصفة، مجموعة من السياسات التي ربما تؤدي إلى وقوع بعض الألم في الأجل القصير، بيد أنها سوف تؤدي إلى جعل الجميع أفضل حالا في الأجل الطويل».

على الرغم من الآثار الكئيبة المترتبة على تحليلي لما سوف يحدث إذا لم تتغير منطقة اليورو - بل حتى الآثار الأسوأ إذا ما تغيّرت منطقة اليورو وفقا للطرق

التي يدافع عنها عديدون الآن في ألمانيا وأماكن أخرى - فهذا الكتاب يعد في نهاية المطاف متفائلا. إنه رسالة أمل مهمة خاصة لشباب أوروبا ولهؤلاء الذين يؤمنون بالمشروع الأوروبي والمؤمنين بفكرة أن أوروبا المتكاملة أكثر سياسيا يمكنها أن تكون أوروبا أقوى وأكثر ازدهارا. وهناك طريق آخر للتقدم إلى الأمام وهو طريق مختلف عن الطريق الذي دُفع نحوه الآن من قِبل القادة الأوروبيين. والحقيقة أن هناك طرقا متعددة للمضي إلى الأمام، وكل طريق منها يتطلب درجة مختلفة من التضامن الأوروبي.

وقد اقترفت أوروبا خطأ بسيطا ومفهوما: فقد اعتقدت أن أفضل الطرق تجاه قارة أكثر تكاملا هو من خلال الوحدة النقدية والتشارك في عُملة موحدة. ومنطقة اليورو وعملة اليورو - من حيث الهيكل والسياسات – لا بد من إصلاحهما بعمق إذا ما كان الهدف هو إنقاذ المشروع الأوروبي، ويمكن بالفعل تحقيق ذلك.

وهيكل اليورو هو هيكل من صنع البشر. ومعالم هذا الهيكل ليست نتيجة لقوانين الطبيعة التي لا ترحم. إذ يمكن إعادة صياغة الترتيبات النقدية الأوروبية، بل حتى يمكن التخلي عن اليورو كليا إذا ما كان ذلك ضروريا. وفي أوروبا كما في كل مكان آخر يمكننا إعادة ضبط بوصلتنا، ويمكننا إعادة كتابة قواعد اقتصادنا وسياساتنا، وذلك من أجل تحقيق اقتصاد يتضمن رخاء أكثر وتوفير مشاركة أفضل في هذا الرخاء مع ديموقراطية وتماسك اجتماعي أكثر قوة.

كُتب هذا الكتاب على أمل أن يقدِّم بعض التوجيه بشأن كيف يمكن لأوروبا تحقيق هذا - وهو يقدم بعض قوة الدفع إلى أوروبا، لكي تأخذ على عاتقها هذه الأجندة الطموحة بسرعة. ويجب على أوروبا استعادة الرؤية الخاصة بالغايات النبيلة التي سعت إليها عند نشأة الاتحاد الأوروبي. فالمشروع الأوروبي أكثر أهمية من أن يُدمَّر بواسطة اليورو.

الجزء الأول

أوروبا في أزمة

I

أزمة اليورو

إن أوروبا، مصدر التنوير، ومكان ميلاد العالم الحديث، في أزمة. لقد تحولت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 بكل سلاسة إلى «أزمة اليورو» في 2010. وعانى هذا الجزء من العالم، الذي استضاف الثورة الصناعية التي أدت إلى تغييرات غير مسبوقة في مستويات المعيشة خلال القرنين الماضيين، فترةً طويلةً بسبب وضع يقترب من الجمود في النشاط الاقتصادي. وقُدِّر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (المعدل وفقا لمستوى التضخم) في منطقة اليورو[1] - البلدان الأوروبية التي تتشارك في استخدام اليورو عملةً لها - لا يكاد يرتفع في العام 2015 عما كان عليه في العام 2007[2]. وكان بعض البلدان يعاني الكساد عدة سنوات[3].

«إن الإصلاحات المطلوبة والأكثر إلحاحا هي في بنية منطقة اليورو ذاتها، لا في البلدان فرادى»

حينما بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية 10 في المائة في أكتوبر 2009 كان معظم الأمريكيين يرون أن هذا المعدل لا يُحتمل. وقد انخفض هذا المعدل فيما بعد ليبلغ 5 في المائة. وبينما بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو 10 في المائة في العام 2009 أيضا، فإنه ظل عالقا عند مستوى يبلغ 10 في المائة فأكثر منذ ذلك الوقت[4]. ويوجد، في المتوسط، أكثر من شاب من بين كل خمسة شباب في قوة العمل عاطل عن العمل، ولكن في البلدان الأكثر تضررا من غيرها من الأزمة كان شاب من بين كل شابين يبحثان عن العمل لا يمكنه العثور على وظيفة[5]. وتحمل الإحصاءات الجافة حول بطالة الشباب في طياتها أحلاما وتطلعات محطمة لملايين الشباب الأوروبيين الذين عمل ودرس الكثيرون منهم بجدية شديدة. تُطلعنا هذه الإحصائيات على عائلات تفككت، حيث إن هؤلاء الذين كان في إمكانهم المغادرة هاجروا من بلدانهم بحثا عن العمل في بلدان أخرى. إنها تنذر بمستقبل أوروبي تكون فيه معدلات النمو ومستويات المعيشة أدنى، وربما يستمر ذلك عقودا مقبلة.

ولهذه الحقائق الاقتصادية، بدورها، تداعياتها السياسية. فقد تزعزعت أسس أوروبا ما بعد الحرب الباردة. وتتصاعد أحزاب اليمين واليسار المتطرف، وأحزاب أخرى مؤيدة لتفكيك الدولة-الأمة، خاصة في إسبانيا بل أيضا في إيطاليا. وما قد بدا حتميا في قوس التاريخ - تكوين الدولة-الأمة في القرن التاسع عشر- يوضع موضع المساءلة الآن. وتثار أسئلة أيضا حول الإنجاز الضخم في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي تأسيس الاتحاد الأوروبي.

كانت الأحداث التي عجّلت بأزمة اليورو الحادة أعراضا لمشكلات أعمق في بنية (هيكل) منطقة اليورو، وليست أسبابا لها: الارتفاع الكبير في أسعار الفوائد على السندات التي أصدرها بنك اليونان المركزي وعدد آخر من بلدان منطقة اليورو، حيث وصلت إلى الذروة في اليونان ببلوغها 22.5 في المائة في العام 2012[6]. وفي بعض الأحيان لم تستطع بعض البلدان أن تجد أي مدخل للحصول على التمويل بأي شروط - إذ لم يمكنها الحصول على المال الذي تحتاج إليه لإعادة دفع الديون السابقة. وأتت أوروبا إلى خطط الإنقاذ، أي إتاحة التمويل القصير الأجل، بشروط قاسية.

بادر قادة أوروبا بعد اندلاع أزمة اليورو في بداية العام 2010 باتخاذ عدة قرارات متتابعة، وبدا أن كل قرار من هذه القرارات قد عمل على تهدئة الأسواق برهةً. وعندما كان هذا الكتاب على وشك الذهاب إلى المطبعة تراجعت حتى أزمة اليونان إلى الخلف مع آمال أوروبا بأن الاتفاقية الأخيرة، في صيف 2015، سوف تنجح أخيرا، ومع صعود أزمات أخرى إلى موقع الصدارة: أزمة المهاجرين التي انفجرت واحتلت مقدمة المسرح، وكذلك الأزمة التي فرضها تهديد بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي وتهديدات الإرهابيين التي بدت واضحة للغاية مع الهجمات في كل من باريس وبروكسل. وكان من المفترض أن تؤدي العملة الموحدة إلى تكامل اقتصادي وسياسي أوثق، وتساعد أوروبا على مواجهة أي تحديات يواجهها الإقليم. وكما سوف نبين في الفصل التالي كان الواقع على خلاف ذلك: إخفاق اليورو جعل من الصعب أكثر على أوروبا مواجهة هذه الأزمات الأخرى. وهكذا على الرغم من أن هذا الكتاب هو عن الاقتصاد - الاقتصاد الذي يكمن وراء إخفاق أوروبا، وما الذي يمكن فعله حيال ذلك - فإن الاقتصاد متشابك بقوة مع السياسة. وتجعل السياسة من الصعب وضع الترتيبات الاقتصادية التي تمكن اليورو من النجاح. وهناك بالتبعية عواقب سياسية خطيرة لهذا الفشل.

وسوف يبين هذا الكتاب بجلاء لماذا كانت الإجراءات المتخذة حتى الآن لـ «حل» أزمة اليورو مجرد مسكِّنات مؤقتة؛ إذ كان الأكثر احتمالا هو انفجار الأزمة التالية لليورو، ولن يكون ذلك بعد وقت بعيد في المستقبل.

الأطروحة المركزية

بينما هناك العديد من العوامل التي أسهمت في المعاناة الأوروبية المريرة، يبقى هناك خطأ واحد أساسي: خلقُ العملة الموحدة، اليورو. أو، بشكل أكثر دقة، خلقُ عملة موحدة من دون تأسيس مجموعة من المؤسسات التي تمكّن إقليم أوروبا المتنوع من العمل بكفاءة مستخدما عملة واحدة.

الجزء الثاني من هذا الكتاب (الفصول من الرابع إلى السادس) يبحث في متطلبات الوحدة النقدية، وما فعلته أوروبا فعلا، وكيف يمكن إغلاق الفجوة بين ما هو مطلوب عمله وما نُفِّذ فعلا وأدى إلى إخفاق اليورو، بالإضافة إلى بحث الأزمة

التي أعقبت خلق اليورو بفترة قصيرة، وبحث التباين، حيث أصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرا؛ مما جعل من الصعب على نظام العملة الموحدة العملَ أكثر من أي وقت مضى. والجزء الثالث (الفصلان السابع والثامن) ينظر بتمعن أكثر في كيفية استجابة منطقة اليورو للأزمة، مع بلوغها على ما يبدو مرحلة «الإنقاذ»، مع برامج أدت في الحقيقة إلى تعميق وتمديد التدهور الاقتصادي. والجزء الرابع (الفصول من التاسع حتى الثاني عشر) يشرح ما الذي يمكن عمله لإعادة أوروبا إلى الرخاء.

حاشية حول تاريخ اليورو ونطاق هذا الكتاب

في هذا الكتاب لا أقدم تاريخا مفصلا لليورو، كما لا أقدم وصفا مفصلا لمؤسساته. ولكن على سبيل الاستبصار من المفيد ذكر بعض الحقائق القليلة عن التسلسل الزمني وتأسيس اليورو. لقد كانت العملة الموحدة ثمرة جهود بدأت في منتصف القرن العشرين، عندما كانت أوروبا تترنح من آثار مذابح واضطراب خلفتهما حربان عالميتان ذهب ضحيتَهما 100 مليون نفس. وأدرك قادة أوروبا أن مستقبلا أكثر سلمية سوف يتطلب إعادة تنظيم شاملة للسياسة، والاقتصاد، وحتى للهويات الوطنية في القارة. أضحت هذه الرؤية أقرب إلى أن تكون الواقع مع توقيع معاهدة روما في العام 1957 التي أسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والتي تكونت من بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وألمانيا الغربية. وخلال العقد التالي الذي هيمنت عليه الحرب الباردة انضم العديد من بلدان أوروبا الغربية الأخرى إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وخطوة فخطوة خُفِّفت القيود المفروضة على انتقال العمالة، والسفر، والتجارة بين بلدان القائمة الآخذة في التوسع للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ولكن لم يكتسب التكامل الأوروبي قوة دفع حقيقية إلا بعد انتهاء الحرب الباردة. فسقوط حائط برلين في العام 1989 أظهر أن عصر الروابط الأوروبية الوثيقة والأقوى قد اقترب. وكانت الآمال في مستقبل سلمي يعمه الرخاء أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى، سواءٌ أكان ذلك بين القادة أم بين المواطنين. وقد أدى ذلك إلى التوقيع، في العام 1992، على معاهدة ماستريخت التي أسست رسميا الاتحاد الأوروبي وخلقت جزءا كبيرا من هيكله الاقتصادي ومؤسساته، بما في ذلك البدء في تحريك عملية تبني عملة مشتركة والتي ستُعرف فيما بعد باسم اليورو.

وعلى الرغم من ذلك كان هناك خلاف حول الكيفية التي يجب أن تُحقَّق بها هذه الوحدة الأكبر نطاقا. واليوم ربما يبدو التاريخ الرسمي للاتحاد الأوروبي كأنه قائمة نقاط بالأحداث الرئيسة التي تؤدي حتما إلى إنشاء سوق مشتركة آخذة في التوسع ومنطقة عملة مشتركة: منطقة اليورو. ولكن تكوين هذه المؤسسات كان في الحقيقة نتيجة سنواتٍ من المفاوضات المشحونة بالخلافات حول مدى التكامل الأوروبي وشكله. وكانت النتائج ممكنة فقط بسبب دخول القادة الأوروبيين في مساومات وتسويات. وفي حالة اليورو أفادت التقارير بأن المستشار الألماني هيلموت كول Helmut Kohl وافق على إنشاء اليورو مقابل قبول الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand إعادة توحيد ألمانيا. وكان كل من الرجلين محوريا في تعزيز فكرة التكامل - وفي وضع العديد من السياسات التي سأناقشها في هذا الكتاب.

وكل هذا التاريخ مهم، ولكن معظمه يقع خارج اختصاص هذا الكتاب. والنقطة التي أود إثارتها - والتي سأعود إليها على امتداد الكتاب - هي أن اليورو كان مشروعا سياسيا، ومثلما هو الوضع في حالة أي مشروع سياسي تكون للسياسة أهميتها.

وللأشخاص في السياسة أهميتهم كذلك - يفكر المرء، على سبيل المثال، في جاك ديلور Jacques Delors، الذي وضعت مفوضيته خطة إنشاء اليورو في العام 1989 - على الرغم، مرة أخرى، من أن هذا ليس موضع تركيزي هنا. وفي توضيح عملية إنشاء اليورو أنا لا أعرف بشكل كامل ما الذي كان يدور في أذهان هؤلاء الذين كانوا موجودين عند تأسيسه. فمن الواضح أنهم فكروا في أن النظام سوف ينجح، وإلا لامتنعوا عن الموافقة عليه. وربما سيبدون ساذجين إذا ما كانوا قد تصوروا أنه لن تكون هناك مشاكل على امتداد الطريق، ولكن من المفترض أنهم اعتقدوا أن أي مشاكل يمكن - بل يجب - أن تُعالَج. وقد اعتقدوا أن العملة الموحدة، اليورو، والمؤسسات التي تدعمها، وخاصة البنك المركزي الأوروبي (ECB)، سوف تكون سمة من السمات الدائمة للاتحاد الأوروبي. ولكن هذا الكتاب ليس كتابا عن التاريخ، كما أنه ليس كتابا عن فهم الأفراد المؤسسين لطريقة عمل النظام الجديد.

عوضا عن ذلك ينصب اهتمامي على نتائج هذا التاريخ: ما الذي يمكن قراءته من هذه النتائج، وما الذي يمكننا عمله بشأنها. هذا الكتاب هو عن الاقتصاد والأيديولوجيات الاقتصادية وتداخلها وتفاعلها مع السياسة: إنها دراسة حالة حول

كيف يمكن للنتائج ألا تكون مخيبة للآمال فقط، بل تكون كارثية أيضا حتى مع توافر أفضل النوايا، حينما تُؤسَّس مؤسسات وسياسات جديدة على أساس نظرات مبسطة للغاية حول كيفية عمل الاقتصاد.

مصابة بعيب خلقي

كانت منطقة اليورو مصابة بعيب خلقي. فبنية منطقة اليورو- القوانين، والضوابط التنظيمية، والمؤسسات التي تحكمها - هي التي يجب أن تُلام على الأداء الضعيف للمنطقة، بما في ذلك أزماتها المتعددة. لقد كان التعدد في أوروبا هو مصدر قوتها. ولكن نجاح عملة موحدة في العمل على نطاق إقليم يتسم بتنوع اقتصادي وسياسي كبير ليس أمرا سهلا. إذ تتضمن العملة الموحدة تثبيت أسعار الصرف بين البلدان الأعضاء ووجود سعر فائدة واحد. وحتى لو وُضِعت هذه الأمور بحيث تكون قادرة على ترجمة الأحوال في معظم البلدان الأعضاء، ومع الوضع في الاعتبار التنوعَ الاقتصادي، فسيكون الأمر في حاجة إلى نسق من المؤسسات التي يمكنها مساعدة البلدان التي قد لا تناسبها السياسات المتبعة تماما. وقد فشلت أوروبا في إيجاد هذه المؤسسات.

علاوة على ما سبق ينبغي أن تكون هناك مرونة في القوانين للسماح بالتأقلم مع الاختلافات في الظروف، والمعتقدات، والقيم. وعموما فقد أوردت أوروبا ذلك في البدء بالتفويض الذي ينطوي على نقل المسؤولية عن السياسة العامة إلى المستوى الوطني، وليس المستوى الأوروبي، لأوسع مدى ممكن من القرارات[7]. والحقيقة، ومع ميزانية للاتحاد الأوروبي تبلغ فقط نحو 1 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي[8]، (على النقيض من الولايات المتحدة حيث يبلغ إنفاقها الفدرالي أكثر من 20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)[9]، أن القليل من الإنفاق هو الذي يحدث على مستوى الاتحاد الأوروبي. ولكن في الساحة ذات الأهمية الفائقة في تحديد رفاه المواطنين الأفراد - السياسات النقدية التي تعد حاسمة في تحديد مستوى البطالة وقواعد موارد الرزق - مُركِزت السلطةُ في البنك المركزي الأوروبي الذي أُسِّس في العام 1998. ومع فرض قيود قوية على الإنفاق بالعجز لم تُمنح الدول فرادى مرونةً كافية في وضع سياساتها المالية (الضرائب والإنفاق) لتمكين البلد من مواجهة الظروف المعاكسة، ومن أجل تجنب حدوث ركود اقتصادي عميق[10].

ومايزال الأسوأ هو أن بنية منطقة اليورو ذاتها بُنيت على أفكار محددة حول ما هو المطلوب لتحقيق النجاح الاقتصادي - على سبيل المثال ينبغي للبنك المركزي أن يركز على التضخم، على النقيض من التكليف الممنوح لنظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الذي يتضمن التركيز على البطالة، والنمو، والاستقرار أيضا[11]. وليس أمرا بسيطا أن منطقة اليورو لم تُهيكَل للتلاؤم مع تنوع أوروبا الاقتصادي، فبنية اليورو هذه، والقواعد والضوابط التنظيمية، لم تُصمَّم بحيث تحفز على النمو، والتشغيل، والاستقرار.

وقد تفاقمت مشكلات بنية منطقة اليورو عن طريق السياسات التي انتهجتها المنطقة، وخاصة في أعقاب الأزمة، وداخل البلدان المأزومة. وحتى مع الإقرار بالبنية المعيبة للمنطقة كانت هناك خيارات يمكن اتخاذها. وقد اتخذت أوروبا الخيارات الخاطئة. فقد فرضت التقشف المالي - استقطاعات مفرطة من الإنفاق الحكومي. فقد طلبت «إصلاحات هيكلية» معينة، وتغييرات في كيف يمكن، على سبيل المثال، للبلدان المنكوبة أن تدير أسواق العمل ونظم المعاشات فيها. ولكنها في أغلب الأحيان فشلت في التركيز على الإصلاحات التي كان من المحتمل أكثر أن تنهي الركود العميق الذي تواجهه بلدانها. وحتى لو طُبِّقت هذه الإصلاحات بشكل مثالي فلم يكن بوسع السياسات التي أُصِرَّ على تطبيقها في البلدان المأزومة أن تستعيد للبلدان المنكوبة أو منطقة اليورو عافيتها الاقتصادية.

وهكذا، إن الإصلاحات المطلوبة والأكثر إلحاحا هي في بنية منطقة اليورو ذاتها - لا في البلدان فرادى - وقد اتُّخِذ القليل من الخطوات العرجاء في هذا الاتجاه. ولكن هذه الخطوات كانت قليلة جدا وبطيئة جدا. وقد حاولت ألمانيا وبلدان أخرى لوم الضحايا، أي تلك البلدان التي عانت نتائج السياسات الخاطئة والهيكل المعيب لمنطقة اليورو. ولكن من دون الإصلاحات الضرورية في بنية منطقة اليورو ذاتها لا يمكن لأوروبا أن تعود إلى النمو.

الحفر على عمق أكبر: لماذا كانت البنية والسياسات المعيبة؟

لماذا خلق رجال دولة كانوا حسني النية، بشأن تشكيل أوروبا أقوى وأكثر توحدا، شيئا كان له أثر عكسي تماما؟ هذا الكتاب ليس فقط عن هذا الحدث

الرئيس - أي أزمة اليورو - الذي عمل على تحويل أوروبا، وعلم الاقتصاد الكامن وراء هذا التحويل، إنه كتاب عن التداخل ما بين السياسة والاقتصاد، وعن دور الأفكار والمعتقدات.

فبينما يُعَد اليورو مشروعا سياسيا، لم يكن التماسك السياسي - خاصة بشأن مفهوم تفويض السلطة من البلدان ذات السيادة إلى الاتحاد الأوروبي - قويا بما فيه الكفاية لخلق المؤسسات الاقتصادية التي ربما كان بإمكانها منح اليورو فرصة للنجاح.

علاوة على ما سبق كان مؤسسو اليورو يسترشدون بمجموعة من الأفكار والمفاهيم حول كيفية عمل الاقتصادات، وهي أفكار ومفاهيم كانت رائجة آنذاك، لكنها كانت ببساطة خاطئةً[12]. كان لديهم إيمان بالأسواق بينما كانوا يفتقرون إلى فهم حدود هذه الأسواق، وما الذي كان مطلوبا حتى يمكنها العمل بنجاح. هذا الإيمان الراسخ بالأسواق يُشار إليه أحيانا بتعبير أصولية السوق، وأحيانا بالنيوليبرالية[13]. ويؤمن أصوليو السوق، على سبيل المثال، بأنه فيما لو ضمنت الحكومة فقط بقاء التضخم منخفضا ومستقرا، فسوف تضمن الأسواق تحقيق النمو والرخاء للجميع. وبينما فقدت أصولية السوق مصداقيتها في معظم أنحاء العالم، وخاصة عقب الأزمة المالية العالمية في العام 2008، نجت هذه المعتقدات وازدهرت داخل القوة المهيمنة في منطقة اليورو، ألمانيا. وقد دُوفع عن هذه المعتقدات باقتناع ويقين، مما جعلها محصنة ضد الأدلة الجديدة المناقضة لها، ولذا وُصِفت هذه المعتقدات عن حق بكونها أيديولوجيا. وكما أشرت في التمهيد أدى الدفع بأفكار مماثلة، عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى ما يطلق عليه «ربع القرن الضائع» في أفريقيا، و«العَقد الضائع» في أمريكا اللاتينية، و«التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق» في الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية. وهو ما مثّل، على أقل تقدير، خيبة أمل.

وعلى ذلك يمكن أن تُعزى الإخفاقات في منطقة اليورو، في كل من البنية والسياسات، إلى حد بعيد، إلى المزج بين أيديولوجيا اقتصادية مُضلِّلة كانت سائدة إبان إنشاء اليورو والافتقار إلى تضامن سياسي قوي. وقاد هذا المزج إلى خلق اليورو بطريقة بذرت بذور دماره الذاتي.

التصورات الخاطئة حول عملية التغير الاقتصادي والسياسي

كانت للمعتقدات الخاطئة حول عملية الإصلاح مساهمتها كذلك. فقد عرف القادة أن مشروع منطقة اليورو غير مكتمل. ولكن نُظر إلى المشروع على أنه جزء من عملية طويلة الأمد، وأن الديناميات التي ستُطلَق بواسطة اليورو سوف تُجبر أعضاء منطقة اليورو على خلق أي مؤسسات ضرورية غير موجودة. وسوف يعمل هذا النجاح بعدئذ على تحقيق مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي.

خلال فترة عملي كبيرَ الاقتصاديين في البنك الدولي تعلمت أن المرء عليه أن يراعي، بحرص بالغ، توقيتَ ووتيرة الإصلاح[14]. فالفشل الأولي يزيد من المقاومة ضد الإصلاحات الآتية. وهذه هي قصة اليورو.

الطريق إلى الأمام

بنحوٍ أساسي قال داعمو السياسات الحالية داخل منطقة اليورو، بقيادة ألمانيا: «ليس هناك بديل» للبنية الحالية (مع التغاضي عن بعض التعديلات الطفيفة التي كان من الممكن قبولها)، كما أنه ليس هناك بديل للسياسات التي فُرِضت. وقد قيلت هذه العبارة كثيرا إلى درجة أنه صار لها اختصار مريب يميزها هو «تينا» TINA(*). ويبين الجزء الرابع (الفصول من التاسع وحتى الثاني عشر) أن هناك بدائلَ للنهج الحاضر - إصلاحاتٍ يمكنها أن تجعل اليورو يعمل جيدا (الفصل التاسع)، أو إجراءَ طلاق ودي (الفصل العاشر)، أو حلًّا في منتصف الطريق، ولكنه يختلف بشكل ملحوظ عن الموقف الحالي (الفصل الـ 11)، إذ هو حل يمكن عبْره التحول بسهولة أكبر إلى العملة الموحدة فيما لو توافر حل كافٍ لقضية جعْل مثل هذا النظام يعمل بنجاح. ولكن موقف منتصف الطريق الحالي - عملة موحدة من دون المؤسسات المطلوبة لمنطقة عملة موحدة - لم يعمل بنجاح، ومن غير المحتمل أن يعمل بنجاح مستقبلا.

(*) يشير الاختصار إلى الأحرف الأولى من كلمات عبارة "There Is No Alternative" التي تعني «ليس هناك بديل». [المترجم].

أسوأ من عقد ضائع؟

من وقت إلى آخر - حينما تندلع الأزمات - يقتضي الأمر سنوات حتى يمكن للاقتصادات أن تعود إلى مستويات النمو والبطالة التي كانت قائمة قبل الأزمة. وما تواجهه أوروبا هو أسوأ من هذا: ففي أغلب البلدان الأوروبية من المؤكد تقريبا ألا تصل مستويات المعيشة أبدا إلى المستوى الذي كان يمكنها بلوغه إذا لم تكن تعرضت لأزمة اليورو، أو إذا أديرت أزمة اليورو بشكل أفضل، ولكن فشل اليورو مضى حتى إلى مستويات أعمق.

ويجادل مؤيدو اليورو عن حق بأن اليورو لم يكن مجرد مشروع اقتصادي قُصد به تحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة كفاءة تخصيص الموارد، واتباع مبادئ المزايا النسبية Comparative Advantage(*)، وتعزيز المنافسة، والاستفادة من مزايا النطاق أو الحجم(**)، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي؛ إذ كان المشروع السياسي هو الأكثر أهمية، حيث كان من المفترض تعزيز التكامل السياسي لأوروبا، وجعل بلدان ومواطني أوروبا أكثر قربا من بعضهم وضمان التعايش السلمي.

وقد فشل اليورو في تحقيق أي من الهدفين الرئيسين، أي الرخاء والتكامل السياسي: فهذان الهدفان الآن باتا أكثر بُعدا مما كانا عليه قبل إنشاء منطقة اليورو. وبدلا من السلام والانسجام تنظر دول أوروبا كل منها إلى الأخرى الآن بعدم ثقة

(*) المزايا النسبية: مصطلح من ابتكار الاقتصادي الإنجليزي الكبير دافيد ريكاردو David Ricardo، ظهر أول مرة في كتابه الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» (Principles of Political Economy and Taxation) الصادر في العام 1817م. ويشرح ريكاردو مصطلح المزايا النسبية مستخدما مثالا لبلدين هما البرتغال وإنجلترا وسلعتين هما العصير والنسيج. فإذا كان إنتاج كمية معينة من العصير في البرتغال يقتضي 100 ساعة عمل، وكان إنتاج كمية معينة من النسيج في البرتغال أيضا يستلزم 110 ساعات عمل، بينما كان إنتاج العصير في إنجلترا يقتضي 120 ساعة عمل وتكلفة إنتاج النسيج تقتضي 130 ساعة عمل، أي أن البرتغال أكفأ في إنتاج كل من السلعتين (أي لديها ميزة مطلقة فيهما)، فسيظل من مصلحة البرتغال التخصص في السلعة التي لديها ميزة نسبية أكبر فيها وهي هنا العصير، لأن تكلفة الإنتاج أقل نسبيا من إنجلترا مقارنة بالنسيج (120/100 أقل من 130/110) فتوجه لها مواردها الإنتاجية بدلا من توزيعها بين السلعتين، وتنتج كمية إضافية من العصير تصدرها إلى إنجلترا مقابل استيراد كمية أكبر من النسيج من إنجلترا مقارنة بما كانت تستطيع إنتاجه، بينما تتخصص إنجلترا بدورها في السلعة التي لديها ميزة نسبية أعلى في إنتاجها وهي هنا النسيج لانخفاض تكلفة إنتاجها النسبية مقارنة بتكاليف الإنتاج النسبية في البرتغال (110/130 أقل من 100/120)، فتعمل لتوجيه مواردها لإنتاج كمية أكبر من النسيج تصدرها وتحصل مقابلها على كمية أكبر من العصير الذي كان يمكنها إنتاجه بنفسها. وهكذا على الرغم من التفوق المطلق للبرتغال في إنتاج كل من السلعتين، سيكون من مصلحتها (وفقا لمزاياها النسبية) التخصص في إنتاج إحدى السلعتين واستيراد الأخرى، والعكس بالنسبة إلى إنجلترا. وبذلك تؤكد نظرية المزايا النسبية تحقيق جميع البلدان مصلحتها عبر التبادل التجاري. [المترجم].

(**) المقصود هو انخفاض التكلفة المتوسطة الكلية مع زيادة حجم الإنتاج. [المترجم].

وغضب. وأُحْيِيَتْ جميع القوالب والصور النمطية القديمة، حيث تنتقد أوروبا الشمالية الجنوب باعتباره كسولا ولا يُعتمَد عليه، كما استُدعيت على الجهة المقابلة الذكريات المتعلقة بسلوك ألمانيا خلال فترات الحروب العالمية.

الأداء الاقتصادي البائس

كان الأداء الاقتصادي لبلدان منطقة اليورو مخيبا للآمال، فمنطقة اليورو كانت في الأساس في حالة ركود، وكان أداؤها الاقتصادي بائسا بشكل خاص منذ تفجر الأزمة المالية العالمية، والانتقادات الموجهة إلى اليورو كانت تقول دائما إن اختباره سيكون في اللحظة التي ستواجه فيها بلدان منطقة اليورو صدمة غير متماثلة، أي تغيرا يصيب بعض البلدان بنحو مختلف عن إصابته للبلدان الأخرى. وقد بينت الأمور في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام 2008م تحقُّق هذه المخاوف، وأن بعض الاقتصادات في منطقة اليورو كان أداؤها أكثر ضعفا حتى مما تنبأت به أعظم الانتقادات. وقد بدأت الأزمة في الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة تعافت منها، على الرغم من أنها تعافت بوتيرة ضعيفة؛ حيث كان الناتج المحلي الإجمالي[15] في العام 2015م أعلى بنسبة 10 في المائة من الناتج في العام 2007م، بينما لا يكاد الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو[16] يتغير منذ العام 2007. الحقيقة، كما أشرنا سابقا، أن نصيب الفرد من الناتج المعدل انخفض وفقا لنسب التضخم، بل شهدت منطقة اليورو دورتي ركود متتاليتين بينما كان أداء بعض الاقتصادات خارج منطقة اليورو مثل السويد والنرويج جيدا جدا، وهناك عامل رئيس أسهم في الأداء الضعيف لمنطقة اليورو: هو اليورو ذاتهُ.

حتى ألمانيا فاشلة

قدمت ألمانيا نفسها باعتبارها قصة نجاح والنموذج الذي على البلدان الأخرى احتذاؤه. لقد نما الاقتصاد الألماني بنسبة 6.8 في المائة منذ العام 2007م، وهو ما يعني معدلَ نمو متوسطا[17] يبلغ نحو 0.8 في المائة فقط سنويا، وهذا المعدل، يعد في ظل الظروف العادية قريبا من الفشل[18]. ومما يستحق الذكر أيضا أن التطورات في ألمانيا قبل الأزمة، أي في الأعوام الأولى من الألفية الثانية - عندما طبقت البلاد

إصلاحات خفّضت بضراوة مخصصات شبكة الأمان الاجتماعي - أتت على حساب العمال العاديين، وخصوصا هؤلاء القابعين في الشرائح الدنيا. وبينما عانت الأجور الحقيقية الركود (انخفضت في الحقيقة وفقا لبعض الحسابات)، وزادت الفجوة بين هؤلاء القابعين في القاع والموجودين في الوسط، زادت الفجوة بنحو 9 في المائة خلال فترة زمنية قصيرة تبلغ أقل من عقد. وخلال السنوات الأولى من الألفية الثانية، زاد الفقر وعدم المساواة، أيضا[19]. ويدور الحديث عن ألمانيا باعتبارها قصة «نجاح» فقط بمقارنتها بالبلدان الأخرى في منطقة اليورو.

كيف خلق اليورو «أزمة اليورو»

يرد أنصار اليورو بالقول إن اليورو قد استطاع العمل جيدا بالفعل فترة قصيرة فقط. بين العامين 1999 و2007م[20]، ساد التقارب، مع نمو البلدان الأضعف بسرعة بسبب انخفاض أسعار الفائدة التي يجب على الحكومات والمشروعات دفعها إلى القروض. ونجح اليورو في التشجيع على التكامل الاقتصادي، حيث تدفق رأس المال تجاه البلدان الأكثر فقرا. كان اليورو بالنسبة إلى أنصاره، ضحية لعاصفة مؤسفة هبت من الجانب الآخر من الأطلنطي(*)، وهو إعصار يحدث مرة واحدة في القرن. والحقيقة أن ما نجم عن الإعصار من دمار ينبغي ألا يُلقَى باللوم فيه على اليورو؛ فالنظم الاقتصادية الجيدة تُبنَى على أساس الصمود أمام العواصف العادية، ولكن حتى أفضل النظم من حيث التصميم لا يمكنها مواجهة مثل هذه الأحداث النادرة. هكذا ادّعى مناصرو اليورو.

وقد كشفت الأزمة المالية العالمية حقيقة الجانب الأكثر ضعفا في اليورو: الطريقة التي تعرقل التكيف مع الصدمات التي تؤثر في بقاع منطقة اليورو بصورة مختلفة. لكن لم يكن اليورو الضحية البريئة لأزمة نشبت في مكان آخر. فالأسواق التي كانت عرضة دوما للحماسة والتشاؤم غير العقلانيَّين، افترضت بشكل خطأ وغير عقلاني أن إزالة مخاطر سعر الصرف (إذ مع تبني العملة الموحدة، لم تعد هناك أي مخاطر مرتبطة بالتغير في قيمة العملة الإيطالية الليرة – مثلا - مقابل العملة

(*) الإشارة هنا إلى أن الأزمة المالية العالمية اندلعت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في العالم بعد ذلك. [المترجم].

الإسبانية، البيزيتا) إنما تعني إزالة المخاطر السيادية، أي خطر عدم قدرة الحكومة على إعادة سداد ديونها. وقد شاركت الأسواق في نشوة خلق اليورو، ومثلها في ذلك مثل السياسيين الذين ساعدوا على خلقه، لم تفكر الأسواق بعمق في اقتصاديات ما تحقق خلقه. فلم يُدرك أن الطريقة التي خُلق اليورو بها قد زادت في واقع الأمر من المخاطر السيادية (انظر الفصل الرابع).

ومع خلق اليورو في العام 1999م، اندفعت الأموال نحو بلدان المحيط (البلدان الصغيرة مثل اليونان وإسبانيا، والبرتغال وأيرلندا، التي تحيط بـ «قلب» أوروبا: فرنسا، وألمانيا والمملكة المتحدة)، وانخفضت أسعار الفائدة. مكررةً بذلك النمطَ نفسه الذي شُوهد حول العالم حينما تُحرَّر الأسواق، إذ كان اندفاع المال نحو أي بلد يعقبه اندفاع المال خارجه، مع استيعاب الأسواق فجأة أنها كانت في حالة نشوة مفرطة. وفي هذه الحالة كانت الأزمة المالية العالمية هي الحدث المعجل، فعلى حين غرة وجدت كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال وأيرلندا نفسها من دون أي مداخل للوصول إلى الائتمان، وتمر بأزمة لم يكن مؤسسو منطقة اليورو قد خططوا لها. وعند اندلاع أزمة شرق آسيا قبل عقد من الزمن، حينما حدثت تغييرات فجائية في أمزجة وميول المستثمرين، حدثت تدفقات عكسية لرأس المال، وتهاوت أسعار الصرف في البلدان المتأثرة بالأزمة، مما ساعد هذه البلدان على التكيف، بينما في بلدان المحيط في منطقة اليورو، كان لا يمكن حدوث ذلك[21]. فقادة منطقة اليورو لم يتحسبوا لمثل هذا الحدث، ولهذا تحديدا لم يكن لديهم خطة للعب.

خلق منطقة يورو متباينة

هناك كم ضخم من الأدب الاقتصادي يتساءل: ما المطلوب لمجموعة من البلدان لكي يتشاركوا في عملة موحدة وتكون لديهم مشاركة في الرخاء؟[22]. وهناك توافق بين الاقتصاديين على أنه لكي تعمل العُملة الموحدة بنجاح، المطلوب هو أن يكون هناك تشابُه كافٍ بين البلدان المشاركة في هذه العملة.

ويمكن أن يكون هناك جدال حول نمط هذا التشابه، ولكن يكفي القول هنا إن ما اعتقده كثير من الأوروبيين (خاصة الألمان) مطلوبا - التحرك صوب ما يُطلق

عليه الحصافة المالية، عجوزات في الموازنات العامة وديون منخفضة - لم يكن كافيا لضمان أن اليورو سوف يعمل بنجاح، بل من المحتمل أن ذلك لم يكن حتى ضروريا.

فقد أُضفيت الكثير من الأهمية على هذه الاعتبارات المالية والتي سيطلق عليها لاحقا معايير التقارب Convergence Criteria. ولكن الطريقة التي خُطط اليورو بها أدت إلى التباين والتباعد، فحينما تواجه بعض البلدان «صدمة» شديدة، تحقق البلدان القوية كسبا على حساب البلدان الأضعف. والقيود المالية المفروضة باعتبارها جزءا من معايير التقارب - وضعت هذه المعايير حدودا على مقدار العجوزات والديون قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي - تسهم هي ذاتها في التباين.

وسوف يشرح الفصل الخامس، بنحو خاص، كيف أدت بنية منطقة اليورو بالمواطنين - خصوصا الأكثر موهبة والأعلى تعليما - وبرأس المال إلى التدفق من البلدان الفقيرة وذات الأداء الضعيف إلى البلدان الغنية ذات الأداء الجيد. ويمكن للبلدان الغنية وذات الأداء الجيد أن تستثمر في بناء مدارس وبنية تحتية أفضل. كما يمكن لمصارفها أن تُقرض أكثر، مما يجعل من الأسهل على رواد الأعمال فيها البدء في أعمال جديدة. وربما حتى الأسوأ من ذلك، هو أن ضوابط الاتحاد الأوروبي تحظر على البلدان المتخلفة عن الركب اتخاذ سياسات معينة قد تؤدي إلى تمكينها من اللحاق بالبلدان الأكثر تقدما.

وبوضع التعبيرات البلاغية عن التضامن جانبا، يبقى الواقع هو وجود أوروبا أكثر انقساما، وبفرص أقل في اتخاذ نوعية السياسات التي يمكنها إعادة الإقليم إلى الرخاء.

لوم الضحية

أدت الآثار السلبية لبنية منطقة اليورو، التي كان من المستحيل تقريبا تجنبها، إلى التباين، وتفاقمت هذه الآثار عن طريق السياسات التي اختارت منطقة اليورو اتباعها، خصوصا استجابة لأزمة اليورو. وحتى ضِمن ضوابط منطقة اليورو، كان يمكن انتهاج سياسات بديلة. لذا ليست هناك مفاجأة؛ إن الأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي أن نمط التفكير نفسه الذي أدى إلى بنية معيبة قد أدى أيضا إلى سياسات معيبة.

ربما يكون من الطبيعي أن قادة منطقة اليورو يريدون لوم الضحية، لوم البلدان التي تمر بحالة ركود أو كساد على أنها هي التي جلبت مثل هذا الوضع. وهم لا يريدون أن

يلوموا أنفسهم ولا المؤسسات الكبيرة التي ساعدوا على تأسيسها والتي يرأسونها حاليا. ولكن لوم الضحية لن يحل مشكلة اليورو؛ فهو إلى حد بعيد أمر غير منصف. ومع مثل هذه العقلية من «لوم الضحية»، ليس من المستغرب أن التضامن قد تعرَّض للإضعاف.

مع دخول اليونان في الأزمة، كان من السهل توجيه اللوم إليها. فلو طبّقت اليونان الإصلاح - في حال أنها فقط التزمت بالقواعد وتخفيض مستوى مديونيتها، وأعادت النظر في نظم الرفاه والتقاعد والصحة - لكانت ستزدهر، وسيمكن بسهولة حل مشكلاتها. وكان هناك، بالطبع، كثير مما يُشكى منه في سياسات ومؤسسات اليونان. ووفق معظم التقديرات كان الاقتصاد مهيمنا عليه من قبل أوليغاركية (مجموعة قليلة نسبيا من العائلات لديها مقادير ضخمة من الثروة، وتمارس نفوذا هائلا على الاقتصاد، وتهيمن على قطاعات اقتصادية حيوية، شاملة في ذلك المصارف والإعلام). وأدارت حكومات متعاقبة عجوزات في الموازنة غير معقولة، وربما فاقم من ذلك نظام تحصيل ضريبي أسوأ من بلدان أخرى تؤدي فيها أيضا المشروعات الصغيرة دورا كبيرا. والقضية ليست التساؤل حول ما إذا كانت اليونان تتسم بالكمال. فهذه المشكلات ابتُليت بها اليونان حتى حينما كانت تحقق نموا أسرع من بقية أوروبا. وكانت هذه المشاكل قائمة حينما قررت أوروبا السماح لليونان بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو. وكان السؤال المطروح: ما الدور الذي مارسته هذه المشكلات في الأزمة؟ قد تكون القصة القائلة إن هناك عيوبا في اليونان قد جلبت أزمة اليورو مقنعة إذا كانت اليونان هي الدولة الوحيدة في منطقة اليورو التي تواجه صعوبات. لكن الوضع لم يكن كذلك، فكل من أيرلندا وإسبانيا والبرتغال وقبرص، بل والآن حتى بلدان مثل فنلندا وفرنسا وإيطاليا تواجه صعابا شديدة. ومع مواجهة عدد كبير من البلدان لمشكلات، لا يسع المرء سوى الاشتباه في أن المشكلة تكمن في مكان آخر.

وإنه لمن سوء الحظ أن أولى الدول التي وقعت في الأزمة كانت اليونان، حيث إن مشكلات اليونان مكّنت ألمانيا والآخرين من التركيز على الإخفاقات المزعومة لليونان، وخصوصا إسرافَها المالي، بينما جرى تجاهل المشكلات التي أصابت البلدان الأخرى التي لم يكن لديها مديونية وعجوزات مرتفعة (على الأقل قبل وقوع الأزمة). فقبل وقوع الأزمة، كانت إسبانيا وأيرلندا تشهدان تحقق فوائض في موازناتهما العامة - حيث كانت إيراداتهما تفوق إنفاقهما - وكانت لدى كل منهما نسبة

منخفضة من الدَّين قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي. فلو كانت نظرية ألمانيا بأن العجوزات والديون هي السبب في الأزمات - وعلى ذلك تكون السياسة المثلى لتوقي الأزمة هي فرض قيود على العجوزات والديون - صحيحة، إذن فلم يكن على إسبانيا وأيرلندا أن تقعا في أزمة أساسا. في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام 2008م، شهد كل من البلدين عجوزات وديونا مرتفعة، ولكن عمق الأزمة وطول مداها الزمني كانا هما ما أدى إلى العجوزات والديون وليس العكس.

فشل هربرت هوفر(*) مجددا

ركز الانتقاد الموجَّه إلى اليورو على «البرامج» التي فُرضت على البلدان المأزومة التي طلبت الدعم: البرتغال وأيرلندا واليونان وإسبانيا، ثم قبرص لاحقا. وتشترط فعليا هذه البرامج التي صُممت عن طريق الترويكا(**) - وهي السلطة الثلاثية المكونة من صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية - على البلدان المأزومة أن تسلم الكثير من عناصر سيادتها الاقتصادية لـ«شركائها» في مقابل مساعدتها. ويُقرَض البلد المأزوم المالَ (على رغم أنه نادرا ما أُقرض)، لكن بشروط قاسية. فالقرض، إلى جانب شروطه، والجدول الزمني الذي يلتزم به البلد للوفاء بالشروط أُطلق عليه «البرنامج» The Program.

وعلى خلاف القروض التقليدية، حينما يضيف المقرضون عادة شروطا تعمل على ترجيح إعادة سداد القرض، كانت المشروطية التي فرضها فرعا(***) منطقة اليورو في مجالات لا ترتبط مباشرة بإعادة سداد القرض. إذ حاولا ضمان توافق

(*) هربرت كلارك هوفر (10 أغسطس 1874م - 20 أكتوبر 1964م) هو الرئيس الحادي والثلاثون للولايات المتحدة (1929م – 1933م). اندلعت أزمة الكساد العظيم بعد انتخابه للرئاسة بنحو ثمانية أشهر، وقد تشوهت سمعته باعتباره شخصا صاحب نزعة إنسانية - اكتسبها خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها حينما أنقذ الملايين من الأوروبيين من المجاعة - في الإدراك العام حينما فشلت إدارته في التخفيف من البطالة المنتشرة والتشرد والجوع في الولايات المتحدة خلال السنوات الأولى من الكساد العظيم، وفشل في الانتخابات الرئاسية في العام 1932م أمام المرشح الديموقراطي فرانكلين ديلانو روزفلت. [المترجم].

انظر: The Editors of Encyclopædia Britannica, Herbert Hoover, Encyclopædia Britannica.

على الرابط: http://www.britannica.com/biography/Herbert-Hoover

(**) عربة روسية تجرها ثلاثة خيول Troika، ويطلق تعبير الترويكا على أي خطط أو برامج أو مفاوضات... إلخ تتضمن ثلاثة أطراف. [المترجم].

(***) المقصود هنا هو البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية. [المترجم].

الممارسات الاقتصادية للبلد مع ما فكر وزراء مالية بلدان منطقة اليورو (المهيمَن عليها بنحو خاص عن طريق ألمانيا) في أنه يجب على البلد عمله. وكانت لهذا الإكراه نتائج عكسية، فالشروط التي فُرضت أدت في الأغلب إلى انكماش اقتصادي، مما جعل إعادة سداد ما اقتُرض أقل احتمالا.

وقد استطاعت هذه البرامج بالفعل إنقاذ البنوك والأسواق المالية، ولكن فيما عدا ذلك كانت تمثل فشلا: فالأمور التي كان ينبغي لها أن تتجه إلى الانخفاض اتجهت إلى الارتفاع، والأمور التي كان ينبغي لها أن تتجه إلى الارتفاع اتجهت إلى الانخفاض. فقد ارتفع الدين، سواء في قيمته المطلقة أو من حيث نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي كانت القدرة على احتماله أقل. وفي كثير من البلدان المأزومة، ارتفعت درجة عدم المساواة، وكذلك حالات الانتحار[23] والمعاناة الجماهيرية واسعة النطاق، بينما انخفضت الدخول. وفي الوقت الذي كان فيه هذا الكتاب يذهب إلى المطبعة، كان بلد واحد فقط (أيرلندا) هو الذي عاد إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي التي كانت مسجلة فيه قبل اندلاع الأزمة. وكانت إسقاطات الترويكا الإحصائية باستمرار بعيدة للغاية عن الصواب، فقد تنبأوا بأن البلدان المأزومة سوف تعود سريعا إلى النمو، بينما كان عمق ومدى الركود أكبر بكثير مما توقعته نماذجهم.

التقشف

كان هناك جزآن أساسيان في كل برنامج من البرامج: الجزء المتعلق بالاقتصاد الكلي، والذي يركز على خفض الإنفاق، والجزء المتعلق بالإصلاحات الهيكلية.

ولم تعتقد القوى المهيمنة في منطقة اليورو (اعتقادا خاطئا) أن العجوزات والديون الأقل ستحول دون الأزمة فقط، بل اعتقدت أيضا أن الطريق الأفضل للاتجاه صوب استعادة صحة البلد الواقع في الركود هو في تناوله جرعة كبيرة من التقشف؛ وهو خفض في الإنفاق يهدف إلى خفض العجز. كان هربرت هوفر رئيسا للولايات المتحدة وقت وقوع الانهيار في سوق الأوراق المالية في العام 1929، وقد حولت سياساته التقشفية هذا الانهيار إلى «الكساد العظيم». ومنذ زمن هوفر، جُربت هذه السياسات بشكل متكرر، وقد فشلت بشكل متكرر أيضا: وقد جرب

صندوق النقد الدولي هذه السياسات أخيرا في الأرجنتين وشرق آسيا. وسوف يشرح الفصل السابع لماذا فشلت هذه السياسات هناك - وأيضا لماذا فشلت في أوروبا. فقد فشلت هذه السياسات في استعادة الازدهار، والأكثر سوءا أنها عمّقت من الركود. لقد كان دوما للتقشف في كل مكانٍ الآثارُ الانكماشية نفسها التي لُوحظت في أوروبا: فكلما كان التقشف أكبر، كبر معه الانكماش الاقتصادي. أما لماذا اعتقدت الترويكا أن الأمر سيكون هذه المرة في أوروبا مختلفا، فهو أمر محير.

الإصلاحات الهيكلية

كان الجزء الثاني في كل برنامج عبارة عن خليط من التغييرات في «قواعد اللعبة» الاقتصادية والقانونية، وهو ما يطلق عليه الإصلاحات الهيكلية. وبينما اعتقد أطراف الترويكا أن الإنفاق المفرط هو جذر الأزمة، أدركوا أيضا المشكلة التي يطرحها جمود اليورو.

فالبلدان التي وقعت في الأزمة لا يمكنها تخفيض سعر الصرف، وهو ما كان سيعمل على حفز تجارتهم بجعل أسعار الصادرات أرخص. وهكذا، من وجهة نظر الترويكا، من أجل استعادة «التنافسية» كان على هذه البلدان خفض الأجور والأسعار وإعادة هيكلة اقتصاداتها لكي تصبح أكثر كفاءة، على سبيل المثال، بالتخلص من الاحتكارات. ولسوء الحظ عمدت الترويكا إلى عمل فظيع في تحديد الإصلاحات الهيكلية الجوهرية. فبعض الإصلاحات ركّزت على أمور تافهة، وبعضها الآخر ربما كان مهما بالنسبة إلى مستويات المعيشة على المدى الطويل، ولكن كان لها أثر ضئيل في عجز الحساب الجاري في المدى القصير[24]. وسوف يبين الفصل الثامن أن بعض الإصلاحات أدت حتى إلى نتائج عكسية، على الأقل في المدى القصير، فيما يتعلق باستعادة الاقتصادات صحتَها.

وبالطبع أدت بعض إصلاحات الترويكا إلى خفض الأجور مباشرة (عن طريق إضعاف حقوق العمال التفاوضية) وبشكل غير مباشر (عن طريق زيادة البطالة). وكان الأمل يحدو الترويكا أن يؤدي خفض الأجور إلى خفض أسعار سلع التصدير، ومن ثم إلى ارتفاع الصادرات. على رغم ذلك كانت الزيادة في الصادرات، في أغلب الحالات، مخيبة للآمال.

كانت هناك بالطبع طرق بديلة يمكن بها لمنطقة اليورو تحقيق التكيف. ولو كانت الأجور والأسعار الألمانية قد ارتفعت لكانت قيمة اليورو قد انخفضت، وبهذا كان يمكن للبلدان المأزومة أن تصبح أكثر تنافسية على المستوى العالمي. وكان هذا طريقا أكثر كفاءة في تحقيق التكيف - فالتكلفة التي كانت ستُفرض على ألمانيا كان من الممكن أن تكون ضئيلة قياسا إلى تلك التكلفة المفروضة الآن على البلدان المأزومة. ولكن هذا كان سيلقي قليلا من عبء التكيف على ألمانيا، ولم تكن ألمانيا لتوافق على هذا. فقد أصبحت ألمانيا الدولة المهيمنة داخل منطقة اليورو، ولهذا كان بإمكانها ضمان وقوع كل أعباء التكيف على عاتق «الشركاء» الأكثر فقرا، أي البلدان التي تمر بالأزمة.

وهكذا فشل كل من التقشف والإصلاح الهيكلي في استعادة البلدان المأزومة مرةً أخرى الازدهارَ. وبتوجيه اللوم إلى البلدان والتركيز على العجوزات المالية كانت ألمانيا وبلدان أخرى في منطقة اليورو قد أساءت تشخيص مصدر المشكلة. وما كان مطلوبا ليس الإصلاح الهيكلي في البلدان فرادى - وخاصة حينما يكون هذا الإصلاح في الغالب سيئ التخطيط، وفي الوقت الخطأ، بل يؤدي حتى إلى نتائج عكسية - بقدر ما كانت الحاجة هي إلى إصلاح هيكلي لمنطقة اليورو. ويحتاج كل بلد، بالطبع، إلى إصلاحات هيكلية. ففي الولايات المتحدة ينبغي علينا إصلاح نظام الرعاية الصحية، والتعليم، والطاقة، وحقوق الملكية الفكرية، ووسائل المواصلات. والبلدان التي لا تعمد إلى مثل هذه التغييرات في الوقت المناسب ستعاني انخفاض مستويات المعيشة. ومثل هذه الإصلاحات من المحتمل أن تكون ملائمة بوجه خاص للبلدان الأفقر مثل اليونان. ومن الواضح أن هناك شيئا ما يعيقها. وليست القضية هي مدى الرغبة في مثل هذه الإصلاحات. ولكن على أي حال يتطلب الإصلاح الناجح دقةً في التسلسل ووتيرة تطبيقه، وكسب تأييد المواطنين وقدرتهم على أن يروا مزايا هذه السياسات. ولن يكون من المفيد القول إنه في الأمد الطويل سوف تجعل هذه السياسات المرء أفضل حالا[25]. وقد اضطلعت الترويكا – بنحو مذهل - بعمل سيئ؛ إذ باعت الإصلاحات الهيكلية التي حاولت فرضها على مواطني البلدان المأزومة، لأن توقيت وتتابع سلسلة الإصلاحات كان خاطئا، وجزئيا أيضا بسبب أن الكثير من الإصلاحات كانت، في أفضل الأحوال، موضعَ شك. فليس هناك رجل

مبيعات، مهما كانت مهارته، كان يمكنه «بيع» هذه الإصلاحات. وسوف نرى أدلة وافرة على ذلك في الفصول التالية.

لغز السياسات ذات المردود العكسي

على المرء التساؤل، في حالة برامج البلدان المأزومة، لماذا يفرض المقرضون (الترويكا) شروطا ذات مردود عكسي تؤدي إلى خفض احتمالات سداد هذه القروض. هل كان الأمر أن المقرضين يعتقدون فعلا أنها سوف تؤدي إلى استعادة الازدهار بسرعة؟ الحقيقة أن كون توقعاتهم كانت خاطئة، بل كانت كذلك بشكل متكرر وبمقادير كبيرة، يتسق مع هذه الفرضية. ولكن مع الوضع في الاعتبار تاريخ فشل برامج التقشف، على المرء التساؤل: لماذا كان على أي شخص الاعتقاد أنها سوف تنجح في أوروبا بينما فشلت في كل مكان آخر؟

وقد قدمت بالفعل جزءا من الإجابة: الأيديولوجية، المعتقدات الدفينة حول كيف يعمل الاقتصاد، التي تغيرت بشكل ضئيل، إن كانت قد عرفت أي تغيير على الإطلاق، مع تراكم الشواهد ضد هذه المعتقدات. وحتى «واضعو النماذج» المدفوعون أكثر بالناحية الأكثر فنية الذين يقدمون إسقاطات رقمية عن الاقتصاد يتأثرون إلى حد ما بمثل هذه المعتقدات[26].

وربما لا يقدم هذا تفسيرا كاملا. ومن ناحية أخرى ربما كانت هناك أجندة سياسية: الإطاحة بالحكومات اليسارية، وتعليم الناخبين في بلدان أخرى العواقب المترتبة على انتخاب مثل هذه الحكومات، وجعل جدول الأعمال الاقتصادية والاجتماعية المحافظة هو الأكثر احتمالا لأن يسود بشكل أكثر اتساعا داخل أوروبا. والمناقشات التي أجريتها مع قادة أوروبيين مندمجين في أزمة اليورو ولّدت لدي الانطباع بأن هذه الأجندة السياسية تؤدي دورا ما[27].

علاوة على ذلك تعد الحكومات مؤسسات مركبة. والترتيبات التي يقوم عليها النموذج الاجتماعي الأوروبي - النظام الاقتصادي الأوروبي الذي يجمع بين اقتصاد السوق ونظم قوية للحماية الاجتماعية، وغالبا المشاركة النشطة أكثر للعمال في عملية صنع القرار الاقتصادي مقارنة بما تتسم به «رأسمالية المساهمين» الأمريكية[28] - غالبا ما يكون الدعم الأقل لها هو الذي تقدمه وزارة المالية في

كل بلد، وهذه الوزارات هي المصمم الحقيقي للبرامج التي فُرضت على البلدان المأزومة. وربما ترى وزارات المالية هذا فرصةً تستطيع عبْرها أن تعمل في الخارج ما لا تستطيع عمله في وطنها.

وأخيرا جادل الكثيرون بأن هناك عنصرا انتقاميا، وغالبا غضبا - على الأقل في الشروط المفروضة على اليونان - مما بدا أنه تحد من قبل قادتها، مثل لجوئهم إلى الاستفتاء لتقييم التأييد الشعبي للبرامج التي فُرضت (انظر الفصل العاشر). ومن الصعب تصديق أن المسؤولين الرسميين في منطقة اليورو سوف يجعلون أمة بأكملها تعاني، لأنهم لا يتفقون ببساطة مع اختيار البلد قادتَه، أو أنهم سوف يفرضون شروطا على البلد يعتقدون أنها ربما لا تكون في خدمة المصالح المثلى لهذا البلد بدافع الحقد. ومع هذا كانت لهجة بعض المناقشات قد تركت الانطباع بأنه ربما تكون هذه هي الحالة فعلا.

التضامن والتفاهمات الاقتصادية المشتركة

حينما تتشارك مجموعة من البلدان في عملة مشتركة يتطلب النجاح أكثر من مجرد مؤسسات جيدة. (سوف تُناقَش ماهية هذه المؤسسات بشكل مكثف في الفصول التالية). ولكي تنجح الإصلاحات لا بد من اتخاذ قرارات، وسوف تعكس هذه القرارات تفاهمات وقيم صانعي القرار. ولا بد من أن تكون هناك تفاهمات مشتركة حول ما يصنع اقتصادا ناجحا وحدا أدنى من «التضامن»، أو التماسك الاجتماعي، حيث على البلدان التي تعد في موقف قوي مساعدةُ هؤلاء الذين هم في حاجة إلى المساعدة.

واليوم لا توجد مثل هذه التفاهمات، وليس هناك إحساس حقيقي بالتضامن. فألمانيا تكرر القول إن منطقة اليورو ليست «اتحادا للتحويلات»، أي تجمعا اقتصاديا يحوّل فيه بلدٌ الموارد إلى بلدٍ آخر، حتى لو بشكل مؤقت في وقت الاحتياج. وفي الواقع كما أدت السنوات التي مرت منذ بداية الأزمة إلى تباين اقتصادي بين البلدان الأعضاء فقد أدت أيضا إلى تباين في الاعتقادات.

وبالطبع أشار قادة منطقة اليورو مرارا إلى «نجاحهم» في الوصول إلى اتفاقات صعبة. وقد جادلوا عن حق بأن التنازلات المتبادلة والحلول الوسط هي جوهر الديموقراطية، وأن هذه العملية تتسم بالبطء. ولكن يمكن أحيانا للحلول الوسط أن تهزم نفسها بنفسها، إذا ما كان هناك افتقار إلى أدنى من الترابط الضروري

لإنجاز النجاح الاقتصادي. وما يتباهى به قادة منطقة اليورو يوصف على نحو أكثر اعتيادية بأنه ترتيبات مرتجلة. ومن المحتمل أن يستمر مثل هذا الطريق من الحل الوسط على الأقل بضع سنوات. وفي كل مرحلة يمكن للبلد المنكوب بالأزمة القول: «لأنه استُثمِر الكثير للبقاء في منطقة اليورو، من المؤكد أنه سيُدفَع لنا للإقدام على القليل المتبقي الذي نُطالَب به - حتى لو أدى ذلك إلى تعميق وتمديد أجل الركود. وبهذا المنطق هُم لا يعيرون المبدأَ الاقتصادي الأساسي القاضي بترك الماضي يمضي اهتماما[29]. فهم يجمعون الأخطاء القديمة مع مزيد من الأخطاء. فكل طرف من الأطراف يتشبث بقشة مترقبا تأكيد نجاح البرنامج[30].

ولا تريد الحكومات في البلدان التي تعاني الأزمة إبلاغ مواطنيها أن معاناتهم كانت بلا طائل. فهؤلاء الذين كانوا بالحكومة عند اتخاذ القرار بترك العملة يعلمون أنه سوف يكون هناك اضطراب، ويعلمون أن هناك فرصة كبيرة لطردهم من الحكم في أعقاب ذلك. وهم يعلمون أنه بغض النظر عمن يمكن إلقاء اللوم عليه، فإنهم سيتحملون العبء الأكبر من الانتقادات لو لم تمض الأمور بشكل حسن. وهكذا كانت هناك حوافز قوية من جميع الأنحاء ليس فقط لتجنب الفشل، ولكن أيضا لادعاء الانتصار على أساس من أوهَى الأدلة، انخفاض طفيف في معدل البطالة، أو ارتفاع طفيف في الصادرات: أي علامة حياة في الاقتصاد الآن تسوغ الادعاء بأن برامج التقشف تحقق نجاحا.

وفي نهاية المطاف سوف تبلغ فترات الركود غايتها. فهي عادة ما تفعل. ولكن ينبغي الحكم على نجاح السياسة الاقتصادية بمدى عمق وطول دورة الهبوط قبل التعافي، ومدى المعاناة، والكيفية التي تؤثر بها الآثار السلبية للركود في الأداء الاقتصادي المستقبلي. بهذا المعنى، ومهما حاول قادة أوروبا السياسيون رسم صورة وردية حول البرامج التي فرضوها على البلدان المأزومة، كانت هذه البرامج فاشلة.

وقد كان هناك بعض الإصلاحات في منطقة اليورو التي احتُفِي بها بإنصاف. تُمَوَّل آلية الاستقرار الأوروبي The European Stability Mechanism، وهي مؤسسة جديدة للاتحاد الأوروبي، عن طريق بيع السندات[31] ورأس مال من بلدان منطقة اليورو، لتُقرض البلدان التي تواجه متاعب، وقد ساعدت الآلية على إعادة رسملة البنوك الإسبانية. ولكن بعض ما ووفِق عليه حتى الآن هو مجرد حل وسط آخر، أقيم بحيث ربما كان أسوأ من عدم فعل أي شيء على الإطلاق. وسوف نشرح

في الفصل الثامن كيف أن الإصلاحات الحاضرة في النظام المصرفي ربما تكون من الناحية الفعلية قد أدت إلى تفاقم مشكلة التباين الاقتصادي التي أُشيرَ إليها سابقا.

المشكلة الأساسية: أصولية السوق - القواعد الأيديولوجية

لا تكمن المشكلة فقط في غياب توافق واسع النطاق فيما هو مطلوب لتأمين أداء أي اقتصاد ومنطقة اليورو لوظائفهم بشكل سليم. فالمشكلة هي أن ألمانيا استخدمت هيمنتها الاقتصادية لفرض وجهات نظرها، ولم تُرفض وجهات النظر هذه من قِبل أجزاء كبيرة من منطقة اليورو فقط، ولكن رُفِضت أيضا من قِبل أغلبية الاقتصاديين. وبالطبع في بعض المجالات - مثل توقع حدوث أزمة 2008 - لم يكن أداء أغلبية الاقتصاديين جيدا. ولكن لاحقا في هذا الكتاب سوف أفسر لماذا كانوا على حق بوجه خاص فيما يتعلق بآثار التقشف[32].

وتفترض أصولية السوق، التي أشرنا إليها سابقا، أن الأسواق بحد ذاتها كفؤة ومستقرة. وقد جادل آدم سميث الذي غالبا ما نُظر إليه باعتباره الأب الروحي لهذا المنظور، في الحقيقة، على النقيض من ذلك: بأن هناك دورا مهما للحكومة. والبحث في مجال الاقتصاد على مدار نصف القرن الماضي لم يبيِّن فقط أن هناك قرينة على أن الأسواق ليست كفؤة ومستقرة، بل أوضح أيضا لماذا يكون الوضع على هذا النحو، وما الذي يمكن للحكومات فعله حتى تحسن من الرفاه المجتمعي[33].

واليوم حتى أصوليو السوق (يُشار إليهم أحيانا بـاسم «النيوليبراليون») يعترفون بأن هناك حاجة إلى تدخل الحكومة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي - على الرغم من أنهم يجادلون عادة بأن تدخلات الحكومة يجب أن تقتصر على وضع قواعد للسياسة المالية تركز على استقرار الأسعار - وضمان حقوق الملكية وإنفاذ العقود. أما فيما خلا ذلك فينبغي التخلص من اللوائح والقيود. وليس هناك أي منطق اقتصادي لمثل هذا الاستخلاص؛ فهو يتعارض مع جسد ضخم من البحث الاقتصادي الذي يبين أن هناك حاجة إلى دور أوسع للحكومة.

وقد دفع العالم ثمنا غاليا لمثل هذا التفاني في دين أصولية السوق/النيوليبرالية، وحان الآن دور أوروبا. وسوف نرى، في الفصول اللاحقة، الدور الذي مارسته هذه الأفكار الخاطئة في تشكيل بنية منطقة اليورو، وفي تخطيط سياسات التصدي للأزمة

عند تطورها والاختلالات والتشوهات التي نشأت قبل العام 2008. وقد احتضنت منطقة اليورو العديد من هذه الأفكار النيوليبرالية في «دستور» العملة – من دون أن تقدم المرونة الكافية لكي تستجيب لتغير الظروف أو تنقيح التفاهمات بشأن سير عمل الاقتصادات. ونتيجة لذلك ركز البنك المركزي الأوروبي فقط على التضخم - حتى في وقت ارتفاع معدل البطالة.

ويعني الاعتقاد بأن الأسواق كفئة ومستقرة، أيضا، أن البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية داخل كل بلد من البلدان الأعضاء تجنبت بحرص شديد الإقدام على فعل أي شيء بشأن الفقاعات العقارية التي كانت تتزايد في العديد من هذه البلدان منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى منتصف ذلك العقد. والحقيقة أن المبدأ الأساسي لمنطقة اليورو كان هو قدرة رأس المال على التحرك بيسر عبر الحدود - حتى حينما كان يُستخدَم المال في خلق فقاعات في قطاع العقارات. ولكن بالطبع كانت أيديولوجية أصولية السوق هي: الأسواق لا تخلق فقاعات.

وأتذكر أنني في وسط الفقاعة العقارية الإسبانية - ومن المفترض أنه كان من الواضح لأي شخص أنها كانت هناك فقاعة - اقترحت على المسؤولين الكبار في البنك المركزي الإسباني أن عليهم اتخاذ إجراءات لمحاولة تنفيسها. وكما بات واضحا الآن كانت المخاطر على الاقتصاد من انفجار الفقاعة هائلة. وقد اقترب رد الفعل من الحيرة: ألم أقترح أن الحكومة أكثر ذكاء من السوق؟

وكانت لمسؤولي البنوك المركزية - بإيمانهم القوي بحرية الأسواق - تعويذة موحدة، تبدأ بكفاءة واستقرار الأسواق، وهي: أن المرء لا يمكنه الجزم بما إذا كانت هناك فقاعة. حتى لو كانت هناك فقاعة لا يمكن لأدوات السياسة الوحيدة المتاحة فعل الكثير حيالها و/أو تشويه الاقتصاد. إن تنظيف الفوضى بعد انفجار الفقاعة ببساطة أفضل بكثير من تشويه الاقتصاد على أساس القلق من أنه ربما تكون هناك فقاعة.

وقد كانت هذه المعتقدات هي السائدة على الرغم من أن أزمة شرق آسيا في التسعينيات كانت قد أوضحت أن سوء تصرف القطاع الخاص - لا سوء تصرف الحكومة - يمكنه أن يجلب أزمة اقتصادية.

تتسم المعتقدات بشأن سير عمل الاقتصاد بأهمية قصوى، وينبغي ألا تكون هناك أي مفاجأة من أن محصلة أي مشروع اقتصادي متأثر بشدة بالمفاهيم الخاطئة سوف تكون دون مستوى التوقعات. وربما كان اليورو سيفلح، مهما شابه من عيوب في منشئه، لو أن بعض تفاصيل معينة وُضعت بشكل صحيح. ولكن حتى هذا الافتقار إلى الانتباه للتفاصيل يمكن عزوه جزئيا إلى الأيديولوجيا التي ترى أن قوى السوق هي التي تقرر، وأنها يجب أن تسود أيا كانت الترتيبات المؤسسية، شريطة أن تكون الأسواق قد أعطيت المجال الكافي لكي تمارس سحرها. وتؤدي الأيديولوجيا إلى الإيمان بأنه مع حرية تنقل العمل ورأس المال ستُضمَن الكفاءة الاقتصادية. وسوف نرى لاحقا لماذا - من دون تأمين مشترك للودائع في النظام المصرفي (حيث يؤمّن كيان واحد الودائع في جميع أرجاء منطقة اليورو) ومن دون بعض من النظام في تشارك الديون - تضمن حرية تنقل العمل ورأس المال أن الكفاءة الاقتصادية لن يمكن الحصول عليها.

تلميحات حول العجز الديموقراطي

بينما سادت الأفكار النيوليبرالية في العديد من وزارات المالية والبنوك المركزية، كما ذكرنا سابقا، كانت أبعد ما تكون عن مشاركتها عالميا، حتى داخل البلدان نفسها التي كانت هذه الأفكار قد فرضت سطوتها فيها على وزارات المالية. فداخل كل البلدان كانت هناك اختلافات في الآراء حول كيفية سير عمل الاقتصاد، وكانت النيوليبرالية أقوى ما تكون في وزارات المالية والخزانة وأضعف ما تكون في وزارات العمل والتعليم. والحقيقة أن النموذج الاجتماعي الأوروبي، مع نظمه القوية للحماية الاجتماعية، كان مقبولا قبولا حسنا في كل أرجاء الإقليم.

وداخل الديموقراطيات كان ينبغي مراجعة المنظورات الخاصة بوزارات المالية والبنوك المركزية وتلطيفها. وعادة ما كان يجري ذلك. لكن مع وضع بنية عملية صنع القرار داخل الهيئات فوق القومية مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في الاعتبار، كان مثل هذا التلطيف أقل ظهورا. فضمن البنية الحالية لمنطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، وخاصة مع التقييد المتزايد لسلطة البلدان المأزومة على عملية صنع القرار الاقتصادي وتفويض الترويكا بها، أضحت منظورات وزارات المالية والبنك المركزي الأوروبي هي المهيمنة.

وقد نُظِر إلى كل من الإصلاحات الهيكلية وعمليات تكيف الاقتصاد الكلي على أنها برامج اقتصادية تُصمَّم من قِبل خبراء من وزارات المالية والبنك المركزي الأوروبي. ولكن هذه البرامج أثرت تقريبا في كل جانب من جوانب المجتمع بصورة جوهرية. فعلى سبيل المثال حينما كانت البرامج تُصمَم لليونان وغيرها من البلدان المأزومة الأخرى لم تكن وزارات العمل تُشرَك عادة بشكل فعال عند صياغة البنود الخاصة بسوق العمل والنقابات. وربما كانت أوروبا تتظاهر، في النهاية، بأنه تمت مشاورة الجميع، وبعد كل هذا لا يدخل البرنامج حيز النفاذ إلا بعد الموافقة عليه من قبل برلمان البلد المعني. ولكن هذه الموافقة تُمنح من قِبل أعضاء البرلمان كأن شخصا يحمل مسدسا مصوبا إلى رؤوسهم: فقد كان القرار بنعم أو لا، وعادة مع مهلة زمنية قصيرة، وفي الخلفية تتأرجح حقيقة أنه ليس هناك صوت سيجرؤ على أن يلقي بالبلد في أزمة عميقة.

نظريات الإصلاح

إن واحدا من إخفاقات النيوليبرالية هو افتراض أنه مادام نموذج الأسواق المثالية هو المثل الأعلى الذي ينبغي أن نسعى جاهدين نحوه، فإن أي «إصلاح» ينقلنا في اتجاه هذا النموذج يعد مرغوبا فيه. ولكن منذ أكثر من نصف قرن فقدت هذه الفكرة مصداقيتها فيما بات يُعرف بنظرية ثاني أفضل بديل، وبريادة جيمس ميد الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل، وزميلي في جامعة كولومبيا كيلفن لانكستر، وريتشارد ليسبي[34]. وقد بينا أن إزالة واحد من التشوهات، في ظل استمرار وجود التشوهات الأخرى، قد تجعل الاقتصاد حتى أسوأ حالا. على سبيل المثال في غياب أسواق جيدة للمخاطر (حيث يمكن للمرء شراء التأمين على كل المخاطر التي يواجهها بسعر معقول)، يؤدي خفض العوائق أمام التجارة عادة إلى مخاطر أكبر، وتُحفِّز المخاطر الأكبر المشروعات على تحويل الإنتاج إلى نشاطات تحقق إيرادات أقل ولكنها أكثر أمانا، والأثر الصافي هو أن كل شخص سيصبح أسوأ حالا، في تناقض واضح مع المواقف التي تكون فيها أسواق المخاطر مثالية[35].

وقد أدت الأمثلة الأخرى لاقتصاد ثاني أفضل بديل دورا مهما في فشل أوروبا: فحرية انتقال عنصر رأس المال ربما يكون لها معنى لو كانت هناك معلومات كاملة. إذ عندها

سيتدفق رأس المال من الاستخدامات ذات العائد الأقل إلى الاستخدامات ذات العائد الأعلى. وحينما يدخل البلد في ركود سيتدفق المال إليها لكي يساعدها على الخروج منه. فتدفق رأس المال سيحدث في عكس اتجاه الدورة الاقتصادية - حيث يزيد في أوقات الضعف، ويتقلص في الأوقات الجيدة، ليوازن الدورة الاقتصادية ويساعد على استقرار الاقتصاد. بينما كانت الأدلة الواقعية على العكس من ذلك. والسبب وراء ذلك هو أن أسواق رأس المال كانت مملوءة بأوجه القصور. ويعرف كل مصرفي أنك لا تُقرض المال للشخص الذي يحتاج إليه. ويفسر هذا لماذا ارتبط تكامل سوق رأس المال عادة بالزيادة في التقلب وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ فالتدفقات مسايرة للدورة وتزيد من حدة التقلبات الاقتصادية. وبوجه عام، وفي كل أرجاء العالم، كان رأس المال يتدفق من البلدان الفقيرة، حيث رأس المال أكثر ندرة، إلى البلدان الغنية، وهو على العكس تماما من الاتجاه الذي تنبأت به النظريات النيوليبرالية. وسوف نفحص في الفصل الخامس أسبابا أخرى لمساهمة التدفقات الحرة لرأس المال - في عالمنا الذي يتبوأ مرتبة ثاني أفضل بديل - في التباين، حيث تصبح الدول الغنية في أوروبا أكثر غنى على حساب الدول الفقيرة.

هناك عالم بديل ممكن

تواجه أوروبا موقفا يتعين عليها فيه الاختيار؛ فهناك بدائل للبنية والسياسات الراهنة. ومن الممكن تقديم اقتراحات للإصلاحات في بنية منطقة اليورو، وكذلك سياسات منطقة اليورو في هذا الفصل (ثم نطورها أكثر في الفصل التاسع)، بهدف منح اليورو فرصة الكفاح من أجل النجاح.

وتبدأ هذه الإصلاحات من الفرضية القائلة إن اليورو هو مشروع على النطاق الأوروبي، وإن هذا المشروع في حاجة إلى إصلاحات جوهرية في كل من بنية وسياسات منطقة اليورو. وقد نشأت المشكلات بصورة جماعية. والحل الوحيد لها سيكون جماعيا كذلك.

وتقوم الإصلاحات على قاعدة من التفاهمات الاقتصادية تختلف عن تلك التفاهمات التي تستند إليها بنية منطقة اليورو حاليا. وقد وُضِعت هذه التفاهمات على أساس تشجيعِ التقارب وتضَمُّنِ نظامٍ مصرفي موحد للإيداع في جميع أرجاء منطقة اليورو وشكلٍ ما من أشكال الاقتراضِ الموحد، مثل سندات اليورو.

وتدرك هذه الإصلاحات أن التقشف في حد ذاته لا يجلب النمو، وأن هناك سياسات يمكنها أن تضطلع بالعمل بسرعة، وبمقدار أقل من المعاناة، لاستعادة الازدهار للبلدان المنكوبة بالأزمة. وتبني مثل هذه السياسات يتطلب حدا أدنى من التضامن داخل منطقة اليورو.

وهناك بديل آخر يتمثل في نهاية مخططة بعناية لليورو بالشكل الموجود عليه الآن، ربما بخروج بعض بلدان قليلة، وربما مع تقسيم منطقة اليورو إلى منطقتي عملة Currency Areas أو أكثر. وهذا التقسيم سيكون مكلفا. ولكن سيكون من المكلف، أيضا، البقاء معا من دون الإقدام على الإصلاحات الضرورية. والاستراتيجية الحالية، وهي الارتجال والتخبط، استراتيجية مكلفة للغاية. وليس هناك بديل جيد.

وقد وُصف اليورو كثيرا بأنه زواج سيئ، وفي أماكن مختلفة في هذا الكتاب سوف ألجأ إلى استخدام هذا التعبير المجازي. ويضم الزواج السيئ فردين ما كان ينبغي أن تربطهما معا عهود بارتباط من المفترض أنه غير قابل للانفصام. واليورو أكثر تعقيدا من ذلك: فهو عبارة عن اتحاد بين 19 دولة مختلفة اختلافا بيِّنا يرتبط بعضها ببعض. حينما يذهب زوجان يعانيان المشاكل إلى مستشار الزواج سوف يحاول المستشار العتيق الطراز اكتشاف ما الذي يمكن أن يجعل هذا الزواج ناجحا، ولكن المستشار «الحديث» سوف يبدأ بطرح السؤال التالي: هل يجب إنقاذ هذا الزواج؟

وربما تكون تكاليف فسخ هذا الزواج - كل من التكاليف المالية والعاطفية - مرتفعة جدا. ولكن تكاليف البقاء معا ربما تكون حتى أكثر ارتفاعا. وواحد من الدروس الأولى في علم الاقتصاد هو ترك الماضي للماضي. فعلى المرء أن يسأل دائما: مع وضع ما نحن عليه في الاعتبار ما الذي يجب علينا عمله؟ وبالسؤال عما يجب أن تعمله أوروبا، فسيكون أمرا قليل الجدوى إبداء رأي مثل: «ما كان عليهم الزواج مطلقا». ومن الخطأ، أيضا، تجاهل الروابط العاطفية التي نشأت خلال سنوات الزواج. ولكن لاتزال هناك مواقف يكون من الأفضل فيها الافتراق، مع أخذ التاريخ في الاعتبار.

وهناك الكثيرون الذين يقلقون من أن نهاية اليورو سوف تعني اضطرابا في أوروبا وفي أسواق المال العالمية، مما يزيد من حدة المشكلات التي تواجهها أوروبا بالفعل. وقد يحدث هذا في الحقيقة، ولكن حدوثه ليس من الضروري: فهناك طرق لإنهاء هذا الزواج بسلاسة، ومن دون صدمة، وأنا أطرح واحدة من هذه الطرق في الفصل العاشر.

ولو اختارت أوروبا هذا الطريق أو دُفعت إليه فإن الفسخ لا يتطلب من أوروبا أن تكون لكل دولة عملتها الخاصة بها. فمن الممكن لعدد من البلدان أن تتشارك في العملة نفسها - ربما بلدان أوروبا الشمالية أو بلدان أوروبا الجنوبية. ولكن منطقة اليورو ذات الـ 19 أمة، والتي كان من المقرر حتى توسيعها أكثر، ربما ينبغي التفكير فيها بوصفها تجربة مُشوِّقة - مثلها في ذلك مثل العديد من تجارب الترتيبات النقدية - مثل الآلية الأوروبية لأسعار الصرف Exchange Rate Mechanism (ERM)، التي سبقت منطقة اليورو خلال الفترة من العام 1979 حتى العام 1999، والتي حاولت الحفاظ على معدلات الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الآلية تتحرك داخل نطاق ضيق[30].

وهناك بديل آخر سأعرضه في الفصل الحادي عشر: «اليورو المرن» The Flexible Euro، وهو ترتيب نقدي يظل بمقتضاه كل بلد يتعامل بالبورو، ولكن اليورو اليوناني ربما لا تجري معادلته باليورو القبرصي أو اليورو الألماني. ولأجل هؤلاء الذين استثمروا في إبقاء شعلة الاتحاد النقدي مشتعلة يقدم اليورو المرن سبيلا جديدا للمضي قدما. فهو يدرك أنه ليس هناك الآن تضامن سياسي كافٍ وتوافق عريض حول الأساسيات الاقتصادية لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لنجاح العملة الموحدة، ولكنْ هناك تفاهم مشترك كاف وتضامن سياسي كبير بحيث لا يمكن أن يتخلّى ببساطة عن فكرة العملة الموحدة. واليورو المرن يبني على ما تحقق من إنجازات ونجاحات لمنطقة اليورو، ولكنه يقوم على أساس من الواقع.

ومن دون استخدام هذه المصطلحات، ومن دون الوعي الكامل بآثار ما يفعلونه، عمدت أوروبا فعليا - بشكل جزئي - إلى خلق مثل هذا النظام (على أساس مؤقت) في كل من قبرص واليونان.

وربما يكون الطموح طويل الأجل لليورو المرن (أو للنظام الأوروبي متعدد أسعار الصرف الذي جرى توضيحه آنفا) هو خلق عملة موحدة واتحاد نقدي كامل في نهاية المطاف. ولكن تحديد المراحل والوتيرة أمر بالغ الأهمية. ففي المراحل الأولى من التكامل بدا أن أوروبا قد أدركت هذا: فقد تطور تجمع الفحم والصلب (الذي أسّس في العام 1952) بصورة تدريجية ليصبح الاتحاد الأوروبي.

وقد مضت أوروبا بسرعة بالغة بالاتحاد النقدي الكامل، ومن دون ضمان أنه قد أدخلت التغييرات الضرورية اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي. ولو كانت أوروبا

ملتزمة حقا بالتكامل النقدي يمكن لهذه التغييرات أن تتحقق، على رغم أنه من المحتمل مرور سنوات، بل ربما عقود، قبل أن يحدث هذا. ويُبقِي اليورو المرن على مفهوم العملة الموحدة مفهوما رئيسا، لكنه ينشئ إطارا ذا مرونة كافية بحيث يكون هناك احتمال للنجاح الفعلي؛ إذ عوضا عن أن يؤدي إلى الإحباطات المرتبطة بالنظام الحالي، سوف يعمل على استعادة التشغيل الكامل Full Employment[37] والنمو المرتفع. وحينما يزيد التضامن بين الشركاء الأوروبيين، وحينما تُلبى الشروط المطلوبة التي تعمل على نجاح نظام العملة الموحدة فإن النطاقات التي ستتقلب فيها اليوروهات المختلفة يمكن العمل على تضييقها تدريجيا حتى نصل إلى النقطة التي لا يكون موجودا عندها سوى عملة واحدة فقط.

الضرورة الملحة

لن يجدي نفعا القول: نعم، نحن نعرف أننا في حاجة إلى وحدة مصرفية (وهو إصلاح مهم سينَاقَش لاحقا في هذا الكتاب)، ولكن ينبغي أن نبني هذه الوحدة بحرص، وسوف يستغرق ذلك عدة سنوات. وستكون هذه سنوات تتضخم فيها المعاناة، سنوات ستقع خلالها أضرار يتعذَّر إصلاحها، سنوات ستُحْبَط خلالها أكثر الآمال التي كانت معقودة على المشروع الأوروبي. وبصعوبة يمكن في ذهني التمييز بين عواقب مثل هذا النهج والترتيبات المرتجلة، والإبقاء على باب الأمل مفتوحا أمام الإصلاح في المستقبل للتأكد من أن اليورو لن ينهار، ولكن بطرق تُلحق ضررا غير مقبول بالمواطنين في البلدان المأزومة.

وباختصارٍ على أوروبا أن تتحرك في أحد الاتجاهين: فإما أن تكون هناك «أوروبا أكثر» وإما «أوروبا أقل». ويعني هذا الاختيار بين: (أ) تنفيذ الإصلاحات التي تجعل من اليورو عملة لكل أوروبا. ولإحداث هذا يتطلب الأمر تغييرات لا في كيفية عمل منطقة اليورو فقط، بل أيضا في خلق مساحة أكبر من التكامل الاقتصادي: على سبيل المثال وضع نظام موحد للتأمين على الودائع لكل أوروبا. وهذه التغييرات هي بالكاد تغييرات ثورية - فقد طبقت في كل مكان خارج أوروبا، ويمكن للدور «المركزي» للسلطات أن يظل أقل بكثير مما هو عليه عبر الأطلنطي في الولايات المتحدة، ولكنه سيكون أكثر بكثير مما هو عليه اليوم في منطقة اليورو. أو (ب)

تقليص مشروع العملة. ويمكن تنفيذ ذلك بعدة طرق مختلفة ستُشرَح في الفصول التالية. ويمكن تنفيذ ذلك، على سبيل المثال، بخروج عدد قليل فقط من البلدان - سأشرح لاحقا لماذا يعد الطريق الأيسر والأقل تكلفة، هو خروج ألمانيا من منطقة اليورو. ويمكن، بديلا لهذا الطريق وبتكلفة أكبر، تنفيذُ ذلك بخروج بعض الأعضاء من بلدان «المحيط». ويتمثل البديل الثالث في تشكيل كتلتين مع استخدام اليورو الشمالي واليورو الجنوبي. أما النهج الرابع فيتمثل في اليورو المرن الذي أطرحه في الفصل الحادي عشر. ولكن وضع الحل الوسط الحالي غير المستمر، ومحاولات العمل على استدامته بترتيبات مرتجلة متخبطة سوف يؤديان إلى تكاليف اقتصادية، واجتماعية، وسياسية باهظة.

ويمكن تقديم حجة مقنعة بأن النهج المثالي من المنظور الاقتصادي/ التكنولوجي البحت هو النهج الأول، خلق منطقة يورو تعمل بنجاح. وسأضع كمتنبئ سياسي، على أي حال، رهاناتي على نهج الترتيبات المرتجلة، والإقدام على حد أدنى من الإصلاحات التي تحول دون انهيار اليورو، ولكنها لا تسمح بانتعاش حقيقي، على الأقل ليس في أي وقت قريب. وربما يتعين على المرء أن يطلق على هذا النهج نهجَ حافة الهاوية، بمنح البلدان ما يكفي من المساعدة لكي تُبقِي على أملها، ولكن ليس بما يكفي لدعم تحقيق تعافٍ قوي. ولكن خطر حافة الهاوية هو أن على المرء أحيانا تخطي الهاوية.

ولو كان التحليل المتضمن في هذا الكتاب صحيحا فأزمة اليورو تُعَد أبعد ما يكون عن الانتهاء، فسوف تبقى اليونان في ركود ولن تتمكن من سداد ديونها. وربما تدعي ألمانيا عكس ذلك فتقول إن الديون ينبغي أن «يُعاد تشكيلها»، أي تمديد فترة سدادها فترةً تبلغ عدة عقود. ولكن مثل هذه الأحاجي ليست أكثر صحة من أي رياء آخر. فسوف تُضرَب منطقة اليورو بصدمات أخرى، وربما سيُلقَى بالبلدان الأضعف مرة أخرى في أزمة؛ فليست هناك ببساطةٍ مرونة كافية داخل منطقة اليورو، وفقا لوضعها الراهن، تكفل نجاح الأضعف، ومن المحتمل أن منطقة اليورو ذاتها ستحقق نموا بطيئا للغاية على أفضل تقدير.

وكان اليورو دائما وسيلة من أجل غاية، وليس غاية في حد ذاته. فالترتيبات النقدية تأتي وتذهب. والإنجاز الأكبر لعصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، نظام

بريتون وودز النقدي The Bretton Woods Monetary System، دام أقل من ثلاثة عقود. وبادئ ذي بدء يجب أن تبقى في أذهاننا الأهداف النهائية: الرخاء المشترك داخل أوروبا والتكامل الاقتصادي والسياسي الأوثق. وتظهر الوحدة النقدية بشكل متزايد كانحرافٍ حسن النية في محاولة تحقيق هذه الأهداف السامية.

وهناك بدائل وطرق أفضل لتعزيز التكامل السياسي الأوروبي عوضا عن الوحدة النقدية التي إذا كانت قد فعلت أي شيء فهو أنها أضعفت حقيقة المشروع الأوروبي برمته. وأفضل سبيل للمضي قدما يتطلب خلق تفاهم مشترك حول الأسس الاقتصادية التي تذهب إلى أبعد من أصولية السوق التي استند إليها مشروع منطقة اليورو حتى وقتنا الحاضر. وسوف يتطلب هذا السبيل قدرا أكبر من التضامن - لنوع مختلف من الالتزام المشترك بعيدٍ عن الالتزام بالاتباع الأعمى لمجموعة من القواعد سيئة التصميم والتي تضمن فعليا تحقق الركود والتباين.

ولا بد من النظر إلى المسار الحالي باعتباره مسارا غير مقبول. وليس على أوروبا التخلي عن اليورو لكي توفر للمشروع الأوروبي تكاملا أوثق - وهو المشروع المهم جدا ليس لأوروبا فقط، بل للعالم أجمع. ولكن على أقل تقدير هناك حاجة إلى تغييرات أكثر جذرية وعمقا من تلك التغييرات التي هي قيد المناقشة حاليا. ولكن إذا كانت هذه الإصلاحات الأعمق لا يمكن إجراؤها - إذا ما بدا أنها غير ممكنة من الناحية السياسية بسبب الافتقار إلى التضامن و/أو التفاهم المشترك حول ما هو مطلوب من أجل نجاح عملة موحدة - فإنما ينبغي إذن إعادة النظر في المسألة الأكثر جوهرية المتعلقة باليورو ذاته.

2

اليورو: الأمل والواقع

كان اليورو قد أُنشئ لتحقيق ثلاثة آمال: (1) أنه سوف يجعل أوروبا أكثر تقاربا مقارنة بأي وقت مضى، وكان اليورو الخطوة التالية في تكامل أوروبا؛ (2) أن التكامل الاقتصادي الأوثق سيؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع؛ (3) أن هذا التكامل الاقتصادي الأكبر، وما يترتب عليه من تكامل سياسي أكبر، سوف يضمنان أوروبا المسالمة.

كان مؤسسو اليورو حالمين حاولوا تأسيس أوروبا جديدة. وكانوا مغامرين يبحرون في مياه مجهولة، مسافرين إلى مكان لم يبلغه أحد من قبل. فلم يسبق أن حاول أحد تجربة الوحدة النقدية على مثل هذا النطاق بين

«قد يعيق التكامل الاقتصادي الأكبر قدرة البلدان المختلفة على تحقيق الرفاه المجتمعي بتطوير مفاهيمها الخاصة»

هذا العدد الكبير من البلدان التي كانت في غاية الاختلاف. ولذا ربما لم يكن بالشيء المفاجئ أن الأمور قد تحوّلت لتصبح مختلفة بشدة عما كان هؤلاء الحالمون قد فكروا فيه.

سوف أجادل في هذا الفصل بأنه حتى مع أفضل تصميم ممكن لمشروع اليورو، تبقى فوائد العملة الموحدة أكثر محدودية مما ادّعى مناصروها، فآثارها في التكامل الاقتصادي الشامل من المحتمل أن تكون غامضة، وينبغي ألا يفاجَأ المرء بكون اليورو عامل فرقة أكثر منه عامل وحدة، وهو ما يؤدي إلى انتكاس التكامل السياسي. وكان السبب ذاته الذي أدى باليورو إلى أن يكون مشروعا غير مكتمل هو السبب المرجح لأن يكون عاملا لإثارة الفرقة. وبعيدا عن أن يكون خطوة مهمة في خلق أوروبا الموحدة التي ستؤدي دورا حاسما في الاقتصاد العالمي الحالي، كان ينبغي توقع أن اليورو سيكون له أثر عكسي.

والتكامل السياسي، مثله مثل التكامل الاقتصادي، ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غايات اجتماعية أوسع؛ فمن بين أشياء أخرى سيعمل هذا التكامل على تقوية الديموقراطية ومُثُلها في جميع أرجاء أوروبا. وسوف أخلُص في هذا الفصل إلى ملاحظة أن إنشاء اليورو قد أدى بدلا من ذلك إلى زيادة إدراك العجز الديموقراطي في أوروبا وإلى زيادة الفجوة بين ما تفعله أوروبا وما يريده مواطنوها.

وقد علقنا مرارا على الارتباط بين السياسة والاقتصاد. وكما ذكرنا، كان واحدا من أسباب فشل منطقة اليورو هو أن التكامل الاقتصادي قد سبق التكامل السياسي. وكان الأمل أن السياسة سوف تلحق بالاقتصاد. ولكن مع نمو الفُرقة والعجز الديموقراطي، تقلصت احتمالية حدوث ذلك.

كان اليورو قد وُلد مع آمال عظيمة. وأثبت الواقع عكس ذلك.

الحجج المؤيدة لليورو

طرح من يؤيدون اليورو بقوةٍ بعضَ الحجج، وهي حجج سبق أن تعرضت لها مرارا وتكرارا في السنوات التي عملت فيها مع القادة والسياسيين والاقتصاديين الأوروبيين.

أوروبا الموحدة سوف تكون صاحبة نفوذ أكبر على المسرح العالمي

يلاحظ مؤيدو اليورو أن الدول الكبيرة الناجحة، مثل الولايات المتحدة، تشترك في عُملة موحدة. ويترتب على ذلك، بمثل هذا المنطق، أنه إذا كان على أوروبا أن تؤدي دورا مماثلا لدور الولايات المتحدة على المسرح العالمي، فعليها أيضا أن تتشارك في عملة واحدة. ويتساءلون، هل يمكن للمرء تخيُل أن تكون لدى أمريكا عملات متعددة؟ يلاحظ عديد من الأوروبيين أنه لو كانت بلدان أوروبا موحدة، فستكون واحدة من أكبر قوتين اقتصاديتين[1]، مع القلق من أن أوروبا لا تمتلك النفوذ الذي تستحقه في الاقتصاد العالمي، ببساطة لأنها منقسمة سياسيا.

ولكن هذا الأمر يطرح عدة أسئلة بالغة الأهمية: ما الشروط المسبقة الضرورية المطلوب توافرها لأداء دور عالمي مناظر للدور الذي تؤديه الولايات المتحدة؟ وهل توافر الوحدة النقدية هو ما سيُحرك أوروبا بحيث تصبح أكثر قربا من تحقيق هذه الشروط؟ هل الوحدة النقدية ضرورية لتحقيق مثل هذا الهدف؟ وما مدى أهمية أن تمارس أوروبا مثل هذا الدور؟

الحجة المضادة

خلال القرون الماضية، كانت للقدرة على ممارسة «القوة» على النطاق العالمي أهمية كبيرة. إذ كانت ثروة الأمم تعتمد إلى حد بعيد على قوتها العسكرية. كان غزو المستعمرات هو السبب في أن جزيرة صغيرة نسبيا، مثل بريطانيا العظمى، أصبحت قوة عالمية مهيمنة. ولحسن الطالع، أننا لدينا توازن جديد للقوى يحجّم إلى حد بعيد من استخدام القوة العسكرية. وحتى حينما تنتصر دولة في الحرب، فإن قدرتها على الحصول على غنائم من تلك الحرب تعد محدودة. وعلى سبيل المثال، ربما تحصل شركات النفط الأمريكية على مداخيل أفضل بنحو طفيف في العراق بسبب الحرب، ولكن تكلفة الحرب تفوق بمراحل أي منافع محتملة[2].

وحتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة، التي تنفق مبالغ أكبر بكثير على جيشها من أي دولة أخرى في العالم، لا يمكنها فرض إرادتها على الآخرين في ظل قواعد اللعبة الجديدة. وقد أُحبطت محاولتها فعل ذلك في العراق، في مواجهة أعداء

لديهم قدر ضئيل مما لدى الولايات المتحدة من سكان وموارد. ولم تستطع وقف الهجمات الروسية ضد أوكرانيا. وما إذا كانت أوروبا الموحدة في إمكانها تغيير هذه الصورة بنحو كبير هو أمر محل جدل - وعلى أقل تقدير، سيتطلب سعيُ أوروبا إلى ممارسة مثل هذا التأثير زيادات هائلة في الإنفاق العسكري.

لو كان هناك توافق أوروبي، فسوف يكون النفوذ الأوروبي حاضرا حتى من دون وحدة نقدية

في المقابل، لو كانت هناك زيادات هائلة في الإنفاق العسكري واتفاق على الأهداف العسكرية، فحتى من دون وحدة سياسية، سيكون وزن أوروبا أكبر، ولكن كما في مثال الولايات المتحدة، سيكون بالكاد حاسما. والمشكلة الأكبر هي أنه من الصعب الوصول إلى توافق بشأن الأهداف العسكرية: وهو جانب آخر من جوانب التعددية في أرجاء أوروبا. فألمانيا التي تعتمد بقوة شديدة على الغاز الطبيعي الروسي، من المنتظر أن تكون أكثر ترددا في دعم أي إجراءات قوية ضد روسيا[3].

لو كانْ هناك إجماع بين البلدان الأوروبية، لكانت وجهة نظرهم الموحدة ستُسمع بالطبع بقوة أكبر. ولكن غياب التكامل السياسي ليس هو مصدر المشكلة: بل غياب التوافق. فلو كان هناك توافق، لكانت هناك مؤسسات داخل أوروبا تسمح بالفعل بالتصرفات المنسقة وبـ«الصوت» المنسّق الفعال[4].

ووفق هذا المنظور، يمكن للنفوذ الأوروبي أن يكون حاضرا، بل سوف يكون حاضرا، في المجالات التي يتحقق فيها توافق أوروبي[5]. والتحدي الأكبر في سبيل تعزيز النفوذ الأوروبي هو تقوية التفاهمات المشتركة، ولو أدى اليورو، كما يجادل هذا الكتاب، إلى فرقة أكبر، فاليورو إذن في هذا المقام يؤدي إلى نتائج عكسية.

دور القواعد

تعتمد القرارات التي يتعين على أوروبا الموحدة اتخاذها، بالطبع، على القواعد السياسية التي تُعرِّف الاتحاد. فلو لم يكن بد من توافر الإجماع بين البلدان الأوروبية، ففي غياب التوافق العريض بشأن السياسات تكون النتيجة المحتملة هي الجمود. ولو أعطى النظام السياسي سلطة غير متناظرة لمصالح الشركات الأوروبية، فإن ما ستدور

«المساومة» عليه في الاتفاقات التجارية هو القواعد التي تعزز من مصالح هذه الشركات. وبينما من المستحسن لهذه الشركات أن ترى أوروبا أكثر قوة وتوحُّدا، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت النتيجة المحتملة سوف تخدم مصالح المواطنين أيضا.

وسوف تترجم القوة العظمى لأوروبا الموحدة في شكل رفاهية أكبر للمواطنين الأوروبيين فقط إذا ما كان النظام السياسي ديموقراطيا حقيقة. وهناك أسباب وجيهة للقلق بهذا الشأن، آخذين في الاعتبار الهيكل السياسي القائم حاليا في أوروبا.

اليورو والسلام

الحجة الثانية من أجل تكامل سياسي أكبر تركز على الدور الذي مارسه الاتحاد الأوروبي في استدامة السلام في قلب أوروبا. فمع أخذ حجم الدمار الذي خلّفته الحربان العالميتان في القرن الماضي في الاعتبار، يصبح من المفهوم لماذا يحظى هذا الأمر بأهمية قصوى. فالبعض يلاحظ غياب الحرب في قلب أوروبا خلال الأعوام السبعين الماضية ليمنح مصداقية للاتحاد الأوروبي. وربما يكون هذا هو الوضع، على الرغم من أن هناك تغييرات عديدة حدثت أيضا: إقامة الأمم المتحدة، الردع النووي، والتغيرات في المواقف تجاه الحرب. وسؤالنا، على هذا، هو سؤال أضيق نطاقا: ليس هناك دليل على أن التشارك في عملة موحدة، أو التكامل الأقرب الناجم عن التشارك في عملة موحدة (إذا كان ذلك قد حدث حقيقة)، سيقلل من احتمالية النزاع، ليس هناك دليل يشير إلى أن العملة الموحدة ستشكل فرقا سواء بنحو مباشر أو غير مباشر. وحتى افتراض أن تبني عملة موحدة يعزز التكامل، فليس من الواضح، في حال حدوث ترافق للتكامل الاقتصادي مع تعزيز السلام، أن الأول سبب للثاني. سوف يجادل هذا الكتاب بأن اتحاد العملة ربما يتعارض حقيقة مع كونه السبب في تكامل اقتصادي أكبر[6].

اليورو وتحديد الهوية الأوروبية

هناك مجموعة مختلفة تماما من الحجج تدافع عن العملة الموحدة، وربما تعكس بنحو أفضل الدافع السياسي وراءها: فحينما يستخدم الأفراد العملة كل يوم، يُذكَّرُون بهويتهم باعتبارهم أوروبيين. ومع تشجيع هذه الهوية وتعزيزها، يصبح من المحتمل تحقيق مزيد من التكاملين السياسي والاقتصادي. وربما

تكون أهمية هذا الأمر قد تقلّصت بكل تأكيد مع تحركنا نحو استخدام النقود الإلكترونية واستخدام بطاقات الخصم والائتمان. والشباب نادرا ما يستخدمون تلك القطع الطريفة من الورق التي نسميها النقود.

ولكن ينبغي أن يكون واضحا منذ البداية أن مثل هذه الفوائد النفسية، في حال وجودها، لم يكن ليُلتفت إليها لو فشل اليورو في وعده الأساسي بتحقيق مزيد من الرخاء. وبالتأكيد لو أدى اليورو بالفعل إلى جعل الأداء الاقتصادي أسوأ، فعلى المرء أن يتوقع حدوث عواقب وخيمة، ليس فقط ضد اليورو، بل ضد المشروع الأوروبي بأكمله.

التكامل الاقتصادي

شرح الجزء السابق لماذا كانت الحجج المبسطة المؤيدة لليورو - تلك الحجج التي تذهب إلى أن اليورو سوف يؤدي إلى أوروبا أكثر قوة ونفوذا من خلال أوروبا أكثر توحدا، وأنها سوف تعزز من قدرتها على الحفاظ على السلام - حججا غير مقنعة. وسوف أتعرض هنا لمنظور أعرضَ بشأن التكامل الاقتصادي، لأشرح لماذا كان اليورو (في حد ذاته) من غير المحتمل أن يشجع على نوعية التكامل الاقتصادي المعزز للنمو والرفاه الاجتماعي، ولماذا كان ينبغي توقع أن اليورو ربما يحُول حقيقةً دون تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي.

الحجج التقليدية المدعمة لفوائد التكامل الاقتصادي

هناك حجة قديمة بأن التكامل الاقتصادي الأوثق سوف يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي، وذلك بناء على فكرة أن الأسواق الأوسع تؤدي إلى زيادات في مستوى المعيشة نتيجة لاقتصاديات الحجم (أي انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج مع الزيادات في حجم الإنتاج)، والاستفادة من المزايا النسبية (أي، تحقيق مكاسب ناجمة عن زيادة الكفاءة مع تخصص كل بلد في إنتاج ما يمتلك فيه مواطن قوة نسبية).

ويرجع هذا المفهوم إلى أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، كما سطرته أعمال اثنين من عظماء الاقتصاديين الكلاسيكيين هما آدم سميث[7] ودايفيد ريكاردو[8]. ولكن هناك أخطاء عدة في تطبيق تحليلات سميث وريكاردو المرتبطة باقتصادات كانت في أغلبها زراعية عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع

عشر على أوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين. إذ تعد الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بداية أقل بالفعل، ويشير قانون تناقص الغلة The Law of Dimimishing Returns(*) إلى أن المكاسب النسبية الناجمة عن مزيد من التخفيض في هذه الرسوم والعوائق سوف تكون ضئيلة.

والأكثر أهمية، أن هناك بالفعل حرية حركة للسلع، والعمل، ورأس المال داخل الاتحاد الأوروبي: واليورو منبت الصلة إذن بهذا التحليل.

ثانيا، تجاهل كل من سميث وريكاردو فوائد تصميم السياسات، بما في ذلك نظم وقواعد توفير السلع العامة[9]، مع مراعاة الفروق المحلية في الأذواق والتفضيلات. فبعض المجتمعات قد تفضل مزيدا من الاستقرار ونظما أفضل للحماية الاجتماعية، وإنفاقا أكبر على التعليم والصحة العامة، وربما يكون هناك آخرون ملتزمون أكثر بالحفاظ على أوجه عدم المساواة القائمة.

والتكامل الاقتصادي الأكبر، أو ينبغي أن أقول: أشكال معينة من التكامل الاقتصادي - كما سنرى لاحقا - قد تعيق قدرة البلدان المختلفة على تحقيق الرفاه المجتمعي بتطوير مفاهيمها الخاصة عما ينبغي للدولة أن تفعله وكيف ينبغي عليها فعل ذلك[10]. وعلى أيام آدم سميث ودافيد ريكاردو، كان الدور الاقتصادي للدولة دورا محدودا للغاية، بينما هو اليوم دور أكثر أهمية بكثير - جزئيا بسبب التغيرات في هيكل الاقتصاد نفسه، وجزئيا بسبب أن الارتفاعات في مستوى المعيشة قد أدت ببعض المجتمعات إلى طلب أكثر على هذه السلع الجماعية التي تقدمها الحكومة.

والواقع أن التقدم الحادث في مستويات معيشتنا نجم، إلى حد بعيد، عن خَلقِنا مجتمع التعلم Learning Society[11]، وعن التقدم في التكنولوجيا والمعرفة، وهي تعد في حد ذاتها وبطبيعتها سلعا عامة، سلعا ينبغي تطويرها جماعيا: فكل الأفراد يمكنهم الاستفادة من مثل هذه التطويرات[12]. والأسواق بمفردها لن ينجم عنها تقديم مستويات فعالة من الاستثمار في البحث والتعليم،

(*) يذهب قانون تناقص الغلة إلى أنه مع زيادة عنصر من عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج مع استمرار العناصر الأخرى ثابتة، فسوف تحدث زيادة في كمية الإنتاج حتى نقطة معينة، ثم يبدأ بعدها حدوث تناقص في كمية الإنتاج. والمثل الكلاسيكي الذي يضرب على ذلك، هو إذا ما زِيد عنصر العمل على المساحة نفسها من الأرض الزراعية، فسوف تزيد في البداية كمية الإنتاج، بيد أنه عند نقطة معينة ومع استمرار زيادة عنصر العمل ستبدأ كمية الإنتاج في الانخفاض. [المترجم].

بل ربما لا ينتج عنها مضي التعليم والبحث في الاتجاه الصحيح. فسوف يكون هناك قليل جدا من البحث الأساسي وكثير من البحث الذي يحاول اكتشاف كيف يمكن زيادة القوة السوقية، بما في ذلك المستمد من براءات الاختراع.

وأنا أشدد جزئيا على هذه التغييرات في اقتصادنا وفي فهمنا الاقتصادي بسبب وجودها في جذر فشل تجربة اليورو، التي تأثرت بأفكار حول كيفية سير عمل الاقتصاد، وهي أفكار، مع أن اليورو كان قيد التصميم بالفعل، كانت قد فقدت مصداقيتها وكان الزمن قد عفّى عليها بدرجة كبيرة للغاية. في عالم سميث وريكاردو، كان هناك دور ضئيل للدولة - على الرغم، كما قلت، من إدراك سميث أن هناك دورا للدولة أكبر بكثير مما يقول به محبوه المعاصرون. ففي عالم سميث وريكاردو، حيث كانت هناك حاجة أقل إلى العمل الجماعي، كان هناك فارق ضئيل في حال أُنجز العمل الجماعي على مستوى الأمة-الدولة، أو على المستوى الأوروبي الأوسع. والاختلافات في الآراء بشأن ما الذي ينبغي على الدولة عمله أو كيفية اضطلاعها به، لم تكن لتشكل فارقا كبيرا أيضا. بينما اليوم يشكل هذا فارقا كبيرا جدا. ويعد هذا هو السبب وراء أن من يقطنون في جزء واحد من منطقة اليورو، مثل اليونان، يُعَدون غير سعداء عند إبلاغهم بما عليهم فعله عن طريق آخرين يمتلكون أفكارا مختلفة حول طبيعة المجتمع ودور الحكومة، ومع التكامل الاقتصادي الأوثق، يمكنهم حتى التأثر بنحو ملموس بما تفعله الحكومات الأخرى في بلدان اليورو، خاصة حينما - كما هو عليه الحال في ألمانيا - تكون لقرارات الحكومة آثار بالغة في البلدان الأصغر. وكما سنرى في الفصول التالية، كان لقرار ألمانيا كبح الأجور، الذي هو في حقيقته تخفيض تنافسي للعملة، يجري ضد مصلحة البلدان الأخرى في منطقة اليورو، وخاصة هؤلاء الذين لديهم عمال أقل طواعية.

تكلفة وعائد التكامل مع العمل الجماعي

إذا كان العمل الجماعي، اليوم، أكثر أهمية بكثير مما كان عليه أيام سميث وريكاردو، فإن الاختلافات في وجهات النظر بشأن ما يجب على الدولة عمله يمكن أن تكتسب، بدورها، أهمية من الدرجة الأولى. ولهذا أثران مهمان: واحد منهما أدركته أوروبا، بينما لم تدرك الأثر الثاني. الأثر الأول هو مبدأ تفويض

السلطة الذي نُوقش سابقا: ينبغي أن تُتخذ القرارات العامة عند أقل مستوى ممكن من السلطة. فالقرارات بشأن الطرق السريعة المحلية والمدارس المحلية، وإدارات الشرطة ومكافحة الحريق المحلية، بل وحتى البيئة المحلية ينبغي أن تكون على مستوى المجتمعات المحلية، وليس عن طريق السلطات الوطنية أو فوق الوطنية. والمشكلة هي أنه عادة ما تكون هناك آثار غير مباشرة للإجراء الذي يتخذه أحد المجتمعات المحلية (أو حكومة وطنية واحدة) على الآخرين، وفي هذه الحالة هناك حاجة إلى أن يكون هناك على الأقل بعض التنسيق، بينما بعض الإجراءات ينبغي اتخاذها عند مستوى أعلى من السلطات.

وعند تأسيس اليورو، كان هناك قلق من أنه مع اليورو، سوف تكون هناك آثار خارجية كبيرة، خاصة في الحالات التي تكون فيها للإجراء الذي تتخذه إحدى الدول آثار سلبية في الآخرين. وعند وضعهم القواعد والضوابط التنظيمية التي تحكم اليورو، كانوا يعتقدون أنهم قد ركزوا على احتواء أكثر الآثار السلبية أهمية، بينما الواقع أنهم لم يفعلوا ذلك.

الآثار الخارجية التي ركز عليها من صمموا اليورو هي تلك التي تنشأ حينما تستدين البلدان بكثافة. ولو أن الاقتراض عُمِد إلى «تنقيده» monetized (تحويله إلى نقود بواسطة البنك المركزي)، بنحو ما فسوف يكون هناك تضخم، وكان التضخم هو الشغل الشاغل لألمانيا منذ وقت طويل. فقد كان موضع فخرهم أن البوندزبنك Bundesbank (بنكهم المركزي) يَحكم السيطرة على عرض النقود، وأن ألمانيا لم تواجه على مدى عقود تضخما مرتفعا[14]. فقد كانوا قلقين من أن التخلي عن بنكهم المركزي والانضمام إلى الآخرين، الذين كان البعض منهم ليس لديه مثل هذه الضوابط، لن يكون أمرا صحيحا. ويفسر هذا لماذا كان على البلدان التي تنتمي إلى اليورو إلزامُ نفسها بمستويات منخفضة من العجوزات والديون.

وكان الهوس بالعجوزات، على أي حال، مجرد أيديولوجيا: هناك دلائل قليلة، إن وُجدت، على أن مثل هذه العجوزات والديون (على الأقل عند مستويات معتدلة - ومع ذلك مستويات تظل مرتفعة كثيرا عن حد الـ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي اتفقت عليها أوروبا) ستكون لها آثار جانبية في الآخرين.

من جانب آخر، كانت سياسات الأجور مثل تلك القائمة في ألمانيا، حيث لم يكن هناك، إلى وقت قريب، حد أدنى للأجر وحيث كانت للجهد المتضافر لخفض مستويات الأجور خلال التسعينيات لجعل الاقتصاد «أكثر تنافسية»، آثارٌ سلبية كبيرة بالفعل. ومثل هذه السياسات، كما سأشرح في الفصل الرابع، هي نسخة أخرى من التنافسية عن طريق خفض سعر صرف العملة، أو سياسات «إفقار الجار»(*) التي أدت دورا كارثيا في الكساد العظيم. ومع «سعر الصرف الثابت» لليورو، لم يعد في استطاعة ألمانيا خفض سعر صرف عملتها. بل يمكنها خفض تكلفة الإنتاج بوضع السياسات التي تخفض الأجور. ولأسباب مختلفة، كانت هذه هي السياسات التي يمكن أن تقدم عليها ألمانيا بسهولة أكبر عما يمكن لبلدان اليورو الأخرى فعله، مما جعل هذه السياسات جذابة جدا لصنّاع السياسة الألمان كأدوات لكسب مزايا نسبية مقارنة بجيرانهم. وللأسف لم يوجه من أنشأوا اليورو أي اهتمام على الإطلاق إلى مثل هذا الأثر الخارجي السلبي الأكثر أهمية بكثير من غيره من الآثار الخارجية.

أما الأثر الثاني فهو أنه لو كانت هناك اختلافات كبيرة في الهياكل الاقتصادية، والقيم بين البلدان المختلفة، واختلاف في وجهات النظر حول كيفية عمل الاقتصاد، فسوف يكون المدى المتاح لزيادة العمل الجماعي من أجل الرفاه

(*) سياسة إفقار الجار Beggar-thy-neighbor policy مصطلح يستخدم للإشارة إلى السياسة التي تتبعها إحدى الدول لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، بطريقة تؤدي عمليا إلى جعل المشكلات الاقتصادية للدول الأخرى أكثر سوءا.
وتشير سياسة إفقار الجار عادة إلى السياسة التجارية التي تفيد البلد الذي يتبعها، بينما تلحق الأذى بالبلدان المجاورة أو الشركاء التجاريين. والسياسة هدفها الأهم هو توفير حل للركود الاقتصادي في أي بلد وارتفاع معدلات البطالة فيه. والفكرة الرئيسة هي زيادة الطلب على الصادرات وفي الوقت ذاته تخفيض الاعتماد على الواردات. ويعني ذلك زيادة استهلاك السلع المنتجة محليا مقابل خفض استهلاك السلع المستوردة. ويتحقق ذلك عادة بفرض بعض العوائق أمام الواردات مثل فرض رسوم جمركية مرتفعة، أو فرض حصص كمية من الواردات، أو اللجوء إلى التخفيض التنافسي لسعر الصرف، وذلك من أجل خفض سعر الصادرات وزيادة أسعار الواردات.
وينسب المصطلح إلى الفيلسوف والاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث الذي استخدم المصطلح في كتابه «ثروة الأمم» في توجيه النقد إلى السياسات المركانتيلية وسياسات الحماية التجارية. وقد انتشر استخدام هذه السياسة قبيل وفي أثناء فترة الكساد العظيم في أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، بلجوء كثير من البلدان المتقدمة إلى انتهاج سياسة تخفيض تنافسي لسعر صرف عملاتها، إذ كان أحد البلدان يُخفض سعر صرف عملته لزيادة صادراته وخفض وارداته ليرد شركاؤه التجاريون بدورهم بخفض أكبر في أسعار صرف عملاتهم، وهكذا. ويرى البعض أن الكساد العظيم وانتشار استخدام سياسة إفقار الجار بالخفض التنافسي لأسعار صرف العملات من بين أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية. انظر أيضا: https://www.investopedia.com/terms/p/protectionism.asp
[المترجم].

على مستوى أوروبا بأكملها محدودا. فلتأخذ في الاعتبار المهمة الأبسط للبنك المركزي: وضع أسعار الفائدة بحيث يوازن بين مخاطر التضخم في مقابل مستوى البطالة. ففي حال كانت ظروف البلدان التي يعد البنك المركزي مسؤولا عنها مختلفة، ستكون حينئذ السياسة المناسبة لبلد يحارب التضخم غير مناسبة على الإطلاق للبلد الأكثر قلقا بشأن البطالة. وبالتالي يمكن أن تشكل المشاركة في عملة موحدة وبنك مركزي - مشاركة في سلعة عامة - كارثة. وربما يكون الحل الوسط الديموقراطي سيئا لكليهما: معدلات تضخم غير مقبولة في بلد، مع معدلات بطالة غير مقبولة في البلد الآخر.

ولكن حتى لو كانت الهياكل الاقتصادية في البلدان المختلفة هي ذاتها، فالآراء بشأن مسار السياسة الملائمة يمكن أن تختلف في غياب اتفاق واسع النطاق بشأن كيفية عمل الاقتصاد. فقد يعتقد الناس في أحد البلدان أنه لو انخفض معدل البطالة تحت عتبة محددة، فسوف يندلع التضخم. وربما يريد مثل هذا البلد دفع معدل البطالة إلى الانخفاض حتى مستوى هذه العتبة ولكن ليس لأكثر من ذلك. بينما البلدان الأخرى قد تعتقد أن مثل هذا البلد ربما يتمسك بدفع معدل البطالة إلى الانخفاض أكثر. ويعني وضع أرضية أو حد أدنى لمعدل البطالة فرض تكاليف غير مقبولة على العمال. ودفع البلدان التي لها مثل هذه المنظورات المختلفة إلى القبول بالسياسة نفسها سيكون شيئا أحمق. ومرة أخرى سيترك الحل الوسط كليهما في حالة تعاسة.

أخيرا لو كانت الهياكل الاقتصادية هي ذاتها، وكان فهمهم سلوك الاقتصاد هو نفسه، كما رأينا، فقد تكون لدى البلدان المختلفة قيم مختلفة. فأحدها ربما يكون مهتما بالتضخم وآثاره في حاملي السندات، بينما ربما يكون الآخر مهتما بالبطالة وآثارها في العمال. ومثل هذه المجموعات المختلفة من القيم ستنطوي على سياسات نقدية مختلفة تماما.

وفي كل حالة من هذه الحالات، إذا لم يُظهر المرء سببا قاهرا لكي تكون للبلدان المختلفة السياسات نفسها - لكي تكون لديها عملة موحدة - فيبدو أنه لن يكون هناك معنى لفعل ذلك. فهناك تكاليف ضخمة، ومثل هذه التكاليف تنبغي مقارنتها بالعوائد.

الأبعاد المتعددة للتكامل الاقتصادي

تعتمد مكاسب التكامل على شكل هذا التكامل: فهناك أشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي والسياسي. وهذه التعددية واضحة بالفعل في أوروبا. فهناك حرية هجرة بين الكثير من البلدان الأوروبية، ولكن ليس بينها جميعا. ففي داخل منطقة الشنغن، يمكن للأفراد الانتقال بحرية خاصة في حال لم يكن هناك أي حدود على الإطلاق[14]. وتضم منطقة الشنغن معظم بلدان الاتحاد الأوروبي، ولكنها لا تضم المملكة المتحدة وأيرلندا، وتضم بعض البلـدان الـتي لا تعد جزءا من الاتحاد الأوروبي، تحديدا آيسلندا والنرويج وسويسرا[15]. ومع أزمة المهاجرين، كانت الحدود المتاحة للهجرة الحرة موضع جدال، بل حتى الجدال بشأن ما الذي تعنيه الهجرة الحرة.

هناك منطقة تجارة حرة. وكل من سويسرا، والنرويج، وليختنشتين، وآيسلندا أعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية، ولكنهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهناك محاكم تنظر في المنازعات بين أيسلندا، فلنَقُل، من جانب وأعضاء الاتحاد الأوروبي (مثل هولندا أو المملكة المتحدة) من جانب آخر. وهذه المحكمة، محكمة رابطة التجارة الحرة الأوروبية، حكمت بأنـه ليس على أيسلندا أن تعوض المدخرين في بريطانيا وهولندا بعد أن أعلنت المصارف الأيسلندية التي وضع فيها هؤلاء المدخرون أموالهم إفلاسها، وذلك فيما يتجاوز مقدار الأموال الموجودة بصندوق التأمين على الودائع. وهناك محاكم أيضا تقضي في الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان في أي مكان في أوروبا (على سبيل المثال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان). ويعد الاتحاد الأوروبي غير طبيعي في أخذه بعضَ أشكال التكامل إلى مدى بعيد جدا - ومع ذلك يمضي ببطء في بعضها الآخر. وكما ذكرنا، على سبيل المثال، تعد الميزانية المركزية للاتحاد الأوروبي - المشابهة للميزانية الفدرالية الأمريكية - محدودة للغاية، حيث تشكل أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، مع ذهاب النصيب الأكبر من الأموال إلى تقديم الدعم الزراعي[16].

وهناك أجندة غنية بالبرامج التي من شأنها تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي. فبرنامج إيراسموس Erasmus الذي ييسر عملية تعلم الطلاب في

البلدان الأوروبية الأخرى هو مثال على البرنامج الذي يعزز هوية وتكامل القارة. والضريبة الأوروبية الشاملة المفروضة على مستوى الاتحاد الأوروبي على الدخول العالية التي تُستخدَم في إعادة التوزيع هي خطوة أخرى مهمة في دفع التكامل الاقتصادي وتعزيز الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بمعالجة عدم المساواة المتزايد في الإقليم. (سوف نناقش هذا بتوسع في الفصول التالية).

وقد نُفِّذ مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي بأسلوب «خطوة فخطوة»، بالتدريج، على مدى فترة زمنية طويلة. وهذا الكتاب هو عن واحدة فقط من هذه الخطوات - ما قد وصفته بالزلة: خلق اليورو، العملة الموحدة، التي حدثت قبل الأوان وقبل الوفاء بالشروط المطلوبة، وبطرق أدت إلى تمزق أوروبا.

هل المشاركة في عملة واحدة تُحسِّن من الرفاه وتشجع على مزيد من التكامل؟

شرح الجزء السابق أن هناك عدة أشكال مختلفة للتكامل الاقتصادي، وأنه في بعض الأحيان ربما يكون التكامل الأوثق، على الأقل في بعض هذه الأشكال، غير مرغوب فيه.

من الممكن إنجاز تكامل اقتصادي وثيق من دون التشارك في عملة. فقد كان لدى الولايات المتحدة وكندا اتفاقية للتجارة الحرة منذ العام 1988. وقد استفادت كندا أيضا، كما أعتقد، من عدم التشارك في عملة موحدة مع جارتها الجنوبية. وقد عززت مرونة العملة من قدرتها على التأقلم مع الصدمات المتعددة التي يواجهها حتما الاقتصاد القائم على قاعدة الموارد الطبيعية. وقد أدت مرونة عملتها دورا مهما في تمكين صادراتها من أن تحل محل الإنفاق الحكومي مع ترتيب كندا أمورَها المالية في بداية التسعينيات.

وبعض الدول في الاتحاد الأوروبي أعضاء في منطقة اليورو، لكن دولا كثيرة من الاتحاد (الدنمارك، والسويد، والمملكة المتحدة، وبلغاريا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك، والمجر، وبولندا، ورومانيا) ليست أعضاء في المنطقة. فالسويد على سبيل المثال نمت بشكل أسرع مقارنة تقريبا بكل البلدان الأعضاء في منطقة اليورو، وتجادل الفصول التالية بأن النجاح كان بسبب وجود السويد خارج منطقة

اليورو. وسوف يشرح الفصل الثالث أن منطقة اليورو بكاملها كان أداؤها أسوأ بكثير من هذه البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست أطرافا في منطقة اليورو، وأنا أعتقد أن العملة الموحدة من بين الأسباب المهمة وراء هذا الوضع.

كيف يمكن لليورو أن يعوق بشكل مباشر التنويع الاقتصادي

يبدو ببساطة أنه كان هناك بين مهندسي اليورو افتراض بأن المشاركة في عملة واحدة سوف تعزز كل جانب من جوانب التكامل الاقتصادي. لم تكن هناك نظرية عامة يمكن لمؤيدي الوحدة النقدية الاستفادة منها، كما لم تكن هناك حتى خبرة تاريخية يمكنهم الاستشهاد بها. فلم تكن هناك أي تجربة تشبه هذه التجربة تماما.

وامتلاك عملة مشتركة يزيل واحدا فقط من مصادر المخاطر الاقتصادية: مخاطر التغير في أسعار الصرف[17]. ومخاطر سعر الصرف هي واحدة من المخاطر المهمة التي تعمل المشروعات على تدبر أمرها. وكيفية تدبرها أمرَ هذه المخاطر - سواء من خلال القرارات المُتخَذة في الأسواق المالية أو تلك الخاصة بهيكل الإنتاج - يمكن أن يكون لها نظريا آثار مهمة في مدى التكامل الاقتصادي الحقيقي، بما في ذلك عملية تنويع الإنتاج عبر الإقليم. واتضح أن تأسيس منطقة عملة (مثل اليورو) ربما يؤدي حقيقة إلى تركُّز أكبر في الإنتاج الاقتصادي في عدد محدود من البلدان أطراف المنطقة. بينما كان الأمل، بالطبع، هو على العكس: إزالة واحد من مصادر المخاطر المهمة، سوف يُسمح للمشروعات بالإنتاج في بلدان مختلفة.

ومن أجل فهم آثار التغيرات في نظام ما لسعر الصرف يتعين على المرء أن يفهم الطرق المختلفة التي تتعامل بها المشروعات مع مخاطر سعر الصرف. وواحد من الطرق التي تدبر بها المشروعات أمر هذه المخاطر في الأجل القصير هو من خلال البيع والشراء الآجل للعملات الأجنبية، أي المتاجرة في أسواق المعاملات الآجلة، و«تثبيت» سعر الصرف في وقت عقد الصفقة. وهكذا، لو كان أحد المشروعات في الولايات المتحدة يستغرق في عملية إنتاج قطع آلات يصدِّرها إلى كندا نحو ستة أشهر، فهو لا يعرف ما الذي ستكون عليه قيمة

الدولار الكندي (مقابل الدولار الأمريكي) في ذلك الوقت. ولكن ينبغي للقائمين على هذا المشروع ألا يقلقوا في الحقيقة: إذ يمكن للمشروع توقيع العقد لتسليم البضاعة خلال فترة ستة أشهر مع الدفع بالدولارات الكندية، ويمكنه تحويل هذه الدولارات الكندية الآجلة الآن إلى دولارات أمريكية. وهناك، بالطبع، تكلفة لهذه العملية المالية (التي يمكن النظر إليها بوصفها نوعا من التأمين ضد تقلبات أسعار الصرف). ولكن في ظل الأسواق التي تعمل بشكل جيد تعد مثل هذه التكلفة، على أي حال، منخفضة نسبيا.

ولكن مثل هذه الميكانيزمات لا تعمل بشكل جيد للغاية في حالة الاستثمارات طويلة الأجل، ويرجع هذا جزئيا إلى عدم وجود الأسواق الضرورية أو إلى أنها تحمل تكلفة مرتفعة للمعاملات.

وهناك طريق بديل لتدبر أمر مثل هذه المخاطر: تنويع الإنتاج عبر الأسواق التي يتعامل فيها المرء، أي التي يعمد إلى البيع والشراء فيها. فالمشروع الأمريكي يقيم جزءا من عملية الإنتاج في كندا، ومع إقدامه على ذلك، يصبح الاقتصاد الحقيقي لكل من أمريكا وكندا أكثر تكاملا. وحينما يفعل المشروع ذلك يعمل على خفض التقلبات في تكلفة إنتاجه وفي أرباحه.

وعلى أي حال لا يكاد يوجد اتحاد للعملة حتى تصبح مثل هذه الحجة في تنويع الإنتاج غير منطبقة. فلو كانت هناك مزايا في تركيز الإنتاج في موقع واحد أو مواقع قليلة، كما هو الحال غالبا، فإن الإنتاج قد يغدو أكثر تركزا. فربما ينتقل الإنتاج، على سبيل المثال، إلى بلد لديه بنية أساسية أفضل، وهو ما يُمكِّن البلدَ الأغنى ذا البنية الأساسية الأفضل من زيادة حصته في الإنتاج، بل يعزز من قاعدته الضريبية بما يسمح له حتى بالاستثمار في بنية أساسية أفضل وأفضل.

عدم الاتساق الفكري داخل المشروع الأوروبي

في تحليل فوائد العملة الموحدة لا يمكن للمرء الهرب من وجود عدم اتساق أساسي في المشروع الأوروبي: كان تصميم اليورو قد حدث بناء على اعتقاد بتوافر الأسواق التي تعمل بشكل جيد. ولكن مع الأسواق التي تعمل بشكل جيد من المفترض أن تكون تكلفة تدبر أمر مخاطر أسعار الصرف منخفضة. ومع الأسواق

التي تعمل بشكل جيد ستعكس عمليات مواءمة أسعار الصرف التغيرات في المعلومات الأساسية فقط، وهي تلك المعلومات التي يُكشَف عنها تدريجيا. وهكذا سوف تكون التعديلات في أسعار الصرف بطيئة وتدريجية. والتعديلات في (أسعار) الصرف هي، بدورها، ميكانيزم مهم تُوائم من خلاله الاقتصادات التي تعمل بشكل جيد نفسها مع الأحداث التي ربما تؤثر في أحد البلدان بشكل مختلف عن تأثيرها في البلد الآخر (يشير الاقتصاديون إلى مثل هذه الأحـــداث بـ «الصدمات»، من دون أي إيحاءٍ أنها كارثية بطبيعتها). فعلى سبيل المثال يمكن تدبر أمر الزيادة في الطلب الصيني على السلع التي تنتجها ألمانيا وتخفيض الطلب على السلع التي تنتجها إيطاليا بسهولة عبْر زيادة سعر الصرف في ألمانيا وخفض سعر الصرف في إيطاليا. وسيمكِّن هذا إيطاليا من أن تبيع أكثر، مما يعمل على دعم اقتصادها.

هناك فرضية إذن تقول إن نزع ميكانيزمات تكيف الأسعار يؤدي إلى نظام اقتصادي ضعيف الأداء. وحينما تختار مجموعة من البلدان أن تكون لديها عملة موحدة فهي عمليا تثبت أسعار صرف عملاتها. إنها تنزع ميكانيزم التكيف. وينطوي هذا على اقتصاد ذي أداء أكثر ضعفا.

ما كان ينبغي أن يكون موجودا في أساس تصميم اليورو هو إدراك إخفاقات السوق ونقائصه، والاعتراف بأن نموذج المنافسة المعياري الذي نوقش سابقا يفتقر إلى الصلابة، وهو ما أدى دورا مهما للغاية في «تصميم» اليورو - فأوجه قصور طفيفة للسوق يمكن أن تؤدي إلى نظام اقتصادي يتصرف بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يتصرف بها في حالة «الأسواق المثالية» الخالية من العيوب، ويمكن أن تؤدي أيضا إلى فهم نظرية ثاني أفضل بديل التي نوقشت في الفصل السابق. ويمكن القول إن الكثير من الدرجة المرتفعة من التذبذب في أسعار الصرف التي نلاحظها هي دليل على عدم رشادة الأسواق وقصورها. فعند لحظة ما ربما تكون هناك نشوة بالتوقعات حول أداء الاقتصاد الأمريكي، مثلا، ثم بعد ذلك بوقت قصير تتغير الأهواء.

ولو كان قد توافر إدراك قصور الأسواق فلربما كان مؤسسو اليورو أكثر حذرا في عملية خلقه، ولربما وجهوا اهتماما أكبر إلى التفاصيل، ولربما ركزوا أكثر على التأكد من أن المؤسسات التي سوف تمكنه من العمل بنجاح قد وُضِعت قيد العمل بشكل متزامن.

اليورو: بعض المزايا حتى في الأسواق التي تعمل بصورة جيدة، ولكن مع أحد المخاطر الرئيسة

كانت هناك، بالطبع، جاذبية شعبية معينة للعملة الموحدة. فالناس يمكنهم السفر من بلد إلى آخر من دون تحويل عملات. فتحويل العملات أمر مزعج وغالبا ما يكون مكلفا. وحقيقة أن تحويل العملات كان أمرا مكلفا ينبغي أن تقول شيئا عن سير عمل الأسواق المالية: فتكاليف تحويل العملات ينبغي أن تكون قليلة للغاية، وذلك إذا كانت الأسواق تعمل فعليا بكفاءة، كما هو مفترض في النموذج المعياري.

ولكن بينما كانت تكلفة المعاملات تعد مزعجة للمسافرين اليوم، فهي غير ذات أثر اقتصادي ملموس. فمعظم المعاملات (من حيث الأرقام والقيم) تحدث بوساطة إلكترونية - من خلال التحويلات المصرفية وبطاقات الخصم والائتمان. فتكلفة الكومبيوتر للانتقال من عملة إلى أخرى لا تكاد تذكر. (بينما الأسعار التي تتقاضاها البنوك تعد أكبر بشكل ملحوظ، وهو ما يعد مرة أخرى شاهدا على أوجه قصور السوق المتفشية في النظام المالي. ولكن رد الفعل الملائم ليس هو إعادة صياغة ترتيبات الصرف بكاملها بل تنظيم وإصلاح القطاع المالي).

هناك نوع آخر من تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنخفض في حالة المشاركة في عملة واحدة: مخاطر أسعار الصرف تمضي قدما لتتعلق بالاستثمار الأطول أجلا وهي المخاطر التي ناقشناها سابقا في هذا الفصل. ولكن هذه التكاليف كان لها في أفضل الأحوال أثر من الدرجة الثانية في قرارات سلسلة الإنتاج والتوريد الرئيسة. فالصين، على سبيل المثال، قد أصبحت مندمجة بالكامل في سلسلة التوريد العالمية، على الرغم من مخاطر أسعار الصرف إلى جانب المخاطر السياسية ومخاطر جانب العرض. ولو كانت عوائد التكامل محدودة فسوف تكون هذه التكاليف إذن عائقا، ولكن بالمنطق نفسه في هذه الحالة من المرجح أيضا أن تكون الخسائر في الرفاه (على سبيل المثال، من زيادة تكاليف الإنتاج) الناجمة عن الافتقار إلى التكامل ضئيلة.

ولكن مخاطرة اقتصادية واحدة تطغى على جميع هذه العوائد الصغيرة. فمع المرونة - سواء كانت مرونة تامة لتحرك أسعار الصرف أو أسعار الصرف المرنة «المدارة»

- يمكن لأسعار الصرف أن تتكيف مع تغير الظروف. وربما تحدث التعديلات في أسعار الصرف بشكل يومي أو كل ساعة أو بشكل أقل تواترا. ولكن غالبا ما تجري هذه التعديلات وهي عادة ما تكون صغيرة، وقد تعلّم الأفراد والمشروعات كيفية التعامل بسهولة معها - أحيانا بمساعدة من الأسواق المالية.

ولكن في غياب هذه التعديلات تؤدي معدلات الصرف في نهاية المطاف إلى الذهاب بعيدا عن التواؤم إلى حد عدم أدائها وظيفتَها[18]. في حالة الأرجنتين التي ثبتت سعر صرف عملتها في العام 1990 في مقابل الدولار أصبح عدم التواؤم أمرا لا يمكن احتماله بحلول العام 2001 - كان هناك تداخل بين أزمة العملة، والأزمة المالية، وأزمة الديون التي كانت مكلفة للغاية، ولكن بعد تخلي الدولة عن ربط العملة بالدولار، وترك عملتها للانخفاض بمقدار 75 في المائة، والوفاء بالديون التي تراكمت في وقت المغالاة في سعر الصرف، سجلت الأرجنتين أسرع معدلات نمو في العالم، وتالية في ذلك فقط للصين[19]. حتى الآن بقيت كل البلدان الأعضاء داخل منطقة اليورو ولكن بتكلفة هائلة.

وباختصار تُعَد الحجة الاقتصادية التي تدعو إلى العملة الموحدة بعيدة عن أن تكون مقنعة. فالتوفير في تكلفة المعاملات من غير المحتمل أن يكون ملموسا. فبلدان الاتحاد الأوروبي المختلفة من حيث أسعار صرف عملاتها كانت قد شهدت بالفعل تكاملا اقتصاديا كبيرا مع تكوين الاتحاد الأوروبي، وقد رأينا كيف أن عملة موحدة يمكن حتى، في بعض الجوانب، أن تعوق التكامل، على سبيل المثال، في الإنتاج عبر الإقليم. والفوائد المتواضعة التي تتحقق بالفعل تتجاوزها تكلفة الأزمة التي كثيرا ما تنشب نتيجة عدم توافق أسعار الصرف الحقيقية.

التكامل الاقتصادي يفوق التكامل السياسي

يهتم الآخرون خارج أوروبا بشدة بـ«تجربتها» في التكامل. فقد خدم النجاح الأوروبي المبكر في تقليص العوائق أمام حركة السلع، والخدمات، ورأس المال بوصف ذلك مثالا ينبغي احتذاؤه، ومشاكلها الراهنة المنبثقة عن اليورو تخدم باعتبارها تحذيرا من انحراف التكامل عن طريقه. وبصورة أشمل يقدم التكامل الأوروبي أفكارا بشأن العولمة بشكل عام. فالعولمة ليست أكثر من تقارب أوثق لبلدان العالم - ولم يأخذ هذا التكامل في أي مكان في العالم مدى أبعد مما أخذه في

أوروبا. وهناك جدال دائر: ما المطلوب من أجل نجاح العولمة؟ ما الذي يمكن أن يحدث إذا لم تعمل العولمة بشكل جيد؟ ما التكاليف والعوائد، ومن الذي يحصل على هذه العوائد؟ ومن الذي يتحمل التكاليف؟ وقد نُظر إلى النجاحات والفشل الأوروبي باعتبارها دروسا لكل من التكامل الإقليمي والعولمة. وعملت المشاكل أمام تحقيق وحدة نقدية ناجحة في أوروبا على تثبيط الحماس في أماكن أخرى، على سبيل المثال في أفريقيا وآسيا، لمثل هذا الشكل من التكامل الاقتصادي.

الفكرة الأساسية التي يمكن استخلاصها هي أن التكامل الاقتصادي - العولمة - سوف يفشل لو فاق التكامل السياسي. والسبب وراء ذلك بسيط: حينما تصبح البلدان متكاملة أكثر يصبح اعتمادها المتبادل بعضها على بعض أكثر. وحينما تصبح أكثر اعتمادا بعضها على بعض، يكون لتصرفات دولة واحدة آثارها في الدول الأخرى. وتكون هناك، من ثم، حاجة أكبر إلى العمل الجماعي للتأكد من أن كل دولة تُقدِم أكثر على عمل الأشياء التي تفيد البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وتُقدم أقل على تلك الأشياء التي تُلحق الضرر بالأخرى.

علاوة على ذلك لمعظم السياسات آثار ملتبسة: إذ يصبح بعض الأفراد أفضل حالا، بينما يصبح آخرون أسوأ حالا. ومع قدر كاف من التكامل السياسي، يمكن تحويل بعض المكاسب من الرابحين إلى الخاسرين، بحيث يُعمَل على أن يكون الجميع أفضل حالا، أو على الأقل ألا يكون هناك من أصبح أسوأ حالا. ومع قدر كاف من التكامل السياسي يمكن أن تتوافر الثقة لمن خسروا من جراء واحد من الإصلاحات في سياسة ما بأنهم في الإصلاح التالي سوف يربحون، وهكذا في الأجل الطويل سيكون الجميع أفضل حالا.

وهكذا نجد أن هناك مشكلتين: في غياب تكامل سياسي بقدر كاف يفتقر الاتحاد الاقتصادي إلى المؤسسات التي تأخذ على عاتقها العمل الجماعي الضروري لجعل التكامل يعمل من أجل الجميع، وفي غياب قدر كاف من التكافل من المؤكد أن جماعات معينة سوف تصبح أسوأ حالا مقارنة بوضعهم في حال غياب التكامل. والواقع أن جزءًا من الاعتراض على العولمة هو أنه في بعض البلدان أصبح معظم المواطنين فعليا أسوأ حالا، حتى لو أدت العولمة أداء أفضل إجمالا مَقيسا بالناتج المحلي الإجمالي[20].

سوف نشرح في الفصل الرابع الشروط الاقتصادية الضرورية لكي يعمل الاتحاد النقدي. وقد تجاهل الاقتصاديون بتركيزهم، على أي حال، على الشروط الاقتصادية، القضايا الأكثر أهمية بكثير المتعلقة بالشروط السياسية والاجتماعية الضرورية للنجاح. وقد أشرنا إلى الفشل في إنشاء المؤسسات التي كانت ستمكن الاتحاد النقدي من العمل بنجاح. ولكن الفشل في تأسيس هذه المؤسسات لم يكن مجرد مصادفة. إذ كان نتيجة غياب الالتزام السياسي الكافي بالمشروع الأوروبي. وفي غياب التكافل من الصعب وجود تكامل سياسي، وذلك تحديدا لأنه ما من أحد سيكون واثقا بأن النظام سوف يعمل لمصلحته.

وعلى العكس من ذلك حينما يكون هناك مستوى مرتفع من التكافل سوف تكون هناك ثقة أكبر بعملية صنع القرار جماعيا. ومع هذا المستوى المرتفع من التكافل سوف يكون هناك استعداد أكبر للتخلي عن مزيد من درجات السيادة السياسية من أجل مزيد من التكامل السياسي. ويصبح من المحتمل أكثر أن يقبل المرء خسارته، لو أسهمت هذه الخسارة، بطريقة ما، في الرخاء العام.

وضمن قائمة الشروط الاقتصادية الضرورية من أجل نجاح الاتحاد النقدي ربما يكون أكثرها أهمية أن يكون هناك تماثل اقتصادي كاف بين البلدان أعضاء الاتحاد. فحينما تكون البلدان متشابهة جدا اقتصاديا من المحتمل أن تكون الاختلافات السياسية بينها أقل وسوف تؤثر السياسات فيهم جميعا بطريقة مماثلة. وفي مثل هذه الظروف يكون خلق مؤسسات سياسية مشتركة - التكامل السياسي - أيسر[21]. ولكن حينما تختلف الظروف الاقتصادية بشكل ملحوظ - حينما يكون بعض البلدان دائنا وبعضها الآخر مدينا - يصبح التكامل السياسي، بما في ذلك خلق المؤسسات السياسية الضرورية لجعل التكامل الاقتصادي يعمل بنجاح، أمرا أكثر صعوبة.

وربما يعمل توافر هياكل اقتصادية متماثلة في بلدين على ترجيح أكثر لإمكانية تقاسم البلدان معتقدات مشتركة، ولكن ليست هناك ضمانة لذلك. فهناك دلائل وفيرة على البلدان ذات النظم الاقتصادية المتماثلة ومستويات المعيشة المتماثلة، على الأقل اليوم، يمكن أن يكون لديها معتقدات مختلفة (على الرغم من أن العديد من المؤرخين الاقتصاديين قد اقتفوا أثر هذه الاختلافات ليجدوا اختلافات في الهياكل الاقتصادية

في عصور أبكر). ويُعد فهم طبيعة هذه الاختلافات حاسما في تحديد طبيعة التكامل الاقتصادي والسياسي المرغوب فيه، أو حتى ذلك التكامل الممكن تنفيذه.

وما هو مطلوب إذن ليس فقط أن تكون لدى هذه البلدان هياكل اقتصادية متماثلة، ولكن أيضا نظم عقائدية متماثلة: معتقدات حول العدالة الاجتماعية وحول كيفية عمل النظم الاقتصادية.

وفي المناقشات في الفصول التالية ستؤدي مجموعات مختلفة من المعتقدات دورا مهما، بما في ذلك بعض المعتقدات التي ناقشناها سابقا في هذا الفصل بشأن ما يجعل اقتصادا ما اقتصادا جيدا.

المفاهيم المتعلقة بكيفية عمل الاقتصاد

من الصعب على اتحاد اقتصادي العمل لو كان أعضاء الاتحاد المختلفون لديهم وجهات نظر مختلفة عن القوانين الاقتصادية - وهناك اختلافات أساسية في المفاهيم حول كيفية عمل الاقتصاد بين بلدان منطقة اليورو التي كانت قائمة حتى خلال الوقت الذي خُلق فيه اليورو، ولكن حدثت التغطية عليها لاحقا. وقد حالت هذه الاختلافات ليس فقط دون صياغة البرامج الملائمة استجابةً لأزمة اليورو، ولكنها كانت تعني أيضا أن البرامج التي وُضِعت عن طريق ألمانيا (أو كانت مقبولة لها)، وهي البلد الذي أصبح القوة المهيمنة في منطقة اليورو، نُظِر إليها باعتبارها برامج مفروضة على هؤلاء الذين قبلوها.

وبالطبع يقبل البلد المأزوم الشروط «طواعية»، ولكنه يقبل هذه الشروط ليس بسبب إيمانه بأن «البرنامج» سوف يحل مشاكله، ولكن بسبب أن عدم قبوله الشروطَ سوف يؤدي إلى عواقب لا تحتمل، بما في ذلك احتمال مغادرته منطقة اليورو. وهؤلاء الأعضاء في منطقة اليورو، وكذلك العديد من علماء الاقتصاد الثقات، كانوا ناجحين في إقناع البلدان المأزومة بأن مغادرة اليورو سوف تكون أمرا مكلفا للغاية.

وكان هؤلاء الذين لا يؤمنون بالنظرية الاقتصادية التي تكمن وراء البرامج «الطوعية» في البلد المأزوم طرحوا نتيجتين: أن البرامج من غير المحتمل أن تُنفَّذ بكفاءة، وأنها من غير المحتمل أن تكون مستمرة سياسيا، خاصة لو

كانت هذه البرامج قد حققت نجاحا أقل مما وعدت به. سوف نبين في الفصل الثالث أن هذه كانت هي الحال في الواقع؛ فهذه البرامج لم تكن فقط أقل نجاحا مما وعدت به، بل كانت أسوأ حتى من بعض الانتقادات بالغة القسوة التي كانت متوقعة لليورو.

وربما كان مفهوم «التقشف» هو أوضح مثال لمثل هذه الاختلافات في المفاهيم حول كيفية عمل الاقتصاد، حيث ينصرف هذا المفهوم إلى الاعتقاد بأنه عبْر خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب يمكن أن يشهد البلد الذي يمر بحالة كساد ولديه عجز مالي (زيادة في الإنفاق على الإيرادات) استعادةَ حالته الصحية. وقد دحض علم الاقتصاد الحديث الاقتصادَ الهوفري(*) الذي ناقشته في الفصل السابق. والنقطة التي أطرحها هنا تعد مختلفة: من الصعب على مجموعة من البلدان المشاركة في عملة موحدة العمل معا حينما يكون هناك هذا التباين الكبير في وجهات نظرها بشأن قوانين الاقتصاد. فالقرارات ينبغي أن توضع في استجابة لطائفة هائلة من الظروف غير المتوقعة. إذ لن يكون هناك إجماع أبدا، ولكن حين تكون هناك تباينات واسعة جدا من المحتم أن يحدث سخط شديد أيا كان القرار الذي سيُتَّخَذ.

هناك كم هائل من الموضوعات التفصيلية التي تتعلق بالمفاهيم المختلفة حول كيفية عمل الاقتصاد، وليس فقط موضوعات الاقتصاد الكلي مثل التقشف والتضخم التي سبقت مناقشتها. ويتضمن أحدُ جوانب الأجندة النيوليبرالية الخصخصة. وهناك حجج قوية بأن الحكومات ينبغي أن تركز اهتمامها على تلك المناطق التي لديها فيها مزية نسبية، وتترك القطاع الخاص ليدير البقية. وعلى الرغم من وجاهة هذا المبدأ من الناحية النظرية فمن الصعب من الناحية العملية تحديد أين تمتلك الحكومة مزية نسبية.

وقد أظهرت الخبرات حول العالم العديدَ من النتائج المختلفة، فربما كانت أكفأ شركات الصلب في العالم في التسعينيات هي المشروعات التي كانت تديرها الحكومة في كوريا الجنوبية وتايوان، وهناك أدلة ضئيلة على أن خصخصة

(*) نسبة إلى الرئيس الأمريكي هوفر الذي كان في الحكم عند بداية الكساد العظيم في نهاية العشرينيات من القرن الماضي، وكان يؤمن بأن على الحكومة ألا تتدخل، وأن الاقتصاد سيستعيد وحده حالة الانتعاش من جديد. [المترجم].

الشركة الكورية، بوسكو (وهي خصخصة حدثت بناء على طلب من صندوق النقد الدولي بوصفها جزءا من خطة الإنقاذ المالي التي أعدها لكوريا الجنوبية في العام 1997)، أدت إلى تحسين الكفاءة. وفي كندا ليس هناك من دليل قوي على أن شركة السكك الحديد الوطنية الخاصة تعد أكثر كفاءة من الشركة العامة الأكبر، وفي شيلي هناك أدلة ضئيلة على أن مناجم النحاس الخاصة أكثر كفاءة من المناجم العامة. وفي أمريكا اللاتينية لم تؤد خصخصة شركات الاتصالات إلى إنتاجية أعلى، على الأقل في تلك الحالات التي لم تُخفَّض فيها الاستثمارات بشكل مفرط بسبب قيود الموازنة الحكومية[22].

العديد من الشركات التي تديرها الحكومة هي في القطاعات التي توجد فيها احتكارات طبيعية (على سبيل المثال، بسبب كبر اقتصاديات الحجم بحيث يقتضي الأمر وجود مشروع واحد)، وفي ظل مثل هذه الاحتكارات، تصبح القضية ليست هي التساؤل عما إذا كانت الحكومة ستتدخل أو لا، بل التساؤل هو حول الشكل الذي سوف يأخذه مثل هذا التدخل. وسواء من الناحية النظرية أو العملية فربما يكون أداء الاحتكارات الحكومية المدارة بشكل جيد بالكفاءة نفسها التي تتدخل بها الحكومة عبر الضوابط التنظيمية في عمل الاحتكارات الخاصة[23].

وهكذا فإن مطالبة الترويكا بخصخصة بعض الأصول اليونانية المملوكة للحكومة قد أملتها الأيديولوجيا أكثر بكثير مما أملتها الشواهد العملية والنظرية.

مرة أخرى، إن المغزى هنا بسيط: وهو أن هناك انقساما عميقا في أوروبا بشأن ما الذي يؤدي إلى اقتصاد جيد الأداء. فمادام كل بلد مسموحا له بالاختيار لنفسه تغدو الأمور جيدة. ولكنه لن يكون أمرا جيدا لو تضمن التكامل الاقتصادي منح بلد واحد (أو مجموعة بلدان) السلطة لكي يُملي على الآخرين ما الذي ينبغي عليهم فعله. وقد حدث هذا داخل منطقة اليورو في الأمور المتعلقة بكل من الاقتصادين الكلي والجزئي، وخاصة في البلدان التي وقعت في الأزمة. وهو أمر مزعج خاصة حينما تكون السياسات التي فُرضت على البلد لا تعمل بنحو طيب للأسباب نفسها التي يعتقدها مواطنو البلد، فتكاليف الخطأ بالطبع يتحملها البلد الذي فُرضت هذه السياسات عليه وليس هؤلاء الذين فرضوها. وهذه هي قصة منطقة اليورو.

سوف تشرح الفصول اللاحقة لماذا كانت هذه السياسات التي فُرضت عن طريق الترويكا على البلدان الأخرى خاطئة، ووُضِعت على أساس من فهم خاطئ لعلم الاقتصاد. ولكن حتى لو كانت هذه السياسات صحيحة، فعلى المرء التساؤل: هل مكاسب هذا الجانب من التكامل الاقتصادي، أي اليورو، كبيرة بما يكفي لتسويغ خسارة تقرير المصير؟ وقد حاجج هذا الفصل بأن الفوائد من اليورو هي في أفضل الأحوال موضع تساؤل، ولو كانت هذه هي الحالة فالإجابة عما إذا كانت فوائد اليورو تعادل تكاليفه تعد واضحة لا لبس فيها.

القيم: العدالة الاجتماعية وأهمية العمل الجماعي

بعض عمليات الخصخصة، مثل خصخصة الخدمات الأساسية، تثير التساؤلات بشأن القيم: إذ قد يشعر المجتمع بأن له حقا أساسيا في الحصول على حد أدنى من المياه والكهرباء، وهي حقوق وقيم قد يقوّضها المحتكر الذي يسعى إلى تعظيم الأرباح.

وتبين حقوق العمل وحماية العامل جانبا آخر من جوانب الصراع حول القيم. وقد تساءل البعض عما إذا كانت البرامج التي فُرضت على البلدان المأزومة قد ذهبت إلى أبعد مما تقتضيه تلك البرامج التي تُصمَّم بهدف رفع الأداء الاقتصادي. وبدا أن الترويكا مع عدم اقتناعها بانخفاض تكلفة العمالة في اليونان بما يقرب من الخُمس[24]، تريد أن تضعف من حقوق العمال التفاوضية، وهو ما سوف يؤدي إلى أجور أقل من ذلك. ولغة برامج الترويكا كانت أحيانا غامضة وربما تعتِّم على ما يُطرح بالفعل داخل دوائر المفاوضات[25]. وقد كان هناك اهتمام بأن ما طُلب، فلنقل من اليونان، ربما يكون قد مثّل انتهاكا للمعايير الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وهي المعايير التي وافقت عليها جميع البلدان تقريبا[26]. ولكن كان هناك اهتمام أيضا بأنه - ومع وضع توافر الشواهد على أن التنظيم النقابي ربما يؤدي حقيقة إلى زيادة الإنتاجية في الاعتبار - قد تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى نتائج عكسية[27].

ولدى المجتمعات المختلفة قيم مختلفة ومفاهيم مختلفة عن كيفية عمل الاقتصاد، وفي الواقع، لديها مفاهيم مختلفة حتى عن الديموقراطية، وما مكونات المجتمع الذي يتسم بحسن الأداء. وقد شدد وزير مالية ألمانيا، فولفغانغ شويبله Wolfgang Schäuble، مرارا على أهمية القواعد، وأنه لو كانت هناك

قواعد فينبغي احترامها. وبالطبع اقتُرفت أبشع الجرائم عن طريق هؤلاء الذين قالوا ببساطة إنهم كانوا فقط يطيعون القواعد. ومن أجل عمل الاقتصاد بنحو جيد، لا بد أن تكون هناك قواعد مناسبة، وكذا قدر مناسب من المرونة للخروج على القواعد حينما يكون ذلك ضروريا. ومع الوضع في الاعتبار معرفتنا المحدودة فليس في وسعنا التأكد قط مما إذا كان نموذجنا للاقتصاد مناسبا، فهناك دائما إمكانية لأن تكون القواعد - التي كانت منطقية في حال كان نموذجنا صحيحا - هي ذاتها خاطئة للغاية في حال كان نموذجنا خاطئا. وحينما نكتشف أن نموذجنا خاطئ - أو حتى محتمَل الخطأ - ربما بسبب أن العالم نفسه قد تغير، ينبغي أن تتوافر لدينا المرونة لتغيير ما نفعله. وربما تخلُص المجتمعات المختلفة إلى وجهات نظر مختلفة في كيفية التوصل إلى التوازن الصحيح ما بين إعمال القواعد وحرية التقدير[28].

ومرة أخرى، فالقضية الجوهرية هي إلى أي مدى يتضمن التكامل الاقتصادي التنازل عن جوانب مهمة من قدرة البلد على صنع قراراتها. ولو كان هناك توافق واسع على هذه الأمور المتعلقة بالقيم، فربما تكون الاختلافات بشأن السياسات التي ينبغي اتخاذها محدودة. ولكن لو كانت بعض البلدان تعتقد أن حدا أدنى من التزود بالماء والكهرباء هو حق من الحقوق الأساسية، أو أن العمال ينبغي أن تكون لهم حقوق أساسية معينة في العمل الجماعي، فسوف تكون هذه البلدان تعيسة للغاية في حال فُرضت سياسات مناقضة لذلك عليهم - وينبغي أن يكونوا بالفعل تعساء للغاية.

العجز الديموقراطي

كان المشروع الأوروبي يهدف بطموح إلى جمع البلدان معا، ولكن جمعها معا في اتحاد سياسي يعكس القيم الأوروبية الجوهرية. ولكن بعض هذه القيم، على أي حال، كان واضحا أنه ليست هناك موافقة جماعية عليها أو على احترامها، وخاصة في بعض البلدان أو أنحاء معينة في بلدان معينة. ومن القيم الليبرالية الجوهرية احترام التعدد في وجهات النظر. وسوف يكون هناك، بل ينبغي أن يكون هناك تسامح أقل مع وجهات النظر التي لا تحترم بعض القيم الجوهرية. والأكثر إشكالية بكثير، مع ذلك، هو حق بلد واحد في فرض قيمه على الآخرين. فبعمله ذلك تُقوِّض قيمة أوروبية جوهرية أخرى هي الديموقراطية، ويعد هذا

موضع اهتمام خاص حينما يلحق ما تُطرِّق إليه الضرر بالمبادئ الجوهرية للعدالة الاجتماعية. ومن بين القيم الجوهرية معايير العمل الأساسية، والتي - كما أُشير إليه - يرى البعض أنه قد قُوضت على الأقل في واحد من برامج الترويكا. ومرة أخرى السؤال هو: هل مكاسب هذا الجانب من التكامل الاقتصادي والوحدة النقدية تعادل التكاليف؟ وهذه المرة، ما هو على المحك أكثرُ من مجرد أحكام بشأن الأداء الاقتصادي؛ فهو بشأن قضايا أكثر جوهرية كالعدالة الاجتماعية والديموقراطية.

كان المشروع الأوروبي، منذ البداية، منكوبا بالعجز الديموقراطي. فقد كان مشروعا مصمَّما من أعلى إلى أسفل، حيث صُوِّر من قِبل قادة ملهمين كانوا أقل نجاحا في ممارسة دورهم باعتبارهم رجال مبيعات للمشروع. ففي بعض البلدان - خاصة تلك التي خرجت من الفاشية والشيوعية - كان هناك حماس لأن تكون جزءا من أوروبا. وفي الواقع وفر احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قوة دفع كبيرة للإصلاحات المؤسسية التي مارست دورا مهما في نجاح بلدان شرق ووسط أوروبا في الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق[29]. ولكن وبنحو متكرر حينما كانت مختلف جوانب المشروع الأوروبي عُرضة للاستفتاء - الاستفتاءات في الدنمارك والسويد حول اليورو والاستفتاءات في فرنسا وهولندا بشأن الدستور الأوروبي والاستفتاء النرويجي بشأن الالتحاق بأوروبا الموحدة - كانت المشاعر المعارضة لأوروبا الموحدة تسود[30]. وحتى حينما فازت القوى المناصرة لأوروبا الموحدة، كانت هناك نسبة معتبرة من المصوتين على الجانب الآخر.

وواحد من الأسباب هو بناء أوروبا الموحدة ذاته، فالقوانين والضوابط التنظيمية تصدر عن المفوضية الأوروبية والتي هي هيئة غير منتخبة انتخابا مباشرا. بل إنه حتى رأس المفوضية غير منتخب. ولم يكن هناك مفر من أن تؤدي القواعد والضوابط التنظيمية الصادرة، والتي تعمل على امتداد كامل الإقليم المتنوع والمختلف، إلى تعقيدات. وبالطبع أدركت أوروبا هذا الأمر، وقد تقدمت ببطء ولكن بثبات تجاه محاسبة ديموقراطية أكبر وباستثناء جبهة واحدة: الوحدة النقدية.

وإذا كان على اليورو أن يحقق نجاحا فقد كان ينبغي أن يكون مشروعا اقتصاديا يتسق مع، بل حتى يدعم، القيم الأساسية الأخرى؛ إذ كان عليه أن يقوي من الديموقراطية، ولكن اليورو فعل العكس.

والمؤسسة الأكثر قوة داخل منطقة اليورو هي البنك المركزي الأوروبي الذي أُقيم باعتباره مؤسسة مستقلة - غير مسؤول أمام القادة المنتخبين ولا يخضع لتوجيهاتهم - وهي فكرة نيوليبرالية كانت رائجة وقت إقامة اليورو. وعلى الرغم من أنها ظلت فكرة رائجة في بعض الأنحاء أضحت محلا للتساؤل بنحو متزايد. وكما سنرى في الفصل السادس، كانت البلاد ذات الأداء الأفضل خلال الأزمة المالية العالمية هي تلك التي كانت بنوكها المركزية أكثر عرضة للمساءلة.

هناك آثار سياسية وتوزيعية كبيرة لأي أفعال يُقدِم عليها البنك المركزي، وهو ما تمكن رؤيته بأوضح صورة في أوقات الأزمات. وتعد البنوك المركزية جيدة في إخفاء قراراتها برطانة تشير إلى أن المسؤولين في البنك ينفذون ببساطة التكليفات والتفويض الممنوح لهم. ولكن هناك اختيارات بشأن كيفية تنفيذ هذا التفويض. وكان قرار البنك المركزي الأوروبي بقطع التمويل عن النظام المصرفي اليوناني في صيف العام 2015م عملا سياسيا مكثفا، على الرغم من أن البنك في الأغلب سوف ينكر ذلك.

ويمكن رؤية القصور الديموقراطي بأوضح شكل في حقيقة أنه حينما كانت تتاح لبلدان أوروبا الفرصة، كانت تعارض بنحو متكرر السياسة التي فُرضت عليها. ففي العام 2015م صوت 61 في المائة من الناخبين اليونانيين لمصلحة معارضة الشروط المفروضة على بلادهم، وفي البرتغال وإسبانيا كانت نسب مشابهة تؤيد المرشحين المعارضين للتقشف. ولكن المعارضة كانت واضحة، أيضا في عديد من الاقتراعات الأخرى التي تضمنت إيطاليا حيث تحول الناخبون عن الحزب المؤيد للتقشف وانتخبوا أحزابا تدعو إلى نهج بديل.

وعلى الرغم من هذه الاقتراعات ظلت السياسات عمليا من دون تغيير. وفي البرتغال كانت الأوضاع حتى أكثر سوءا: فقد رفض الرئيس في البداية تنصيب التحالف المضاد للتقشف على أساس أنه يضم أحزابا معارضة لليورو، على الرغم أن هذا التحالف فاز بـ 62 في المائة من الأصوات، وكان بذلك يسيطر على البرلمان.

وفي كل بلد كانت تُبلّغ عمليا كل حكومة جديدة منتخبة بأنه ليس لديها خيار: اقبلوا بالشروط المفروضة وإلا فسيُدمَّر نظامكم المصرفي، ويتحطم اقتصادكم، وسوف يكون عليكم ترك اليورو. ما الذي تعنيه الديموقراطية، حيث

لا يكون للمواطنين رأي بشأن القضايا الأكثر أهمية بالنسبة إليهم، أو الطريقة التي يُدار بها اقتصادهم؟ وقد دمر هذا العجز الديموقراطي الثقة في العمليات الديموقراطية، وشجع على نمو الأحزاب المتطرفة التي وعدت بطرح بديل.

ولكن الافتقار إلى الالتزام بالديموقراطية أصبح واضحا بنحو متزايد مع تطور البرامج التي فُرضت على البلدان المنكوبة. وبدا ذلك بأوضح صورة في اليونان. فمن وقت مبكر كانت هناك اقتراحات من قبل ألمانيا بأن على اليونان التخلي عن صوتها باعتبارها عضوا في منطقة اليورو حتى يُعاد تأهيلها، وحتى تكون خارج «البرنامج». إنها تعيد إلى الأذهان الولايات المتحدة، غير العادية بين الديموقراطيات، حيث في أغلب الولايات لا يسمح للمسجونين بالتصويت، وفي ولايات أخرى، يفقد الناس حقهم في التصويت للأبد فور إدانتهم بجنحة. وكانت اليونان بوضوح في نظر ألمانيا قد ارتكبت جريمة أنها أصبحت مفرطة المديونية، وبينما لم تُطالب بالتخلي بنحو دائم عن صوتها، فقد اقتُرح حرمان اليونان من حقوقها التصويتية حتى تعود ديونها إلى مستويات يمكنها التعامل معها بمفردها.

وقد أوضحت مطالب البرامج من اليونان هذا الافتقار الشديد إلى الالتزام بالديموقراطية بطرق أخرى. فقد كان أحد المطالب هو أن تمتنع اليونان عن تقديم أي مشروع قانون للمشورة من قبل الرأي العام حتى يُراجع هذا القانون من قبل اللجنة الثلاثية «الترويكا».

وحينما اقترح جورج باباندريو George Papandreou، رئيس وزراء اليونان، في العام 2011م إجراء استفتاء للحصول على تأييد شعبه للبرنامج المطلوب تنفيذه، شعر قادة الترويكا حقيقة بالإهانة. وتصرفوا كأنهم قد تعرضوا للخيانة. ماذا؟ نسأل الشعب؟ ومن مفارقات الواقع، أن باباندريو كان يعتقد أنه سوف يكسب تأييد الشعب للبرنامج؛ فمن شدة تمسك اليونانيين باليورو كانوا على استعداد لمعاناة ألم ومهانة البرنامج لكي يبقوا ضمن أوروبا. وقد اعتقد أنه مع مثل هذا التأكيد سوف يكون هناك مزيد من «ملكية البلد» للبرنامج، ومع الالتزام الأكبر سوف يكون أمر تنفيذ البرنامج بفعالية أكثر سهولة. وأنا أوافق على ذلك. وعند عملي بوصفي كبيرا للاقتصاديين في البنك الدولي، رأيت الفارق الكبير الذي يصنعه كون البرنامج ملكا للبلد، وفي البنك عملنا بجهد شاق من أجل تنفيذ

ذلك في أثناء وجودي هناك. وقد انخرطنا مع المجتمع المدني وشرحنا استراتيجيات التنمية، ونظمنا حلقات نقاش. وعلى النقيض من ذلك حينما يُنظَر إلى البرنامج على أنه مفروض من الخارج، تكون هناك محاولات واسعة النطاق للتحايل عليه.

وربما أصبح المثال الأسوأ لهذا الموقف «غير الديموقراطي» واضحا بعد انتخاب اليونان لحكومة يسارية في يناير 2015م، يترأسها أليكس تسيبراس الذي يبلغ من العمر 41 عاما، وقد شاركت الحكومة في الانتخابات على أساس برنامج مضاد للتقشف، وهو أمر غير مدهش مع الوضع في الاعتبار خمسة أعوام من فشل البرامج السابقة، مع هبوط الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الربع ووصول البطالة بين الشباب إلى ذروة بلغت ما يزيد على 60 في المائة. وكانت الشروط والأحكام التي طرحت على حكومة يمين الوسط السابقة بقيادة أنتونيو ساماراس Antonis Samaras (من حزب الديموقراطية الجديدة، وهو الحزب المرتبط بنحو وثيق بالطغمة المالية وهو أيضا الحزب الذي كان ضالعا في بعض الممارسات المخادعة في الميزانية التي جلبت الأزمة اليونانية) قد سُحبت وفُرضت شروط أقسى. ومع نمو التأييد لتسيبراس ووزير ماليته غير التقليدي، يانيس فاروفاكيس Varoufakis (وهو اقتصادي ممتاز، أتى من الحقل الأكاديمي حيث كان يُدرِّس في جامعة تكساس بمدينة أوستن)، وإذا كان لمثل هذا التأييد أي تأثير في موقف مفاوضي منطقة اليورو فقد كان اتخاذهم موقفا أكثر شدة. وربما لم يجعل الأمور أكثر يسرا أن يانيس فاروفاكيس ربما كان الاقتصادي الوحيد بين وزراء المالية الذي كان من المفترض أن «يفاوضهم».

وفي النهاية استسلمت اليونان. فقد رفضت ألمانيا إعادة هيكلة الدَّين اليوناني، حتى بعد أن ذكر صندوق النقد الدولي أنه لا بد من إجراء ذلك. وقد رفضوا التراجع عن مطلبهم بتحقيق فائض مالي أولي يبلغ 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (ويعني الفائض الأولي زيادة الإيرادات على الإنفاق في الموازنة، قبل حساب مدفوعات الفوائد على الدين) في العام 2018م، وهو الرقم الذي يضمن حقيقة استمرار الركود[31].

وقد أراد المواطنون اليونانيون شيئين ولم يمكنهم الحصول على أيٍّ منهما: فقد أرادوا وضع نهاية للتقشف واستعادة النمو والرخاء، وأرادوا أن يظلوا

ضمن منطقة اليورو. وكان تسيبراس يعرف أن المطلب الثاني، على الأقل في الوقت الحاضر، أكثر أهمية من المطلب الأول، وكان هذا ما اختاره حينما أذعن لمطالب منطقة اليورو. فقد ظلوا، في الوقت الحاضر، داخل منطقة اليورو وقد ظلت منطقة اليورو كلا واحدا، ولكن بتكلفة ضخمة على الديموقراطية الأوروبية (وبغض النظر عن التكلفة على شعب اليونان، التي سوف نناقشها بتفصيل أكبر فيما بعد).

وحينما عاد تسيبراس مرة أخرى إلى الشعب اليوناني من أجل تأكيد الموقف، منحوه مرة أخرى تأييدا مدويا. وقد نجا اليونانيون من اعتداء جديد من برلين، ولكن الحكومة والشعب اليوناني كان عليهم التضحية بقائمة اهتماماتهم الاقتصادية. وكما اقترحت مرارا فليست هناك قضية موضع اهتمام أمة ومواطنيها أكثر من صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية.

وداخل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، كان من المفترض أن تبقي الحكومات على نطاقات كبيرة من السيادة. وما حدث في اليونان وما كان يحدث في أماكن أخرى داخل منطقة اليورو يُكذِّب هذه الفكرة. وعلى الأقل في بعض الحالات حدث التنازل عن السيادة الاقتصادية. وفي حالات أخرى عُمِد إلى التخلي عن عناصر رئيسة منها.

ومؤسسات منطقة اليورو، مثل بنك أوروبا المركزي، التي حدث التنازل لها عن تلك السيادة الاقتصادية، تعد بعيدة كل البُعد عن الديموقراطية. والعجز الديموقراطي الذي كان ظاهرا عند ميلاد منطقة اليورو تزايد باطراد. والآمال العريضة لليورو - بأنه سوف يجلب تكاملا سياسيا أقوى على أساس تقوية القيم الديموقراطية - كانت بالتالي مجرد آمال. بينما كان الواقع على خلاف ذلك.

وتعد التكاليف السياسية والاجتماعية لليورو واضحة. والسؤال هو: ما الفوائد التي تحققت؟ وسوف تقدَّم الإحصاءات التي تفصح عن خيبة الأمل الاقتصادية في المشروع الأوروبي في الفصل التالي.

3

أداء أوروبا البائس

من المبكر للغاية القطعُ بما إذا كانت آمال وأحلام مؤسسي اليورو ستتحقق في نهاية المطاف. فاليوم، على أي حال، من اليسير رؤية أن أداء أوروبا - أو على وجه أكثر دقة منطقة اليورو - هو أداء يتسم بالبؤس.

وليس هناك ما يعبر عن مدى سوء الأحوال في أوروبا من انطباعاتهم التي تسود حينما تسير الأمور سيرا حسنا. فأوهى العلامات على النمو أو الانخفاض في مستوى البطالة يُهلَّل لها على أنها بشارة على الانتعاش الاقتصادي الذي طال انتظاره، ليعقب ذلك إحباط مع ميل الاقتصاد إلى الركود. وكما أُشير في التمهيد من الجيد انخفاض معدل البطالة في إسبانيا من

«ينبغي أن يُحْكَم على نجاح السياسة الاقتصادية بمقدار عمق التدهور الاقتصادي الذي حدث قبل الانتعاش وطول فترته، وبمقدار المعاناة، وكيف كانت الآثار السلبية في مستقبل الأداء الاقتصادي»

26 في المائة في العام 2013 إلى 20 في المائة في بداية العام 2016. ولكن حتى مثل هذا «التحسن» يعود جزئيا إلى مغادرة الشباب الإسبان البلد، وحتى مع النمو الاقتصادي الإسباني المزعوم كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة 5.7 في المائة من الذروة التي كان قد بلغها هذا النصيب في العام 2007.

لقد استمر التراجع الأوروبي ثمانية أعوام حتى وقت تأليف هذا الكتاب، ومن غير المحتمل أن تعود أوروبا إلى تسجيل معدل نمو قوي قريبا. وبينما من الواضح أن أوروبا تواجه عقدا ضائعا من الزمن، هناك خطر أننا خلال عدة أعوام قليلة سوف نتكلم عن ربع القرن الضائع في أوروبا. وفي هذا الصدد في وسعنا أن نكون متأكدين من أن: الناتج في منطقة اليورو سوف يبقى إلى الأبد أقل مما كان يمكن أن يكون عليه من دون الأزمة، وسوف يبقى إلى الأبد أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لو أديرت الأزمة بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك سوف تكون معدلات النمو من الآن فصاعدا أقل مما كان يمكن أن تكون عليه من دون وقوع الأزمة، وأقل مما كان يمكن أن تكون عليه لو أديرت الأزمة بشكل أفضل.

وهؤلاء الذين احتفلوا، على سبيل المثال في أيرلندا، بالعودة إلى النمو (في العام 2015 كانت أيرلندا أسرع اقتصاد أوروبي نموا)[1]، في حاجة إلى أن يتذكروا: أن كل الاقتصادات (أو جُلّها على الأقل) تتعافى من التدهور. ولذا لا تُخْتَبر السياسة بالتساؤل عما إذا كان قد حدث الانتعاش في نهاية المطاف. وكما قلنا سابقا ينبغي أن يُحْكَم على نجاح السياسة الاقتصادية بمقدار عمق التدهور الاقتصادي الذي حدث قبل الانتعاش وطول فترته، وبمقدار المعاناة، وكيف كانت الآثار السلبية في مستقبل الأداء الاقتصادي. وكان النجاح العظيم لعلم الاقتصاد الكينزي(*) هو أنه أدى إلى فترات أقصر بكثير من التدهور الاقتصادي (وفترات ازدهار أطول) مقارنة بعلم الاقتصاد ما قبل العصر الكينزي. ومع فترات تدهور اقتصادي استمرت ما يقرب من عقد من الزمن - ومع ناتج محلي إجمالي في معظم البلدان المأزومة من المتوقع أن يكون في العام 2017 أقل مما كان عليه منذ عقد مضى - يصعب وصف إدارة هذه الأزمة بأنها كانت

(*) نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز. [المترجم].

إدارة ناجحة. وبعض البلدان، مثل أيرلندا، ينبغي أن تُشِيد بنفسها لأنها أبلت بلاء حسنا مقارنة ببلدان أخرى مثل البرتغال واليونان. ولكن كان كل بلد من هذه البلدان فاشلا تماما بطريقته الخاصة، وباستثناء حالة تقييمه بالمقارنة مع نظرائه الفاشلين الآخرين.

وبينما يعد الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس المعتمد للأداء الاقتصادي[2]، فهناك مؤشرات أخرى، وفعليا ووفقا لكل مؤشر من هذه المؤشرات، كان الأداء الاقتصادي العام لمنطقة اليورو بائسا، أما بالنسبة إلى البلدان المأزومة فكان الأداء كارثيا: كانت معدلات البطالة مرتفعة جدا جدا، ونصيب الفرد من الناتج كان أقل مما كان عليه قبل الأزمة بالنسبة إلى منطقة اليورو ككل، وأقل بكثير في بعض البلدان المأزومة.

لو كان الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج أو العمل في البلدان المأزومة قد وُزِّع بنحوٍ متساوٍ بين السكان لكان الأمر مفهوما، ولكنه لم يكن كذلك. فبعض الأفراد لم يمكنهم العثور على عمل مع الصعود الصاروخي في معدلات البطالة، بينما احتفظ آخرون بوظائفهم. ولذا ليس أمرا يستدعي الدهشة، وخصوصا في البلدان المأزومة، أن عدم المساواة قد تزايد أيضا.

وكان أداء منطقة اليورو في مختلف الجوانب أسوأ مما كان عليه في أوروبا غير المنضوية في منطقة اليورو، وأسوأ مما كان عليه الوضع في الولايات المتحدة، البلد الذي كان أصل الأزمة المالية العالمية، والبلد الذي كان يحسب المرء أنه سيعاني أكثر من الجميع.

في هذا الفصل نقدم بعض الإحصاءات الرئيسة التي نأمل أن تبين بوضوحٍ كيف كان أداء منطقة اليورو ضعيفا للغاية. وحقيقة، وكما ذكرنا في الفصل الأول، حتى ألمانيا، التي غالبا ما تُقدَّم على أنها نموذج للنجاح، كان أداؤها ضعيفا.

وتتحدث البيانات عن نفسها. فهي تبين كيف كانت الأمور تمضي على نحوٍ سيئ. وحقيقة أن منطقة اليورو كان أداؤها أكثر ضعفا من البلدان في مناطق أخرى، بما في ذلك بلدان تبدو متماثلة، تشير إلى أن هناك سببا مشتركا لمتاعب أوروبا: اليورو. ومعظم ما سيتبقى من هذا الكتاب يحاول ربط الأداء الاقتصادي الضعيف لمنطقة اليورو، باليورو وبهيكل منطقة اليورو ذاتها. ويشرح القسم

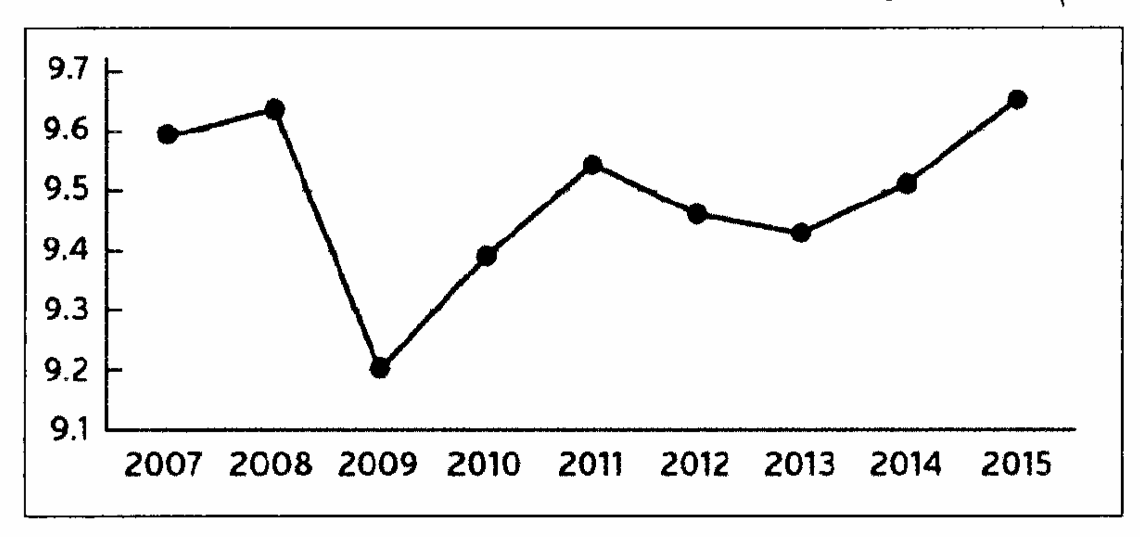
الذي يضم خلاصة هذا الفصل لماذا ينبغي أن تقع مسؤولية الأداء الاقتصادي الضعيف لمنطقة اليورو على اليورو.

منطقة اليورو والأزمة

نبدأ تحليلنا بتوصيف الظروف الاقتصادية في منطقة اليورو اليوم، وما الذي حدث منذ بداية الأزمة[3]. لقد لاحظنا في الفصل الأول الخوف المشترك الواسع الانتشار من أن الاختبار الحقيقي لليورو سوف يحدث حينما تواجَه منطقة اليورو بصدمة، مع تأثير هذه الصدمة بشكل مختلف في البلدان المختلفة. ولم يكن جمود اليورو وقواعد منطقة اليورو - كما كان يُعتَقد - ليمكّن المنطقة من الاستجابة للأزمة. وقد تبيَّن فيما بعد أن هذه المخاوف مبررة تماما.

ناتج محلي إجمالي راكد

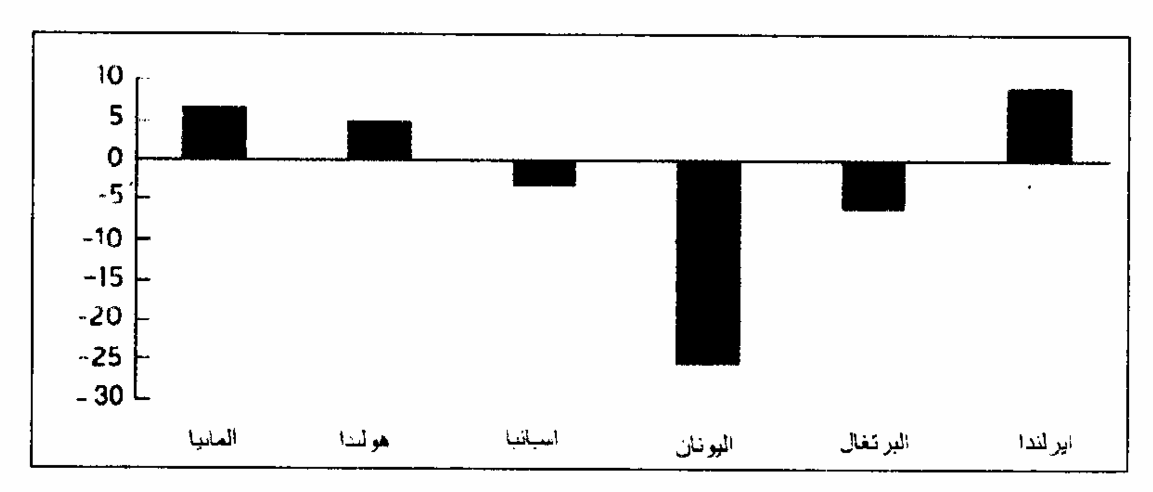
يعد الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو راكدا منذ عقد تقريبا؛ فقد كان الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 يزيد بشق الأنفس بمقدار 0.6 في المائة على الناتج في العام 2007 (انظر الشكل 1)[4].



الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة اليورو (تريليون يورو بأسعار العام 2010)

ولكن بالنظر داخل منطقة اليورو سنرى نمطا من التباين والتباعد الذي توقعناه في الفصل الأول. فبينما لم يكن أداء منطقة اليورو جيدا في المتوسط، حققت بعض بلدان المنطقة نموا متواضعا، فيما سجلت دول أخرى مثل اليونان انخفاضا مروعا

(انظر الشكل 2)، وألمانيا، التي وُصِفت بأنها البطلة، نمت بمعدل 6.8 في المائة على مدار الأعوام الثمانية منذ العام 2007، ولكن بمعدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط نحو 0.8 في المائة فقط بعد تعديله، أخذا في الاعتبار معدل التضخم، وهو معدل نمو كان سيوصف في ظل الظروف العادية باعتباره قريبا من الجمود في النشاط الاقتصادي. ولكن هذا المعدل يبدو جيدا فقط مقارنة بجيران ألمانيا في منطقة اليورو.



الشكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التراكمي خلال الفترة 2007-2015 (%)

المقارنة بالكساد العظيم

يمكن القول إن فترات الركود التي تواجه بعض دول منطقة اليورو تعد مشابهة أو أعمق من الكساد العظيم. ويقارن الشكل 3 بين الأزمة الراهنة والكساد العظيم لعدد من البلدان.



الشكل (3)[5]: مقارنة الانكماشات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبعض بلدان منطقة اليورو

المقارنة مع بعض البلدان الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو[6]

كان لهيكل وسياسات منطقة اليورو تأثير سلبي خاص في إعاقة التكيف مع الصدمات - وبشكل خاص صدمة الأزمة المالية العالمية. ويمكننا رؤية ذلك بالمقارنة بين النمو في بلدان منطقة اليورو والبلدان الأوروبية غير الأعضاء في المنطقة (وباستبعاد بلدان التحول الاقتصادي في شرق ووسط أوروبا). بحلول العام 2015 كان الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير الأعضاء في منطقة اليورو أعلى بنحو 8.1 في المائة مما كان عليه في العام 2007، مقارنة بزيادة قدرها 0.6 في المائة داخل منطقة اليورو[7]. ولو أخذنا في الاعتبار بعض بلدان التحول الاقتصادي في شرق ووسط أوروبا التي لم تعانِ أيضا بسبب أن اليورو عملتها، نجد أن هناك اختلافا أكثر وضوحا: فليس هناك بلد كان عملته اليورو اقترب من النجاح الذي حققته بولندا (نمو بنسبة 28 في المائة) أو رومانيا (نمو 12 في المائة).

المقارنة بالولايات المتحدة

كما سبق أن ذكرنا بدأت الأزمة، بالطبع، في الولايات المتحدة، ومع ذلك كان الانتعاش، على الرغم من كونه فاقدا للحيوية، أقوى بكثير من ذلك الذي شهدته منطقة اليورو. فبينما ركد الناتج في منطقة اليورو من العام 2007 حتى العام 2015 حقق ناتج الولايات المتحدة نموا بنسبة 10 في المائة تقريبا.

مستويات المعيشة

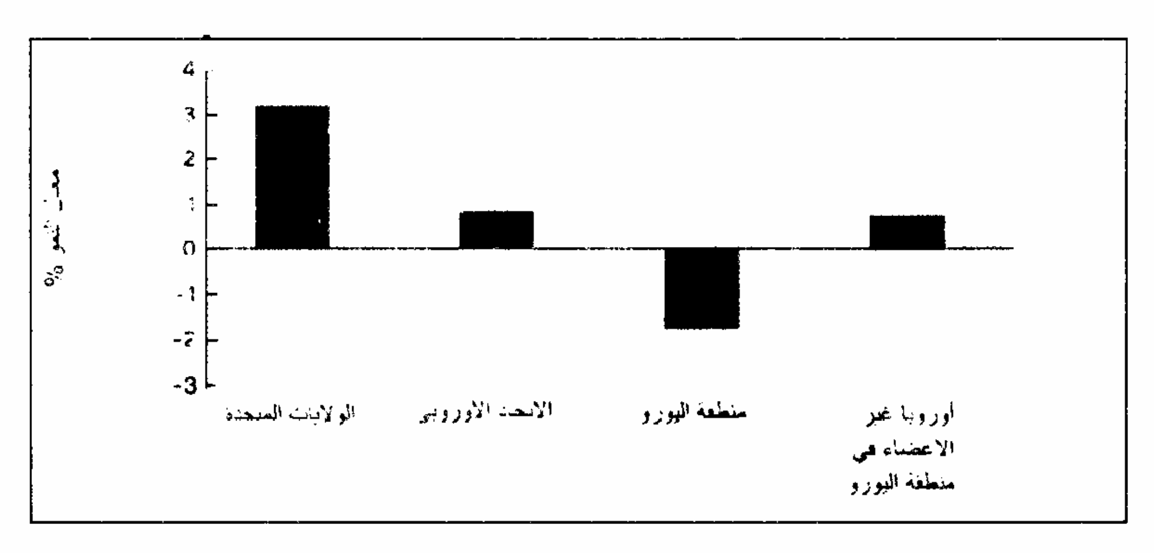
يعد الارتفاع في مستويات المعيشة عاما بعد آخر واحدة من العلامات المقبولة منذ زمن بعيد على تحقق التقدم الاقتصادي.

وحيث إن البلدان المختلفة تتحقق فيها معدلات مختلفة للنمو السكاني فمن المستحسن قياس مستويات المعيشة بالنظر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عوضا عن الناتج المحلي الإجمالي نفسه. ويبين الشكل (4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2007 و2015 للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، والبلدان الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو: تَحَقُّق زيادة قدرها 3 في المائة في نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، وانخفاض هذا النصيب في منطقة اليورو بنسبة 1.8 في المائة.

وهذه الأرقام، على الرغم من السوء الذي هي عليه، لا تلتقط بشكل كامل مقدار الانخفاض في مستويات المعيشة في البلدان المأزومة، وذلك للعديد من الأسباب. إذ يعد الأمن الاقتصادي واحدا من العوامل المهمة في الرخاء، في وقت كانت فيه البلدان المأزومة تتسم بارتفاعات كبيرة في عدم الأمان، كما تعكسه الزيادات المذهلة في معدلات البطالة وتقليص الإنفاق على نظم الحماية الاجتماعية.

ويعد «الترابط» عنصرا آخر مهما في الرخاء، خصوصا الروابط بين أعضاء الأسرة. وهنا أيضا كانت توجد معاناة عظيمة في البلدان الأكثر تضررا، حيث كان على عدد كبير من الشباب الهجرة إلى لندن أو برلين أو سيدني للحصول على عمل. فقد شهدت أيرلندا زيادة بنسبة 75 في المائة تقريبا في عدد المهاجرين أمَدا طويلا من العام 2007 وحتى العام 2013. وقد هاجر مئات الآلاف من اليونانيين منذ بداية الأزمة، حيث ارتفع عدد المهاجرين سنويا بما يزيد على مرتين ونصف المرة بين العامين 2008 و 2013[8]. ومن المحتمل ألا يعود كثير من هؤلاء المهاجرين أبدا. وقد انخفض عدد سكان اليونان الإجمالي جزئيا بسبب هذه الهجرة[9]. وليس من المستغرب أن المهاجرين كانوا بشكل مفرط من هؤلاء الذين في سن العمل، بما في ذلك العديد من العمال اليونانيين الأعلى مهارة - وهو من المحتمل أن يؤدي ضمنا إلى معدلات نمو أقل في المستقبل وقدرة أقل على سداد الديون[10].



الشكل (4): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2007-2015)

يشمل الاتحاد الأوروبي أعضاء الاتحاد في العام 2007، ومجموعهم 27 بلدا، بينما تشير منطقة اليورو إلى ثلاثة عشر بلدا كانت تستخدم اليورو في العام 2007، ونشير بغير الأعضاء في منطقة اليورو إلى النرويج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة. وفي كل حالة من الحالات يشير النمو إلى الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باستخدام مكمش الناتج المحسوب في كل بلد من هذه البلدان.

الإنفاق الحكومي والتقشف

كان هناك مصدر إضافي آخر للتآكل في مستويات المعيشة في البلدان المأزومة، وخصوصا في اليونان، إذ فرضت الترويكا تخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، شاملة في ذلك البرامج العامة التي تقدم التعليم والخدمات الأساسية الأخرى. وقد أدت التخفيضات في الإنفاق على البرامج الاجتماعية إلى مضاعفة عدم الأمان. ففي اليونان، على سبيل المثال، انخفض الإنفاق الحكومي بنحو 22 في المائة بين العامين 2007 و2015[11]. وكان هذا مؤلما لليونانيين أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة.

الإنتاجية

كما رأينا، كان من المفترض مع خلق العملة الموحدة وحفز الانتقال الحر إلى العمل ورأس المال، أن تكون أوروبا أكثر إنتاجية. وكان من المفترض كذلك أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية التي فُرِضت على اليونان وإسبانيا والدول المأزومة الأخرى إلى زيادة الإنتاجية.

وبسبب نمو السكان في سن العمل (بين 15 و64 عاما) في البلدان المختلفة بمعدلات مختلفة - إذ كان السكان في سن العمل في اليابان يتقلصون بنسبة 1 في المائة سنويا، بينما كانوا يزيدون في الولايات المتحدة بنسبة 0.7 في المائة سنويا، وينخفضون في ألمانيا بمعدل 0.3 في المائة في السنة[12] - ربما يكون أمرا ذا دلالة أكبر أن نقارن النمو الحقيقي (أي بعد خصم معدل التضخم) في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد في سن العمل، وليس فقط مقارنة النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع المرء أن يكون معدل النمو في اليابان بالنسبة إلى السكان في سن العمل أقل مقارنة بالولايات المتحدة، ببساطة لأن عدد العاملين أقل. فلو كان معدل النمو بالنسبة إلى السكان في

سن العمل في اليابان أعلى فإنه يدلنا على شيء مهم: إما أنه توافرت فرص عمل أكثر لهؤلاء السكان في سن العمل وإما أن إنتاجيتهم قد زادت.

ولم يكن أداء منطقة اليورو جيدا حينما يُنظر إليه من هذا المنظور - فبالنسبة إلى منطقة اليورو ككل زاد الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد في سن العمل بنحو 0.6 في المائة فقط خلال الفترة 2007-2015، بينما كانت الزيادة للبلدان الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو تبلغ 3.9 في المائة[13]. وتبدو المقارنة مع الولايات المتحدة لافتة للنظر أكثر: فبينما عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد في سن العمل في الولايات المتحدة في العام 2011 إلى مستويات ما قبلَ الأزمة، كان معدل النمو في منطقة اليورو في الواقع أقل من مستوياته قبل الأزمة بشكل ملحوظ، وأقل بشكل كبير جدا ليس فقط بالمعدل في الولايات المتحدة، ولكن في العالم وفي الدول مرتفعة الدخل[14].

كان الأداء في البلدان المأزومة، كما هو متوقع، أكثر سوءا. فلو كانت هناك أي زيادة في الإنتاجية، لكان أثرها قد اكتُسِح بالارتفاع في معدل البطالة. وقد انخفض الناتج للفرد في سن العمل في اليونان بنحو 23 في المائة منذ العام 2007. وبالطبع واحد من الأسباب وراء مثل هذا الأداء السيئ في اليونان هو أن البطالة كانت مرتفعة جدا. ولذا يكون الأمر الذي يستحق البحث هو ما حدث للناتج بالنسبة إلى الفرد المشتغل. وحتى هنا لا يبدو أن أفضل البلدان أداءً في منطقة اليورو كان أداؤه جيدا جدا. فبينما انخفضت الإنتاجية في اليونان (بالنسبة إلى العامل المشتغل) بنسبة 6.5 في المائة من العام 2007 وحتى العام 2015، نجد أنه حتى في ألمانيا كان هناك انخفاض (0.7 في المائة)، بينما ارتفعت النسبة في الولايات المتحدة بمقدار 7.9 في المائة خلال الفترة نفسها[15].

البطالة

تعد البطالة مهمة لأنها تمثل إهدارا للموارد - ربما يكون هو مصدر عدم الكفاءة الأهم في اقتصاد السوق، حيث يوجد الملايين الذين يرغبون في الحصول على عملٍ مجزٍ ولا يستطيعون ذلك - وأيضا بسبب الألم الذي يلحق بغير العاملين وأسرهم. ومن المفترض أن يسهم التأمين ضد البطالة في مساعدة العاطلين، ولكنه مجرد مسكن جزئي فقط.

وكانت البطالة هي المجال الذي كان أداء منطقة اليورو فيه بائسا بنحوٍ خاص، حيث بلغ معدل البطالة في المتوسط 11 في المائة في العام 2015، وهو ما يعد قريبا من الرقم القياسي المسجل لهذا المعدل. بينما كان معدل البطالة في البلدان المأزومة، ضعف هذا المعدل: ففي اليونان بلغت البطالة معدلا قياسيا بتسجيله 27.8 في المائة في العام 2013، وشهد العام 2015 انخفاضات بسيطة عن هذه الذُّرا التي كان قد بلغها هذا المعدل[16].

بطالة الشباب

الأمر الذي يعد أكثر إزعاجا هو الزيادة في بطالة الشباب التي بلغت ضعف المستوى العام للبطالة. فاستمرار معدلات البطالة المرتفعة، خصوصا بين الشباب، سوف تكون لها آثار طويلة المدى: هؤلاء الشباب لن يكون في استطاعتهم أبدا تحقيق الدخول التي كان في إمكانهم تحقيقها لو كانت ظروف سوق العمل أفضل عند تخرجهم[17].

ساعات العمل

انخفض متوسط عدد ساعات العمل بالنسبة إلى العامل في منطقة اليورو كاملةً - وهو ما يعني أداءً أكثر سوءا: فعدد أقل من الأفراد كانوا يعملون، وكان هؤلاء الذين يشتغلون يعملون ساعات أقل. وحتى في الدولة التي أُطلق عليها «نجمة الأداء»، ألمانيا، انخفض عدد الساعات التي يشتغلها العامل بنحو 4 في المائة تقريبا بين العام 2007 والعام 2014. (ومن الجدير بالذكر أن من يُزعَم أنهم «يونانيون كسالى» عملوا ساعات تزيد بنسبة 50 في المائة تقريبا على من يُطلَق عليهم «العمال الألمان المجدون»)[18].

عدم المساواة

لقد ركزنا حتى الآن على الأداء الاقتصادي العام. ولكن كان وقع الأزمة أشد على هؤلاء الذين يقعون في وسط وقاع الطيف الاقتصادي. فقد واجهوا مخاطر عالية لها شأن بالبطالة. وكان كثيرون منهم معرّضين لخطر فقدان منازلهم. وحينما

تزايدت معدلات البطالة خُفِّضت الأجور، أو على الأقل لم ترتفع بالمعدل الذي كانت سترتفع به في ظروف أخرى. وخُفِّضت ساعات العمل. وكما سبق أن ألمحنا فإن هؤلاء الذين يقعون عند الوسط والقاع هم الأكثر اعتمادا على الخدمات العامة، وقد عانى الإنفاق العام تخفيضاتٍ هائلة بصفة خاصة في البلدان الأكثر تضررا من الأزمة (ولكن ذلك حدث حتى في البلدان التي لم تكن في أزمة).

ليست تحت أيدينا بيانات موثوقة لرؤية كيف كانت أحوال هؤلاء المواطنين، ولكن بالنسبة إلى عدد قليل من البلدان لدينا بيانات عما حدث لعدم المساواة. وتشير هذه البيانات إلى أنه في الواقع عانى كثيرون صعابا. ففي إسبانيا، على سبيل المثال، كان عدم المساواة في انخفاض قبل سنوات الأزمة، ولكن بحلول العام 2014 كان معامل جيني، وهو مقياس معتمد لعدم المساواة في الدخل، يبلغ 9 في المائة فوق مستواه في العام 2007(*). وفي حالة اليونان ارتفع معامل جيني بمقدار 5 في المائة في الفترة بين العامين 2010 و2014 فقط. والوضع المعتاد أن الأمر يقتضي مرور سنوات وسنوات لتحريك معامل جيني مجرد نقاط مئوية قليلة.

وتعزز البيانات حول الفقر الحدسَ بأن هؤلاء في الوسط والقاع قد عانوا للغاية. وكان هناك فعليا في كل بلد من بلدان منطقة اليورو تزايد في الفقر، خصوصا فقر الطفولة. بحلول العام 2012، وفقا لمنظمة أوكسفام، كان ثلث اليونانيين تحت خط الفقر، و17.5 في المائة من السكان، أي أكثر من مليون شخص، بين هؤلاء الذين تقع أعمارهم بين 18 و60 سنة يعيشون في عائلات من دون أي دخل على الإطلاق[19]. ووفقا لليونيسف زادت نسبة الأطفال اليونانيين الذين يعانون الفقر بين العام 2008 والعام 2012 من 23 في المائة إلى 40.5 في المائة[20].

اليورو وأزمة اليورو والأداء على المدى الأطول

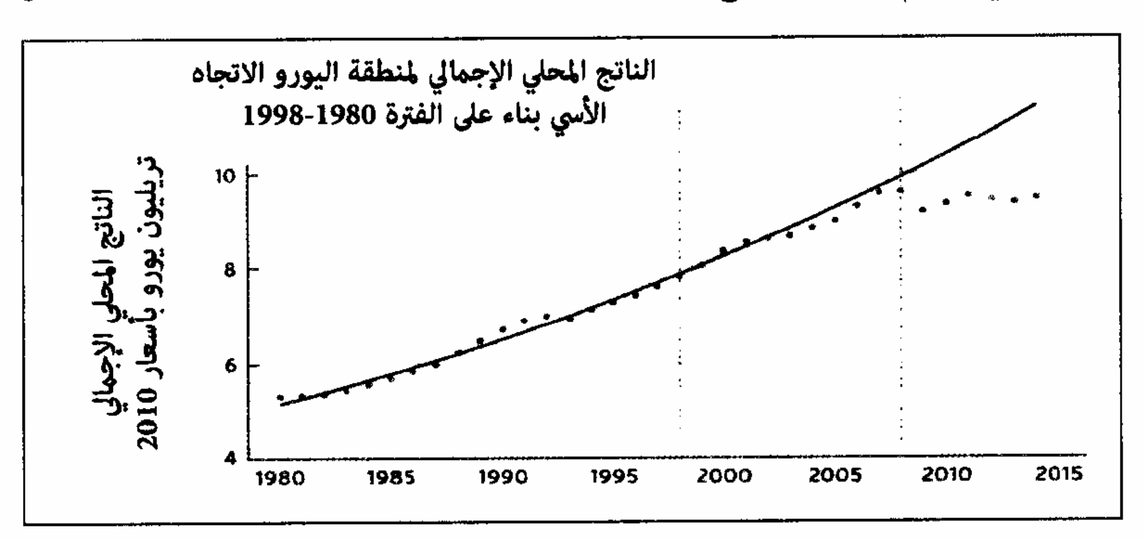
من الواضح بجلاءٍ الآن أن الاقتصاد الأوروبي لم يكن أداؤه جيدا، ولم يكن أداؤه جيدا على الأقل منذ اندلاع الأزمة. ولكن ماذا عن هذا الأداء قبل الأزمة، وما التوقعات المستقبلية؟

(*) كلما ارتفعت قيمة معامل جيني زاد عدم المساواة في توزيع الدخل، والعكس بالعكس. [المترجم].

للإجابة عن هذا التساؤل يبين الشكل (5) معدلات النمو في منطقة اليورو خلال العقدين السابقين على خلق اليورو في 1 يناير 1999، ثم جرى استنباط مستقبلي extrapolation لهذا النمو (الخط المتصل في الشكل 5). وخلال الفترة من 1999 وحتى 2008 يمثل الاستنباط تقديرا بما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن اليورو موجودا. وفي الفترة التالية للعام 2008 يمثل الاستنباط تقديرا بما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن اليورو موجودا ولم تحدث الأزمة المالية. ويبين الشكل أيضا الناتج الفعلي (الخط المتقطع). كانت هناك فترات قبل اليورو حينما كان الناتج أعلى قليلا من الاتجاه العام، وفي فترات أخرى كان أقل قليلا من الاتجاه العام، ولكن الابتعاد عن الاتجاه العام كان قليلا نسبيا. وبمقارنة الخط المتصل بالخط المتقطع يمكننا أن نرى كيف كان الأداء الفعلي للاقتصاد قياسا إلى الاستنباط المستقبلي البسيط.

هناك ثلاث ملاحظات لافتة للنظر: الأولى، ليس هناك أي طفرة في النمو بشكل عام بعد تكوين منطقة اليورو. وربما يكون اليورو قد ساعد على نشوء فقاعات في إسبانيا وأيرلندا، ولكن لا يبدو أنه عمل على زيادة النمو في منطقة اليورو كاملةً.

الملاحظة الثانية هي أن الدخول الآن تُعَدّ أقل بكثير من اتجاه الناتج المحلي الإجمالي الذي كان قائما قبل اليورو. مع نهاية العام 2015 كانت الفجوة بين هذا الرقم والناتج المحلي الإجمالي الفعلي في منطقة اليورو 18 في المائة، وهو ما يمثل خسارة قدرها نحو 2.1 تريليون يورو (2.3 تريليون دولار وفقا لمتوسط سعر الصرف في العام 2015 البالغ 1.1 دولار لليورو). ولو أضفنا الفجوات عاما تلو



الشكل (5)[21]: تحليل الاتجاه للناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو

الآخر فبحلول العام 2015 كانت الخسارة التراكمية تزيد على 11 تريليون يورو، أو 12.1 تريليون دولار.

الملاحظة الثالثة هي أن الفجوة مازالت في تزايد، وأنا أعتقد أنها ستستمر في التزايد مادامت منطقة اليورو مستمرة في سياساتها الحالية. ولكن افترض، تفاؤلا، أنه بطريقة ما استطاعت المنطقة العودة للنمو بمستوياتها السابقة نفسها (وهذا احتمال غير وارد، حتى في أفضل السيناريوهات، لأسباب عرضتُها بالفعل). حينها كانت القيمة الإجمالية لخسارة الناتج ستبلغ تقريبا 200 تريليون يورو (220 تريليون دولار)[22].

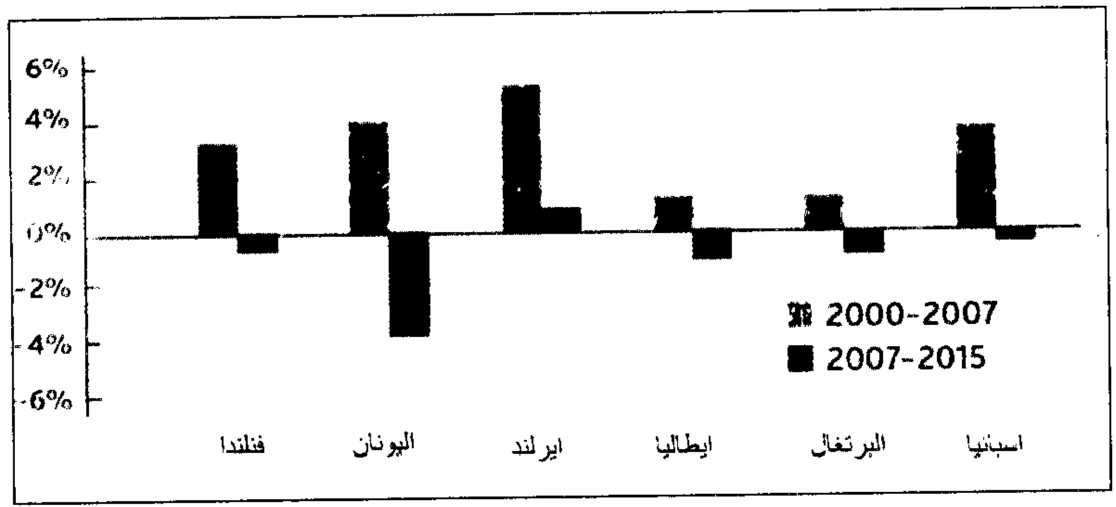
لو اعتقد أحد أن هذا الأداء يمكن أن يُعزى جزئيا إلى اعتماد اليورو فسيكون هناك عبء ثقيل ملقى على عاتق مؤيدي العملة الموحدة بأن يبينوا أن الفوائد السياسية والاقتصادية تفوق هذه الأرقام الضخمة.

اليورو وأداء البلدان بشكل منفرد

تلقي ألمانيا والبلدان التي كان حالها جيدا نسبيا بمسؤولية الأزمة على عيوب أساسية في هيكل البلدان المأزومة. فهذه البلدان تتسم بأسواق عمل جامدة تفتقر إلى المرونة، وهي عرضة للفساد، وهي أمم من المتهربين من دفع الضرائب والمسرفين الكسالى. وبينما قد لا يكون المرء قادرا على فعل أي شيء يتعلق بثقافة هذه البلدان، يبقى في إمكانه على الأقل فعل شيء حيال هياكل اقتصادها بإضعاف نقاباتها، وتغيير قوانين الضرائب والعمل، وهكذا. فهذه «الإصلاحات» ستمكنها من العودة إلى النمو مرة أخرى. والفرضية التي يستند إليها هذا الكتاب مختلفة تمام الاختلاف عن ذلك وبسيطة: لقد حال اليورو دون تكيف هذه البلدان مع الظروف المتغيرة للاقتصاد العالمي، خاصة الأزمة المالية العالمية في العام 2008 ونهوض الصين. فهذه البلدان لم يتغير طابعها القومي ولا أطرها القانونية والمؤسسية في العام 2008، لذا لو كان هذا هو السبب وراء وقوع المشكلة الآن، لتوقع المرء اتساقا في الأداء السيئ، بحيث يكون حادثا قبل العام 2008 وبعده. يبين الشكل (6) معدلات النمو في فنلندا وفي البلدان المأزومة الخمسة قبل الأزمة (متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2000-2007) وبعدها (2007-2015). ويبين الشكل أن الأداء في كل من هذه البلدان

كان جيدا للغاية في الفترة الأولى - بل في بعض الحالات كان أداءً أفضل من متوسط الأداء في منطقة اليورو. ومن الواضح إذن أنه لم يكن هناك شيء يتعلق بهياكل هذه الاقتصادات يعوقها عن النمو. وتتسق البيانات مع فرضيتنا أن هناك شيئا يحول دون التكيف، ألا وهو اليورو. (تعرضت فنلندا، كما سنشرح بعد قليل، على الرغم من أنها لم تكن مأزومة، لعدة صدمات سلبية كبيرة).

وبالطبع، كما ذكرنا، كان هناك العديد من الاختلافات، مثل مستويات التعليم والموقع والاستثمارات السابقة وغيرها، التي ربما أدت إلى أن يكون كل بلد من هذه البلدان لديه مستوى معيشي مختلف. ولكن، كما ذكرنا بالفعل، حتى بعض التصورات أو القوالب النمطية الثقافية لا تسندها البيانات.



الشكل (6): متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبعض البلدان المأزومة

التوقعات المستقبلية

حينما يكون هناك تدهور اقتصادي قصير المدى وضحل، يكون بوسع الاقتصادات عادة التعافي والتعويض عن الوقت الضائع. فبعد حالات الركود التي حدثت في الولايات المتحدة في 1980-1981، كان هناك تعاف قوي، حيث بلغ معدل النمو ما يزيد على 7 في المائة في العام 1984. وكان الناتج مايزال في الأعوام اللاحقة أقل مما كان يمكن أن يكون عليه لو لم يحدث الركود، ولكن التعافي كان ملموسا.

وعلى النقيض من ذلك حينما تكون حالات التدهور طويلة المدى فقد يكون هناك تعافٍ محدود أو قد لا يكون هناك أي تعاف على الإطلاق. وفي نهاية المطاف تبلغ حالات الركود نهايتها، ولكن النمو في أعقاب التعافي لا يكون في وسعه التعويض عما

فُقدَ في الأثناء. والواقع أن هناك احتمالا مرتفعا بأن تكون معدلات النمو المستقبلية أقل من العادية. فرأس المال البشري، والمادي، والثقافي للبلد يُدمَّر، أو على أقل تقدير، لا يزيد بالمقدار نفسه الذي كان ممكنا أن يزيد به. ولذا ليس من المستغرب أن النتائج المتعلقة بالناتج، والناتج لساعة العمل (الإنتاجية) ومعدلات نمو الإنتاجية تكون أقل مما كان ممكنا أن تكون عليه. والبيانات التي عُرضت سابقا في هذا الفصل تتسق مع هذا: كانت أزمة اليورو عميقة وطويلة المدى، وخلّفت آثارا عميقة ومستمرة.

ولكنّ هناك لغزا مستقبليا: بسبب انخفاض الاستثمارات أثناء الركود أو الأزمة، فنحن نتوقع أن تكون الإنتاجية (الإنتاج لكل عامل) أقل بعد الركود. ولكن الانخفاض في الإنتاجية هو أكبر مما يمكن تفسيره بسهولة. فنحن نحصل على مستوى من الإنتاج أقل عند أي مستوى من مدخلات الإنتاج، مع أخذ رصيدٍ أصغر من رأس المال على سبيل المثال[23]. وبوسعنا تقدير الأثر المحتمل للرصيد الأقل من رأس المال والمدخلات الأخرى موضع الملاحظة على الإنتاجية. ويظل الفارق بين مثل هذا التقدير والانخفاض الفعلي الملاحظ في الإنتاجية هو نتيجة لشيء ما مفتقد «مادة سوداء»(*). إذ هناك شيء ما مفتقد من الصعب ملاحظته.

وحتى إذا لم يكن في إمكاننا أن نحلل بدقة مكونات هذه المادة السوداء، فهي واقع ويجب أخذها في الاعتبار. وهناك العديد من مكونات رأس المال المفتقد هذا. فالأفراد في فترة العشرينيات من عمرهم يراكمون مهارات تزيد من إنتاجيتهم على مدى عمرهم. ولكن هذه المهارات تُكتسَب إلى حد بعيد من خلال التدريب أثناء العمل. وحينما لا تكون هناك وظائف - وتتخطى نسبة الشباب العاطل في البلدان الأكثر تضررا من الأزمة 50 في المائة - فليست هناك فرصة للتعلم في موقع العمل. والواقع أنه هناك حتى تناقص في المهارات (بما في ذلك المهارات الدنيا المرتبطة بأن يكون الشخص عضوا منتجا في القوة العاملة).

وتوضِّح البيانات على المستوى الجزئي هذه الملاحظات: فهؤلاء الذين التحقوا بالقوة العاملة في عام سيئ (ركود) يكون دخلهم على مدى عمرهم أقل بشكل ملحوظ من الآخرين، وهذا يعد صحيحا بشكل خاص بالنسبة إلى هؤلاء الذين يبقون في حالة بطالة

(*) «المادة السوداء» مصطلح ينتمي إلى علم الفلك، ويشير به المؤلف إلى وجود عوامل لا يمكن ملاحظتها تؤثر في الإنتاجية. [المترجم].

فتراتٍ ممتدة. ونحن نعرف أيضا أن هؤلاء الذين يفقدون عملهم أثناء الركود يواجهون خسارة كبيرة في دخلهم المستقبلي، وبخاصة لو واجهوا بطالة مزمنة.

وبنحوٍ مشابه تزيد المشروعات من إنتاجيتها على مدى الزمن بالتعلم في أثناء عملية الإنتاج (ما يطلق عليه التعلم بالممارسة)[24] وبالإنفاق على البحث والتطوير. ولكن حينما تدخل الاقتصادات في ركود، حتى لو كان ركودا معتدلا، فالانخفاضات التي تحدث في الإنتاج تعني تعلما أقل، وحينما يكون هناك تراجع اقتصادي شديد، تواجه المشروعات عادة عدة قيود تتعلق بميزانيتها. فالمشروعات توفر من كل البنود التي يمكنها التوفير منها، حتى لو كان ذلك أمرا سيئا بالنسبة إلى المشروع في المدى الطويل، وعادة ما يكون الإنفاق على البحث والتطوير من بين المجالات التي تؤثر فيها الاقتطاعات الأكبر في الإنفاق. وتصبح مثل هذه الاقتطاعات حتى أسوأ مع انتقال الأسواق إلى التركيز على إيراداتها ربع السنوية: حينما يستفحل المنظور قصير المدى[25]. وبالمثل، أيضا، تميل المشروعات إلى الاقتطاع من الإنفاق على أشكال أخرى من الاستثمارات طويلة الأجل. ويُفصَل العمال لتحسين التدفقات النقدية للمشروع، ولكن هذا يضعف من ولاء العمال. كما تزيد الإفلاسات، ومع مضي المشروع في الإفلاس يُدمَّر رأس المال التنظيمي والمعرفي للمشروع.

فقد كان هناك تدمير لرأس المال الاجتماعي، وهو الأمر الذي لم تعكسه جيدا مقاييسنا المعتادة، والتي تركز على رأس المال المادي، مثل الآلات والمعدات. وقد لوحظ هذا بأقصى قدر من المأساوية في اليونان، البلد الذي شهد أعمق ركود. فقد أجبرته الترويكا على تمزيق العقد الاجتماعي، أي الأواصر التي تربط بين أفراد المجتمع. فهؤلاء الذين عملوا بكد، على سبيل المثال، على أساس افتراض أنه ستُدفَع لهم معاشات تقاعدية تكون متواضعة ولكنها ملائمة للمعيشة، يجري إبلاغهم الآن أن معاشاتهم سوف تُخفَّض إلى مستويات تقل عن مستويات حد الكفاف. ومن المحتم أن تكون لمثل هذا التدمير لرأس المال الاجتماعي عواقب مهمة ليس فقط على أداء المجتمع ولكن على أداء الاقتصاد أيضا.

ومثل هذا التحليل له آثار قوية في السياسات: فهناك آثار مهمة طويلة المدى لعدم اتخاذ سياسات قوية لمواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي ومن أجل ضمان استعادة سريعة لتوجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل. وأخذ هذه الآثار

طويلة المدى في الاعتبار يتضمن أن أداء منطقة اليورو منذ خُلِق اليورو كان حتى أسوأ - فقد كان هناك تدمير لـ «رأس المال» البشري والتنظيمي، وفي الحد الأدنى، لم يزدد رأس المال البشري والمعرفي بالقدر نفسه الذي كان يمكن أن يزداد به في الأحوال العادية(*).

ألمانيا

يحدث أحيانا التمسك بألمانيا كمثال مضاد للأزمة التي عانتها بقية منطقة اليورو. وقد بدا أن قادتها قد جادلوا بأن الآخرين عليهم أن يتبعوا نموذجها: إذا لعبْتَ وفقا للقواعد، وأبقيتَ العجوزات والديون منخفضة، فسوف تزدهر أحوالك.

ولكن ألمانيا تبدو ناجحة عند مقارنتها بالأعضاء الآخرين في منطقة اليورو فقط. فلو لم نكن نمنح الدرجات على أساس طبيعة التوزيع الإحصائي لأداء دول منطقة اليورو- أي التقييم على أساس الأداء النسبي - لكانت ألمانيا قد حصلت على درجة «ضعيف جدا» -(D).

كما ذكرنا آنفا حققت ألمانيا معدل نمو سنوي بنسبة 0.8 في المائة فقط بعد تعديل هذا النمو وفقا لمعدل التضخم خلال الفترة من 2007 إلى 2015. ويماثل هذا المعدل معدل نمو اليابان خلال الفترة 2001-2010 حينما كان البلد لايزال يعاني ضائقته الاقتصادية المستمرة عشرين سنة. ويبدو معدل نمو ألمانيا ضعيفا بوجه خاص بمجرد الأخذ في الاعتبار معدل نمو سكانها في سن العمل، الذي كما ذكرنا سابقا كان يتقلص بنسبة 0.3 في المائة فقط سنويا، مقارنة بتقلص هذا المعدل في اليابان بنسبة 1 في المائة سنويا.

ولكن، وكما أكدت اللجنة الدولية لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، يعد الناتج المحلي الإجمالي مقياسا غير كاف للأداء الاقتصادي الشامل. فهو لا يأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، توزيع منافع النمو: حتى في ألمانيا كانت أقسام واسعة من السكان تعاني جمودا في الزيادة، بل حتى انخفاضات في دخولها[26]. بينما ارتفع نصيب أغنى 1 في المائة من السكان من الدخل، خلال الفترة من 1992 حتى 2010، بنحو 24 في المائة[27]،

(*) أي في حال لم يكن اليورو موجودا. [المترجم].

ومن منتصف ثمانينيات القرن العشرين حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفع معامل جيني ومعدلات الفقر بنحو مطرد - وربما تكون معدلات الفقر قد فاقت متوسطها لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD[28]. وقد أتى نجاح ألمانيا في تحقيق قدرتها التنافسية جزئيا على حساب هؤلاء السكان الموجودين عند قاع توزيع الدخل، على الرغم من أنها بذلت جهدا أفضل في حماية هؤلاء القابعين عند القاع أكثر مما فعلت الولايات المتحدة[29].

وفي حين يمكن بالكاد لألمانيا أن تمثل قصة النجاح التي تحب أن تدعيها لنفسها، نجد أنه حتى نجاحها المتواضع هذا لا يقدم أي نموذج للآخرين. فنموها يستند جزئيا إلى فوائض تجارية قوية، وهو ما لا يمكن تحقيقه في كل البلدان: تظل المتطابقة الأساسية في هذا المقام هي تساوي مجموع العجوزات التجارية مع مجموع الفوائض التجارية، فينبغي إذن على بلدان أخرى أن تحقق عجزا.

ملاحظات ختامية

كان من المفترض أن تحسِّن العملةُ الموحدة الأداءَ الاقتصادي للدول الأعضاء في منطقة اليورو. ومن الصعب الكشف عن أي أثر إيجابي لها في سنوات ما قبل الأزمة. وقال النقاد إن اختبار العملة سيأتي مع الأزمة: وعندئذ كانت هناك خسائر ضخمة، مع إعاقة اليورو لعملية التكيف. وقد قدم هذا الفصل الدليل الدامغ على أن النقاد كانوا على حق. فوفقا لأي معيار يقاس به الأداء عادة، كانت منطقة اليورو فاشلة. فأداؤها كان ضعيفا قياسا إلى الولايات المتحدة، التي نبعت منها الأزمة أساسا، وقياسا إلى بقية أوروبا غير المنضوية في منطقة اليورو. حتى ألمانيا لا يمكنها أن تفلت من مثل هذا الحكم.

التحليل المنافي للواقع

لا يمكن للمؤيدين لليورو إنكار هذه الإحصاءات. وبوسعهم فقط تدويرها بشكل مختلف. وربما يزعم البعض أنه: نعم، الأمور سيئة، ولكن لو لم يكن اليورو موجودا، لكانت الأمور أكثر سوءا. ويطلق الاقتصاديون على مثل هذه التجارب الفكرية - حيث يحللون ما الذي كان يمكن أن يكون عليه العالم لو كانت الأمور مختلفة بطريقة معينة - التحليل المنافي للواقع Counterfactuals.

وهنا النظرية والدلائل العملية هي بالكامل في صف نقاد اليورو، ومعظم ما تبقى من هذا الكتاب مكرس لشرح أسباب ذلك. وعلى ذلك تعد الفكرة الأساسية بسيطةً. فلو لم تكن اليونان، على سبيل المثال، مربوطة باليورو، إبان وقوع الأزمة، لكان بإمكانها خفض سعر صرف عملتها. وكان السائحون، لو قرروا أين يقضون عطلاتهم، سيجدون اليونان أرخص بكثير، ويتوافدون على البلد زرافات ووحدانا. ولهذا فقد كان دخلها سيزيد، وسيساعدها على التعافي بسرعة. وأكثر من هذا لكان بنكها المركزي، مع إدراكه لعمق ترديها الاقتصادي، قد أعطى مزيدا من التحفيز للاقتصاد بخفض أسعار الفائدة بسرعة، وذلك على النقيض مما فعله البنك المركزي الأوروبي، الذي اتجه حتى إلى رفع أسعار الفائدة في العام 2011. وفي وقت الأزمة عانت اليونان أزمةً في ميزان مدفوعاتها باستيرادها أكثر مما صدّرت. ولكان تعديل أسعار الصرف، أيضا، قد فعل الكثير في تصحيح ذلك، بعدم تشجيعه للواردات وتشجيعه في الوقت ذاته للصادرات والسياحة. كما كان حتى بالوسع حكي قصصا أكثر إقناعا عن البلدان المأزومة الأخرى.

وربما يكون رد مؤيدي اليورو بالإشارة إلى أنه لو كانت اليونان مدينة بأموال، فلنقل، لألمانيا بالعملة الألمانية، فسيزيد إضعاف سعر صرف العملة اليونانية من المديونية الحقيقية لليونان. صحيح - ولكن هذا ما يحدث الآن بدقة، حيث إن سياسات الترويكا خفّضت من دخول اليونانيين بأكثر من الربع. والأكثر أهمية أنه كان من المحتمل ألا تستدين اليونان بالعملة الألمانية، لأنها (ومن المحتمل أيضا دائنوها) كانت على دراية بدقة بالمخاطر التي ينطوي عليها ذلك[30].

الارتباط والسببية

من الممكن أن يُنسب الأداء الضعيف لمنطقة اليورو، سواء أكان بشكل مطلق أم قياسا على الآخرين، بالطبع، إلى عدد من العوامل الأخرى بخلاف اليورو. فربما كانت هناك تغيرات في الاقتصاد العالمي أثرت في منطقة اليورو، وبشكل أكثر خصوصية، في مجموعة واحدة من البلدان داخل منطقة اليورو مقارنة بالآخرين. ولهذا يبدو طرح ألمانيا بأن الفشل يرجع إلى تبذيرهم المالي بعيدا كل البعد عن الواقع الاقتصادي، وموضحا جدا لافتقار مثل هذا الطرح التام إلى الدراسة التحليلية. وكما أشرنا آنفا

اليونان وحدها هي التي يمكن وصمها بالتبذير المالي. ففنلندا كان أداؤها ضعيفا في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت بنسبة 5 في المائة عن مستواها في العام 2007، ليس بسبب التبذير المالي ولكن بسبب إصابتها ثلاث مرات بالحظ السيئ: فشركتها الرائدة، نوكيا، تقهقرت لمصلحة شركات التكنولوجيا المتقدمة الأخرى، مثل أبل، وفي صناعة رائدة أخرى، الصناعة الحراجية، واجهت ضعفا في الطلب، كما أن شريكا تجاريا رئيسا، روسيا، شهد كسادا (بسبب انخفاض أسعار النفط)، ثم صدمته العقوبات الغربية. وحتى زعْمُ ألمانيا أن نجاحها هو نتيجة لجهدها الخاص ليس واضحا تماما: إذ حالفها الحظ أنها ظلت سنواتٍ عديدة تنتج سلعا يرتفع الطلب عليها من الصين، محرك نمو الاقتصاد العالمي، بينما كانت بعض البلدان الأخرى في منطقة اليورو التي لم يكن أداؤها جيدا تنتج سلعا تنافس السلع الصينية.

ستبين الفصول الأخيرة من الكتاب بنحوٍ واضح العلاقة التي تربط بين اليورو والأداء الضعيف لمنطقة اليورو، فتوقيت ضعف منطقة اليورو لم يكن محض مصادفة. وهي علاقة سببية، وليست فقط مجرد علاقة ارتباطية. وقد بين التحليل السابق كيف أعاق اليورو عملية التكيف. ولكن اليورو أسهم أيضا في الأزمة ذاتها، حيث سهل العجوزات التجارية في اليونان، وإسبانيا، والبلدان الأخرى التي ابتُليت بالأزمة، وأدت هذه الاختلالات إلى زيادات في الأسعار في هذه البلدان قياسا إلى الأسعار في ألمانيا. وهذه الاختلالات غير مستمرة - ومن غير الممكن استمرارها. ولكن إبطال هذه الاختلالات والتعامل مع آثارها ثبت أنه مؤلم بشكل غير عادي، مع تكاليف تفوق بكثير المنافع الضئيلة التي تلقتها هذه البلدان في الأمد القصير، وهي تكاليف كانت آخذة في التراكم على هذه البلدان.

التكاليف الفعلية لليورو

ليس لدى أي اقتصادي كرة بلورية مثالية. وربما يزعم المدافعون عن اليورو أنه سيتيح تحقيق عودة اقتصادية قوية. ومثل هذه الحجة ربما كانت أكثر إقناعا منذ بضع سنوات خلت. ومع طول أمد الأزمة، الركود، وما يقرب من الركود، بينما في كل مكان آخر، كان قد بدأ التعافي القوي، ظهر العكس تماما: كما لاحظنا كان مقررا لمنطقة اليورو أن تشهد عقدا ضائعا، في أفضل تقدير. وقد شرحت لماذا حتى

الجزء الثاني

معيب منذ البداية

من المحتمل أن يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أقل في المستقبل مما كان عليه.

ولا تضع الإحصاءات الاقتصادية الباردة في هذا الفصل يدها على الفشل الحقيقي لمنطقة اليورو. فإحصائيات أخرى - مثل الارتفاع الملحوظ في عمليات الانتحار[31] - ربما تعطي إحساسا أفضل بالضغوط التي يشعر بها الأفراد العاديون. وقد بينت مقالات الصحف بالصور التكلفة الاجتماعية للأزمة - صور لأعداد كبيرة من المواطنين يفتشون في القمامة ويتسولون، والمتاجر المغلقة، والاضطراب الاجتماعي الذي تبدى في شكل احتجاجات عنيفة. تعد هذه هي آثار اليورو ومنطقة اليورو في حياة المواطنين في أوروبا، بما في ذلك البلدان المأزومة، التي ينبغي أن نحتفظ بها في ذهننا ونحن نناقش أحيانا قضايا معقدة في الفصول التالية مثل الترتيبات النقدية وآثارها في الأداء الاقتصادي. وينبغي أن نتذكر دائما: الترتيبات النقدية هي وسائل من أجل غاية محددة، وليست غاية في حد ذاتها.

4

متى كان في إمكان العملة الموحدة العمل بنجاح؟

ق. ي.: قبل اليورو. العالم الذي كنتَ حينما تسافر فيه من بلد أوروبي إلى آخر، من فرنسا إلى ألمانيا إلى هولندا، تُغيِّر دائما العملات من الفرنك إلى المارك والغيلدر(*). ومع وصول اليورو سُهِّلت حياة المسافر. فقد استُبدِلت عُملة واحدة بـ 19 عُملة مختلفة في 19 بلدا مختلفا[1].

ولم ينطوِ خلق عُملة موحدة، على أي حال، على مجرد تغيير قطع من الورق تُستَخدم في شراء السلع، بل شمل أيضا إنشاء بنك مركزي (البنك المركزي الأوروبي) لمنطقة اليورو كلها.

«تهدف بعض الإصلاحات في تصميم منطقة اليورو إلى محاولة تحريك أوروبا نحو النموذج الأمريكي»

(*) عملات كل من فرنسا وألمانيا وهولندا على الترتيب قبل إصدار اليورو. [المترجم].

ويحدد البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة التي ستسود على امتداد المنطقة، ويعمل باعتباره مقرض الملاذ الأخير للبنوك في منطقة اليورو؛ حيث يقدم الأموال التي قد تحتاج إليها البنوك، على سبيل المثال، حينما يسحب المودعون ودائعهم، ويفعل ذلك حتى حينما لا يقدِّم أي أحد آخر هذه الأموال. ويحدد البنك المركزي أسعار الفائدة، ويمكنه شراء وبيع العملات الأجنبية. وكل من هذين الأمرين يؤثر في سعر الصرف بين اليورو والعملات الأخرى، مثل الدولار[2]، (تحدد أسعار الصرف كم وحدة من عُملة ما يمكن مبادلتها مقابل عُملة أخرى. وهكذا في بداية العام 2016 كان سعر صرف الدولار مقابل اليورو 0.92، وهو ما يعني أنه لو ذهب أمريكي إلى أوروبا ومعه 100 دولار فسوف يحصل مقابلها على 92 يورو). وسعر الفائدة الأعلى سوف يؤدي إلى طلب أعلى على اليورو، ومن ثم يؤدي إلى سعر صرف أعلى. وتُعد السياسة النقدية واحدة من أكثر الأدوات أهمية في مجموعة الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة. وحينما يرغب البنك المركزي في حفز الاقتصاد يخفِّض أسعار الفائدة ويعمل على إتاحة مزيد من الائتمان[3]. ويؤدي خفض أسعار الفائدة إلى خفض سعر الصرف، وهو ما يعمل على أن تكون الصادرات أكثر تنافسية ويثبط من الطلب على الواردات. وفي كلتا الحالتين يصبح الاقتصاد أقوى.

ولا تضمن الأسواق وحدها تَحقُّق التشغيل الكامل أو الاستقرار المالي والاقتصادي. فجميع البلدان تنخرط في شكل أو آخر من أشكال العمل الحكومي العام للتدخل في السوق من أجل تعزيز الاستقرار الكلي. واليوم وباستثناء المهووسين المتطرفين لا يدور السؤال حول ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك تدخل حكومي أو لا، ولكن عن كيف وأين ينبغي أن تتحرك الحكومة، أخذا في الاعتبار قصور السوق.

وحينما تنضم بلدان (أو 19 بلدا) معا في اتحاد عُملة موحدة فإن كلا منها يتنازل عن تحكمه في أسعار فائدته. ولأنهم يستخدمون العُملة نفسها فليس هناك سعر صرف، ولا سبيل إلى تعديل أسعار الصرف بحيث يجعلون سلعهم أرخص وأكثر جاذبية. وحيث إن التعديلات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف من أهم الطرق التي تلجأ إليها البلدان للتكيف ومواءمة أوضاعها لأجل الحفاظ على التشغيل الكامل فإن إنشاء اليورو يحرم هذه البلدان من أداتين من بين أكثر الأدوات أهمية في ضمان تحقيق ذلك.

ولأن استخدام عُملة مشتركة أطاح بالقدرة على استخدام سعر الصرف لتكييف وتواؤم الصادرات مع الواردات، كان العرض الواضح على أن هناك شيئا ما خطأ - فهناك بعض التكيف الذي كان ينبغي أن يحدث لكنه لم يكن يحدث - هو استمرار التباين بين صادرات وواردات البلد. فعادة إذا كان هناك فائض في الواردات(*) يهبط سعر الصرف، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة والصادرات أكثر جاذبية. فلو كانت اليونان، على سبيل المثال، تستورد أكثر مما تصدر، فإن الاختلال يمكن، بل يجب، أن يُصحَّح بإضعاف قيمة عُملتها، وهذا سيجعل الصادرات أكثر جاذبية، والواردات أقل جاذبية. ومع أسعار الصرف الثابتة لا يمكن حدوث ذلك. ولا بد من تمويل فائض الواردات، فإذا لم يستطع البلد الذي لديه عجز تجاري اقتراضَ الأموال لتمويل هذا العجز فسوف تكون هناك مشكلة.

التنازل عن التحكم في سعر الصرف وأسعار الفائدة يمكن أن يكون مكلفا جدا لأي بلد، وسوف تكون هناك مشكلات ضخمة إذا لم يُفعَل شيءٌ آخر. ومدى ضخامة التكاليف وطبيعة هذا «الشيء الآخر» يعتمدان على عدد من العوامل، ويُعَد العامل الأكثر أهمية من بينها هو مدى تماثل البلدان. ومع الوضع في الحسبان تعددية أوروبا أصبح «الشيء الآخر» الذي كان مطلوبا تنفيذه أكبرَ بكثير مما لجأت إليه أوروبا أو مما كان من المحتمل أن تفعله.

لو كانت البلدان التي تتشارك في عُملة واحدة متماثلة بشكل كافٍ، فإن كل البلدان، بالطبع، سوف تتعرض للصدمات نفسها زيادة أو انخفاضا في الطلب على منتجاتها من قبل الصين، على سبيل المثال. وبالطريقة نفسها فإن الاستجابات لهذه الصدمات التي تناسب واحدة من هذه البلدان ستناسب بالضرورة جميع البلدان. وفي مثل هذا الموقف تكون تكلفة إنشاء عُملة موحدة منخفضة. وقد حصل زميلي الاقتصادي روبرت مانديل على جائزة نوبل لطرحه السؤال التالي وإجابته عنه: ما الظروف التي يمكن فيها لمجموعة من البلدان أن تتشارك بسهولة في العُملة نفسها؟[4]، ويبين تحليله بوضوح أن بلدان اليورو مختلفة بشدة بحيث يصعب تشاركها بيسر في عُملة واحدة.

(*) أي أن الواردات تزيد على الصادرات. [المترجم].

وكان مؤسسو منطقة اليورو قلقين بشأن هذه الاختلافات. فقد تطلبت اتفاقية ماستريخت في العام 1992، التي خلقت اليورو، من البلدان المنضمة إلى منطقة اليورو أن تفي بما أُطلق عليه «معايير التقارب» Convergence Criteria، وهي المعايير التي تهدف إلى التأكد من أن البلدان ستتقارب بالفعل. فقد كان على الحكومات التي تلتحق باليورو أن تحد من العجوزات (المقدار السنوي الذي تقصُر فيه إيراداتها عن الوفاء بإنفاقها) والديون (المقادير المتراكمة التي تكون مدينة بها). فقد كان يتعيَّن عليهم إبقاء العجز أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والديون أقل من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[5]. وبالتبعية فقد عزَّزت جميع بلدان الاتحاد الأوروبي (وليس فقط تلك البلدان المكونة لمنطقة اليورو) التزامها بهذه القيود الخاصة بالعجز والديون، وذلك فيما أُطلق عليه معاهدة النمو والاستقرار Growth and Stability Pact[6].

من المنطقي أن بلدان منطقة اليورو كانت قلقة من أن تكون الأوضاع فيها جد متباينة. وقد فهمت أن التباينات المفرطة سوف تشكل ضغوطا على اليورو: فربما يواجه أحد الأطراف ركودا عميقا، بينما يواجه آخر تضخما، وربما يكون لدى أحد الأطراف فائض تجاري كبير، بينما يعاني آخر عجزا تجاريا كبيرا. وأي سعر فائدة يعمل في مصلحة أحد الأطراف سوف يزيد من حدة مشاكل طرف آخر. وبنحوٍ ما بدا أنهم يعتقدون أنه في غياب عجز مفرط وديون حكومية مفرطة لن تنشأ بمعجزةٍ ما هذه التباينات، وسوف يكون هناك نمو واستقرار على امتداد منطقة اليورو، وقد آمنوا بنحوٍ ما بأن الاختلالات التجارية لن تمثل مشكلة ما لم تكن هناك اختلالات حكومية.

والأدلة الآن تعد واضحة كل الوضوح، فحتى البلدان التي ليس لديها عجز ودَينها العام منخفض (مثل إسبانيا وإيرلندا) كانت تعاني أزمات، والعديد من البلدان التي ليست لديها عجوزات حكومية أو ديون كبيرة كانت لديها عجوزات تجارية كبيرة، والعديد من بلدان منطقة اليورو لم تتكيف - ومازالت - بنحو جيد مع صدمة الأزمة المالية العالمية في العام 2008 وتداعياتها. ولم يكن هناك نمو أو استقرار، وتباعدت بلدان منطقة اليورو بدلا من أن تتقارب.

وقد بيَّن الفصل السابق فشل اليورو في تحقيق وعوده في الرخاء الأوروبي. ويبدأ هذا الفصل بشرح لماذا حدث ذلك. وبعد أن أشرح كيف كان في إمكان 50 ولاية مختلفة في الولايات المتحدة التشاركُ في عُملة موحدة، سأبين أن الشروط الضرورية - فيما يتعلق بالترتيبات والشروط المؤسسية - لتحقيق هذا النجاح لم تكن متوافرة في أوروبا. وسوف أشرح أيضا لماذا يُعَدَّ التشارك في عُملة موحدة أمرا صعبا للغاية - وكيف أنه في غياب المؤسسات المطلوبة يمكن لهذه العُملة أن تؤدي إلى مستويات مرتفعة ومستمرة من البطالة، وأن تؤدي إلى عجوزات في الحساب الجاري (حيث تستورد البلاد بشكل مستمر أكثر مما تصدر)، بل حتى الأسوأ من كل ذلك أن في وسعها أن تؤدي إلى أزمات. وهذه ليست مجرد احتمالات نظرية؛ فقد مارست كل هذه الاعتبارات دورا قويا في أوروبا.

والسؤال الطبيعي المطروح هو: هل كان على مؤسسي اليورو فرض شروط أخرى - على سبيل المثال، ليست فقط شروطا حول العجوزات المالية، بل أيضا شروط حول عجوزات الحساب الجاري - لضمان حدوث التقارب؟ وهل كان في وسع هذه الشروط ضمان النمو والاستقرار؟ سوف نشرح لاحقا في هذا الفصل لماذا كان لمثل هذا التقييد الإضافي - على عجوزات الحساب الجاري - ألا يفلح بكل بساطة. فهناك مجموعة من القواعد، مجتمعة مع طائفة من المؤسسات لبلدان منطقة اليورو، كان في إمكانها جعل العُملة الموحدة تفلح حتى في حالة وجود طائفة متنوعة من البلدان. وسوف أصف في الفصل التاسع طائفة من هذه القواعد، التي يمكن تطبيقها ليس فقط في البلدان التي لديها عجوزات تجارية، ولكن أيضا في البلدان التي تحقق فوائض تجارية. وكما سوف نرى تختلف هذه القواعد والمؤسسات كثيرا عن تلك المعمول بها في منطقة اليورو اليوم.

كما ذكرنا، ليس هذا الكتاب عن الوقائع فقط، أي عما هو حادث في أوروبا، ولكنه أيضا عن الأفكار، أي عن دور الأيديولوجيا في تشكيل عملية إنشاء منطقة اليورو. ويبدو أن مؤسسي اليورو اعتقدوا أن الوفاء بمعايير التقارب يضطلع بدور رئيس في صلاحية وجدوى اليورو. ومن الواضح أنهم كانوا على خطأ. ونحاول في هذا الفصل أيضا شرح كيف أن النيوليبرالية (أصولية السوق) قادتهم إلى الضياع.

الولايات المتحدة بوصفها منطقة عُملة

ينظر العديد من الأوروبيين إلى الولايات المتحدة ويتساءلون: إذا كان في وسع 50 ولاية في الولايات المتحدة التشارك في الدولار، فلماذا لا يكون في وسع 19 بلدا أوروبيا التشارك في عُملة؟ وقد ذكرنا آنفا أنه لو كانت البلدان المكوِّنة لمنطقة العُملة متماثلة بشكل كافٍ، فإنه في حال كانت السياسة النقدية سليمة بالنسبة إلى بلد واحد، فإنها ستفلح بالنسبة إلى البلدان الأخرى. ولكن كل ولاية بمفردها، [في الولايات المتحدة الأمريكية]، تعد مختلفة للغاية عن الولايات الأخرى، فهناك ولايات زراعية وأخرى صناعية، وهناك هؤلاء الذين يمكن أن يساعدهم الانخفاض في سعر النفط، وهؤلاء الذين يمكن أن يُلحِق بهم هذا الانخفاض ضررا، وهناك الولايات التي تقترض بصورة مزمنة من الآخرين، وهناك البعض الذين يُعَدُّون مقرضين صافين. وتسفر هذه التباينات عن اختلافات جوهرية في وجهات النظر بشأن السياسة الاقتصادية: فالولايات التي تعد مدينة صافية، والتي تكون الصناعة فيها مهمة، تدعو إلى أسعار فائدة منخفضة، بينما الولايات الدائنة التي لديها قطاع مالي كبير تدعو إلى أسعار فائدة مرتفعة. وهناك فارق قديم العهد بين وول ستريت وماين ستريت(*). وهكذا بينما قد يكون التماثل كافيا لنجاح منطقة العُـملة، ربما لا يكون [هذا التماثل] ضروريا إلى هذا الحد.

هناك ثلاث آليات مهمة للتكيف داخل الولايات المتحدة تُمكِّن نظام العُملة الموحدة من العمل. ولسوء الحظ لا يتوافر أي من هذه الآليات داخل أوروبـــا، أو لا يتوافر على الأقل بقوة كافية تُمكِّن منطقة اليورو من العمل بنجاح.

حينما - لِنَقُل - تواجه ولاية داكوتا الجنوبية صدمة معاكسة ينتقل الناس. وبسبب أن اللغة الإنجليزية هي اللغة المشتركة، ولأن العديد من البرامج الرئيسة،

(*) يشير الكاتب هنا إلى التعارض في المصالح والأهداف بنحوٍ عام. ويعد ماين ستريت مصطلحا دارجا يُستَخدم للإشارة إلى المستثمرين الأفراد، والموظفين والمشتغلين في الاقتصاد ككل. وتحدث معارضة ماين ستريت عادة مع وول ستريت، حيث يشير التعبير الأخير إلى الأسواق المالية، والمؤسسات المالية الكبرى والشركات الضخمة، إلى جانب موظفي الإدارة العليا، أي المديرين والمسؤولين التنفيذيين في هذه المؤسسات والشركات. وعادة ما يدور بنحوٍ بلاغي الحديث عن ماين ستريت في مواجهة وول ستريت بسبب الاختلاف في الأهداف، ومدى توافر المعلومات المتاحة لكل منهما، وتباين المصالح والنفوذ السياسي بين هاتين المجموعتين. [المترجم].
انظر: https://www.investopedia.com/terms/m/mainstreet.asp

مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، هي برامج على المستوى الوطني، تعد الهجرة يسيرة نسبيا. وهناك بالطبع تكاليف للانتقال، وفي بعض المهن مثل المحاماة تعد التراخيص عائقا. مع ذلك هناك وجه قليل الشبه بأوروبا: فبينما هناك من حيث المبدأ حرية الهجرة في الاتحاد الأوروبي، تظل هناك عوائق لغوية وثقافية ضخمة، بل حتى اختلافات في التراخيص. والأمريكيون معتادون الانتقالَ من إقليم إلى آخر، بينما الأوروبيون ليسوا كذلك.

هناك مشكلة أخرى؛ يوجد قلة [فقط] من الأمريكيين القلقين، فلنقل، من أن تصبح داكوتا الجنوبية مهجورة[7]. لكن اليونان ستكون مشغولة وقلقة في حال ترك معظم اليونانيين، أو حتى معظم الشباب اليونانيين الموهوبين، البلد. وينبغي عليها أن تنشغل بهذا. في الولايات المتحدة لا يشكل فارقا كبيرا، وفقا للمنظور الأوسع للأشياء، فيما إذا انتقل الناس إلى حيث توجد الوظائف، أو انتقلت الوظائف إلى حيث يوجد الناس[8]. في أوروبا يرغب اليونانيون والإستونيون في ضمان انتقال وظائف كافية لهذين البلدين الصغيرين نسبيا للحفاظ على اقتصاديهما، وثقافتيهما، وهويتيهما[9].

الاختلاف الثاني الكبير هو أن سكان داكوتا الجنوبية ينظرون إلى أنفسهم أولا وأخيرا على أنهم أمريكيون، وهذه الهوية لا تتغير حينما ينتقلون. والمواطن من داكوتا الجنوبية لا يُعامَل في كاليفورنيا بوصفه «ضيفا»، ولكن باعتبار أن هذا حق من حقوقه، حق يُعَد إلغاؤه أمرا من غير الممكن تصوره. وبعد فترة قصيرة للغاية ستكون له حقوقه الكاملة في التصويت، وهكذا ستكون له كل الحقوق في الحصول على المنافع التي تُمنَح لقاطني كاليفورنيا. وليس هناك أي تمييز بين ساكن كاليفورنيا الأصلي و«المهاجر» من داكوتا الجنوبية. فكلاهما «كاليفورني». ويبين الجدل الأوروبي أخيرا حول عدد السنوات التي ينبغي أن يقضيها المهاجر في بلده الجديد قبل الحصول على حقوق معينة في برامج الرفاه، أن الأمر في أوروبا لا يجري على النحو نفسه الذي يجري عليه في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من سهولة عمله في موقعه الجديد يظل البولندي في أيرلندا، من حيث الأساس، ضيفا. علاوة على ذلك من الأرجح أن تستمر هويته السياسية والثقافية - وآماله في المستقبل - بولندية.

هناك آلية أخرى للتكيف في الولايات المتحدة: في أعقاب الصدمة سيتلقى الشخص المنتقل من داكوتا الجنوبية دعما ماليا من الحكومة الفدرالية بطريقة أو بأخرى. ويُعطَى بعض هذا الدعم بنحو تلقائي: فمع التدهور الاقتصادي سوف يتحول العديد من الأشخاص أكثر إلى برامج الرفاه الوطنية، أي إلى برامج مثل «مديكيد» Medicaid (البرنامج الوطني الذي يقدم الرعاية الصحية للمعوزين، وهو برنامج يُدار محليا بينما يُموَّل فدراليا إلى حد بعيد)، و«ميديكير» (البرنامج الوطني الذي يقدم الرعاية الصحية لكبار السن)، والضمان الاجتماعي (البرنامج الوطني للتقاعد لكبار السن)، وبرنامج المعونة الغذائية التكميلية (البرنامج الوطني الذي يقدم معونة للفقراء لشراء الغذاء)... إلى آخره. وفي حالات التدهور الشديدة تتحمل الحكومة الفدرالية قسما كبيرا من تعويضات التأمين ضد البطالة. بينما في أوروبا يُموَّل كل برنامج من هذه البرامج على مستوى حكومة كل بلد، ولذا لو عانت اليونان أزمةً فعلى حكومتها أن تغطي الزيادة في مدفوعات الرفاه، وهذا يكون بالضبط في الوقت عينه الذي تنخفض فيه إيرادات الحكومة.

وفيما هو أبعد من هذه البرامج التلقائية يمكن للحكومة الفدرالية [الأمريكية] أن تستخدم صلاحياتها التقديرية لدعم الولايات التي تمر بأوضاع صعبة. فلو كانت كاليفورنيا تعاني ركودا يمكن إنفاق مزيد من أموال الجيش في هذه الولاية لمحاولة إنعاشها. ولكن الميزانية الفدرالية الأوروبية، كما لاحظنا، ضئيلة. وهناك ببساطة أموال تقديرية قليلة بحيث يمكن استخدامها في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي.

وهناك في الولايات المتحدة مصدر ثالث للمشاركة في الدعم في حالة حدوث صدمة معاكسة: فالنظام المصرفي هو، إلى حد بعيد، نظام مصرفي وطني. فلو مر أي بنك بمشكلة خطيرة (كما حدث للعديد من المصارف في العام 2008)، فمن يتكفل بإنقاذ هذا البنك ليس الولاية ولكن هيئة فدرالية (الشركة الفدرالية لتأمين الودائع). ولو أُجبِرت ولاية واشنطن على إنقاذ بنك واشنطن للاستثمار المشترك، وهو أكبر بنك في البلاد أخفق خلال الأزمة المالية، لما كان في وسعها فعل ذلك، وكان الأمر سيكون مماثلا لمحاولة آيسلندا إنقاذ بنوك رؤوس أموالها أكبر بعشر مرات من الناتج المحلي الإجمالي للبلد[10]. وبالمثل ربما تمر كاليفورنيا بوقت صعب في التعامل مع المشكلات

التي فرضها فشل شركة كنتري وايد المالية Country Wide Financial (ثالثة كبرى شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة، بعد كل من شركتي فاني ماي Fannie Mae وفريدي ماك Freddie Mac).

مرة أخرى - وحتى الآن - تعد كل دولة داخل أوروبا مسؤولة عن مصارفها. وكما سوف نلاحظ في الفصل التالي يسهم هذا في حلقة مفرغة هابطة: تؤدي البنوك الضعيفة إلى وضع أكثر سوءا لموقف الحكومة المالي، ويؤدي هذا بدوره إلى إضعاف البنوك أكثر.

وتهدف بعض الإصلاحات في تصميم منطقة اليورو التي نقدمها لاحقا إلى محاولة تحريك أوروبا نحو النموذج الأمريكي، أي إلى نظام يتوافر فيه الانسجام بين سعر فائدة وسعر صرف موحدين وبين الرخاء المشترك، وتحريك منطقة اليورو بشكل كافٍ في هذا الاتجاه لجعل توقعات نجاح اليورو معقولة.

لماذا تعد المشاركة في عُملة واحدة بين بلدان لديها اختلافات جوهرية مشكلة؟ وكيف فشلت منطقة اليورو في عمل ما هو مطلوب؟

حتى عند تأسيس اليورو أدركت الأغلبية أن الاختلافات بين بلدان منطقة اليورو كانت كبيرة، وأن الاتحاد النقدي يفتقد نوعَ الترتيبات المؤسسية التي ستسمح لكيانات اقتصادية متباينة بالتشارك في عُملة موحدة. وقد كانت هناك اختلافات كبرى حتى عند البداية - لِنَقُل - بين البرتغال بنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 57 في المائة من النصيب نفسه في ألمانيا، وهي خلافات مشابهة للخلافات بين الولايات الأمريكية، حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ولاية ميسيسيبي يمثل نحو 48 في المائة من النصيب نفسه في ولاية كونكيتكت. وإن كانت البلدان التي دخلت في مرحلة لاحقة إلى منطقة اليورو كان من بينها بلدان أكثر فقرا: فبلد مثل لاتفيا، التي التحقت بمنطقة اليورو في العام 2014، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها يبلغ نحو 31 في المائة فقط من النصيب نفسه في ألمانيا[11].

وكان الأمل منعقدا على إمكانية التقارب بين بلدان منطقة اليورو، أي بمرور الوقت، كانوا سيصبحون أكثر تشابها، ومع تقارب كافٍ يمكنهم أن يكونوا منطقة عمل موحدة يمكنها العمل بشكل معقول. ولكن في أحيان كثيرة فشل هذا الأمل

بالزيادة في سعر الغاز التي تفرضها روسيا. وهذه الاختلافات تعد نتيجة لهيكل الاقتصاد القائم في كل بلد. وبغض النظر عن مدى تقارب البلدان فيما يخص العجوزات والديون، فسوف تستمر اختلافات كبيرة في الهياكل الاقتصادية في الوجود.

وبالطبع تكون الاختلافات بشأن العجوزات والديون مهمة أيضا. ولكن العجوزات والديون مهمة كذلك على مستوى قطاعي الشركات والعائلي بالإضافة إلى القطاع العام. فالبلد الذي تستدين فيه العائلات والشركات من الخارج سوف يتأذى من ارتفاع أسعار الفائدة عالميا، وعلى النقيض سيستفيد البلد الدائن سيستفيد من هذا الارتفاع. وربما تكون الآثار محدودة أكثر لو اقتُرض في شكل سندات طويلة الأجل، ولذلك فما تدفعه سوف يتزايد بنحو تدريجي فقط، مع استبدال السندات القديمة بأخرى جديدة. ولو اقترض البلد ديونا قصيرة المدى فسوف يواجه مشكلة على الفور: لو كانت الحكومة هي المقترض فسوف تواجه عجزا ماليا بسبب زيادة الفوائد التي تدفعها فورا. بينما العائلات والشركات مرتفعة المديونية ستشهر إفلاسها؛ لأنهم لا يستطيعون الوفاء بالتزامات ديونهم.

وتختلف بلدان أوروبا في هذه الأمور وأمور أخرى، وهو ما يعني ضمنا أنه كان من المستحيل فعليا بالنسبة إليهم تحقيق التشغيل الكامل والتوازن الخارجي في الوقت نفسه، في ظل غياب الترتيبات المؤسسية الأخرى على غرار النمط الموجود في الولايات المتحدة. وقد فشلت منطقة اليورو في وضع مثل هذه الترتيبات المؤسسية موضع التنفيذ.

الحفاظ على التشغيل الكامل

لدى الاقتصاد الذي يواجه ركودا اقتصاديا ثلاثُ آليات أولية لاستعادة التشغيل الكامل: أسعار فائدة أقل، وتشجيع الاستهلاك والاستثمار، وأسعار صرف أقل لحفز الصادرات، أو استخدام السياسة المالية وزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب. وتلغي العملة الموحدة الآليتين الأوليين، وبعد ذلك تلغي المعايير المستخدمة لتحقيق التقارب(*)

(*) نذكر أن هذه المعايير تتضمن عمل الحكومات التي تلتحق بمنطقة اليورو على الحد من العجوزات (المقدار السنوي الذي تقصر فيه إيراداتهم عن الوفاء بإنفاقهم) والديون (المقادير المتراكمة التي يدينون بها). كان يتعين على هذه الحكومات إبقاء العجز أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والديون العامة أقل من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. [المترجم].

بالزيادة في سعر الغاز التي تفرضها روسيا. وهذه الاختلافات تعد نتيجة لهيكل الاقتصاد القائم في كل بلد. وبغض النظر عن مدى تقارب البلدان فيما يخص العجوزات والديون، فسوف تستمر اختلافات كبيرة في الهياكل الاقتصادية في الوجود.

وبالطبع تكون الاختلافات بشأن العجوزات والديون مهمة أيضا. ولكن العجوزات والديون مهمة كذلك على مستوى قطاعي الشركات والعائلي بالإضافة إلى القطاع العام. فالبلد الذي تستدين فيه العائلات والشركات من الخارج سوف يتأذى من ارتفاع أسعار الفائدة عالميا، وعلى النقيض سيستفيد البلد الدائن سيستفيد من هذا الارتفاع. وربما تكون الآثار محدودة أكثر لو اقتُرض في شكل سندات طويلة الأجل، ولذلك فما تدفعه سوف يتزايد بنحو تدريجي فقط، مع استبدال السندات القديمة بأخرى جديدة. ولو اقترض البلد ديونا قصيرة المدى فسوف يواجه مشكلة على الفور: لو كانت الحكومة هي المقترض فسوف تواجه عجزا ماليا بسبب زيادة الفوائد التي تدفعها فورا. بينما العائلات والشركات مرتفعة المديونية ستشهر إفلاسها؛ لأنهم لا يستطيعون الوفاء بالتزامات ديونهم.

وتختلف بلدان أوروبا في هذه الأمور وأمور أخرى، وهو ما يعني ضمنا أنه كان من المستحيل فعليا بالنسبة إليهم تحقيق التشغيل الكامل والتوازن الخارجي في الوقت نفسه، في ظل غياب الترتيبات المؤسسية الأخرى على غرار النمط الموجود في الولايات المتحدة. وقد فشلت منطقة اليورو في وضع مثل هذه الترتيبات المؤسسية موضع التنفيذ.

الحفاظ على التشغيل الكامل

لدى الاقتصاد الذي يواجه ركودا اقتصاديا ثلاثُ آليات أولية لاستعادة التشغيل الكامل: أسعار فائدة أقل، وتشجيع الاستهلاك والاستثمار، وأسعار صرف أقل لحفز الصادرات، أو استخدام السياسة المالية وزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب. وتلغي العملة الموحدة الآليتين الأوليين، وبعد ذلك تلغي المعايير المستخدمة لتحقيق التقارب(*)

(*) نذكر أن هذه المعايير تتضمن عمل الحكومات التي تلتحق بمنطقة اليورو على الحد من العجوزات (المقدار السنوي الذي تقصر فيه إيراداتهم عن الوفاء بإنفاقهم) والديون (المقادير المتراكمة التي يدينون بها). كان يتعين على هذه الحكومات إبقاء العجز أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والديون العامة أقل من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. [المترجم].

عمليا استخدام السياسة المالية. والأسوأ من هذا أنه في مواضع كثيرة كانت البلدان تُدفع إلى أن تقْدم على العكس بالضبط: خفضِ الإنفاق وزيادة الضرائب في حالة الركود، في الوقت الذي تنبغي فيه زيادة الإنفاق وخفض الضرائب.

وفي حالة التباطؤ الاقتصادي على غرار ما حدث في 2008-2009، انخفضت الإيرادات الضريبية بينما ارتفع الإنفاق على تعويضات البطالة ومدفوعات الرفاه، ولذا ارتفع عجز الموازنة. وكما ذكرنا، تتطلب معايير التقارب أن تحد البلدان من عجوزاتها لتكون في حدود 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت كل بلدان منطقة اليورو تقريبا تتجاوز هذا الحد في وقت أو آخر حينما مرت بالركود. وبين العامين 2009 و2014، على سبيل المثال، تخطت جميع البلدان باستثناء لوكسمبورغ حد الـ 3 في المائة من العجز مرة واحدة على الأقل[12]. وكان على البلدان التي تخطت حد العجز أن ترفع الضرائب أو تقلل من الإنفاق، وهو ما يضعف الطلب الكلي. وقد عملت هذه السياسات الانكماشية على الدفع نحو مزيد من إضعاف الاقتصادات الأوروبية.

«نظرية» منطقة اليورو

لقد وصفت من فورها النظرية الكينزية القياسية في الركود الاقتصادي. وعلى ما يبدو، كانت هناك افتراضات أخرى وراء تأسيس منطقة اليورو بشأن كيف يمكن أن نعيد الاقتصاد ذا البطالة المرتفعة إلى الازدهار من دون زيادة إنفاق الحكومة ومن دون المرونة التي يوفرها لها سعر صرف عملتها وسعر الفائدة: (أ) خفض عجز الحكومة سوف يستعيد الثقة، التي سوف تزيد من الاستثمار، و(ب) سوف تتكيف الأسواق بنفسها، لاستعادة التشغيل الكامل.

تعود نظرية الثقة تاريخيا إلى هربرت هوفر ووزير الخزانة أندرو ميلون Andrew Mellon، وقد أصبحت نظرية أساسية بين رجال المال والخبراء الماليين. أما كيف حدث هذا فأمر لم يُوضّح قط. وعُرِّضت في العالم الحقيقي، نظرية الثقة للاختبار مرارا وتكرارا وباءت بالفشل. وابتكر بول كروغمان Paul Krugman مصطلح «جني الثقة» Confidence Fairy باعتباره ردة فعل على ذلك.

حينما حاول هوفر تخفيض العجز في الأعوام التالية لانهيار سوق الأوراق المالية في العام 1929م، لم يستعد الثقة في الحقيقة، بل حوّل ببساطةٍ انهيار سوق الأوراق المالية

إلى الكساد العظيم. وحينما يحمل صندوق النقد الدولي قسرا البلدان بموجب برامجه - في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا - على خفض عجوزاتهم، فهو أيضا يحول حالات التراجع في النشاط الاقتصادي إلى حالات ركود وحالات الركود إلى حالات كساد.

ليس هناك نموذج جدي للاقتصاد الكلي، ولا حتى في تلك النماذج التي تطبّقها البنوك المركزية الأكثر نيوليبرالية، يتبنى هذه النظرية في النماذج المستخدمة للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي.

وهناك عدد قليل من الاقتصاديين، مع ذلك، طرحوا ما يبدو أنه مفهوم متناقض هو «الانكماشات التوسعية» Expansionary Contractions. ويبين الفحص الأكثر دقة للحالات المزعومة أن ما حدث أن عددا قليلا من البلدان صادفها حظ سعيد للغاية. فبمجرد أن بدأت في تقليص النفقات الحكومية، بدأت جاراتها تشهد طفرة في النشاط الاقتصادي، ولذا فإن ما عمله تزايد صادراتها لجاراتها كان أكثر من ملء الفراغ الذي تركه خفض الإنفاق الحكومي. وقد قدمت كندا في بداية تسعينيات القرن الماضي مثالا على ذلك. واليوم، حتى صندوق النقد الدولي يدرك أن التقشف يؤذي الاقتصاد، وبعمل التقشف هذا، فإنه يضر حتى بالثقة[13].

لقد أشرت مرارا إلى الهوس المتعلق بالديون والعجوزات باعتباره صنمية وتقديسا مريضا للعجز. ولا يعني هذا أن الحكومات في وسعها إدارة عجز أو دين ضخم بالشكل الذي يحلو لها. ولكنه يعني أن القواعد الساذجة، مثل تلك المتضمنة في معايير التقارب، هي بالفعل ساذجة ولا تقدم أساسا لسياسة جيدة.

ربما يكون من الضروري فرض بعض القيود، ولكن هذه القيود ينبغي تصميمها بنحو مدروس وبحذر، على سبيل المثال، أخْذ حالة دورة النشاط الاقتصادي والأغراض التي يُرصد التمويل لها في الاعتبار. فقد كان ينبغي للذين صمموا اليورو، على سبيل المثال، بدلا من التركيز على العجز، التركيز على العجز الهيكلي - أي ما الذي كان يمكن أن يكون عليه العجز لو كانت البلد في حالة التشغيل الكامل.

ومعايير التقارب، كما هي عليه الآن، لا تمنع البلد فقط من الاستجابة للتدهور في النشاط الاقتصادي، بل خلقت أيضا آلية ذاتية تعمل على تعميق هذا التدهور. فمع اتجاه الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، لنقل، بسبب تقلص سوق صادرات البلد، تتجه إيرادات البلد الضريبية إلى الانخفاض. ووفقا لمعايير التقارب سيُرغم هذا البلد على خفض

الإنفاق أو زيادة الضرائب، وكلاهما سيؤدي إلى اقتصاد أكثر ضعفا. ويشير الاقتصاديون إلى مثل هذه الأحكام على أنها «عوامل ذاتية لزعزعة الاستقرار». والنظم الاقتصادية جيدة التصميم لديها عوامل ذاتية معززة للاستقرار، وليس لزعزعة هذا الاستقرار.

وكان واحدا من الانتصارات الاقتصادية لإدارة كلينتون، حينما كنت أخدم فيها باعتباري عضوا في مجلس المستشارين الاقتصاديين، هو هذه القضية بالتحديد: فقد أراد الجمهوريون تمرير تعديل دستوري ينص على عجز محدود، تماما كما فعلت معايير التقارب. وبينما كنا في فترة ازدهار - كانت لدى الحكومة الفدرالية في نهاية المطاف فوائض ضخمة - كنا نعرف أن اقتصادات السوق متقلبة. فإذا ما اصطدمنا بشيء ما، وقد اصطدمنا بشيء كبير في العام 2008م، فمن المهم أن يكون في مقدورنا حفز الاقتصاد. وقد قدَّرنا بنحو صحيح أن الآليات الأخرى، مثل السياسة النقدية، لن تكون كافية. ولو كان قد مُرر مثل هذا التعديل الدستوري، لبات الركود في العام 2009م أكثر عمقا.

والمفارقة أنه بينما كان القصد من معايير التقارب هو العمل على مساعدة البلدان على التقارب، وكان القصد من التقشف المفروض هو خفض العجز المالي، فبنحوٍ نموذجي كانت الآثار على النقيض من ذلك تماما. وفي أفضل الأحوال، كان مقدار الخفض في العجز أقل بكثير مما كان مأمولا، ببساطة لأن الخفض أدى إلى تراجع في النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض العائدات الضريبية وزيادة الإنفاق على تعويضات البطالة وعلى مدفوعات الرفاه.

المهمة المكلف بها البنك المركزي الأوروبي تُعمِّق المشكلات: انحياز إلى البطالة

بيّنت المناقشة السابقة كيف أنه حتى إذا وضع البنك المركزي الأوروبي أسعار فائدة تناسب منطقة اليورو ككل، فإن الاقتصادات الأضعف سوف تترك وحدها في مواجهة معدلات بطالة غير مقبولة. فلو لم تكن هذه البلدان أعضاء في منطقة اليورو، لكان في استطاعتها خفض معدلات الفائدة لديها.

ولكن كما لاحظنا في الفصل الأول، كانت المهمة المكلف بها البنك المركزي هي التركيز على التضخم وليس على البطالة. ومادام هناك تضخم في أوروبا برمتها، خصوصا في ألمانيا، فلا يمنح البنك المركزي الأوروبي فقط اهتماما ضئيلا لمحنة البلدان التي تعاني

معدلات بطالة مرتفعة، بل ولا حتى للبلدان التي تعاني معدلات بطالة متوسطة. فلو كان معدل البطالة مرتفعا - فإن منطقة اليورو ستكون في حاجة إلى خفض سعر الفائدة للعودة إلى معدل بطالة مقبول، ولكن وفقا للتكليف الممنوح للبنك المركزي الأوروبي قد لا يحدث ذلك. والواقع، كما ذكرنا بالفعل، أن البنك رفع أسعار الفائدة مرتين في العام 2011م (في أبريل ويوليو) على الرغم من أزمة اليورو.

التخفيضات الداخلية لأسعار الصرف والاختلالات الخارجية

المشكلة الثانية التي تفرضها منطقة العملة الموحدة ترتبط بالاختلالات الخارجية؛ حيثِ تفوق الوارداتُ الصادراتِ بنحو مستمر، وهو ما يقتضي أن يقترض البلد كي يموّل هذا الفارق بين الواردات والصادرات. ومثل هذا الاقتراض، كما سنرى لاحقا، يعد إشكاليا ويعرِّض البلد لمخاطر التعرض لأزمات. حينما يمكن تعديل أسعار الصرف يعمل خفض سعر صرف عملة بلد ما (أي انخفاض في قيمة عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر) على جعل سلع هذا البلد أقل سعرا بينما تصبح أسعار الواردات أعلى، وهو ما يؤدي إلى خفض الواردات وزيادة الصادرات. وهذه هي آلية السوق التي تصحح من الاختلالات الخارجية. وهذه الآلية تُعاق في منطقة العملة الموحدة.

لاحظنا سابقا أنه حينما يقرر بلدان التشارك في العملة نفسها، فإن أيا منهما لا يستطيع جعل منتجاته أكثر تنافسية في مقابل منتجات الآخر عن طريق تعديل سعر الصرف. ولكن لو انخفضت الأسعار نسبيا في بلد ما مقابل البلد الآخر، عندئذ تتغير أسعار الصرف الحقيقية، وتصبح سلع هذا البلد أكثر تنافسية، وهذا يحدث مقابل سلع البلدان الأخرى في منطقة اليورو وقياسا إلى سلع بلدان العالم الأخرى[14]. وهذه الآلية البديلة في التكيف يُشار إليها تحت عنوان الخفض الداخلي لسعر الصرف Internal Devaluation، وهؤلاء الذين يؤمنون باليورو وضعوا ثقتهم في هذه الآلية. والحقيقة أنه يمكن للمرء النظر إلى السياسات التقشفية على أنها تسهِّل من عملية التكيف. فكلما عظم ضعف الاقتصاد، كبر الانخفاض الحادث في الطلب الكلي وبالتالي كانت الضغوط النزولية على الأسعار أكبر، ولذا تكون قوى التكيف أشد. وقد اعتقد أنصار اليورو أن هذه سوف تكون الآلية التي يمكن عبرها التخلص من الاختلالات الخارجية، فقط في حالة لم تُعِق الحكومة هذه الآلية عن طريق الحفاظ على اقتصاد قوي بنحو مفرط.

وعلى الرغم من أن الأمر يبدو غريبا، اعتقدَ مناصرو اليورو من النيوليبراليين أنه من بعض النواحي تعد البطالة أمرا جيدا. فلتأخذ مثلا بلدا يصدِّر الأحذية، ويكتشف هذا البلد فجأة انخفاضا في الطلب على منتجاته (على سبيل المثال، بسبب المنافسة من الأحذية الصينية). في هذه الحالة سيواجه هذا البلد بنحو متزامن مشكلة بطالة ومشكلة في الميزان التجاري. والمفهوم المشار إليه هنا أنه لو تركت الطبيعة تأخذ مجراها، فسوف تحل كل مشكلة من هاتين المشكلتين من تلقاء نفسها. فالبطالة سوف تؤدي إلى أجور أقل، وبدورها ستؤدي الأجور الأقل إلى أسعار أقل، وعندئذ سترتفع الصادرات وتنخفض الواردات، حتى نصل إلى نقطة التوازن بين الواردات والصادرات. وفي الوقت ذاته، سوف تساعد زيادة الطلب على الصادرات على استعادة الاقتصاد للتشغيل الكامل. ومن المسلَّم به أن عملية التكيف قد تكون مؤلمة، فكل ما سبق لا يمكن تحققه بين عشية وضحاها. وفي أثناء ذلك سوف تعاني العائلات بسبب البطالة، وسوف تُخرّب حياة الأطفال، بسبب الافتقار إلى التغذية السليمة أو إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية المناسبة. وقد أكدت الطبعات الإنسانية من هذه السياسات «الصعبة» أهمية شبكات الحماية الاجتماعية، ولكن بالطبع، وفي وجود معايير التقارب - وغياب المساعدة من قبل الآخرين في أوروبا - يعني تزايد الإنفاق على مثل هذه المساعدة أن عليها أن تأتي من مكان آخر في الموازنة، كبند الاستثمارات العامة مثلا، مما يؤدي إلى الإضرار بمستقبل نمو البلد. وعمليا تبرهن شبكات الحماية الاجتماعية على أنها غير كافية، وكما سنرى في الفصول اللاحقة، كانت المعاناة هائلة.

مع هذا، سوف يجادل أنصار اليورو من النيوليبراليين بأن المثابرة لها عائدها، فهناك خلاص من خلال الألم. والتدخل في هذه العملية الطبيعية للسوق سوف يخفّض من معدل البطالة اليوم، ولكنه سوف يعمل فقط على إطالة أمد فترة التكيف.

التخفيض الداخلي لسعر الصرف لا يفلح

كان هناك العديد من عمليات التخفيض الداخلية في سعر الصرف بين البلدان الأوروبية. فالأسعار في البلدان المأزومة كانت في المتوسط تزيد بمعدلات أقل من زيادتها في معظم أنحاء منطقة اليورو الأخرى[15]. ولكن هذا التخفيض للعملة لم يفلح، أو على الأقل لم يفلح في العمل بالسرعة الكافية كي يستعيد وضع التشغيل الكامل للاقتصادات

بسرعة. وفي بعض البلدان، مثل فنلندا، لم يكن حتى معدل التضخم منخفضا بنحو كافٍ بما يسمح باستعادة صادرات السلع والخدمات للمستويات التي كانت عليها قبل الأزمة. وفي بعض البلدان المأزومة، ربما لم يكن لسياسات الترويكا آثار سلبية في الطلب فقط، ولكن على العرض أيضا. وفي البلدان الأخرى، لم تنمُ الصادرات بالطريقة التي كان من المأمول أن تنمو بها، أي لم تنمُ هذه الصادرات بما يكفي لموازنة الآثار السلبية التي انعكست على القطاع الذي لا تدخل منتجاته في التبادل التجاري[16].

لو كانت الصادرات قد نمت بمعدلات صحية أكثر، ربما كان هذا قد حفّز الاقتصاد وساعد على استعادة وضع التشغيل الكامل. ولكن كانت هناك طريقة أقل صحية لخفض العجز التجاري. فالواردات تنخفض حينما تتدهور مستويات الدخول بشدة: يمكن للمرء تحقيق توازن في ميزان الحساب الجاري عن طريق خنق الاقتصاد. وهذا هو، وليس تخفيض سعر الصرف الداخلي، ما كان في قلب النجاح الذي حققته منطقة اليورو في مجال ميزان التجارة. بل حتى اليونان حققت ما يقرب التوازن في ميزان التجارة بحلول العام 2015م. ولكن معظم الخفض الذي تحقق في العجز التجاري أتى من خفض الواردات وليس من زيادة الصادرات[17].

لماذا لم نستطع توقع عدم نجاح التخفيض الداخلي لسعر الصرف

لو كان التخفيض الداخلي لسعر الصرف بديلا فعالا لتعديل أسعار الصرف، لما كانت قاعدة الذهب(*) لتمثل مشكلة عند وقوع الكساد العظيم. ومع ذلك معظم

(*) تتسم قاعدة الذهب بتوافر شروط معينة. وكان أهم هذه الشروط يتمثل في وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وكمية معينة من الذهب من عيار معين، ولا يعني هذا أنه يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلا داخل الاقتصاد القومي، بل يكفي لسيادة هذه القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى الذهب، إما للاستعمال في تسوية المعاملات في الداخل والخارج معا، وإما للاستخدام فقط في تسوية المعاملات الخارجية. ويجب أن يكون ذلك مقترنا بحرية استيراد الذهب وتصديره.
وحينما سادت قاعدة الذهب بهذه الشروط في معظم دول العالم ترتبت عليها ميزة مهمة تتعلق بثبات سعر الصرف بين العملات المختلفة. لكن يمكن القول إن النظم النقدية التي مر بها العالم حتى الآن لم تعرف نظاما تتمتع فيه أسعار الصرف بالثبات والاستقرار مثلما كان عليه الحال في قاعدة الذهب. ولا عجب في هذا، ذلك أنه مادام أن الخصيصة الرئيسة لهذا النظام تتمثل في أن العملة المحلية مرتبطة بنحو مباشر أو غير مباشر بوزن محدد من الذهب، فإن مؤدى ذلك أن الدول التي تطبق قاعدة الذهب ترتبط عملاتها برباط واحد هو الذهب. ولهذا يتحدد سعر الصرف عند التوازن وفقا لنسبة كمية الذهب الموجودة في عملة كل دولة إلى كمية الذهب الموجودة في بقية عملات الدول الأخرى». [المترجم]. نقلا عن: د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، أكتوبر 1987، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، ص 57.

العلماء يعتقدون أن قاعدة الذهب كانت مشكلة كبرى، بل ذهب البعض منهم إلى وضع معظم عبء الكساد العظيم على قاعدة الذهب[18]. ومن المنطلق ذاته لو كانت التخفيضات الداخلية لسعر الصرف بديلا فعالا للتعديلات في سعر الصرف، لما كان تثبيت الأرجنتين لسعر صرف عملتها مقابل الدولار الأمريكي قبل أزمة العام 2001م يمثل مشكلة. فمع زيادة معدل البطالة في الأرجنتين - لتتخطى 20 في المائة - هبطت الأسعار بالفعل داخل حدود البلد، ولكن مرة أخرى، لم تنخفض الأسعار بما يكفي لاستعادة البلد لمستوى التشغيل الكامل خصوصا أن الدولار في هذه السنوات كانت قيمته في تزايد.

تفسير سبب فشل التخفيض الداخلي لسعر الصرف

هناك أسباب عدة لعدم نجاح التخفيض الداخلي لسعر الصـرف: ربما لا تنخفض الأجور، أو ربما لا يؤدي انخفاض الأجور إلى انخفاض أسعار سلع التصدير - أو على الأقل لا يحدث ما يكفي من انخفاض في أسعار هذه السلع، ولهذا ربما كان هذا الانخفاض لا يؤدي إلى زيادة في الصادرات - أو على الأقل ما يكفي من زيادة في الصادرات. وقد أدى كل عامل من هذه العوامل دورا في أزمة اليورو.

بطء التعديلات في الأجور: لوم الضحية

هناك الكثيرون في أوروبا (بمن في ذلك جان-كلود تريشيه، رئيس البنك المركزي الأوروبي بين العامين 2003 و2011، وكان بذلك الشخص الذي تولى دفة القيادة في السنوات السابقة على الأزمة مباشرة وخلال سنواتها الأولى) كانوا يلقون باللوم في فشل آليات خفض سعر الصرف الداخلي على جمود الأجور - أي الفشل في خفض الأجور حتى في ظل وجود نسبة مرتفعة من البطالة. وهم يعتقدون أن الأسواق بمفردها، وفي غياب تدخل نقابات العمال والحكومة، سوف تكون مرنة. وفي محاولاتهم انتقاد الضحية – إذ يُلام العمال على بطالتهم لأنهم يطالبون بأجور مرتفعة للغاية، ولوجود طرق عديدة لحماية الوظائف - تركز هذه الانتقادات على القيود المفروضة بواسطة الحكومات والنقابات. ولكن في مختلف أرجاء أوروبا،

وحول العالم يمكن للمرء أن يرى ترافق معدلات بطالة مرتفعة مع تعديلات طفيفة في الأجور على الرغم من ضعف النقابات وغياب القيود الحكومية.

جمود الأسواق

كان هذا «اللغز» حول لماذا لا تنخفض الأجور عادة في اقتصادات السوق حتى في ظل حدوث ارتفاع في البطالة الحافز وراء أبحاثي، إلى جانب أبحاث عديد من الاقتصاديين الآخرين، حول جمود الأجور. والنظرية التي طورتها، ويطلق «عليها نظرية الأجر الكفء» The Efficiency Wage Theory، تركز على الحقيقة الموثقة جيدا بأن خفض الأجور يضعف من إنتاجية العامل. وخفض الأجور يضر بمعنويات العمال، خصوصا حينما يصبحون مشتتي الذهن بشأن مدى قدرتهم على الحفاظ على بيوتهم وتضعف من الولاء للشركة، وتصبح الشركات قلقة بسبب بحث العمال عن وظائف ذات أجر أعلى، وتزيد تكاليف الأعمال وتضعف من قدرة الشركات على توظيف العمال الجيدين، وتضعف من حوافز العمال[19]. ومع وضع ضخامة حجم هذه الآثار في الاعتبار، كنتُ قد فوجئت أكثر بضخامة حجم الانخفاضات في الأجور، وخصوصا في اليونان، بينما لم أُفاجأ بالانخفاضات المناظرة في الإنتاجية التي أُشيرَ إليها في الفصل الثالث[20].

لماذا تؤدي عادةً التخفيضات الداخلية لسعر الصرف إلى انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي؟

يُنظر إلى التخفيضات الداخلية لسعر الصرف، كما أشرنا سابقا، باعتبارها طريقة لتصحيح الاختلالات الخارجية وأيضا طريقة لدعم الاقتصاد الكلي الضعيف، لأنه مع زيادة الصادرات، سوف ينمو الاقتصاد. وقد تعرضت الترويكا لخيبة الأمل بشكل مستمر؛ فالنمو في الصادرات كان أصغر مما تُوُقِّع (كما قد لاحظنا ذلك من فورنا)، ولكن الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كان أكبر بكثير مما توقعوا، بل أكبر حتى مما يمكن نسبته إلى الأداء المخيب للآمال للصادرات.

وقد ارتكبت تحليلات الترويكا خطأين فادحين. فقد وجهت هذه التحليلات أولا اهتماما غير كاف لما قد يحدث للقطاع الكبير والمهم الذي لا تدخل منتجاته

في التجارة، والذي يشمل كل شيء من المطاعم إلى صالونات الحلاقة والأطباء والمعلمين، والذي عادة ما يصل حجمه إلى نحو ثلثي حجم الناتج المحلي الإجمالي (على النقيض، فالسلع المصنعة، مثل المنسوجات والسيارات، يُطلق عليها السلع «الداخلة في التجارة»). وقد تجاوز الانكماش في الطلب وفي ناتج القطاعــات التــي لا تدخل في التجارة الاستجابةَ البطيئةَ في قطاع التصدير - وهو ما يفسر الانخفاضات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.

وحينما تستدين البلدان (أو المشروعات والعائلات داخل البلدان) باليورو (أو بعملة أجنبية)، يزيد التخفيض الداخلي لسعر الصرف من نسبة المديونية، أي نسبة ما تدين به العائلات والشركات، بل حتى الحكومات قياسا إلى دخولهم (الاسمية). ويُنظر إلى حد بعيد إلى نسبة المديونية المرتفعة على أنها أدت دورا حاسما في جلب الركود الكبير. ويزيد التخفيض الداخلي لسعر الصرف من الهشاشة الاقتصادية بدفع مزيد من العائلات والشركات إلى حافة الإفلاس. وبصورة حتمية يُخفِّض هؤلاء من إنفاقهم على كل شيء. ويعد الخفض المحقق في الواردات أحد أسباب التحسن في ميزان التجارة، بينما يعد خفض الطلب على السلع المنتجة محليا أحد أسباب الانخفاض الشديد في الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت النتائج والمظاهر المتعددة لهذه الهشاشة جلية في أزمة شرق آسيا. فمع الانخفاض في أسعار صرف عملات بلدان الأزمة، لم يعد في وسع العديد من الشركات والعائلات ببساطة سداد ما سبقت استدانته بالعملات الأجنبية. وارتفعت حالات التخلف عن السداد والإفلاسات ارتفاعا بالغا. ومما عمَّق هذه المشكلة التخلف عن السداد الإستراتيجي من قِبل العائلات والشركات التي كان في إمكانها سداد ديونها بتكلفة ضخمة. فقد اغتنمت فرصة التردد المحيط بحالات حبس الرهن وإشهار الإفلاس الجماعية في محاولة إعادة التفاوض على ديونها.

وكانت لهذا آثار ترتبت عليه. فقد عانى الدائنون أولا. حيث تدهورت ميزانياتهم مع تصاعد حالات التخلف عن السداد. وانخفضت قدرتهم ورغبتهم في منح القروض. وفي الاضطراب الاقتصادي الذي أتى عقب خفض الأجور والتغيرات الاقتصادية الأخرى المصاحبة للأزمة ارتفعت المخاطر، وهذا، أيضا، أدى إلى عدم التشجيع على الإقراض[21].

وفي أزمة اليورو لم يكن في وسع سعر الصرف التغير (في أحد البلدان داخل منطقة اليورو قياسا إلى عملات الآخرين)، لكن التخفيض الداخلي لسعر الصرف، في محاولة إحداث خفض حقيقي لسعر الصرف، كان له الأثر نفسه تماما، بما في ذلك جميع النتائج التي ترتبت على هذا التخفيض والتي ذُكِرت سابقا.

كانت واحدة من النتائج هي تلك التي ترتبت على النظام المصرفي، وكان الإخفاق في مراعاة هذه النتائج بشكل كاف هو السبب الرئيس الثاني لتقليل الترويكا من ضخامة حجم الآثار السلبية للتخفيض الداخلي لسعر الصرف. وكان ينبغي لأطراف الترويكا أن يكونوا على وعي بأن هذه الآثار كان من المحتمل أن تكون أسوأ في أوروبا مقارنة بشرق آسيا: لأنه مع إضعاف البنوك نتيجةً للتخلف عن السداد وإشهار الإفلاسات، كان بوسع الأموال الانتقال من البنوك في البلدان الضعيفة إلى البنوك في البلدان القوية داخل منطقة اليورو. وكان باستطاعة هذا بدوره أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاضات في الإقراض ومزيد من الانخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي.

تفسير أداء الصادرات المخيب للآمال

يساعد كل ذلك على تفسير أداء الصادرات المخيب للآمال. أولا، نجد أنه حتى حينما تنخفض الأجور لا تمرر الشركات في العادة هذا الانخفاض في الأجور لينعكس في أسعار المنتج. حيث يكونون قلقين. فهم يعرفون أنهم في حالة حاجتهم إلى التمويل لن يمكنهم التوجه إلى البنوك. وأصبح من المحتم عليهم أن يعززوا مراكزهم المالية. وبالنسبة إلى العديدين منهم، أدت الأزمة ذاتها إلى الإضرار البالغ بثرواتهم الصافية. وربما تكون الشركات التي تعمل في الوقت ذاته في كل من القطاعات التي تدخل منتجاتها في التجارة والقطاعات التي لا تدخل منتجاتها في التجارة عرضة للتأثر بشكل خاص، لأنه حتى لو بقيت الصادرات قوية، فالمبيعات المحلية تنخفض. وواحدة من الطرق القليلة التي يمكن للشركات عن طريقها تقوية مركزها المالي هي الإبقاء على الأسعار على ما هي عليه. ومن المؤكد أن هناك تكلفة طويلة المدى في الحفاظ على الأسعار مرتفعة، ولكن المكاسب قصيرة المدى في عالم التقشف والتمويل المقيد الذي صنعته منطقة اليورو في بلدان الأزمة تفوق هذه التكاليف.

ونحن نرى هذا التردد في تمرير خفض الأجور في هيئة أسعار أقل بشكل كبير في البيانات المتوافرة. فلو كان قد حدث تمرير كامل لتخفيضات الأجور، لكانت الأجور الحقيقية (الأجور المعدلة وفقا لمعدل التضخم) قد بقيت على حالها، حيث تنخفض الأسعار بما يتماشى مع التخفيض في كلفة العمل. والواقع، كما أشرنا آنفا، أن تكلفة وحدة العمل انخفضت بنحو 16 في المائة من العام 2008 إلى العام 2014 في اليونان. وبينما انخفضت الأجور الاسمية، ومن ثم هبطت تكلفة العمل، استمرت الأسعار في الارتفاع، وإن يكن ذلك قد حدث بمعدل أقل من المعدلات المسجلة في بقية أنحاء منطقة اليورو.

ولم يكن هذا هو التأثير الوحيد غير المقصود، وإن كان مهما، لجانب العرض في منطقة اليورو المعتمد على التخفيض الداخلي لسعر الصرف. فقد وصفت سابقا التأثير في النظام المالي. وتعد تكلفة رأس المال واحدة من التكاليف الأكثر أهمية للمشروعات، فبينما كان قادة منطقة اليورو يعظون بأهمية استعادة التنافسية في البلدان المأزومة، كانوا في الواقع يزعزعون التنافسية؛ لأن كلا من هيكل منطقة اليورو وسياساتها سببا تكلفةً أعلى لرأس المال، حيث أُضعِفت البنوك وهربت الأموال من البلدان المأزومة.

والمفارقة أن «الحب القاسي»(*) الذي أُدمِج جزئيا في هيكل منطقة اليورو، باعتباره شبه خيار من خيارات السياسة، بينما كان يرمي إلى مساعدة الصادرات (عن طريق خفض الأجور)، أضر بها بطريقة أخرى. ومع مواجهة المشروعات الصغيرة بتزايد مخاطر إشهار إفلاسها، أحجم الأجانب الذين ربما كانوا يشترون سلعهم، مع قلقهم من أنه ربما حينما يحين وقت توريد البضاعة، قد لا يكون بإمكان هذه المشروعات فعل ذلك. فقد كانوا قلقين من أنه ربما قبل هذا التاريخ، قد تكون هذه المشروعات مجبرة على إشهار إفلاسها. ويرغب محل البيع بالتجزئة في التأكد من

(*) يُعرَّفُ «الحب القاسي» (tough love) بأنه تعزيز رفاه الشخص، لاسيما المدمن أو الطفل أو المجرم، عن طريق فرض قيود معينة عليه، أو إلزامه بتحمل المسؤولية عن أفعاله وتصرفاته. أي أن فرض بعض القيود هو في مصلحة رفاه الفرد ذاته. والمؤلف هنا يشير إلى الموقف الداعي إلى التخفيض الداخلي لسعر الصرف عبر خفض الأجور على أنه نوع من «الحب القاسي»، باعتبار أن ما يُدعى إليه هو أمر غير مرحب به. ولكن من يروِّجون للتخفيض الداخلي لسعر الصرف يرون أن ذلك في مصلحة رفاه البلدان في نهاية المطاف؛ لأنه سيؤدي إلى زيادة الصادرات، ومن ثم زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، واستعادة التشغيل الكامل. [المترجم].

أن السلع سوف تكون موجودة في المحل وقت احتفالات الكريسماس. فعدم توريد السلع يمكنه أن يمثل خسائر هائلة لأرباح كان يمكن تحقيقها. وهكذا يحدث، مرة أخرى، تشابك وتداخل بين العرض والطلب[22]. وأدى الإخفاق في توفير عرض كاف من رأس المال وارتفاع مخاطر إشهار الإفلاس إلى وضع مزيد من الصعوبات أمام قدرة بلدان الأزمة على التصدير.

ولم يكن هيكل اليورو والسياسة سيئين فقط في المدى القصير: فقد كانا سيئين أيضا في المدى الطويل، فارتفاع المخاطر يعني أن المشروعات كانت أقل قدرة على الاضطلاع بالاستثمار أو حتى زيادة التوظيف عند أي معدل للفائدة.

ولهذا مرة أخرى بينما كان التخفيض الداخلي لسعر الصرف يستهدف زيادة التنافسية، واستعادة التوازن الخارجي، وتعزيز فرص العمل، كان له في الحقيقة أثر معاكس تماما ليس فقط في المدى القصير بل حتى في المدى الطويل.

الاختلالات داخل أوروبا: الخفض التنافسي لأسعار الصرف

بسبب اختلاف مرونة الأجور بين بلدان منطقة اليورو، فإن ترك هذه الأجور ببساطة للأسواق لكي تتولى عملية تعديلها يعني، في المدى القصير على الأقل، أن الاختلالات التجارية يمكن أن تتفاقم. فالدول التي تتميز بمرونة أكبر في الأجور والأسعار ستكون لديها مزية تنافسية عن جيرانها الذين لا يتميزون بالدرجة نفسها من المرونة. فقد استطاعت ألمانيا الحصول على موافقة عمالها على خفض الأجور والمزايا الأخرى التي يحصلون عليها في تسعينيات القرن الماضي. ولكن الأمر الأكثر أهمية عادة هو مدى فعالية النقابات في مجرد مجاراة التضخم والحصول على حصة من الإنتاجية المتزايدة. وتنجم مثل هذه الاختلافات من الترتيبات المؤسسية (على سبيل المثال، الطريقة التي يُتفاوض بها حول الأجور: ففي بعض البلدان يُتفاوض حول الأجور على المستوى الوطني، بينما في بعض آخر يُتفاوض على المستوى القطاعي، بينما لايزال بعضٌ غيرهما يتحدد على مستوى المشروع، بل حتى على مستوى الوحدة الإنتاجية)، والاختلافات الثقافية (يبدو العمال الألمان أكثر استعدادا للقبول بخفض الأجور من العمال في البلدان الأخرى)، والاختلافات الهيكلية (تعد العائلات الألمانية أقل مديونية من عائلات البلدان الأخرى، لذا تُعَد الآثار السلبية لارتفاع نسبة مديونية العائلات نتيجة لخفض الأجور أقلَّ بكثير).

وبالطبع مثل هذه الاختلافات لم تكن لتعني الشيء الكثير لو لم تكن البلدان قد انضمت معا للمشاركة في عملة موحدة. فحينئذ كان يمكن للبلدان التي تتسم بجمود الأجور التعويض عن ذلك بخفض أسعار صرف عملاتها. وكان يمكن لهذه البلدان مساندة اقتصاداتها عن طريق خفض سعر الفائدة. ولكنها بانضمامها إلى منطقة اليورو تخلت عن مثل هذه الخيارات.

وفي عالم تستطيع فيه البلدان تحديد سعر صرف عملاتها (قيمة عملاتها، فلنقل، في مقابل الدولار)، وحيث يستطيع البلد خفض سعر صرف عملته للحصول على مزية تنافسية على حساب البلدان الأخرى - للمساعدة على استعادة اقتصاد البلد لمستوى التشغيل الكامل على سبيل المثال - نقول إن هذا البلد انخرط في خفض تنافسي لسعر الصرف. وهذا الخفض يعد نوعا من سياسات إفقار الجار: حيث يحقق بلد ما مكاسب على حساب شركائه التجاريين. وقد وسمت سياسات إفقار الجار الكساد العظيم، وكان واحد من أسباب تأسيس صندوق النقد الدولي هو كبحَ مثل هذه التخفيضات التنافسية في قيم العملات. أما داخل منطقة العملة، مثل منطقة اليورو، فمن الواضح أن البلدان لا تستطيع الدخول في شكل تقليدي من أشكال الخفض التنافسي لسعر الصرف. ولكن ما سبق أن أوضحناه هو نوع آخر من الخفض التنافسي لسعر الصرف حيث تُقمع الأجور، لذا يصبح سعر الصرف الحقيقي أقل في مقابل عملة الجيران. وهذا الشكل من الخفض التنافسي لسعر الصرف مثل سياسة إفقار الجار بالضبط ولكنه أكثر إرهاقا: فالعبء المؤذي لهذه السياسة يُلقى على عاتق عمال البلد الذي يشارك فيها.

الميل نحو البطالة

هناك جانب واحد إضافي لتصميم منطقة اليورو جعل الأمور أكثر سوءا. فكما لاحظنا في الفصل الأول كان المطلوب من البنك المركزي الأوروبي التركيز على التضخم. وحقيقة الأمر أن منطقة اليورو كانت، في صلب بنائها ذاته، تميل نحو تحقيق معدلات بطالة مرتفعة - وتميل تجاه أداء للاقتصاد الكلي أكثر ضعفا في المتوسط مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه الحال لو كانت المهمة المكلف بها البنك المركزي الأوروبي أكثر توازنا مثل المهمة التي كُلِّف بها نظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة. وقد زاد هذا ببساطة من حدة مشكلة البطالة في البلدان المأزومة.

الحد الأدنى الصفري

ولكن في هذا الوقت حتى البلدان الأقوى مسّها الضر هي الأخرى. وكان الاتحاد الأوروبي قد نجح في جعل أوروبا متكاملة أكثر اقتصاديا. إذ إن جزءا كبيرا من تجارة كل بلد تحدث مع البلدان الأخرى داخل أوروبا (ما يقرب من ثلثي قيمة السلع والخدمات المُصدَّرة تذهب إلى البلدان الأخرى أعضاء الاتحاد الأوروبي)[23]. وارتد الضعف، ليس فقط في البلدان المأزومة، بل أيضا في فرنسا وإيطاليا، على البلدان الأقوى، خاصة أن بعض البلدان الأقوى - مثل ألمانيا - تعاني صنمية العجز، ولهذا تحافظ على التقشف، حتى حينما يكون باستطاعتها الحصول بسهولة على التمويل. وتتعامل المذاهب «القديمة» مع هذا الموقف بالنحو التالي: لا تقلقوا، حتى لو كان بلد ما لا يستطيع استخدام سياسته المالية، فستكون السياسة النقدية كفيلة بحفز الاقتصاد. فلو أصبحت ألمانيا ضعيفة فمن الواضح أن البنك المركزي الأوروبي سوف يتقدم للإنقاذ عن طريق خفض أسعار الفائدة.

ولكن في وقت تأسيس منطقة اليورو لم يكن أحد يتصور أن أسعار الفائدة ربما تصل إلى النقطة التي لا يمكن تخفيضها بعدها؛ حيث تبلغ مستوى الحد الأدنى الصفري[24]. وفور حدوث ذلك لا يمكن موازنة الآثار الضارة للتباطؤ الاقتصادي لدى الجيران بواسطة السياسة النقدية. ولهذا لا غرابة في أن النمو الألماني كان مصابا بفقر دم شديد، كما رأينا في الفصل الثالث.

العجز المزدوج

المناقشة في هذا القسم - بل حتى أكثر في القسم التالي حيث أحاول تفسير لماذا يؤدي العجز التجاري المزمن عادةً إلى أزمة - تنطوي على لغز. ينبغي علينا توقع أن سلب القدرة على تعديل سعر الصرف قد يؤدي إلى عجز تجاري، وأن هذا العجز التجاري سوف يُعرِّض استقرار منطقة اليورو للخطر. لماذا إذن لم يركز هؤلاء الذين أنشأوا منطقة اليورو على هذه العجوزات التجارية؟ بل بدلا من ذلك رُكِّز الانتباه على العجوزات المالية.

ولكي نفهم لماذا ربما يكونون قد فعلوا ذلك على المرء أن يرجع إلى الماضي. كانت فكرة أن العجوزات الحكومية والعجوزات التجارية مرتبطتان بشدة فكرةً شائعة جدا

في أوائل التسعينيات حينما أُسِّسَت منطقة اليورو. وقد شقت هذه الفكرة طريقا لها في كتب الاقتصاد التعليمية المعتمدة تحت عنوان «العجز المزدوج». وكان الأساس المنطقي لذلك بسيطا: لو زادت الحكومات الإنفاق مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فسوف يزيد الطلب الكلي. ولو كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فسوف يمكن تلبية هذه الزيادة في الطلب الكلي فقط عن طريق زيادة الواردات. ولو أن الصادرات لم تشهد تغيرا (فلنقل، لأن سعر صرف العملة لم يتغير)، حينئذ ينبغي أن تكون هناك بالضرورة زيادة في العجز التجاري. وتبين العبارات السابقة المكتوبة بأحرف مائلة الفروض الحاسمة لهذا الأساس المنطقي للفكرة، ولكن البحث اللاحق في هذا الموضوع أظهر أن هذه الفروض كثيرا ما تكون غير صحيحة.

نحن نفهم الآن أن العجوزات التجارية عادة ما لا يكون السبب في حدوثها هو الإسراف الحكومي، ولكنها تحدث نتيجة تجاوزات القطاع الخاص، وبناء على ذلك لن يحول تحجيم الإسراف الحكومي - وهو ما تحاول معايير التقارب عمله - بالضرورة دون حدوث عجوزات تجارية كبيرة ومزمنة.

في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هبط العجز الحكومي بصورة مذهلة في عهد إدارة كلينتون - فعند نهاية فترة حكم كلينتون كان هناك فائض في الموازنة - وعلى رغم ذلك استمر العجز التجاري في النمو. وقد زادت الاستثمارات لتحل محل الإنفاق الحكومي.

والحقيقة أن العلاقة السببية بين العجز التجاري والإنفاق الحكومي، بالقدر الذي يمكن أن توجد فيه مثل هذه العلاقة، كانت محل تساؤل. فحينما يتعرض بلد لعجز تجاري، ربما نتيجة لانخفاض مفاجئ في الصادرات بسبب تدهور النشاط الاقتصادي عند الشركاء التجاريين، تزيد البطالة بطبيعة الحال نتيجة للقصور في الطلب الكلي. ولكن منذ عصر كينز تميل الحكومات الديموقراطية إلى الاستجابة لمثل هذه الزيادات في البطالة بزيادة الإنفاق الحكومي. ولهذا ليست الزيادة في الإنفاق الحكومي هي التي تسبب الزيادة في العجز التجاري، بل إن الزيادة في العجز التجاري هي التي تسبب الإنفاق الحكومي[25].

وما حدث في أوروبا في ظل اليورو أكد هذه الرؤى. في اليونان فقط كان الإنفاق الحكومي مصدرا يعتد به للعجز التجاري الذي حققه البلد.

وكان هناك سبب آخر يفسر لماذا كان العديد من مؤسسي منطقة اليورو ربما أقل قلقا من العجز التجاري الذي يسببه القطاع الخاص. فقد اعتقدوا أنه لو قُدِّر حدوثُ ذلك فلن يمثّل مشكلة؛ ففي أيديولوجيتهم لا يمكن للقطاع الخاص أن يرتكب أي خطأ. إذ لو حدث أن سُجِّل عجزٌ تجاري، فسوف يكون هذا أمرا جيدا. فهو يعني، على سبيل المثال، أن المشروعات تقترض من أجل استثمارات إنتاجية ستمكنها من توليد عائد أكثر من كافٍ لتغطية الديون المطلوب تمويلها.

وعلى هذا كانوا يعتقدون أن هذا يعد شهادة لقوة إيمانهم في الأسواق: هناك تاريخ طويل من تجاوزات السوق، حيث تُقدم فقاعات قطاع الإسكان في كل من إسبانيا وإيرلندا (من دون أن نأتي على ذكر تلك الفقاعة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية) أمثلة إضافية على هذا التجاوزات.

هل كان هناك بديل آخر؟

بينما يعاني البعض في أوروبا، وخصوصا في ألمانيا، حالةَ إنكارٍ - مع استمرارهم في الاعتقاد، في وجه العديد من الدلائل الدامغة التي تبرهن على العكس، بأنه لو ضُبِطَت العجوزات الحكومية، فمن الممكن ضبط العجوزات التجارية - كان الآخرون أكثر واقعية. فهم يعتقدون أن مشكلة العجوزات التجارية ينبغي أن تُعالَج بشكل مباشر، وهو ما يتطلب حتى قيودا أقوى للاقتصاد الكلي: ليس فقط وجود انضباط في الميزانية، بل يتطلب أيضا شروطا أخرى، مثل تلك الشروط المرتبطة بعجوزات الحساب الجاري (الفجوات بين الواردات والصادرات).

كانت هناك مشكلة لدى الاقتراحات الداعية إلى توسيع لائحة المتطلبات (إلى جانب المشكلة السياسية الواضحة المتعلقة بكيف يمكن لمنطقة اليورو الموافقة على مجموعة القواعد الموسعة)؛ فأي من تلك القيود كانت تتناقض مع البنيان النيوليبرالي لليورو. فكيف يمكن للمرء التفرقة بين عجز تجاري «جيد» - وهو العجز الذي يُعَدُّ نتيجة طبيعية لتفاعل القوى الاقتصادية - والعجز «السيئ»؟ كان من الواضح أن العجوزات الإسبانية «سيئة»، ولكن بعد وقوعها. فالأموال التي تدفقت على البلد استُخدمت لتمويل الفقاعة العقارية. وكانت تلك غلطة. ولكنها كانت غلطة قطاع خاص، تماما كما كانت فقاعات التكنولوجيا والمساكن في الولايات المتحدة غلطات قطاع خاص.

ولكن بصورة مسبقة من الصعب معرفة الاستثمارات الجيدة من تلك التي تعد جزءا من موجة من الوفرة اللاعقلانية. فأصوليو السوق لا يمكنهم أبدا تحمُّل الحكومة حتى عند مجرد محاولتها وضع مثل هذا التمييز بين هذين النوعين من تدفق التمويل. فهذا يتضمن الاعتماد على تقدير بيروقراطي حكومي ما، أكثر من الاعتماد على تقدير رجل الأعمال الذي من المفترض أنه وضع أمواله الخاصة واستثماراته على المحك. والحقيقة أنه حتى إن بدا من الواضح أن السوق قد ضلت طريقها، مع الفقاعات العقارية في إسبانيا وأيرلندا، فقد كان قادة منطقة اليورو الاقتصاديون النيوليبراليون يدبجون شعرا عن معجزات السوق. وحينما قلت إنه ينبغي على الحكومة أن تروِّض مثل هذه التجاوزات، قوبلت هذه الفكرة بالذعر، وتساءلوا: هل كنت أشير بذلك إلى أن بيروقراطيي الحكومة أكثر حكمة من القطاع الخاص؟

هكذا يعَد اليورو عالقا بين نارين: فالأسواق بمفردها لا يمكنها إدخال التعديلات الضرورية الكفيلة بتحقيق التشغيل الكامل والتوازن الخارجي. والتخفيض الداخلي لسعر صرف العملة لا يفلح. كما أنه ببساطة لن يكون ضبط العجوزات المالية كافيا هو الآخر: فهو يجعل من ضمان تحقق مستوى التشغيل الكامل أكثر صعوبة كما يفعل القليل لضمان تحقيق التوازن التجاري. وتنظيم الاقتصاد بطرق أخرى لضمان تماشي الواردات مع الصادرات، سوف يتطلب تدخلات غير مقبولة في اقتصاد السوق، على الأقل من منظور الأيديولوجيا النيوليبرالية التي يرتكز عليها اليورو. هناك تطورات مؤسسية أخرى تنطوي على مزيد من التكامل الاقتصادي - التحرك في الاتجاهات التي مكّنت العملة الموحدة من النجاح في الولايات المتحدة المتنوعة والمتباينة - والتي قد تمكن اليورو من النجاح. وسوف نناقش هذه التطورات المؤسسية في هذا الكتاب فيما بعد. ولكن أولا علينا أن نفهم على نحوٍ أكمل مخاطر عدم تصحيح عجوزات الحساب الجاري.

لماذا تعَد مناطق العملة عُرضة للأزمات

لا تواجه البلدان التي تحاول تثبيت سعر صرف عملتها مقابل عملات البلدان الأخرى فترات مطولة من البطالة فقط - بسبب افتقارها إلى الأدوات التي تعيدها إلى مستوى التشغيل الكامل حينما تتعرض لصدمة عكسية - بل إنها تكون أيضا

عُرضة للأزمات. ويصح الأمر نفسه في البلدان الأعضاء في منطقة عملة، فهي أيضا لا يمكنها تعديل أسعار الصرف. والتكاليف الاقتصادية لهذه الأزمات هائلة، ولا يقتصر وقعها على مجرد البطالة المرتفعة والخسارة في الناتج اليوم، ولكن في خفض معدلات النمو سنوات عدة، بل في بعض الحالات عقودا.

وقد حدثت مثل هذه الأزمات مرارا وتكرارا، وفي هذا السياق تعد أزمة اليورو هي مجرد الأزمة الأحدث والمثال الأكثر «سوءا». في الفصل الثاني، على سبيل المثال، قدمت وصفا لأزمة الأرجنتين خلال الفترة 2001-2002م.

ومن السهل تفهم لماذا تعَد مثل هذه الأزمات شائعة جدا مع ربط سعر صرف العملة(*). فلو أصبح سعر الصرف بطريقة ما مرتفعا للغاية، سوف يكون هناك عجز تجاري، إذ تفوق الواردات الصادرات. وهذا العجز تتعين تغطيته بطريقة أو بأخرى، حيث يحدث ذلك بواسطة ما يُطلق عليه تدفق رأس المال إلى الداخل. ويمكن لهذا التدفق أن يأخذ شكل الديون أو الاستثمارات المباشرة. والمشكلات التي تفرضها الديون هي الأكثر وضوحا: ففي نهاية المطاف تصل الديون إلى مستوى مرتفع جدا بحيث تبدأ مشاعر الدائنين في التغير. فهم يقلقون من عدم سداد الديون. وهذه التغيرات في المشاعر يمكن أن تحدث بنحو تدريجي أو بسرعة. ومن المثير للدهشة - وهو ما يعد مرة أخرى شاهدا على عدم رشادة السوق - أن هذه التغيرات تحدث بنحو مفاجئ، وليس استجابة لأي «أنباء» حقيقية. واللغز عادة لا يكمن في تشاؤم الدائنين، ولكن اللغز هو لماذا لم يكونوا أكثر تشاؤما في وقت مبكر عن ذلك. وقد أُطلق على مثل هذه التغيرات «التوقفات المفاجئة»[26]؛ فتدفق الأموال على البلد يتوقف فجأة ويدخل البلد في أزمة.

وعندما يحدث تغير في المشاعر بسرعة يكون من المرجح أن تتبع ذلك أزمةُ ديون، مع رفض الدائنين تأجيل سداد ديونهم عند حلول أجل سدادها، ولا يجد البلد أي أحد لديه الاستعداد لإقراضه. وتكون خيارات البلد عندئذ محدودة: فإما التخلف عن السداد، وإما الذهاب إلى صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة إنقاذ، بقبول خسارة البلد سيادته الاقتصادية مع القرض المصحوب بشروط قاسية[27].

(*) يُقصد بربط سعر صرف العملة تثبيت سعر صرف عملة بلد ما مقابل عملة بلد آخر. فإذا رُبط سعر صرف عملة البلد بالدولار الأمريكي مثلا، يتحدد سعر الصرف لعملة هذا البلد إزاء بقية العملات بالتحرك في سعر صرف الدولار إزاء هذه العملات في ظل ثبات العلاقة مع الدولار. [المترجم].

عادة ما تؤدي التجاوزات التي يقترفها القطاع الخاص إلى عجز تجاري، وعادة ما يحدث الاقتراض من الخارج من قِبل القطاع العائلي أو المشروعات، عبر الوساطة التي تضطلع بها البنوك المحلية التي تقترض، فلنقل بالدولار من الخارج لكي تقرض هذه الأموال، على سبيل المثال، للمستهلكين لشراء سيارات (مثلما حدث في أيسلندا) أو سلع استهلاكية أخرى. وفي حال طالب الدائنون الأجانب بسداد أموالهم من البنوك، ولم تستطع البنوك جمع المبلغ المطلوب، فحينئذ تكون لدينا أزمة مالية[28].

والعجز التجاري ذاته يخلق مشكلة أخرى. فالنسبة المرتفعة من الواردات تضعف الطلب الكلي المحلي. وإذا لم تكن هناك فورة استثمارية - مثل فقاعة رهن عقاري - من أجل ضمان التشغيل الكامل، فعلى الحكومة أن تنفق أكثر[29]. وفي هذه الحالة يذهب رأس المال المتدفق إلى الداخل لتمويل الدين الحكومي الناشئ. ولكن إذا لم تنفق الحكومة الأموال بحكمة، على سبيل المثال، على استثمارات عامة تزيد من إنتاجية البلد وإنتاجه، فسوف تتغير مشاعر المقرضين في نهاية المطاف.

ومرة أخرى هناك أزمة ديون؛ فالحكومة لا تستطيع تأجيل سداد ديونها، في حال كانت الديون قصيرة الأجل. ولكن حتى إذا لم تكن هناك مشكلة تأجيل سداد؛ لأن الديون كانت طويلة الأجل، فالبلد فجأة لا يستطيع تمويل عجزه المالي. وإذا لم تكن الحكومة راغبة في تمويل إنفاقها بطبع النقود، بما يحتمل أن ينجم عنه من تضخم، فعليها أن تقلّص إنفاقها وتدفع بالاقتصاد إلى حالة من التراجع والتدهور[30].

وبنحو عام تكون الأزمات المالية والمصرفية مترافقة مع أزمة اقتصادية، مع هبوط الطلب الكلي والناتج وارتفاع كبير في البطالة. وفي حالة الأزمة المالية أو أزمة الديون لا تستطيع البنوك الاستمرار في الإقراض، ويكون على المشروعات والعائلات التي يعتمد إنفاقها على الاقتراض خفض هذا الإنفاق.

وفي حالة اليورو، بالطبع، لم يكن خيار انخفاض سعر الصرف متاحا، فلنقل، بالنسبة إلى اليونان أو إسبانيا، حتى يمكنه أن يصحح من الخلل التجاري. وأدى هذا إلى أن تكون الأزمات الاقتصادية والمالية والديون أكثر سوءا. وكما سنرى لاحقا، لكي نستعيد شكلا من أشكال «التوازن»، يُضحَّى بهؤلاء الذين يعيشون في البلدان المأزومة. فمع ركود عميق بما فيه الكفاية أو كساد، تُواءَم الواردات مع الصادرات.

وفي كل حالة من الحالات التي تندلع فيها الأزمة، قد يتساءل المرء حقا: لماذا لم يرَ المقرِضون أن البلد قد أصبح مثقلا بالديون؟ وكيف تركوا الوضع ينحدر إلى هذا المستوى؟ هنالك إجابتان عن ذلك. الأولى هي أن الأسواق المالية تعد قصيرة النظر. فهي عادة لا ترى أو لا تفهم ما الذي يحدث في فنائها الخلفي، كما أوضحت ذلك أزمة الولايات المتحدة المالية في العام 2008م. ورؤية أو فهم ما يجري في أي مكان آخر هو أمر أكثر صعوبة. إذ تصبح الأسواق أسيرة للصرعات والموضات، فإقراض أمريكا اللاتينية في السبعينيات وشرق آسيا في بداية التسعينيات، على سبيل المثال، نجمت عنه في النهاية أزمات أمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

بالطبع، لا يحب المصرفيون انتقاد أنفسهم، ويلقون باللوم على المقترضين. ولكن هذه القروض هي صفقات اختيارية. فلو كان هناك مقترض غير مسؤول، فهذا يعني في الحد الأدنى أن هناك مُقرضا غير مسؤول لم يولِ الأمر عنايته الكافية. وكان الواقع أسوأ من ذلك. فمن المفترض أن يكون المقرضون خبراء في إدارة المخاطر. وفي عديد من الحالات استغلوا المشكلات السياسية المزمنة واستفادوا منها[31]: وعادة ما يكون من السهل إغراء الحكومات لكي تقترض بصورة مفرطة. فالحكومة القائمة تستفيد من زيادة الإنفاق، والرخاء الناجم عنه بينما تتحمل التكلفة مستقبلا حكومة أخرى.

ويخلق التفاعل ما بين أسواق المال قصيرة النظر - مع هياكل محفزة تشجع على الاقتراض المتهور غير المسؤول - والحكومات قصيرة النظر مزيجا تفجيريا كامنا، والذي، عندما يجتمع مع ثبات أسعار الصرف يكون من شبه المؤكد انفجاره. وتنشأ هذه المشكلات داخل الحكومات النزيهة التي تمتثل ببساطة للحوافز الطبيعية. ولكن من الواضح أن الفساد يمكنه جعل الأمور أسوأ، حيث يدفع قطاع المال الفاسد رشًا في شكل أو آخر للسياسيين الفاسدين أو لأحزابهم السياسية.

والسبب الثاني وراء إفراط الحكومات في الاقتراض هو أنه يُنقذ بنحو منتظم المقرضون - بواسطة صندوق النقد الدولي، أو بواسطة البنك المركزي الأوروبي وبواسطة الحكومات. ومع تشريك الخسائر بهذا الشكل تتوافر حوافز منحرفة وسيئة تدفع نحو الانخراط في الاقتراض من الخارج. وما حدث في منطقة اليورو هو مرة أخرى مجرد الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من عمليات الإنقاذ تلك.

(وعمليات الإنقاذ هذه بالطبع تنسب إلى أسماء البلدان التي أُنقذت، مثل عملية الإنقاذ المكسيكية والكورية والبرازيلية والإندونيسية والتايلندية. ولكن في كل حالة من هذه الحالات، كان الإنقاذ هو في حقيقة الأمر مجرد إنقاذ للبنوك الغربية).

وقد أدرك هذا، بالطبع، بعض المراقبين في أوروبا. وكان ذلك هو السبب وراء مطالبتهم بما أُطلقت عليه تورية «مشاركة القطاع الخاص» Private Sector Involvement (والذي كان له اسمه المختصر الخاص به: PSI). حيث كان على مقرضي القطاع الخاص أيضا تحمل الخسائر. ولكن غالبا ما كانت تأتي هذه المطالب متأخرة بعد أن تكون الأموال قصيرة الأجل الذكية قد حصلت على الفرصة للانسحاب. ويلقي هذا بالعبء على هؤلاء الذين قدموا قروضا أطول أجلا. (بالطبع، كان يلقى باللوم جزئيا عليهم في حدوث الأزمة نتيجة للإقراض المفرط، ولكن كان ينبغي أيضا توجيه اللوم إلى مقرضي الأجل القصير، بل وفي الواقع في بعض الحالات كان ينبغي توجيه اللوم إليهم أكثر. فربما تكون القروض طويلة الأجل قد اتُفق عليها في وقت كانت تبدو فيه آفاق البلد رائعة. وكان ينبغي أن تكون المشكلات المحدقة أكثر وضوحا بالنسبة إلى مقرضي الأجل القصير). وغالبا كانت المطالب المتعلقة بالإنقاذ تُفرض على الأطراف الخاطئة. ففي الفترة 2012-2013م، طالبت أوروبا بقبول المودعين العاديين في قبرص خفضَ مقدار ودائعهم، أي شطب جزء من قيمة ودائعهم. وقد اعتقدت سلطات منطقة اليورو أنه بإجبار المودعين على تحمل خسائر أكبر، سوف يقللون من كمية الأموال التي كان يتعين عليهم دفعها[32]. وحتى ذلك الوقت كان من المفترض أنه حينما تمر البنوك بعملية إعادة هيكلة، ستتحقق حماية المودعين. وكانت احتمالية تحمُّل المودعين خسارة قد قوضت الثقة بالبنوك في البلدان الضعيفة في منطقة اليورو وأسهمت في ترك الأموال لهذه البنوك، وأسهمت بذلك في الوعكة الأوروبية[33].

دور الأسواق - واليورو - في خلق تباين في أسعار الصرف

يعَد دور العملة الموحدة في خلق الأزمات أكبر مما تشير إليه المناقشة. فقد بدأنا بافتراض أنه بنحو ما، أصبح هناك تباين في سعر الصرف، فبعض البلدان كان لديها سعر صرف مُغالى فيه بشدة. فمع انضمام البلدان إلى منطقة اليورو، كانت

هناك محاولة لضمان أن يكون سعر الصرف «مضبوطا»، أي أن التحول من العملة القديمة إلى اليورو حدث بنحو صحيح.

حتى حينما كانت الشروط الأولية لديهم صحيحة، أدى اليورو نفسه، على أي حال، إلى تباين مع سعر الصرف الحقيقي (أخذا في الاعتبار مستوى الأسعار المحلية) الذي كان مرتفعا جدا في عدد من البلدان، ولذا كانت وارداتهم تتجاوز بنحو منتظم صادراتهم. واندفعت الأموال، على سبيل المثال، نحو إسبانيا وأيرلندا في السنوات اللاحقة على بدء العمل باليورو في العام 1999م، وبنحو خاص في السنوات السابقة على اندلاع أزمة العام 2008م. واعتقد المقرضون بشكل أو بآخر أن التخلص من مخاطر سعر الصرف يعني التخلص من كل أنواع المخاطر. وقد انعكس هذا في شكل أسعار الفائدة المنخفضة التي كان على هذه البلدان دفعها لكي تقترض. فبحلول العام 2005م، كانت علاوة المخاطرة على سندات الحكومة اليونانية (مقارنة بسندات الحكومة الألمانية، أي المقدار الزائد الذي يتعين دفعه للتعويض عن تصورات المشاركين في السوق للمخاطر الأكبر المرتبطة بالسندات اليونانية مقارنة بالسندات الألمانية المضمونة أكثر) قد هبطت إلى رقم تافه بلغ 0.2 في المائة، وهبطت أيضا على السندات الإيطالية إلى 0.2 في المائة، وعلى السندات الإسبانية إلى 0.001 في المائة[34].

وأسعار الفائدة المخفضة التي كان التمويل متاحا بها في إسبانيا (المقترنة بنشوة اليورو، والإيمان بأن اليورو قد افتتح عهدا جديدا من الرخاء والاستقرار) ساعدت على خلق فقاعة عقارية في السنوات السابقة على وقوع أزمة 2008م، فقد بُنيت منازل في إسبانيا أكثر مما بُني في كل من فرنسا وألمانيا وأيرلندا مجتمعة[35]. وقد أدت فقاعة العقارات إلى تشويه الاقتصاد الإسباني. فالوفرة الطائشة للقطاع الخاص، وليس الإنفاق الحكومي، وضعت الاقتصاد الإسباني في حالة عدم توازن. والحقيقة أن البعض في الحكومة كانوا قلقين، وعملوا بجد من أجل تنويع الاقتصاد، وبذلك لو ثبت أنه كانت هناك فقاعة عقارية، فسيمكن للقطاعات الأخرى (في إسبانيا، مثل قطاع الطاقة الخضراء والقطاعات القائمة على المعرفة الجديدة) أن تمسك بزمام الأمور حينما تنفجر الفقاعة. وقد انفجرت الفقاعة قبل أن تنجح هذه الجهود تماما في تنويع الاقتصاد.

وفي غياب منطقة اليورو، كان في إمكان فيضان من الأموال التي تسعى إلى المضاربة أن يغمر البلد ويرفع من أسعار الفائدة للتخفيف من حدة وآثار فقاعة

العقارات. ولكن لأن إسبانيا جزء من منطقة اليورو فقد أدى ذلك إلى جعل هذا الخيار أمرا مستحيلا. ودولة مثل إسبانيا أو أيرلندا تواجه فقاعة عقارية يمكنها، بل كان يجب عليها، فرض ضرائب أرباح رأسمالية أو فرض قيود على الاقتراض بواسطة البنوك المحلية. ولكن أيديولوجية أصوليي السوق المهيمنة في منطقة اليورو استبعدت مثل هذه الإجراءات.

ويمكن للحكومة، على سبيل الخيار البديل، أن تخفض من إنفاقها والسماح باستثمارات مهدرة للقطاع الخاص لتزاحم الاستثمارات العامة الأعلى إنتاجية. ولكن كان للحكومات في إسبانيا وأيرلندا دفق من العائدات الضريبية المتولدة عن الطفرة، وكانت تشعر بأنها ليست في حاجة إلى أن تفعل ذلك. وكان كل من البلدين لديه فائض. وكانت مهمة إدارة التضخم وظيفة البنك المركزي الأوروبي وليست وظيفتهم. كانت وظيفتهم هي الالتزام بقيود الموازنة التي طالبت بها اتفاقية ماستريخت وإنفاق الأموال بنحوٍ جيد، وكانوا يفعلون ذلك. وكان كل شيء وفقا لمعايير التقارب - وأيديولوجية ذلك الوقت - على ما يرام. وباختصار، لقد خلقت القيود المفروضة من قِبل منطقة اليورو، مصحوبة بالأسواق غير الرشيدة والإطار الأيديولوجي النيوليبرالي سعر صرف مغالًى فيه لليورو وهو ما أدى بدوره إلى الأزمة.

الاقتراض بالعملات الأجنبية

خلق اليورو أزمة لسبب آخر، وهو الأمر الذي يبدو أنه لم يكن متوقعا إلى حد بعيد، ويُعزى هذا جزئيا إلى أنه خلق موقفا لم يحدث من قبل. فأزمة الديون لم تكن تحدث عادة في بلاد تكون ديونها بعملاتها الخاصة. فعلى الأقل يمكن لهذه البلدان الوفاء بوعودها بطبع مزيد من النقود. فالولايات المتحدة لا يمكن أن تشهد أزمة على النمط اليوناني، لأنها ببساطة يمكنها طبع النقود التي هي مدينة بها[36].

في الماضي، كان لدى البلدان الخيار من بين الأمور التالية: إصدار الديون بعملة أجنبية، ومواجهة مخاطر أن ترتفع هذه الديون - بالعملة المحلية - لو انخفض سعر صرف عملتها، وإذا تعرضت حتى للمخاطر الأسوأ بالعجز عن السداد لو انخفض سعر صرف عملتها بنسبة كبيرة جدا، أو إصدار الديون بعملتها الخاصة مع دفع أسعار فوائد أعلى. وبالطبع لو كانت الأسواق تعمل

بنحو جيد، فلم تكن أسعار الفائدة الأعلى لتفعل شيئا سوى تعويض المقرضين الأجانب عن مخاطر سعر الصرف - فالأموال التي تُدفع لهم سدادا للديون ربما تكون قيمتها أقل بكثير من قيمتها عند الوقت الذي أقرضوا فيه هذه الأموال[37]. ولكن الحكومات قصيرة النظر (عادة تُرشَق بالبيض بواسطة الممولين الدوليين، بل حتى بواسطة صندوق النقد الدولي) تشجع الاقتراض بالعملة الأجنبية، لأن عبء هذه الديون على الميزانية الحالية يكون أقل، وذلك ببساطة لأن مدفوعات الفائدة الاسمية تكون أقل.

بعد موجة الأزمات التي حدثت في التسعينيات وفي بداية الألفية الجديدة، تعلمت عديد من الحكومات الدرس. فقد بدأت هذه الحكومات في الاقتراض بالعملة المحلية، ومارست ضغوطا على الشركات والعائلات في بلدانها للاقتراض بالعملة المحلية[38]، وتطورت من ثم أسواق العملة المحلية.

وقد خلقت منطقة اليورو موقفا جديدا. فالبلدان والشركات والعائلات داخل البلدان تقترض كلها باليورو. ولكن على الرغم من أنهم كانوا يقترضون بالعملة التي يستخدمونها، فإنها كانت عملة لا سيطرة لهم عليها.

وخلقت أوروبا بنحو غير مقصودٍ المشكلة المألوفة التي تواجهها البلدان النامية مرتفعة الديون والأسواق الناشئة. فاليونان لا تتحكم في المطابع التي تطبع العملة التي اقترضت بها. وتدين اليونان بأموال باليورو. ومقرضو اليونان ليس لديهم استعداد للموافقة على تأجيل سداد ديونهم. وكانت كمية اليوروهات المتولدة من عائدات التصدير غير كافية لسداد ما تَدين به. وببساطة لم يكن في مقدور اليونان الوفاء بالتزاماتها.

ومن المفترض أن تكون الأسواق قد أدركت الموقف الخطر الجديد الذي خلقته منطقة اليورو، وأن تعمل على الحد من إقراضها استجابة لذلك الموقف. ولكن، كما حدث كثيرا، كانت الأسواق عالقة في سلسلة أخرى من الوفرة الطائشة - نشوة اليورو. فقد ركزت الأسواق على فوائد التخلص من مخاطر سعر الصرف، وليس على التكاليف المرتبطة بزيادة مخاطر العجز عن سداد الديون، وخاصة ديون السندات الحكومية. وقد رأى الكثيرون في التدفقات الضخمة للتمويل علامة على نجاح منطقة اليورو. ومع مراقبتي حالات مشابهة من تدفق رأس المال عبر الحدود عند الإطاحة بالقيود على حركة رأس المال، خصوصا من موقعي في البنك الدولي، لم أكن متفائلا كثيرا.

ولتجنب مثل هذا الموقف كان يمكن لأوروبا قاطبة أن تقترض باليورو، وفي توفير الإقراض من العائدات لدول مختلفة، والتي ستصبح عندها مسؤولة عن سداد الأموال. ولكن أوروبا اختارت عدم منح القروض بنحو مركزي بهذه الطريقة. ومع إقدامهم على هذا الاختيار عزز قادة منطقة اليورو من احتمالات وقوع أزمة ديون.

ولم يقتصر الأمر فقط على كون الدول التي وقّعت على الانضمام لمنطقة اليورو لم تدرك تمام الإدراك عواقب الاقتراض بعملة خارج سيطرة أيّ منهم، بل إن هذه البلدان لم تدرك أيضا الآثار التي ستترتب على سيادتها الوطنية: انتقال السلطة الذي حدث يمكنه أن يؤدي – وقد أدى بالفعل - إلى إساءة استغلال هذه السلطة. حينما لا يُقْدِم الدائنون على إقراض، فلنقل على سبيل المثال، إسبانيا، فالملاذ الوحيد المتاح للبلد هو التحول نحو شركائها في منطقة اليورو، للحصول على الأموال إما من خلال البنك المركزي الأوروبي وإما من خلال آليات أخرى[39]. وقد كان هذا تطورا مصيريا وحاسما.

ومن دون توافر سبل للحصول على التمويل، يميل البلد نحو الإفلاس. ولكن ليس هناك إطار قانوني دولي جيد يتعلق بإفلاس الدول، كما كانت قد تعلمت الأرجنتين وعديد من الدول الأخرى مما أثار كدرهم وغمهم. وفي غياب مثل هذا الإطار، يمكن لحالات التخلف عن سداد الديون أن تكون مكلفة للغاية. ربما يكون لدى الدائنين حافز لإفزاع البلدان المعرضة للخطر لجعلها تعتقد أن تكلفة التخلف عن سداد الديون سوف تكون تكلفة مرتفعة للغاية، وأكثر ارتفاعا بكثير من تكلفة الإذعان لمطالب الدائنين[40].

وما كادت بعض البلدان في منطقة اليورو تتحول لتصبح مدينة بأموال لدول أخرى أعضاء في المنطقة، حتى تغير الاتحاد النقدي: فبدلا من وضع الشركاء المتساوين الذين يسعون جاهدين من أجل تطبيق السياسات التي تحقق النفع لكل واحد منهم، أصبح البنك المركزي الأوروبي وسلطات منطقة اليورو وكالات لتحصيل الديون لمصلحة الدول المُقرضة، مع تأثير ونفوذ خاص لألمانيا. وعلى الرغم من أن هذه لم تكن قط النية عند إنشاء منطقة اليورو، فما قد حدث كان ينبغي توقع حدوثه. فهذا بكل بساطة يعكس القول المأثور القديم «من يدفعْ أجرة الزمار يخترْ اللحن»(*). وكان لدى ألمانيا المال. وينبغي أن يوافق البرلمان الألماني على أي

(*) He who pays the piper calls the tune.

برنامج جديد مهم. وقد أصبح واضحا أن البرلمان سوف يوافق على هذه البرامج الجديدة فقط لو كانت هناك «شروط» كافية تُفرض على البلدان المأزومة. وقد تحدى الألمان مرارا حتى دستورية تدابير البنك المركزي الأوروبي الرامية إلى مساعدة البلدان المأزومة.

وأصبحت القوة المتمثلة في القدرة على حجب منح الديون قوة لإجبار الدولة على تسليم سيادتها الاقتصادية فعليا، وهذا بالضبط ما كانت الترويكا، التي كان البنك المركزي الأوروبي من بين أطرافها، قد فعلته بنحو أكثر وضوحا في حالة اليونان ومصارفها، وإلى حد أقل في بقية البلدان المأزومة الأخرى. فقد فرضت الترويكا سياسات لم تكن تهدف إلى التشجيع على تحقيق التشغيل الكامل والنمو، بل تهدف إلى خلق الفوائض التي ربما تمكن البلدان المدينة من سداد ما سبق أن اقترضته.

لماذا حتى تعد الفوائض التجارية مهمة؟

لقد شرحت لماذا، في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ربما ينتهي المطاف بالدول محققة عجوزات تجارية ضخمة، وكيف أن التوقف المفاجئ في استعداد الآخرين لتمويل هذا العجز يمكنه أن يعجل بوقوع أزمة. والطريق الذي اختارت أوروبا أن تتخلص به من العجوزات التجارية هو وضع الاقتصاد في حالة ركود. وحينما يكون البلد في حالة ركود، فهو يكف عن شراء السلع من الخارج. وتنخفض بذلك الواردات. وفي هذه الحالة يكون «العلاج» سيئا بقدر المرض، بل هو حتى أسوأ منه.

ولكن حتى الفوائض التجارية تعد مشكلة. وقد اعتادت ألمانيا تحقيق فوائض تجارية ضخمة، وهي فوائض كانت بنحو مستمر أكبر حتى مما تحققه الصين إذا ما نُسبت هذه الفوائض إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل وفي عديد من السنوات كانت هذه الفوائض مقومة بالدولار أكبر حتى بنحو مطلق مما تحققه الصين. والحقيقة أنه خلال السنوات الأخيرة، وصلت الفوائض الألمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مثلَي ما حققته الصين تقريبا من فوائض[41]. وانتقدت الولايات المتحدة الفوائض الصينية، بالقول إنها تمثل مصدَر خطرٍ للاستقرار الدولي. والسبب وراء هذا الانتقاد بسيط: بالنسبة إلى العالم ككل ينبغي أن يتساوى مجموع الفوائض مع مجموع العجوزات.

فإذا كانت بعض البلدان تحقق فائضا، أي تصدر أكثر مما تستورد، فبلدان أخرى ينبغي أن تحقق عجزا، أي عليها أن تستورد أكثر مما تصدر. إذن لو كانت العجوزات تمثل مشكلة فالأمر ذاته ينطبق على الفوائض[42].

وبالمثل فإنه لو حُدِّد سعر الصرف بحيث تكون منطقة اليورو ككل في حالة توازن تجاري، وهو ما فعلته تقريبا في السنوات السابقة لاندلاع الأزمة، وكان لدى ألمانيا فائض تجاري، فيعني هذا أن بقية منطقة اليورو يجب أن يكون لديها عجز.

وتعد الفوائض، من بعض النواحي، مشكلةً أكبر حتى من العجوزات، كما جادل كينز بذلك[43]، لأنها تسهم في نقص الطلب العالمي. وهذه البلدان التي تحقق فوائض تنتج أكثر مما تشتري، وهي بهذا لا تنفق كل دخولها. وبالطبع بلدان العجز سوف تحب أن تشتري أكثر. لكن لو لم يكن لدى أي أحد الاستعداد لإقراض بلدان العجز، فلن تستطيع ذلك، أو لو كانت خاضعة لبرنامج صندوق النقد الدولي أو الترويكا يمنعها من الإنفاق أكثر، فلن تستطيع أيضا. وحينما تكون هناك اختلالات ضخمة (مثل تلك المرافقة للفوائض التجارية الألمانية)، فالفوائض التي لا تُنفَق في بلدان الفائض لا تُعوَّض بالكامل عبر الإنفاق المفرط لبلدان العجز. تكون النتيجة في هذه الحالة هي إضعاف الطلب العالمي الكلي.

قبل وقوع الأزمة أعادت ألمانيا تدوير فوائضها، عمليا، عبر إقراضها بلدان المحيط الأوروبي، كإسبانيا وأيرلندا، وهو ما سمح لهذه الدول بإدارة عجوزاتها[44]. ولكن بفعلها ذلك قد ساعدت على خلق أزمة اليورو وعززت من التباعد داخل أوروبا. فقد أصبحت بلدان المحيط مدينةً، وكانت ألمانيا الدائن الأكبر. وكما ذكرنا من قبل ليس هناك من انقسام أكبر من الانقسام الحادث بين الدائنين والمدينين.

تركزت مناقشتنا هنا على الاقتراض والإقراض بواسطة الدولة. والتحليل لا يميز بين الاقتراض الخاص والعام. وهذا أمر مهم: يمكن للاختلالات التجارية أن تمثل مشكلة بغض النظر عن موضع نشأتها سواء أكان القطاع العام (كما هو الوضع في اليونان) أم الخاص (كما هو الحال في إسبانيا وأيرلندا). وتركز معايير التقارب على مشكلة القطاع العام فقط. وتاريخيا كان اقتراض القطاع الخاص مساويا في الأهمية أو حتى أكثر أهمية من اقتراض القطاع العام.

الفوائض: فضيلة أو رذيلة؟

غالبا ما تنظر بلدان الفوائض إلى فوائضها التجارية - عدم الشراء من الخارج بقدر مماثل لما تحصل عليه من عوائد من بيع سلعها وخدماتها - والمدخرات المرافقة لهذا الوضع باعتبارها وسام شرف. والمدخرات فضيلة. وتقول ألمانيا إن على كل البلدان تقليد ما تفعله. ولكن الفضيلة الألمانية تعد فضيلة فريدة: فكما سبق أن رأينا بحكم التعريف لا يمكن لكل البلدان تحقيق فوائض، وأي شيء تفعله ألمانيا لتحقيق فوائضها يؤدي، عمليا، إلى زيادة عجز بعض البلدان الأخرى. والبلد الذي يكون في حالة عجز، بدوره، من المحتمل أن يواجه طلبا ضعيفا، ومن المحتمل حتى بطالةً مرتفعة وأزمة. ولو كانت الصادرات تخلق وظائف، إذن فالواردات تدمِّرها. ويصعب اعتبار الأمر فضيلةً لو كان طرف ما يمكنه تحقيق تلك الفضيلة بإكراه شخص آخر على أن يكون عاصيا، أي لو كان من المحتم أن تؤدي أفعال بلد ما إلى مشكلات في بعض البلدان الأخرى.

وعلم الاقتصاد الحديث، بدءا من كينز، شرح أنه في عالم من البطالة هناك لغز الادخار The Paradox of Thrift(*). فلو حاول كل فرد أن يدخر أكثر، ولكن كانت الاستثمارات ثابتة، فكل ما يحدث هو انخفاض الدخول. والمفارقة هي أن المدخرات الكلية لا تزيد. وسبب ذلك بسيط: عند حالة التوازن يجب أن تتساوى المدخرات مع الاستثمار. وهكذا إذا لم يتغير الاستثمار، فالمدخرات لا يمكنها التغير. وإذا أصر الأفراد على ادخار جزء أكبر من دخلهم فالطريقة الوحيدة التي يمكن بها لمستوى المدخرات التغير هي أن يُخفِّض مستوى الدخل.

والعالم اليوم يمر بهذا الموقف الدقيق، حيث يؤدي قصور الطلب الكلي إلى إبطاء النمو ووجود نحو 200 مليون في حالة بطالة حول العالم. وهذا القصور في الطلب هو السبب وراء ما أشار إليه الكثيرون على أنه جمود عالمي ممتد في

(*) ابتُكِر المصطلح على يد الاقتصادي الشهير جون ماينارد كينز. ويذهب إلى أن محاولة الأفراد زيادة الادخار خلال مرحلة الكساد الاقتصادي تؤدي بالأساس إلى انخفاض في الطلب الكلي، ومن ثم في النمو الاقتصادي. ومثل هذا الموقف يعد ضارا لكل فرد مع تحقيق الاستثمارات عائداتٍ أقل من المعتاد. وقد انتُقدت هذه النظرية من قبل الاقتصاديين غير الكينزيين على أساس أن الزيادة في المدخرات تضخ في البنوك مزيدا من الأموال، مما يدفع نحو انخفاض أسعار الفائدة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإقراض ومن ثم الإنفاق. [المترجم]. انظر:
https://economictimes.indiatimes.com/definition/paradox-of-thrift

النشاط الاقتصادي. (مصطلح ممتد Secular هنا يعني فقط أنه طويل الأجل في مقابل مصطلح دوري cyclical، وهو الانخفاض المؤقت في النمو الذي يعد جزءا من دورات الأعمال المعتادة). وقد زادت «فجوة» الوظائف بشكل هائل منذ حدوث الركود الكبير، حيث هناك نحو 60 مليون وظيفة أقل الآن مقارنة بما كان يمكن توقع توافره من وظائف في حال عدم وقوع أزمة اقتصادية[45].

وهناك سبب آخر لكون الفوائض تعد إشكالية على نحو خاص. فعادة يكون من السهل على بلد الفائض التجاري التعامل مع فائضها مقارنة بقدرة بلد العجز التجاري على فعل شيء ما بشأن عجزها. فهناك مجال واسع أمام كل من ألمانيا والصين، على سبيل المثال، لزيادة الأجور، وخاصة الأجور التي هي عند القاع(*). وحتى وقت قريب لم يكن لدى ألمانيا حتى حد أدنى للأجر، وحتى الآن، الحد الأدنى هو فقط 8.5 يورو للساعة (وهو ما يكافئ وفقا لمتوسط سعر الصرف في العام 2015 نحو 9.35 دولار)[46] مقارنة بحد أدنى يبلغ 9.47 يورو (تقريبا 10.42 دولار) في فرنسا. ولو زادت أجور العمال الألمان فسوف يعمدون إلى الشراء أكثر، بما في ذلك شراء كميات أكبر من السلع المستوردة.

بصفة عامة كان في مقدور البلدان التي تمر بأزمة، بل حتى بلدان مثل فرنسا وإيطاليا، خفضُ عجوزات موازين حساباتها الجارية، مع حفاظ ألمانيا ليس فقط على مستوى الفائض الذي كانت تحققه، بل زيادته، ولدى منطقة اليورو الآن فائض إجمالي ضخم من المتوقع أن يبلغ 452 مليار دولار في العام 2015[47]. ولكن وفقا للحسابات الأساسية للعجوزات والفوائض، فقد تحقق ذلك فقط بزيادة العجوزات في بقية العالم. وسوف يكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلا، حفاظ منطقة اليورو على هذا الفائض إلى الأبد من دون ظهور مشكلات في بقية العالم. لا بد من تنازل ما.

الآثار الخارجية وقضية حوكمة اليورو والعالم

حينما يفرض الأفراد، والمشروعات، أو البلدان تكاليف على الآخرين - والتي لا يكون عليهم هم أنفسهم دفعها - يقول الاقتصاديون إن هناك أثرا خارجيا. وقد

(*) أي أجور أقل العمال أجرا. [المترجم].

شرح التحليل السابق كيف أن الفوائض الألمانية تفرض آثارا خارجية على بقية العالم، بمن في ذلك شركاؤها في منطقة اليورو. ونظام اقتصادي عالمي جيد التصميم - ومنطقة يورو جيدة التصميم - كان سيطبق إجراءات للتعامل مع هذا الأثر الخارجي. وحاليا لا تتوافر لنا على المستوى العالمي طريقة لإرغام البلدان على عدم تحقيق فوائض[48]. وقد حاولت مجموعة العشرين - مجموعة الاقتصادات العشرين الأكبر في العالم التي ترى أن دورها هو المساعدة على تنسيق السياسات الاقتصادية الدولية - حضّ البلدان على عدم تحقيق فوائض. والمفارقة أن المجموعة ركزت انتباهها على الصين التي تعد فوائضها في حالة انخفاض، بدلا من تركيز هذا الانتباه على ألمانيا.

وداخل منطقة اليورو، أيضا، لم يُفعَل أي شيء للحد من الفوائض. وكما ذكرنا فقد كان تركيز الانتباه على أنشطة الحكومة، وفقط على العجوزات. وكانت الفرضية الخاطئة هي أن العجوزات الحكومية تعد المصدر الرئيس للآثار الخارجية، وهي أيضا الجانب الرئيس من سلوك البلد الذي يلقي بظلاله على رفاه الآخرين وعلى طريقة عمل النظام الاقتصادي.

تعليقات ختامية

عرف مؤسسو اليورو أن إنجاح عمل عُملة موحدة في مجموعة مختلفة من البلدان لن يكون أمرا سهلا. لكن تحليلهم لما يتطلبه هذا الأمر كان مشوبا بعيوب كثيرة: فمعايير التقارب التي اعتمدوها، بالحد من العجوزات والديون العامة (المالية)، جعلت من مهمة تحقيق التشغيل الكامل في أوروبا ككل أمرا أكثر صعوبة. وكانت مهمة الحد من عجوزات التجارة مما يزيد من هذه الصعوبة، وهي المشكلة التي كان اليورو نفسه، على الأقل جزئيا، مسؤولا عنها. واستمرار العجز التجاري هيأ الجو لحدوث أزمات: وكانت الأزمات التي يمكن التنبؤ بها والأزمات المتوقعة قد ظهرت فقط بعد عقد واحد من بدء العمل باليورو.

الاستجابة

مع رؤية الأمور تتحول لتصبح مختلفة للغاية عما كان قد وُعِد به - أزمات وركود بدلا من عهد جديد من الرخاء - كان يحدو المرء الأمل في أن قادة أوروبا

سيدركون أن التحليل الاقتصادي الذي أقيم على أساسه اليورو كان معيبا، ولو أريد لليورو النجاح فالمطلوب هو استكمال «المشروع غير المكتمل»، وأن يحدث ذلك بسرعة. وكان عليهم وضع الترتيبات المؤسسية المطلوبة للتعويض عن الخسارة في قدرة البلدان على استخدام أسعار الفائدة وأسعار الصرف للحفاظ على وضع التشغيل الكامل ولأجل إبقاء الواردات متماشية مع الصادرات.

وعلى النقيض من ذلك حاولت ألمانيا إلقاء اللوم في أزمة اليورو على الفشل في فرض الانضباط في الميزانية. وقد حاجج تحليلنا بخلاف ذلك: فطبيعة بنية منطقة اليورو ذاتها، وليس حتى فشل الدول فرادى، هي ما ينبغي إلقاء اللوم عليه. وآليات السوق (تخفيض سعر الصرف الداخلي) ليست بديلا كافيا للإحلال محل خسارة القدرة على تعديل أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويمكن القول إن اليورو قد خلق أزمة اليورو.

ووجب أن يكون خطأ هذه السردية التي تلقي باللوم في أزمة اليورو على العجوزات المالية واضحا: فعدة بلدان في أوروبا حافظت على انضباطها المالي، وعلى رغم أنها واجهت مشكلة بطالة حادة، بل واجهت حتى أزمات، وهذا لا يقتصر على البلدان الموصوفة بأنها مسرفة ومبذرة في جنوب أوروبا، بل يشمل حتى البلدان التي تتحمل مسؤولية أكبر في الشمال، كأيرلندا وفنلندا. ويمكن لاقتصادات السوق أن تعاني الأزمات ببساطة نتيجةً لديناميات الرأسمالية، ففي غياب ضوابط تنظيمية كافية تكون هناك عادة فقاعات ائتمانية. ولكن الأيديولوجية النيوليبرالية تتجاهل مصادر الاضطراب والتقلب هذه - كان ذلك هو مصدر الركود الكبير ذاته وكذلك أزمة شرق آسيا - مع تركيزها بكل بساطة على الإخفاقات المتعلقة بالميزانية في اليونان، وهي الإخفاقات التي كانت أسهل للفهم، والشجب.

وكان هذا الفشل في تشخيص مصدر مشكلة منطقة اليورو مرتبطا بنحو لا مفر منه بالفشل في اتخاذ القرارات التي يمكنها أن تتصدى لمثل هذه المشكلات. وبدلا من تصحيح المشكلة الأساسية استمروا في تنفيذ السياسات القائمة على أساس نظرية من الواضح أنها معيبة. ومع تطور الأزمة جددوا التزامهم بمعايير التقارب بإلزام أنفسهم بتطبيق هذه المعايير بشكل أشد صرامة.

وبفعلهم هذا إنما هم أشاروا إلى شيء واحد: إنها مسألة أيديولوجيا، لا علم الاقتصاد. لقد كان فشلا مع سبق الإصرار بعدم النظر إلى الأدلة. وربما لم يكن فهم

الإخفاقات في مصلحة ألمانيا، إذ كان سيترتب على فهمها مطالبتها بفعل ما يتجاوز مجرد إلقاء المحاضرات على شركائها.

التطلع إلى الأمام

على الرغم من أن معايير التقارب كان من المفترض أن تسرِّع من عملية التقارب، فقد أدت بنية منطقة اليورو إلى زيادة الاختلافات بين بلدان الإقليم في عدة نواح رئيسة، مما أدى إلى زيادة حدة الاختلافات الكبيرة التي كانت موجودة بالفعل حينما شُكِّلت منطقة اليورو. والأكثر أهمية هو أنها أدت إلى زيادة الانقسام بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة. وسوف يشرح الفصل التالي الطرق التي بموجبها كانت بنية منطقة اليورو الحالية تفضي إلى أن تصبح الدول القوية داخل هذه المنطقة أكثر قوة، وتصبح الدول الضعيفة أكثر ضعفا. وأصبحت البلدان الدائنة أكثر غنى، والدول المدينة أكثر فقرا. والتقارب المنشود قد تحول إلى تباين.

5

اليورو: نظام للتباين

كانت منطقة اليورو صرحا جميلا أُقيم على أساسات واهية. وكانت الشروخ واضحة منذ البداية، ولكن بعد أزمة العام 2008 أصبحت هذه الشروخ تصدعات. وبحلول صيف العام 2015، بعد إطلاق اليورو بستة عشر عاما، بدا الأمر كأن على اليونان مغادرة منطقة اليورو. وانفتحت حالة من الانقسام الحاد بين الدائنين والمدينين، واستقر النفوذ السياسي داخل منطقة اليورو بين أيدي الدائنين، وخصوصا ألمانيا. وأُرغِمت الدول المأزومة على الدخول في حالات من الركود العميق والكساد. وأرست أوروبا نظاما للتباين في الوقت الذي كانت تحسب فيه أنها وضعت نظاما للتقارب.

«لقد تدفقت الأموال تجاه الولايات المتحدة بعد أزمة العام 2008 العالمية على الرغم من أن إخفاقات نظام الولايات المتحدة المالي هي التي كانت قد عَجّلت بوقوع الأزمة»

وكان هناك العديد من الملامح التي وسمت منطقة اليورو، والتي كان يُعتَقد أنها أساسية لنجاحها، بينما كانت في حقيقة الأمر مركزا للتباعد بين أطرافها. وقد وُضِع علم الاقتصاد النموذجي على أساس مبدأ الجاذبية الأرضية: فالمال ينتقل من الدول الغنية برأس المال - حيث يكون العائد على رأس المال ضعيفا - إلى الدول التي تعاني شُحا فيه. وكان الافتراض هو أن العائدات، معدلةً وفقا لمستوى المخاطر(*) في مثل هذه البلدان، سوف تكون مرتفعة. ولكن في أوروبا، وفي ظل اليورو، يبدو أنه ليست حركة رأس المال فقط، بل حركة العمل أيضا، كانت تتحدى مبدأ الجاذبية الأرضية. فالمال يتدفق إلى أعلى[1]. وسوف أشرح في هذا الفصل كيف خلقت أوروبا هذا التحدي لنظام الجاذبية. ويعد فهم مصادر التباين والتباعد أساسيا في خلق منطقة يورو يمكنها النجاح.

التباين في أسواق رأس المال والأسواق المالية ومبدأ السوق الموحد

كانت كفالة حرية الانتقال لكل من عنصري رأس المال والعمل داخل أرجاء المنطقة واحدا من مصادر قوة منطقة اليورو. ويسمى هذا أحيانا «مبدأ السوق الموحد» Single-Market Principle. وكان من المفترض أن تؤدي حرية الانتقال إلى التخصيص الكفء للعمل ورأس المال، وبذلك تعمل على تعزيز الرخاء الأوروبي. حيث سيتجه كل عنصر من العنصرين إلى المكان الذي تتحقق له فيه أعلى عائدات.

ومع انتقال رأس المال من الدول الغنية (وفيرة رأس المال) إلى الدول الفقيرة (التي تعاني ندرة في رأس المال)، كما تذهب النظرية، سوف تصبح الدخول عبر أوروبا أكثر تماثلا، كما سوف تعمل منطقة اليورو كاملة بنحو أفضل. وسوف ينجم التقارب عن عمل قوى السوق الطبيعية، فلو أدّت الحكومات ما يتعين عليها أداؤه

(*) يعد مفهوم «العائدات معدلة وفقا لمستوى المخاطر Risk-Adjusted Returns» من حيث الجوهر وحدة قياس تُوضَع بموجبها الأصول الاستثمارية المختلفة على قدم المساواة للمساعدة على تحديد مدى مناسبة العائدات من استثمار ما في ظل درجة المخاطر التي يجري تحملها. ويُمكّن هذا المفهوم من ثم المستثمر من إجراء تحليل مقارن بين أداء استثمار بدرجة مخاطر محددة واستثمار آخر بدرجة مخاطر أقل، حيث يُفاضَل بين الاستثمارات المختلفة على أساس ما تجنيه من عوائد في ظل درجة معينة من المخاطر. ومن الطبيعي أن يتجه المستثمر إلى الاستثمار في أصلٍ ذي درجة مخاطر أعلى، إذا كان ما يجنيه من عائد يفوق بنسبة مقبولة العائدَ الذي يتحقق من استثمار ذي درجة مخاطر أقل. وينطبق مفهوم «العائدات معدلة وفقا لمستوى المخاطر» على جميع الأصول الاستثمارية كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار. [المترجم].

- بالإبقاء على العجوزات والديون منخفضة - سوف يتكفل السوق بعمل البقية. وكان على قادة أوروبا أن يعرفوا أن هناك كمّا كبيرا من التحليل الاقتصادي - النظري والتطبيقي - الذي يبين أن هذه التوقعات كانت خاطئة.

والحقيقة أنه كان هناك مثال من العالم الواقعي على مرأى من الجميع: فالظروف في إيطاليا كانت مختلفة تماما عما يرد في اقتصادات الكتب المدرسية. فليست هناك حكومة فرضت قيودا على حركة رأس المال والعمل بين شمالي وجنوبي إيطاليا. كما كان لهما الإطار القانوني نفسه. ومع هذا كان الجنوب الإيطالي يحقق بشكل مستمر دخلا أقل مقارنة بالشمال. وعلى الرغم من وجود فترات كان يتحقق فيها بعض التقارب فإنه لم يحدث تقارب خلال العقود الأخيرة[2].

السوق الموحد ومنطقة اليورو وعدم رشادة السوق خلقت معا أزمة اليورو

شرح الفصل السابق كيف أن حرية تدفق رأس المال مع خلق منطقة اليورو أديا إلى أزمة اليورو. إذ اعتقدت أسواق رأس المال متناهية الحماقة أن التخلص من مخاطر سعر الصرف يعني التخلص من كل المخاطر، واندفعت نحو بلدان المحيط[*]. وفي بعض الحالات خلقت فقاعات عقارية. وفي كل الحالات خلقت ضغوطا تصاعدية على الأسعار وعجوزات الحساب الجاري التي لم يكن من الممكن تحملها. ودخل بلد بعد الآخر في أزمة، مع إدراك الأسواق أخيرا أن عجوزات الحساب الجاري لم يكن يمكن تحملها، ومع انفجار الفقاعات العقارية. ولكن عند هذا الوقت كان قد فات الأوان: فالأموال التي كان ينبغي توجيهها لجعل هذه البلدان أكثر إنتاجية ذهبت بدلا من ذلك لتمويل الاستهلاك والفقاعات العقارية (في إسبانيا وأيرلندا) وعجوزات الحكومة (اليونان).

كما شرح الفصل السابق أيضا كيف أن الأسعار في هذه البلدان قد ارتفعت نسبيا - لِنَقُل - مقارنة بالأسعار في ألمانيا، وزادت الواردات قياسا إلى الصادرات. وأصبحت العجوزات التجارية سمة معتادة في حياة هذه البلدان. وكان من المفترض أن يعمل

(*) المقصود ببلدان المحيط للاتحاد الأوروبي وتحديدا جنوب وشرق أوروبا. [المترجم].

تخفيض سعر الصرف الداخلي على إلغاء الضرر الذي حدث[3]. ولكن كما سبق أن رأينا عمل تخفيض سعر الصرف الداخلي، في أفضل الأحوال، ببطء وكان يمكن أن يكون مكلفا للغاية، فزيادة الأجور والأسعار تعد أسهل بكثير من الحالة العكسية.

وأقدمت الأموال نفسها غير الرشيدة التي عملت على خلق أزمة اليورو - مع إدراكها الخطأ الفادح الذي ارتُكِب - على ما يفعله التمويل دائما في مثل هذه المواقف: الرحيل.

ولا يصف هذا التحليل بالطبع كل البلدان التي واجهت ركودا اقتصاديا وعجوزات تجارية كبيرة. وكما ذكرنا سابقا لقد عانت فنلندا مشاكل في قطاعين من قطاعاتها التصديرية الرائدة وضعفا في بعض أسواقها الرئيسة. ولكن حتى هنا يقع اللوم على اليورو حيال فترة الانكماش المطولة، لأن وجوده أدى إلى غياب الأداة المعيارية(*) التي كان يمكن عن طريقها العودة بسرعة إلى التشغيل الكامل مع تحقيق التوازن في التجارة - ولم يُوضَع أي شيء ليحل محل تلك الأداة الغائبة.

هروب رأس المال

مع ظهور أزمة اليورو تركت الأموالُ النظمَ المصرفية في البلدان الضعيفة، وذهبت إلى النظم المصرفية في البلدان القوية. ومع تدفق الأموال خارج نُظمها المصرفية كان على البنوك في البلدان الضعيفة إبرام عقود لإقراضها. وقد أشرت إلى هذا التقلص في الإقراض بتعبير «تقشف القطاع الخاص» Private Austerity. وكان حجم هذا التقلص هائلا، وأثر بشكل خاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وليس هناك ما يبعث على الدهشة في أن تكون البلدان التي تمارس فيها هذه المؤسسات دورا مُهما هي التي تأثرت على نحو سلبي أكثر. (تستطيع المؤسسات متعددة القومية الاقتراض من الأسواق الدولية، وبهذا فهي لا تعتمد على ما يحدث داخل أي بلد بعينه). وبحلول العام 2013 كان حجم القروض الصغيرة التي تقل عن مليون يورو - والتي تعتبر مؤشرا إلى اقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) - لايزال أقل بكثير من الذروة

(*) المقصود هنا القدرة على تخفيض سعر صرف العملة. [المترجم].

التي بلغتها قبل الأزمة في جميع البلدان المأزومة: تقريبا كان نصفها في البرتغال، وأقل بنحو الثلثين في اليونان وإسبانيا، وأقل بأكثر من 80 في المائة في أيرلندا. ولكن الانخفاض كان كبيرا حتى في العديد من البلدان القريبة من وضع الأزمة: انخفاض بنحو الخمس في إيطاليا، على سبيل المثال[4].

بحلول العام 2015 كانت المفوضية الأوروبية تحتفل بـ «البراعم الخضراء» Green Shoots للمشروعات الصغيرة والمنوسطة في القارة الأوروبية، والتي تعد مسؤولة عن 67 في المائة من الوظائف في الاتحاد الأوروبي[5]. ولكن بالنسبة إلى كثيرين كانت نغمة التفاؤل تلك سابقة لأوانها، خصوصا في البلدان المأزومة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتعافَ في اليونان، حيث استمر أكثرُ من ثلثها في الإفادة بأنْ «فرص الحصول على التمويل» هي أكبر عقبة منفردة تواجهه لممارسة عمله[6]. وسوف نرى لاحقا كيف أن البنك المركزي الأوروبي، برئاسة ماريو دراغي Mario Draghi، قد اتخذ إجراءات شديدة من أجل استعادة الثقة بسوق السندات، وخصوصا سندات البلدان المأزومة، وفي حين أن البنك قد يكون أنقذ بذلك أسواق السندات واللاعبين الأثرياء في هذه المباراة، فإنه بالعودة إلى ماين ستريت فما فعله يبدو أنه لم يكن له أثر يُذكر.

تفسير التدفق عكس الجاذبية

يعد تدفق الأموال خارج النظام المصرفي للبلدان المأزومة أمرا مفهوما. فالثقة بالنظام المصرفي لأي بلد تعتمد جزئيا على الثقة بمدى توافر القدرة والرغبة لدى بنك الحكومة في الإنقاذ المالي للبنوك التي تقع في أزمة. ويعتمد هذا بدوره جزئيا على وجود: (1) أطر مؤسسية تقلل من احتمالية أن الإنقاذ المالي سوف يكون ضروريا. (2) اعتمادات خاصة يُعمَد إلى تجنيبها في حال كان الإنقاذ ضروريا. (3) إجراءات قائمة ومعمول بها تضمن أن المودعين سوف يُعوَّضون تعويضا كاملا[7].

وعادة ما تستفيد البنوك من دعم ضمني في المناطق التي تمتلك الحكومات فيها قدرة أكبر على الإنقاذ. والصلة بين الثقة بالبنوك والثقة بالحكومات التي تعمل البنوك في ظل سلطتها يمكن أن تُرَى في العلاقة الوثيقة بين علاوات المخاطر على ديون الحكومة وعلى ديون البنك في البلد نفسه[8].

لقد تدفقت الأموال تجاه الولايات المتحدة بعد أزمة 2008 العالمية على الرغم من أن إخفاقات نظام الولايات المتحدة المالي هي التي كانت قد عجلت بوقوع الأزمة. لماذا؟ لم يكن هذا لأن المستثمرين اعتقدوا أن البنوك الأمريكية ذات إدارة أفضل، أو أنها تدير المخاطر بنحو أفضل. ولكن ببساطة لأنه كانت هناك ثقة أفضل برغبة وقدرة الولايات المتحدة على التدخل بالإنقاذ المالي لمصارفها (وضعت الحكومة بسرعة، مع توافر دعم من قبل الحزبين الديموقراطي والجمهوري، خطةَ إنقاذ مالي بلغت قيمتها 700 مليار دولار في العام 2008، وكان واضحا أن مزيدا من الأموال سوف تُخصص لاحقا في حال الحاجة إلى ذلك. وكان نفوذ وول ستريت على الحكومة الأمريكية ملموسا)[9].

وبالمثل يثار السؤال في أوروبا اليوم: لماذا سيُبقي الإسباني أو اليوناني الثري على أمواله في بنوك محلية، بينما سيكون لديه (تقريبا) القدر نفسه من التسهيلات مع أمان أكبر إذا وضعها في بنك ألماني؟[10].

وكانت آثار مغادرة رأس المال البلدانَ المأزومة كبيرة: فعن طريق دفع أسعار فائدة أعلى فقط أمكَن للبنوك في هذه البلدان المنافَسة، ولكن أسعار الفائدة الأعلى وضعت هذه البلدان وشركاتها في وضع تنافسي ضعيف. وتلا ذلك حدوث دوامة متجهة إلى أسفل، فمع مغادرة رأس المال كان على بنوك البلد الحد من الإقراض، وهو ما أضعف الاقتصاد، ومع ضعف الاقتصاد ضعفت كذلك قوة الانطباع عن مدى قدرة البلد على التدخل للإنقاذ المالي للبنوك التي تمر بأزمة، ويؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة الواجب على البنوك دفعها، ولذا تضعف البنوك أكثر ويزداد أكثر تحفيز رأس المال على المغادرة[11].

تباين حتى في غياب الأزمة

لقد أبرزت أزمة اليورو كيف أن بنية منطقة اليورو ذاتها خلقت التباين، ولكن هذا التباين كان سيوجد حتى في غياب الأزمة. فقد وضع البنك المركزي الأوروبي سعر فائدة واحدا للمنطقة كلها. ولكن سعر الفائدة، على سبيل المثال، لسندات الحكومة الألمانية ليس هو سعر الفائدة نفسه الذي تدفعه الشركات في فرنسا أو إيطاليا، دعك من اليونان، أو حتى سعر الفائدة الذي تدفعه الحكومات في هذه الدول. هناك

تفاوت في أسعار الفائدة يعكس الاختلافات في تقدير الأسواق للمخاطر وقدرة البنوك في كل بلد على تقديم الائتمان لشركات البلد. الاقتصادات الأفقر وأكثر الاقتصادات ضعفا من حيث الأداء، والبلدان التي ورثت ديونا أكبر، عليها أن تدفع أسعار فائدة أعلى، وخصوصا بسبب التشابك بين البنوك والحكومات في بنية منطقة اليورو الحالية، وكذلك أيضا على الشركات في هذه البلدان دفع أسعار فائدة أعلى. ويعطي هذا البلدَ وشركاته وضعا تنافسيا ضعيفا مميزا، وهو ما يؤدي مرة أخرى إلى التباين.

حل المشكلة

هناك حل سهل لمثل هذه المشكلة تحديدا: تأمين شامل مشترك للودائع لكل البنوك في منطقة اليورو. فمع مثل هذا التأمين المشترك لن يقلق أحد على خسارة أموال في حسابه المصرفي، ولن يكون هناك حافز لتدفق الأموال من البلدان الضعيفة إلى البلدان القوية[12].

اتحاد مصرفي

كانت ألمانيا قلقة من أنه مع التأمين المشترك سوف يكون هناك تحويل صافٍ للأموال من البلدان القوية (مثل ألمانيا) إلى البلدان الضعيفة، وقد أصرت ألمانيا دائما على أن الاتحاد الأوروبي ليس اتحادا للتحويلات المالية، أي اتحادا تحول فيه الأموال من بلد أو إقليم داخل الاتحاد إلى بلد أو إقليم آخر. وهذا هو السبب وراء إصرارها أيضا على أنه لو كان هناك تأمين مشترك للودائع فيجب أن يكون هناك إطار تنظيمي مشترك. ومن أجل ضمان معاملة عادلة للبنوك في كل منطقة اليورو في حالة وجود عجز عن السداد ينبغي أن يكون هناك إجراء مشترك بشأن «الملاءة المالية» Resolution، أي عند التعامل مع البنوك التي تعاني حالات إعسار، حيث يطالب المودعون باسترداد أموال تزيد على كمية الأموال السائلة التي لدى البنك[13].

هذه التدابير الثلاثة - التأمين على الودائع، والضوابط التنظيمية المشتركة، وإجراءات الملاءة المالية - يطلق عليها معا «الاتحاد المصرفي» Banking Union. بحلول العام 2014 بدا أن هناك توافقا عريضا داخل منطقة اليورو على ضرورة المضي قدما بمثل هذا الاتحاد المصرفي لو كان على أوروبا أن تحول دون التباين

المتزايد الذي كان قد أطل برأسه. ولكن ألمانيا حاججت بأنه ينبغي التحرك بتؤدة وبالتدريج. وطالبت، قبل أن يكون هناك تأمين مشترك على الودائع، بأن تكون هناك رقابة مشتركة (أي ضوابط تنظيمية). وبالتبعية بدت ألمانيا متراجعة عن كونها راغبة ومستعدة للتأمين المشترك على الودائع، على الأقل في أي وقت قريب، وحتى مع وجود رقابة مشتركة وملاءة مالية مشتركة.

ولكن الاتفاق على وجود رقابة مشتركة وغياب تأمين مشترك على الودائع سوف يكون أسوأ من عدم وجود اتفاق على الإطلاق. فالرقابة المشتركة سوف تقدم نوعا جديدا من التشدد والجمود داخل أوروبا. نعم، كما شرحت في الفصل الأخير، فافتقار منطقة اليورو إلى المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف الخاصة للبلدان المختلفة تمثل واحدة من مشكلات الإقليم الرئيسة. وإدارة النظام المصرفي لأي بلد يعد أمرا دقيقا وحساسا، وخصوصا في فترات التدهور الاقتصادي. فإغلاق البنوك يضر ليس فقط حاملي أسهم وسندات البنوك، بل أيضا المقترضين - فقد لا يكون في إمكانهم بسهولة العثور على مصدر آخر للتمويل - وفي حال غياب التأمين على الودائع يضر إغلاق البنوك المودعين أيضا.

لقد كان التحمل والتسامح - تيسير طفيف في الضوابط التنظيمية في أوقات التدهور الاقتصادي، يُمكّن البنوك التي كانت ستُغلق في الأحوال العادية بسبب مركزها المالي الضعيف من الاستمرار في العمل - جزءا من الممارسة التقليدية للبنك المركزي. وبالطبع لو كانت هناك ضوابط تنظيمية أفضل قبل التدهور لكانت الحاجة إلى التسامح أقل. ولكن كان على مصرفيي البنوك المركزية وهيئات العاملين بالجهات التنظيمية التعامل مع الموقف وفقا لما اعتادوه في ممارساتهم التقليدية.

وبالنسبة إلى منطقة اليورو كان القلق من أن التطبيق الجامد للقواعد ربما يجعل من التحمل والتسامح أمرا أكثر صعوبة. فالقرارات التي تُتَّخذ في بروكسل وفرانكفورت(*) ربما لا تكون هي الأنسب للاقتصادات في مختلف أرجاء منطقة

(*) بروكسل عاصمة بلجيكا، وهي مقر المفوضية الأوروبية، وفرانكفورت مدينة ألمانية، وهي مقر البنك المركزي الأوروبي. [المترجم].

اليورو. وربما تُغلق البنوك ولكن بتكلفة هائلة لاقتصاد البلد. ومن يعملون في الجهات التنظيمية المختصة بالبنوك ليسوا عادة من الاقتصاديين، ولكنهم يتبعون القواعد فقط. والمشكلة أن هذا التطبيق الجامد للقواعد، وفي غياب تأمين مشترك على الودائع، ربما يجعل إبقاء المودعين أموالَهم في بنوك الدول الضعيفة أمرا أكثر خطورة بالنسبة إليهم: وربما يعمق ذلك من مشكلة التباين.

سباق للضوابط التنظيمية نحو القاع

لم تسمح أوروبا لرأس المال بالتدفق بحرية داخل حدودها فقط، ولكنها سمحت بذلك أيضا لشركاتها المالية ومنتجاتها، وبغض النظر عن مدى ضعف الضوابط التنظيمية في داخل كل بلد.

ومبدأ السوق الموحد للمؤسسات المالية ولرأس المال، وفي غياب ضوابط تنظيمية كافية للاتحاد الأوروبي، أدى إلى سباق للضوابط التنظيمية نحو القاع، مع تحمل مناطق أخرى بعض تكلفة الإخفاقات على الأقل. حيث يفرض فشل المؤسسة المالية تكاليف على آخرين (وهو ما تجلى بوضوح شديد في أزمة العام 2008)، وفي العادة لا تأخذ الحكومات في الحسبان هذه «التكاليف العابرة للحدود».

والحقيقة، وخصوصا قبل الأزمة المالية في العام 2008، أن كل بلد واجه ضغوطا لخفض القيود التنظيمية. وهددت الشركات المالية بأنها سوف تترك البلد إن لم تُخَفَّض الضوابط التنظيمية[14].

وهذا السباق بين الضوابط التنظيمية نحو القاع كان سيوجد داخل أوروبا حتى من دون اليورو. وفي الحقيقة كان الفائزان في مسابقة ما قبل العام 2008 هما أيسلندا والمملكة المتحدة، اللتين لا تنتمي أي منهما إلى منطقة اليورو (بل إن أيسلندا لا تنتمي حتى إلى الاتحاد الأوروبي). وتفتخر المملكة المتحدة بنظامها ذي الضوابط التنظيمية الخفيفة، والذي يعني أساسا التنظيم الذاتي، وهو تناقض لفظي بالتعبير البلاغي. يضع مديرو البنوك مصالحهم الذاتية فوق مصالح حاملي الأسهم وحاملي السندات، والبنوك باعتبارها مؤسسات تضع مصالحها فوق مصالح عملائها. وقد اعترف بنك باركليز في المملكة المتحدة بأنه تلاعب بسوق الليبور، سعـــر فائدة الإقراض بين البنوك في لندن، والذي

ارتكزت عليه استثمارات بنحو 350 تريليون دولار من المشتقات(*) والمنتجات المالية الأخرى[15].

وقد صُمِّمت منطقة اليورو وهي تنطوي على إمكانية جعل كل ذلك أسوأ. فالمناصرون لليورو قالوا إنه سوف يُمكِّن المنتجات المالية من التحرك بحرية أكثر، بعد أن تُخُلِّص من مخاطر أسعار الصرف. وكان الابتكار المالي في أذهانهم يعني تصميم منتجات أفضل للوفاء بحاجات المستهلكين والشركات. وهذه هي النظرية النيوليبرالية النموذجية. وتركز النظريات الأكثر حداثة على المستهلك الذي تتوافر له معلومات يعتريها القصور، كما تركز أيضا في أحيان كثيرة على المستهلكين والشركات الذين لا يتسمون بالرشادة والذين يعملون في أسواق تتصف بقصور المعلومات وعدم اتساقها، وحيث عادة يمكن تعزيز الأرباح أكثر عن طريق استغلال جوانب القصور هذه التي تعتري الأسواق مقارنة بسلوك أي طريق آخر لتعزيز هذه الأرباح. وقد وثق الاقتصاديان جورج أكيرلوف George Akerlof وروب شيلر Rob Shiller الحاصلان على جائزة نوبل هذا السلوك الواسع الانتشار في كتابهما العبقري «تصيد الحمقى» Phishing For Phools - مستخدمين المصطلح الذي يطلق على محتالي شبكة الإنترنت الذين يُقدِمون بصورة منتظمة على «اصطياد الحمقى»[16]. ومع انتقال المنتجات المالية بسهولة غير مسبوقة في جميع أنحاء أوروبا بدت فرصة استغلال البشر في قارة بتمامها ربما عن طريق خداعهم لشراء منتجات مالية غير مناسبة لهم فرصة لا يمكن مقاومتها.

صعوبات في الضوابط التنظيمية

أوضحت محاولات وضع ضوابط تنظيمية للقطاع المالي حول العالم أن وضع مثل هذه الضوابط أمر غير يسير. فجماعات الضغط التي يُدفَع لها جيدا من قبل القطاع المالي تصل إلى البعض أو الكل عبر هدية كبيرة أو مساهمة في تمويل

(*) المشتقات هي عقود استثمار فرعية تُشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية، سواء تمثلت هذه الأدوات في أصول مالية كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية، أو أصول حقيقية كالسلع المتداولة دوليا. وتُستخدم المشتقات أدوات للإدارة المالية بغرض تعزيز عائدات استثمار ما، ولإدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وقيمة الأصول المالية وأسعار السلع. [المترجم].

الحملات الانتخابية إلى حدود ما تسمح به قوانين مكافحة الرشوة والقوانين الانتخابية في هذا البلد[17]. وليس من المستغرب أن القطاع المالي يمارس نفوذا سياسيا كبيرا ونجح نجاحا هائلا في إقناع السياسيين بأن عليهم ألا يضعوا «ضوابط تنظيمية مفرطة». ويدعي هؤلاء أن الإفراط في الضوابط التنظيمية يمكن أن يخنق النظام المالي، وبذلك يحول بينه وبين تحقيق الوظائف المهمة التي يجب عليه أن يحققها لو أردنا ازدهار الاقتصاد. والنتيجة هي أن القطاع المالي في أغلب البلدان يعاني عدم كفاية الضوابط التنظيمية.

بنحو ما تجعل أموال البنوك حججها تبدو مقنعة أكثر، وذلك على الرغم من أن السجل التاريخي يبين العواقب السلبية للبنوك التي تعاني عدم كفاية الضوابط التنظيمية، ويمتد ذلك حتى يتضمن وقوع أزمة العام 2008[18].

وهذا النفوذ السياسي على الإصلاح التنظيمي في أوروبا والولايات المتحدة أدى إلى أن أصبح من المؤكد تقريبا ألا تكون الإصلاحات كافية للحيلولة دون وقوع أزمة أخرى في مجالات معينة؛ ففي نظام مصارف الظل على سبيل المثال، كان هناك تقدم ضئيل في الإصلاح، وفي مجالات أخرى مثل المشتقات كان التقدم الذي أُحرز قد عُكِس مساره بدرجة كبيرة، على الأقل في الولايات المتحدة[19].

حل المشكلة

كان التهديد بسباق الضوابط التنظيمية نحو القاع هو السبب وراء لماذا كان ينبغي وجود ضوابط تنظيمية قوية على المستوى الأوروبي. ولكن في ظل الهيكل الحالي لحوكمة أوروبا سوف يثبت هذا الأمر أنه أكثر صعوبة مقارنة بالوصول إلى ضوابط تنظيمية جيدة داخل بلد ما. وقد دافعت المملكة المتحدة عن نظامها ذي الضوابط التنظيمية الخفيفة. فقد كان من المحتمل أن يتكلف دافعو الضرائب مليارات الجنيهات الإسترلينية، ومع ذلك يركز صانعو القرار اليوم على الخسائر المحتملة في الأرباح، والضرائب، والوظائف الناجمة عن تقليص حجم القطاع المالي (أو وضعه في حجمه الصحيح). والخسائر التي تحققت منذ بضع سنوات قليلة مضت بدت كأنها تاريخ قديم، يجب ألا يأتي على ذكره أحد في أي مناقشة مهذبة حول الإصلاح التنظيمي للقطاع المالي.

هناك مشكلة أخرى مع الضوابط التنظيمية والرقابة المالية على النطاق الأوروبي الأوسع: هل يمكن أن تكون هذه الضوابط والرقابة حساسة بدرجة كافية للظروف المختلفة للبلدان؟ أشرنا سابقا إلى أنه من غير المحتمل أن يمكن وجود - أو أن توجد - رقابة مصرفية.

وفي غياب نظام للضوابط التنظيمية والرقابة المالية، سواء على المستوى الأوروبي أو على مستوى منطقة اليورو، فكل دولة لديها مسؤولية تجاه مواطنيها، للتأكد من أنه لم يسْتَغلُّوا من قبل الآخرين عن طريق بيعهم منتجات مالية معيبة. وهناك قدر كبير من عدم الكفاءة لوجود ازدواج في الضوابط التنظيمية. ولكن تعد هذه تكلفة لا تكاد تُذكر مقارنة بالضرر الناجم عن عدم كفاية الضوابط التنظيمية للقطاع المالي.

ومبدأ تحرير السوق المالية - بالسماح للشركات والمنتجات المالية بالانتقال بحرية عبر أوروبا كلها - ينبغي أن يجري إحلاله بشرط مناسب أكثر: لا يمكن لبلد أن يمارس تمييزا ضد أي منتجات أو شركات مالية من أي دولة عضو أخرى، ولكن كل بلد يمكنه أن يطلب خضوع البنوك للضوابط التنظيمية بأي طريقة يراها مناسبة، فيمكنه طلب أن تكون البنوك العاملة في نطاق ولايته القانونية مرسملة بشكل كافٍ في شكل هوية قانونية منفصلة (فرع للبنك) داخل البلد - بحيث يمكن أن يُدفَع لمواطني البلد في حال حدوث انهيار مالي، أو لو رُفِعت دعوى تتهم البنك بممارسة ممارسات احتيالية، وأن لدى الشركة أرصدة صافية كافية للسداد إذا ما ثبتت صحة هذا الاتهام. وينبغي أن يكون لدى البلد الحق في التأكد من أن قطاعه المالي مستقر، وأنه يؤدي ما يفترض أن يؤديه، ولا يفعل ما ينبغي عليه ألا يفعله[20].

التباين وحرية انتقال عنصر العمل

النظام الاقتصادي الذي يجمع بين حرية انتقال عنصر العمل مع ديون البلد (مكانيا)[21] يخلق تباينا، تماما كما رأينا ذلك فيما تفعله حرية انتقال رأس المال. كما يؤدي أيضا إلى تخصيص غير كفء لعنصر العمل[22].

قد يبدو هذا أمرا مثيرا للدهشة. ففي نهاية المطاف تذهب النظرية السائدة إلى أن الانتقال الحر من المفترض ضمانه لانتقال العمال إلى حيث تتحقق لهم أعلى العائدات (الحدية). وهذا سيكون أمرا صحيحا لو كانت الأجور مساوية للإنتاجية

(الحدية) للعامل، حيث، بصفة عامة، سيميل العمال إلى الانجذاب إلى المناطق التي تكون الأجور فيها عند أعلى مستوى لها.

ولكن الأفراد يهتمون بأجورهم بعد الضرائب، وهذا يعتمد ليس فقط على إنتاجيتهم (الحدية) بل أيضا على الضرائب. والضرائب بدورها تعتمد جزئيا على العبء الذي تفرضه الديون الموروثة. ويمكن رؤية هذا في أيرلندا واليونان وإسبانيا. فهذه الدول الثلاث واجهت تِلالا من الديون الموروثة، هذه الديون التي تضخمت نتيجة سوء الإدارة المالية والاقتصادية. وفي حالة أيرلندا أجبر البنكُ المركزي الأوروبي الحكومةَ على أن تأخذ على عاتقها بعض ديون البنوك الخاصة، أي تشريك الخسائر، وذلك على الرغم من أن الأرباح كانت قد خُصخِصت في وقت سابق[23].

حينما تتساوى الإنتاجيات الحدية فإن ذلك ينطوي على الهجرة بعيدا عن البلدان مرتفعة المديونية إلى البلدان صاحبة المديونية الأقل، وكلما ارتحل مزيد من الأفراد، أصبح العبء الضريبي على الأفراد المتبقين أكبر، وهو ما يسرِّع من حركة ابتعاد عنصر العمل عن نقطة التخصيص الكفء[24].

وحقيقة أن العمل المتمتع بالمهارة يعد أكثر انتقالا من العمل غير المتمتع بالمهارة تخلق دافعا آخر للتباين وعدم المساواة. فحينما يرتحل العمال المهرة يقال إن البلد قد أُفرِغ: فمغادرة هؤلاء العمال المهرة تقلل من الدخول وفرص النمو في المستقبل. وإفراغ هذه البلدان يسلب منها روادَ أعمالٍ محتملين كانوا سيشرعون في إقامة مؤسسات أعمال جديدة، كما يسلبها الأكاديميين الذين كان في وسعهم تدريب جيل جديد من الباحثين، ويحرم هذا البلد طاقاتٍ كان من الممكن أن تعمل على لحاقه بالآخرين الأكثر تقدما. والعمال الأكثر فقرا، الذين يبقون عالقين في البلد، ينتهي بهم المطاف إلى دفع ثمن أخطاء آبائهم، أو بشكل أكثر دقة، دفع ثمن أخطاء المصرفيين والسياسيين في عهد ما مضى. ويدفعون بشكل مضاعف إذا ما كان هناك طابع تكاملي ما بين العمال المهرة وغير المهرة (أي إذا كانت إنتاجية العمال غير المهرة تتزايد حينما يعملون إلى جانب عمال أكثر مهارة). وفي هذه الحالة يمكن لرحيل عدد قليل من العمال المهرة أن ينجم عنه تلقي العمال غير المهرة أجرا أقل. ويحدث هذا، من دون شك، في اليونان وفي بعض البلدان المأزومة الأخرى.

وقد ساءت الأمور أكثر بالتفاعل بين تدفقات رأس المال وتدفقات العمل: فانخفاض القروض المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قلَّص الفرص أكثر في البلدان المأزومة والبلدان القريبة من أن تكون مأزومة، وهو ما شجَّع على الهجرة أكثر، وخصوصا من قبل هؤلاء الأفراد الموهوبين والأكثر تعليما الذين يمكنهم العثور على عمل في أماكن أخرى في أوروبا.

وبالطبع في الأمد القصير ربما تجلب الهجرة مكاسب للبلدان المأزومة: فهي تخفف عبء مدفوعات التأمين ضد البطالة، وتتزايد القوة الشرائية مع وصول تحويلات مالية (هي التي تُرسَل بواسطة المهاجرين) بكميات كبيرة من الخارج[25]. ولكن الهجرة إلى الخارج تخفي أيضا حدة التدهور الاقتصادي الأساسي؛ لأنها تؤدي إلى أن يكون معدل البطالة أقل، وربما أقل بكثير، مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه في حال عدم وجود هجرة[26].

وهذه «التشوهات» في أنماط الهجرة التي تستحثها الضرائب تتفاقم بالاختلافات في الإنفاق الحكومي. فالأفراد لا يهتمون فقط بمستوى أجورهم بعد الضرائب، بل أيضا بالخدمات العامة. والبلدان المثقلة بالديون الموروثة لديها إيرادات عامة محدودة للإنفاق على تقديم هذه الخدمات العامة، وهذا يعد حتى أكثر في البلدان المأزومة، حيث تجبرها الترويكا على اقتطاعات عميقة من الإنفاق الحكومي.

الحقيقة أنه ربما ينتج عن حرية الهجرة، التي تزكيها التزامات الديون الموروثة من الماضي والسياسات التي فرضتها الترويكا لضمان سداد الديون، إخلاءُ بعض البلدان من السكان، وفي بعض الحالات تعمق من عمل قوى السوق الطبيعية التي تتجه في هذه الوجهة. وكما ذكرنا في الفصل السابق، تعد الهجرة الداخلية واحدة من آليات التكيف المهمة في الولايات المتحدة (التي تتشارك في عملة واحدة). ولو أن مثل هذه الهجرة أدت إلى إخلاء إحدى الولايات من سكانها بالكامل، فسيكون هناك اهتمام محدود بذلك، ولكن هذا يتضاءل بشدة عند المقارنة بالمخاوف المبررة في اليونان وأيرلندا بشأن إخلاء أوطانهم من سكانها، وبمخاطر ذلك على ثقافتهم وهويتهم.

حل المشكلة

هناك إصلاح اقتصادي جزئي لهذه المشكلات، وهو إصلاح يعالج أيضا بعض الموضوعات الأساسية في الاقتصاد الكلي التي أُثيرت في الفصل السابق: إلغاء الديون المرتبطة بمكان

محدد عن طريق خلق سندات اليورو، وهي سندات تشكل التزاما مشتركا[27]. وقد كانت ألمانيا تُصرّ على موقفها ضد هذا وضد الأفكار المشابهة، ولكنها لم تقترح قط أي طريق بديل للتعامل مع جوانب عدم الكفاءة في حركة العمل في منطقة اليورو.

وسوف يحسّن الإصلاح الأمور بطرق عدة، فمدفوعات الفائدة في البلدان المأزومة سوف تكون أقل بكثير، وتخفيض الإنفاق على خدمة الديون سوف يسمح لهذه البلدان بكل من خفض الضرائب والاضطلاع بسياسات مالية أكثر توسعا وزيادة الدخول. وكل هذا سوف يخفّض من فداحة أثر قوى التباين فيما يتعلق بكل من الهجرة إلى الخارج خصوصا من قبل العمل المتمتع بالمهارة وهروب رأس المال.

المصادر الأخرى للتباين

ربما أكون قد أوضحت المصدرين الأكثر أهمية في التباين: هروب رأس المال وهجرة العمل، ولكن هناك ثلاثة مصادر أخرى تستحق أن نذكرها في عجالة.

التباينات في الإنفاق العام

مع ضعف الاقتصادات بسبب القيود المالية التي تفرضها معايير التقارب[28]، تصبح الحكومات في هذه البلدان غير قادرة على الدفع باستثمارات تنافسية في البنية التحتية، والتكنولوجيا والتعليم. وهذا يعد صحيحا حتى لو كان العائد على هذه الاستثمارات يفوق بقدر كبير سعر الفائدة الذي يتعين على البلد دفعه للحصول على التمويل. ونتيجة لهذا تتزايد الفجوة بين البلدان القوية والبلدان الضعيفة في مستوى هذه الخدمات والاستثمارات العامة، وغالبا ما يكون ذلك متكاملا مع الاستثمارات الخاصة.

ويتفاعل هذا مع شكلي التباين اللذين نُوقشا بالفعل: فلو كانت هذه الاستثمارات العامة تتكامل مع العمل ورأس المال - أي أن الاستثمارات العامة ترفع من إنتاجية العمل ورأس المال - إذن سوف تكون لدى البلدان الغنية عوائد خاصة أعلى على رأس المال، حتى على الرغم من أن لديها وفرة مفرطة من رأس المال الخاص. ولو كانت قوة العمل المتعلمة أكبر في هذا البلد (نتيجة لاستثمارات عامة أكبر في رأس المال البشري) فستتحقق النتائج ذاتها.

هناك مفارقة قديمة العهد في اقتصاديات التنمية: لماذا يبدو أن رأس المال يتحرك من البلدان النامية إلى تلك البلدان التي تعد متقدمة؟[29] يكمن جزء من الإجابة عن هذا السؤال في هذه الطبيعة التكاملية للاستثمارات العامة، والتي تزيد من العائد على الاستثمارات الخاصة.

حل المشكلة

تعد الاستثمارات على النطاق الأوروبي الشامل، التي تُموَّل من قِبل بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، وهو بنك التنمية على الصعيد الإقليمي لأوروبا، حلا جزئيا. ولكن حتى على الرغم من أن بنك الاستثمار الأوروبي يعد أضخم مؤسسة إقراض متعددة الأطراف، فموارده تعد محدودة. وما نحن في حاجة إليه هو مزيد من إعادة رسملة بنك الاستثمار الأوروبي.

اقترح البعض حلا ذا صلة: إنشاء بنوك وطنية للتنمية، حيث يكون إقراض هذه البنوك من خارج الميزانية العامة، وبالتالي يُعَد الإنفاق هنا خارج معايير التقارب. ولكن بتجميع مخاطر البلدان الأعضاء المختلفة يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي الحصول على تمويل من شبه المؤكد أنه سيكون بسعر فائدة أقل مقارنة بما قد يحصل عليه بنك التنمية في بلد مأزوم، وهذه ميزة كبيرة. الحقيقة أنه يمكن لبعض بنوك التنمية متعددة الأطراف اقتراض المال بسعر فائدة أقل مقارنة بأسعار الفائدة التي من الممكن لأي بلد عضو الحصول عليها[30]. من جانب آخر ربما يكون بنك التنمية الوطني قادرا على التمييز بين المقترضين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهكذا ربما يكون أكثر كفاءة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واكتشفت بعض البلدان (مثل البرازيل) أن من المفيد أن يكون لديها كل من بنك تنمية على المستوى الوطني وبنوك تنمية أخرى على مستوى الولاية.

وينبغي، بنحو أعم، مراجعة الحدود على العجوزات للتفرقة بين أوجه الإنفاق الاستهلاكية والاستثمارية، وللسماح للبلدان بالاقتراض بأكثر من حد الـ 3 في المائة إذا كان من أجل الاستثمار[31]. وفي نهاية المطاف، وكما ذكرنا، تزيد مثل هذه الاستثمارات من قوة الاقتصاد.

التباينات في التكنولوجيا

على خلاف الافتراض الوارد في النظرية السائدة، لا تتقارب البلدان بالضرورة في مجال التكنولوجيا (المعرفة)[32]. فالبلدان القائدة تظل هي البلدان القائدة. ويعد شرق آسيا الاستثناء، ولكن البلدان في هذا الإقليم حققت التقارب من خلال سياسات حكومية نشطة، يُطلَق عليها السياسات الصناعية. فقد أدركت هذه البلدان أن ما يفصل البلدان المتقدمة عن البلدان الأقل تقدما فجوة المعرفة، والمعرفة لا تتدفق بحرية من تلقاء نفسها[33]. والأسواق في مجال المعرفة لم تُوصَّف جيدا بواسطة النموذج الاقتصادي المعياري، فالاقتصادات التي تعد المعرفة فيها مهمة ليست، بنحو عام، كفؤة: فالأسواق تستثمر قدرا ضئيلا وعادة في الاتجاه الخطأ[34]. والأسواق في حد ذاتها لا تقضي بالضرورة على فجوة المعرفة.

والحقيقة أنه من المعروف جيدا أن تزايد غلة النطاق أو الحجم المرتبطة بالابتكار (الاستثمار في البحث والتطوير تنتج عنه عائدات متوقعة أكبر بصورة غير متناسبة كلما كبر حجم المبيعات)(*) وهو ما يعطي المشروعات الكبيرة أفضلية على المشروعات الصغيرة. ويمكن أن تكون هناك اقتصاديات للمجال(**)، حيث يكون البحث في مجال واحد مفيدا للمجالات الأخرى وحينما تكون هناك آثار انتشارية من مشروع إلى آخر، كما تنعكس في التكتلات والتجمعات الإنتاجية. والنتيجة المترتبة على اقتصاديات الحجم والمجال هي أن البلدان صاحبة المزايا التكنولوجية تحافظ عادة على هذه المزايا، ما لم تكن هناك قوى موازنة معاكسة تنجم عن السياسات الحكومية.

(*) يشير مصطلح اقتصاديات الحجم أو النطاق (Economies of scale) إلى العلاقة بين حجم الإنتاج وتكلفة الوحدة المنتجة. ففي حالة تزايد غلة الحجم أو النطاق تنخفض تكلفة الوحدة المنتجة من منتج ما نتيجة لتزايد الإنتاج الكلي من هذا المنتج. وتسفر اقتصاديات الحجم عن انخفاض تكلفة الوحدة لأسباب عدة: السبب الأول هو أن تخصص العمالة وتزايد استخدام التكنولوجيا سوف يرفعان من حجم الإنتاج. والسبب الثاني، يمكن أن يحدث خفض في تكلفة الوحدة المنتجة عبر طلب كمية كبيرة من المدخلات من الموردين، أو خفض تكلفة الإعلان بالنسبة إلى الوحدة المنتجة أو خفض تكلفة رأس المال. ويمكن أن يحدث الخفض ثالثا نتيجة لتوزيع ما يسمى بتكلفة دالة الإنتاج الداخلية (التي تشمل بعض التكاليف مثل المحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات والتسويق) على عدد أكبر من الوحدات المنتجة. [المترجم].

انظر: https://www.investopedia.com/terms/e/economiesofscale.asp

(**) تحدث اقتصاديات المجال (Economies of scope) حينما يكون من الأرخص إنتاج منتَجَين معا عوضا عن إنتاج كل منهما بنحو مستقل. [المترجم].

والسياسات التي تهدف إلى إغلاق الفجوة التكنولوجية، كما ذكرنا، يطلق عليها السياسات الصناعية، حتى حينما تُطبّق على قطاعات أخرى من الاقتصاد مثل قطاع الخدمات. ولكن قوانين المنافسة الأوروبية تحول دون، أو على الأقل تعيق، وجود مثل هذه السياسات[35]. والأساس المنطقي وراء مثل هذا القانون مفهوم لو كان المرء يعتقد أن الأسواق تتقارب من تلقاء نفسها: فليس هناك من يرغب في أن يعطي أفضلية لمشروع في أحد البلدان من خلال الدعائم الاصطناعية التي يقدمها الدعم الحكومي[36].

إذا لم تؤدِ قوى السوق الطبيعية إلى التقارب، ولكنها عوضا عن ذلك أدت إلى التباين أو على الأقل عملت على استدامة الأفضليات والمزايا، إذن فالحظر المفروض على السياسات الصناعية يعمل ببساطة لأجل الحفاظ على الخلافات، بل ويعمقها، وربما يقول المتهكم المتشائم إن هذا هو هدف القانون: الحفاظ على علاقات القوى. ولكني مقتنع بأن القاعدة الموجودة في أوروبا مدفوعة أكثر بالأيديولوجيا والمعتقدات الاقتصادية الخاطئة، وليس بالمصالح الذاتية الضيّقة. ووجهة النظر السائدة في دوائر السياسة النيوليبرالية في الوقت الذي أُسس فيه اليورو - وهي وجهة نظر فقدت مصداقيتها منذ ذلك الحين إلى حد بعيد - هي أن قوى السوق سوف تعمل من تلقاء نفسها على التقارب، ولذا لا تكون السياسات الصناعية مطلوبة ولا هي مؤثرة.

وبالطبع يعمق التباين التكنولوجي بدوره من كل الاختلافات الأخرى المذكورة سابقا. فلو كانت التكنولوجيا الألمانية أفضل من التكنولوجيا البرتغالية، فسوف يتدفق رأس المال من البلد صاحبة الندرة في رأس المال إلى البلد الغنية برأس المال وهكذا، أيضا سيقدم العمل المتمتع بالمهارة على فعل الشيء نفسه.

حل المشكلة

مرة أخرى، هناك حل سهل لمشكلة التباينات في التكنولوجيا: بدلا من تثبيط السياسات الصناعية، يجب أن تعمل منطقة اليورو على تشجيع مثل هذه السياسات بفعالية، خصوصا بالنسبة إلى البلدان التي تعد متخلفة عن الركب. فمثل هذه السياسات الفعالة تحمل معها وعدا بالتقارب الحقيقي.

التباين في الثروة

أخيرا، هناك تباين في الثروة. لقد أوضحت في الفصل الأخير كيف أنه حينما وُضِع سعر صرف اليورو كليا لتحقيق التوازن، وجدنا أن ألمانيا تسجل فائضا بينما تسجل بلدان المحيط عجزا. وتسجيل فائض تجاري يعني ببساطة إقراض بقية العالم وتسجيل عجز يعني الاقتراض. وربما كان هذا الجانب الأكثر إثارة للقلق في تباين منطقة اليورو: فبعض البلدان، وعلى رأسها ألمانيا، أصبحت بنحو متزايد بلدانا دائنة، والبعض أصبح مدينا. وقد خلق هذا تباينا في المصالح والرؤى الاقتصادية، وبذلك تزداد صعوبة اضطلاع العملة الموحدة بالعمل على ما فيه تحقيق مصالح الجميع.

سياسات الأزمة تُعمِّق التباين

بيَّن الفصل الثالث ضخامة حجم التباينات التي انفتحت في أوروبا. وبعض هذه التباينات، كما أوضحتُ، هي نتيجة طبيعية لمنطقة اليورو بالطريقة التي أُنشئت بها. ولكن بعضها نتيجة للسياسات التي طُبقت في منطقة اليورو بوصفها ردة فعل للأزمة.

على سبيل المثال، لقد أشرنا إلى تدفق الأشخاص الأكثر موهبة من بلد ذي مستوى مرتفع من المديونية. وقد زوَّد التقشف من الهجرة من البلدان الفقيرة في كل من رأس المال والعمل: فالتقشف، كما أوضحت، في الفصول السابقة بتفصيل أكبر، أدى إلى حالات ركود أعمق وأطول، والمستثمرون لا يفضلون الاستثمار في بلدان تمر بحالة ركود، ولذا يتدفق رأس المال حيث تكون الظروف الاقتصادية أفضل. لذا، أيضا، تشجع البطالة المرتفعة على الهجرة إلى الخارج، ليترك المهاجرون عبء دين أعلى على هؤلاء الذين بقوا في البلد. ولذا أيضا أدى تقليص الخدمات العامة المرتبط بالتقشف ونقص الاستثمار عن طريق الحكومة - على سبيل المثال، في البنية التحتية والتكنولوجيا والتعليم – إلى جعل العيش والاستثمار في البلدان المنكوبة أقل جاذبية.

ولجعل الأمور حتى أكثر سوءا، شجّعت سياسات الترويكا في قبرص واليونان على مزيد من هروب رأس المال بعيدا عن النظم المصرفية في هذه البلدان - أو أي بلد منكوب بشدة. وقد أظهرت الترويكا أنه، وبغض النظر عما تقوله أي حكومة منفردة عن الضمانات على الودائع، حتى لو لصغار المودعين، فالترويكا على استعداد

على الأقل للنظر في أمر اضطلاعها باقتطاعات كبيرة من الودائع (حيث يستعيد المودعون مجرد نسبة ضئيلة فقط من قيمة ودائعهم)، إذا لم تجد طريقة أفضل لإنقاذ البنوك. وقد بينت الترويكا أيضا أنها من أجل إنفاذ رغباتها فهي على استعداد لاتخاذ الإجراءات التي تجبر البلد على الإغلاق المؤقت لمصارفه، مما يعمل بوضوح على جعل الحفاظ على الأموال في مصارف البلد أكثر خطرا، ويشجع الأموال على الانتقال إلى المصارف القوية في ألمانيا وغيرها من البلدان.

وخلقت الجهود الحالية لإحياء اقتصاد منطقة اليورو مصادر محتملة جديدة للتباين، الأمر الذي لن يمكن التحقق منه إلا بمرور الزمن. ففي ظل السياسات التي أعلنت في بداية العام 2016م، أصبح من الممكن للبنك المركزي الأوروبي شراء سندات الشركات، ولكن سندات الشركات التي يمكن أو التي من المحتمل شراؤها هي سندات الشركات الكبرى في ألمانيا وفرنسا، مما يعطيهم مرة أخرى أفضلية على شركات البلدان الأخرى.

كيف يمكن لـ «الإصلاحات» الجارية أن تؤدي إلى عدم استقرار وتباين أكثر؟

يبدو من الواضح أن منطقة اليورو لم تنجح في العمل وفقا لما كان مخططا لها. لذا ليس أمرا مستغربا أن يكون هذا الوضع قد استحث العمل على إجراء إصلاحات. وقد أنشأوا شبكة أمان لكل منطقة اليورو تبلغ قيمتها 500 مليار يورو (550 مليار دولار) لمساعدة البلدان والبنوك التي تعاني صعوبات[37]. وقد ناقشنا أيضا مقترح الاتحاد المصرفي، وأوضحنا لماذا ربما يعد الحل الوسط أو الاتفاق الحالي أسوأ من عدم عمل أي شيء على الإطلاق.

وهناك إصلاحان آخران، واحد على نطاق منطقة اليورو كاملةً، والآخر يشكل جزءا من أحدث برنامج للبلدان المنكوبة بالأزمة، وهي إصلاحات تعد أسوأ - إذ إنها تحركات واسعة في الاتجاه الخطأ.

أولا، لقد ذكرنا سابقا كيف أن ألمانيا شخَّصت خطأً لماذا لم تعمل منطقة اليورو بالكيفية التي كان من المفترض أن تعمل بها: وقد ألقى الألمان باللوم على التبذير المالي، لهذا ضاعفوا الرهان على هذه النظرية، وطالبوا حتى بتعهدات ملزمة أكثر

من أعضاء منطقة اليورو فيما يتعلق بعجوزاتهم وديونهم، مع فرض عقوبات صارمة على هؤلاء الذين لا ينصاعون. وقد أطلق على هذا «الميثاق المالي» (Fiscal Compact)، وكان نذيرا بعهد من الأداء الاقتصادي الأكثر سوءا في منطقة اليورو.

وكان الإصلاح الثاني يعد جزءا من البرنامج الجديد الذي قُدِّم إلى اليونان في صيف العام 2015م. وقد ذكرنا أن الترويكا كانت تقدر باستمرار حجم التدهور الاقتصادي بأقل من وزنه الحقيقي، وبهذا كانت تغالي في مقدار التحسن في الوضع المالي. وفي حقيقة الأمر، كان التقشف الفعلي المفروض يُخفف إلى حد ما بحقائق الأوضاع داخل اليونان[38].

والأنباء السيئة هي أن الترويكا قد مضت قدما تجاه سياسة تُصر على أن أرقام الميزانية التي وُضعت لا بد من تحقيقها: إذا ما اتضح أن الإنفاق أكبر أو الإيرادات الضريبية أقل مما تُوقّع في الأصل - لنقل، بسبب أن التدهور كان أكبر من المتوقّع في الأصل - لذا لا بد من تخفيض الإنفاق أكثر وزيادة الضرائب أكثر. وسوف يمثل هذا عاملا تلقائيا لزعزعة الاستقرار. فمع ضعف الاقتصاد، سوف تكون الإيرادات الضريبية أقل من المتوقَّع، وهكذا سوف تُجبَر اليونان على زيادة الضرائب أكثر، وهو ما يعمل بدوره على إضعاف الاقتصاد أكثر[39].

كيف تشجع حرية الانتقال على «إصلاحات» تؤدي إلى عدم استقرار أكبر وعدم المساواة؟

لقد ركّزنا على التغيرات التي تنتاب الاستقرار في الاقتصاد الأوروبي والناجمة عن خلق منطقة اليورو، والسياسات التي طبّقتها منطقة اليورو استجابة للأزمة. ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة في أوروبا، وهي عوامل ناجمة عن نظام اقتصادي ربما لايزال أقل ثباتا. والعوامل الأكثر أهمية هي الضرائب التصاعدية واستحقاقات الرفاه العريضة التي تؤدي دورا باعتبارها عاملا تلقائيا قويا لزعزعة الاستقرار، فمع تحول النظم الضريبية لتصبح أقل تصاعدية في معظم أنحاء أوروبا، ومع تقليم استحقاقات الرفاه، على المرء توقع مزيد من التقلبات الاقتصادية.

وقد أسهمت حرية انتقال العمل ورأس المال في هذا الاتجاه غير المرغوب فيه. وكما سبق أن ذكرنا كان هناك سباق فيما يتعلق بالضوابط التنظيمية نحو

القاع، كذلك أيضا كان الأمر فيما يخص الضرائب. فقد تنافست البلدان في محاولة جذب المشروعات ورأس المال والعمال ذوي المهارة العالية، وإحدى الطرق التي استُخدمت في تحقيق ذلك كانت من خلال خفض الضرائب. وفي ظل مثل هذه السهولة في القدرة على الحركة والانتقال، كان من الصعب بالمثل تحقق تصاعد شديد في الضريبة. فقد هدد الأفراد الأغنياء بالرحيل وتوطين أنفسهم ومشروعاتهم في مكان آخر.

وقد قدمت لوكسمبورغ وأيرلندا أسوأ الأمثلة، حيث منحتا فعليا بعضَ أكبر الشركات متعددة الجنسية إعفاءً ضريبيا كاملا، وهي طريقة قانونية لتجنيبها دفع الضرائب التي كان يجب عليها دفعها[40]. ومع حرية حركة السلع كان في إمكان الشركات التوطن في الجهات الأقل ضريبة داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن كان في إمكانها بيع سلعها في أي مكان في الاتحاد الأوروبي.

وكان الخفض في تصاعدية الضريبة ونظام التحويل يعني تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة داخل معظم بلدان منطقة اليورو[41]، وهو ما ضاعف من أثر التباين بين البلدان، وهو التباين الذي أسهمت فيه بنية منطقة اليورو بطرق عدة.

تعليقات ختامية

يمكن لإدخال إصلاحات ترقيعية على النظام الاقتصادي أن يُشكل خطرا، ما لم يكن المرء يعلم حقيقة كيف يعمل هذا النظام. وحيث إن النظم الاقتصادية دائبة التطور، فمعرفة كيف تعمل هذه النظم تُعَد أمرا صعبا حقيقة. وقد غيّر مؤسسو اليورو من قواعد اللعبة. فقد ثبَّتوا سعر الصرف وجعلوا سعر الفائدة يتحدد مركزيا. وخلقوا قواعد جديدة تحكم العجوزات وقواعد جديدة تحكم النظام المصرفي. وقادتهم الغطرسة إلى الاعتقاد أنهم يفهمون كيف يعمل النظام الاقتصادي، وأنهم يمكنهم العبث به بإدخال إصلاحات ترقيعية عليه بهذه الطرق لجعل أدائه أفضل.

وقد حسبت أوروبا أن لديها فهما أفضل للأسواق، وأن الأسواق تتطور بنحو متزايد - شاهد «التقدم» و«الابتكار» في الأسواق المالية - وسوف ينجم عن الفهم الأفضل للأسواق وتطورها المتزايد نظام اقتصادي يعمل بنحو أفضل. والسوق الأوسع، في ظل قواعد أفضل، والعملة الموحدة سوف يؤديان إلى نظام اقتصادي

أفضل حتى من ذلك. ولكن لم تسر الأمور على هذا النحو. وقد أوضحتُ كيف - وفي ظل افتراض أفضل النوايا - أن أوروبا خلقت نظاما اقتصاديا غير مستقر أكثر ومتباينا - وهو نظام تصبح فيه البلدان الثرية أكثر ثراء، وتصبح البلدان الفقيرة أكثر فقرا، كما أنه نظام يتحقق فيه عدم مساواة أكبر داخل كل بلد.

والتفاصيل مهمة. فلا يستطيع المرء القول ببساطة إن حرية حركة رأس المال تؤدي إلى زيادة الكفاءة. إذ على المرء أن يعرف ما الذي يحدث حينما يفلس بنك من البنوك. فمن الذي عليه دفع الحساب؟ ولا يمكن للمرء أن يقول ببساطةٍ إن حرية انتقال عنصر العمل سوف تؤدي إلى زيادة الكفاءة. فعلى المرء أن يعرف شيئا عن تصميم النظام الضريبي، ومن الذي عليه أن يدفع ديون البلد.

وقبل كل شيء على المرء أن يعرف شيئا عن السياسة النقدية وأعمال البنوك المركزية. فالبنوك المركزية جيدة التصميم يمكنها أن تؤدي إلى زيادة الاستقرار واقتصاد أفضل أداء. والبنوك المركزية ضعيفة التصميم يمكنها أن تؤدي إلى مستويات أعلى من البطالة ومستويات أقل من النمو. وسوف ينظر الفصل التالي في الأخطاء التي ارتكبتها منطقة اليورو عند بنائها لبنكها المركزي، الذي يُعد أهم مؤسساتها، وهو البنك المركزي الأوروبي.

6

السياسة النقدية والبنك المركزي الأوروبي

يقع البنك المركزي الأوروبي (ECB) في قلب الاتحاد النقدي، والبنك هو المؤسسة التي أثبتت أنها أقوى وأكثر المؤسسات فعالية ضمن منطقة اليورو، وربما ضمن الاتحاد الأوروبي الأوسع من منطقة اليورو. والحقيقة أنه ربما يكون ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي منذ العام 2011، قد أنقذ منطقة اليورو، مع حديثه الشهير الذي قال فيه إن البنك المركزي الأوروبي سوف يفعل كل ما يتطلبه الأمر من أجل الحفاظ على اليورو[1] - وبقوله هذا استعاد الثقة في سندات البلدان التي كانت تتعرض للهجوم.

وبينما أدى البنك المركزي الأوروبي في هذه الحالة دورا بنّاء في الحفاظ على منطقة اليورو،

«حتى لو اعتقد المرء أن استقلال البنك المركزي سوف تنتج عنه سياسة نقدية أفضل، كان في الوسع تشييد بنك مركزي أوروبي يرى البدائل التي تنطوي عليها السياسة بطريقة أكثر توازنا»

أثارت المهمة المكلف بها، وحوكمة البنك المركزي الأوروبي وأفعاله، على مدار عقد ونصف العقد من وجوده، أسئلة عما إذا كان البنك، بتشكيله الحالي، «يفي بالغرض من إنشائه»: أي هل لديه الرغبة والقدرة على انتهاج سياسة نقدية تضمن النمو، والاستقرار، والرخاء المشترك لمنطقة اليورو قاطبة؟ فتفويض البنك يركز فقط على التضخم - وحتى اليوم، مثلما رأينا؛ إذ تعد المشكلة الحرجة التي تواجه أوروبا هي البطالة، ويقلق الكثيرون من حدوث انكماش مالي أو انخفاض الأسعار. وبنحوٍ أوسع يبدو سلوك البنك المركزي الأوروبي في بعض الأحيان أنه يجهر بما يراه النقاد خللا أساسيا فيه: الحوكمة المعيبة، وهو ما يثبت وجود عجز ديموقراطي والذي، كما ذكرنا في الفصل الثاني، ما برح يقوض المشروع الأوروبي الأكبر. ويبدو كل هذا منسجما أكثر مع مصالح ومدركات المصرفيين لا المواطنين في بلدان منطقة اليورو الذين من المفترض أن البنك يقوم على خدمتهم.

ويجادل هذا الفصل بأن الانتقادات الموجهة إلى البنك المركزي الأوروبي تعد صحيحة من حيث الجوهر. فمثله مثل اليورو ذاته كان البنك المركزي معيبا منذ الميلاد. فقد بُنِي على أساس افتراضات أيديولوجية معينة كانت تعد موضة أو صرعةً في ذلك الوقت. وكانت هذه المعتقدات، على أي حال، موضع مساءلة بشكل متزايد، خصوصا في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام 2008. وبينما اضطلعت بنوك مركزية أخرى، وخاصة الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة، بإصلاحات، للتركيز بشكل أكبر على البطالة واستقرار سوق المال - بل بدأت حتى في الحديث عن كيف أثرت سياساتها في عدم المساواة - كان التفويض الممنوح للبنك المركزي الأوروبي مقيدا بمعاهدة ماستريخت للعام 1992 التي نصت على صلاحية واحدة وهي التركيز على التضخم.

والمشكلة الأعمق للبنك المركزي الأوروبي هي غياب المساءلة الديموقراطية له. فقد حاول المحافظون صياغة إطار للسياسة النقدية كأن الأمر مجرد مهارة تكنوقراطية. فقد تلخص الأمر في الآتي: وظِّف أفضل التكنوقراطيين، فيحصل المرء على أفضل سياسة نقدية. وقد كشفت أزمة اليورو والأزمة المالية العالمية، والتي أدت فيها البنوك المركزية دورا مركزيا بالفعل، الغطاء عن أن البنوك المركزية تصنع قرارات سياسية بشكل مكثف. ولكن المسؤولين بالبنوك المركزية الذين يضطلعون

بصنع قرارات سياسية، حتى حينما يكون الأمر مقتصرا على تقدير مخاطر التضخم، يفعلون ذلك ببساطة في ظل الادعاء أنهم مجرد تكنوقراط. وكانت القرارات بجعل البنك المركزي مستقلا، ومن دون مساءلة سياسية كافية، والتركيز فقط على التضخم، كانت هي ذاتها قرارات سياسية، وذات آثار توزيعية قوية.

وسوف أوضح في هذا الفصل العيوب الهيكلية في البنك المركزي الأوروبي وكيف تُرجِمت هذه العيوب في قرارات تخص سياسة البنك، وقد عملت بعض هذه القرارات بشكل جيد، ولكن بعضها الآخر عمل على إضعاف اقتصاد منطقة اليورو وزاد من الفرقة داخلها.

التفويض بالتضخم

حينما أُسِّس البنك المركزي الأوروبي في العام 1998 باعتباره جزءا من العملية التي خلقت اليورو، فقد بُنِي بشكل صريح للحد مما يمكن أن يفعله. وقد أُعطي تفويضا وحيدا وواضحا: الحفاظ على استقرار الأسعار[2]. ويعد هذا التفويض مختلفا كليا عن التفويض الممنوح للاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة، إذ من المفترض ألا يسيطر الاحتياطي الفدرالي فقط على التضخم، ولكن يحفز أيضا على النمو والتشغيل الكامل. وفي أعقاب أزمة 2008 مُنح الاحتياطي الفدرالي تفويضا إضافيا بالحفاظ على الاستقرار المالي. وكانت المفارقة أن هذا التفويض أُضيف إلى القائمة، حيث إن الاحتياطي الفدرالي كان قد أُسِّس أصلا في العام 1913 بهدف حماية نزاهة وسلامة النظام المالي عقب الذعر المالي الذي حدث في العام 1907. والواقع أن المشكلة التي واجهت الاقتصاد الأمريكي عقودا قبل تأسيس الاحتياطي الفدرالي كانت هي الانكماش.

بمرور الوقت تطور اعتقاد ضمن دوائر واسعة من العاملين في مهنة الاقتصاد (خصوصا من المحافظين الذين يعتنقون ما أشرنا إليه سابقا بـ «النيوليبرالية» أو «أصولية السوق») أنه من الضروري لأجل تحقيق أداء جيد للاقتصاد الكلي - وهو ما يُعَد في الغالب شرطا كافيا في حد ذاته - أن يكون هناك تضخم مستقر ومنخفض وتحافظ عليه السلطات النقدية. وبالطبع نحن نعرف الآن أن هذا خطأ: فالضرر الذي ألحقته الأزمة المالية بالاقتصاد أكبر بكثير من أي ضرر يمكن أن يسببه كل

أنواع التضخم فيما عدا التضخم المنفلت. وقد شرحتُ في الفصل الثالث كيف أنه في أوروبا وحدها كانت الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن الأزمة المالية تصل إلى تريليونات الدولارات. وليس هناك أحد، حتى من بين أشد المؤيدين لتركيز البنك المركزي الأوروبي على التضخم، فكر قط في أن تكلفة التضخم يمكن حتى أن تكون قريبة من مثل هذه الخسائر. وكانت أولويات البنك خاطئة، ولكنها لم تكن خطأ البنك المركزي: لقد كان مفوضا بالتضخم، وقد فعل ببساطة ما طُلب منه أن يفعله.

وهذا الاعتقاد بأن على البنك المركزي التركيز على التضخم يقوم على أساس من أيديولوجية مبسطة، دُعمت بنماذج مبسطة للاقتصاد الكلي افترضت كفاءة الأسواق[3]. وهذه الأيديولوجيا دُمجت بشكل أساسي في ميثاق البنك المركزي الأوروبي[4]، حيث فُوِّض إليه «العمل بالتوافق مع مبدأ اقتصاد السوق المفتوح في ظل المنافسة الحرة، الذي يشجع على التخصيص الكفء للموارد»[5]. وبدا الأمر كأن أوروبا تقول إن اقتصاد السوق المفتوح مع المنافسة الحرة ينتج عنهما تخصيص كفء للموارد، وذلك بغض النظر عن الكم الضخم من الأدلة التي قدمها البحث الاقتصادي النظري والعملي، والتي تبين أن هذا لم يكن الحال في غياب الضوابط التنظيمية الحكومية الكافية.

بهذه النظرة الكامنة وراء إنشاء البنك المركزي الأوروبي إذن كانت الحكومة هي المشكلة، وكان لا بد من تقييد الحكومة. وقد فعلت قاعدة الذهب ذلك، ولكن في ظل قاعدة الذهب كان عرض النقود في الأساس عشوائيا، حيث كان يتحدد بالحظ في العثور على مصادر جديدة للذهب (أو معادن نفيسة أخرى، لو أصبحت تلك المعادن جزءا من النظام النقدي). وكانت نتيجة هذا «النظام» هي فترة من التضخم المرتفع حينما يزيد عرض الذهب زيادة ضخمة - على سبيل المثال عقب اكتشاف العالم الجديد - وفترات من الانكماش أو انخفاض الأسعار، مثلما كان عليه الحال عند نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة، حينما كان هناك نقص في الذهب[6]. وفي القرن العشرين انتقل العالم من العملات المستندة إلى الذهب إلى النقود المجازية، وهي النقود الورقية والعملات المعدنية من المعادن غير النفيسة التي تستند فقط إلى ضمان الحكومة، وكان هذا الضمان وحده هو ما يعطي

قصاصات الورق هذه قيمتها. وكانت المخاطر مع النقود الورقية هي إمكانية إفراط الحكومة في طباعتها، وأن تدخل الأسعار في دوامة خارجة عن نطاق السيطرة، وهو ما يتداخل في/ ويؤثر في سلاسة عمل السوق. ولهذا فقد كان الشيء الوحيد الذي ينبغي على المرء القلق منه هو التضخم. وكانت وظيفة البنك المركزي هي الحيلولة دون حدوث ذلك، عن طريق إدارة كمية النقود.

كانت هناك وجهة نظر مضادة تطورت في أعقاب الكساد العظيم. وتقوم وجهة النظر تلك على أن التدخل الحكومي يمكنه أن يساعد على استعادة الاقتصاد التشغيلَ الكامل بشكل أسرع مقارنة بما يمكن للأسواق بمفردها عمله. وكان كل من السياسة النقدية والمالية (التغيرات في الضرائب والإنفاق) مطلوبا - مع اختلاف الدور النسبي لكل منهما باختلاف الظروف. في الولايات المتحدة كانت وجهات النظر هذه متضمنة في التشريع من خلال قانون العمل للعام 1946، والذي أعطى مسؤولية الحفاظ على الاستقرار في التضخم والتشغيل للحكومة الفدرالية[7].

علاوة على ذلك كانت التقلبات الأسوأ في الناتج والتشغيل قد خلقتها الأسواق بنفسها، فلم تكن مجرد أفعال من الطبيعة. وكان هذا واضحا بنحو خاص في العام 2008: فقد كانت فقاعة المساكن التي صنعها البشر هي ما جذبت الاقتصاد إلى أسفل. ولكن أزمة 2008 لم تكن، في حد ذاتها، سوى أحدث المظاهر على المشاكل التي تعانيها الرأسمالية منذ نشأتها[8]. وعلى مدار الأربعين عاما السابقة توصل الاقتصاديون إلى فهم «جوانب قصور السوق» والتي تسبب الفقاعات، والفورات، وحالات الذعر، وحالات الركود. وجوانب قصور السوق شائعة بشكل خاص في الأسواق المالية. ويمكن لضوابط تنظيمية جيدة للسوق المالية التقليل على الأقل من دورية وعمق الأزمات التي يسببها الإفراط في عدد اللاعبين في الأسواق المالية: وكانت الضوابط التنظيمية التي طُبِّقت في أعقاب الكساد العظيم قد حالت دون تكرار مثل هذه الأزمة لما يقرب من خمسين عاما. ومن المثير أنه على رغم أن بعض العاملين في البنك المركزي أدركوا أن «الوفرة اللاعقلانية»[9] ربما قادت الأسواق إلى التصرف بشكل غير عقلاني، فإنهم كانوا ومايزالون يرفضون التدخل لتهدئة الفقاعات. فقد كان ولاؤهم لأيديولوجيا الأسواق الحرة بكل بساطة قويا للغاية.

وعلى جانبي الأطلنطي بالغ المسؤولون بالبنوك المركزية في رشادة الأسواق، وقللوا من شأن التكاليف التي يمكن أن تفرضها الأسواق التي لا تحكمها الضوابط التنظيمية بشكل كاف على بقية المجتمع. والإخفاق الجوهري، بدوره، ترتبت عليه إخفاقات أخرى: إخفاق في فهم الروابط بين المؤسسات المالية بعضها وبعض، والروابط بين المؤسسات المالية والاقتصاد «الحقيقي»، والفشل في استيعاب الحوافز التي تواجه صانعي القرار في الصناعة المالية، والتي تقود - بشكل طبيعي - المتعاملين في الأسواق إلى التصرف بطريقة قصيرة النظر والتي تتضمن تحمُّل مخاطر مبالغٍ فيها، بما في ذلك تصرفات تخلق مخاطر نظمية(*)، وهي التي تجعل الاقتصاد ككل والنظام المالي في حالة غير مستقرة أكثر[10].

تأثيرات عقدة التضخم

بينما كانت التأثيرات الأكثر وضوحا، والأكثر تكلفة، لعقدة التضخم هي عدم توجيه الاهتمام الكافي للاستقرار المالي، كانت أوروبا حتى من دون الأزمة قد دفعت ثمنا مرتفعا نتيجة للتفويض الشديد الضيق الممنوح للبنك المركزي الأوروبي. وكان من المحتم واقعيا أن يترتب على عدم تركيز البنك المركزي الأوروبي على البطالة ارتفاعُ معدل البطالة بنحوٍ أكثر مما كان يمكن أن يكون عليه لو كان التشغيل الكامل من بين بنود التفويض والصلاحيات الممنوحة، وذلك بغض النظر عن وجود أزمة من عدمه. إذ سوف تكون هناك دائما فجوة أوسع بين الناتج الفعلي والناتج الممكن.

كما أن التفويض بالتضخم يمكن أن يؤدي أيضا إلى رد فعل على الأزمة ذي نتيجة عكسية، خاصة تلك النتيجة المترافقة مع التضخم المدفوع بارتفاع التكلفة، لنفترض، نتيجة أسعار أعلى للطاقة أو الطعام. وفي مثل هذه المواقف

(*) المخاطر النظمية هي احتمالية أن يؤدي حدث على مستوى شركة أو مؤسسة واحدة إلى عدم استقرار شديد أو انهيار صناعة بكاملها أو اقتصاد. وتعد المخاطر النظمية من بين أكبر العوامل المسهمة في الأزمة المالية للعام 2008. ويقال عن الشركات التي تعد مصدرا للمخاطر النظمية إنها «أكبر من أن تفشل». حيث تعد هذه المؤسسات كبيرة قياسا إلى الفرع الصناعي الذي تعمل فيه، أو تشكل جزءا يعتد به من الاقتصاد ككل. كما أن المؤسسة شديدة التشابك والترابط مع غيرها من المؤسسات تعد أيضا مصدرا للمخاطر النظمية. [المترجم]. انظر:
https://www.investopedia.com/terms/s/systemic-risk.asp

يعاني العمال بسبب التضخم نتيجةً لارتفاع أسعار النفط. ولكن حينذاك يقال لهم: «لابد أن تعانوا بنحو مضاعف»، فأسعار الفائدة الأعلى (التي تُرفَع لمكافحة التضخم) سوف تؤدي إلى خفض الطلب، وهو ما يؤدي إلى تشغيل وأجور أقل[11].

وكان التركيز ضيق الأفق على التضخم غيرَ مناسب بشكل خاص للبيئة العالمية التي تتمتع فيها بنوك مركزية أخرى بصلاحيات أكثر مرونة. فبينما خفض الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة استجابة للأزمة، كان استمرار الانشغال بالتضخم في أوروبا يعني أن إجراءات الاحتياطي الفدرالي لم تناظرها إجراءات بتخفيض أسعار الفائدة هناك[12]. وكانت النتيجة النهائية هي سعر صرف مغالًى فيه لليورو (حيث إن أسعار الفائدة النسبية الأكثر ارتفاعا في أوروبا زادت من الطلب على السندات الأوروبية) مع ما لذلك من آثار تتمثل في اتجاه الناتج الأوروبي نحو الانخفاض. ولو كان البنك المركزي الأوروبي قد نفّذ تدابير من شأنها خفض سعر صرف اليورو، لكان قد حفز الاقتصاد، ليوازن بذلك جزئيا آثار التقشف. وسمح الموقف الذي كان عليه البنك المركزي الأوروبي للولايات المتحدة بالانخراط في تخفيض تنافسي لسعر صرف الدولار في مقابل اليورو[13].

وكان هناك هؤلاء الذين بادروا بتحية العيوب الأوروبية - على الأقل فيما يتعلق بقصر النظر - بطريقة أنانية. فقد منحتنا أوروبا هدية كبيرة، حيث سمحت لنا بالتصدير أكثر على حساب صادراتها، كما سمحت لنا بأن نستورد منها أقل. وكان هذا واحدا من أسباب تعافي الولايات المتحدة اقتصاديا بشكل أكثر قوة من أوروبا، كما كان واحدا من أسباب إصابة أوروبا بالوهن.

باختصارٍ كانت نتيجة تركيز البنك المركزي الأوروبي على التضخم هي أن النمو والاستقرار كانا أقل مما كان يمكن أن يكونا عليه. والمفارقة أن الهدف المفترض للإطار الاقتصادي لمنطقة اليورو كان هو حفز النمو والاستقرار. ولكن كان إطار منطقة اليورو للبنك المركزي الأوروبي أسوأ، وكما سنرى: فقد كان لقيود أخرى فُرِضت على البنك المركزي الأوروبي أثرها في الحد أكثر من قدرته على الحفز على الاستقرار والنمو، وكانت الطريقة التي أدار بها السياسة النقدية تعني أنه أيا كان النمو المتحقق فهو يفيد هؤلاء الموجودين عند القمة بصورة

غير متكافئة. فقد أدى البنك المركزي الأوروبي دورا في تعميق عدم المساواة المتزايد في أوروبا.

تقييد السلطات النقدية

تتركز المعركة طويلة الأمد حول السياسة النقدية في التساؤل عن القيود التي ينبغي فرضها على السلطات النقدية. ويعد التفويض بالتركيز على التضخم فقط مثالا على قيد رئيس. ولا يثق المحافظون بالحكومة، ويعد البنك المركزي جزءا من الحكومة. والبعض، مثل كبيرِ المحافظين ميلتون فريدمان Milton Friedman، يعتقد حتى أن البنك المركزي هو الذي سبّب الكساد العظيم عن طريق الحد من عرض النقود[14]. وقد فعلت السياسة النقدية الكثير خلال أزمة في العام 2008 لدحض نظريته: فقد زادت البنوك المركزية في كل مكان في العالم من عرض النقود بشكل هائل. ووفقا لنظرية فريدمان كان ينبغي للاقتصاد - بعد هذه الزيادة الهائلة في عرض النقود - أن يعود بسرعة إلى التشغيل الكامل، بل حتى كان ينبغي أن يواجه التضخم. وبدلا من ذلك كان النمو الاقتصادي في اليابان، وأوروبا، والولايات المتحدة هزيلا، بل واجه حتى العديدُ من البلدان حالة انكماش.

والحكمة السائدة بين المصرفيين المحافظين، بمن في ذلك العاملون في البنك المركزي الأوروبي، تذهب إلى تقييد ما تفعله البنوك المركزية حتى أكثر من هذا. ويعتقد الاقتصاديون المحافظون مثل فريدمان أن البنوك المركزية ينبغي ألا تتمتع بممارسة حرية التصرف، إذ عليها أن تزيد من عرض النقود بمعدل ثابت[15]، أو حينما تفشل هذه النظرية في تثبيت الاقتصاد، يُعمَد إلى زيادة أو تخفيض عرض النقود وفقا لمعادلة مبسطة يمليها معدل التضخم.

وكذلك الأمر، أيضا، فيما يتعلق بمجموعة الأدوات التي يُجادَل بأنها يجب أن تكون محدودة: فالبنوك المركزية عليها فقط شراء وبيع سندات الحكومة قصيرة الأجل. وقد قاوم الأعضاء الألمان في البنك المركزي الأوروبي التيسير الكمي Quantitative Easing (QE) - الذي يتضمن شراء السندات طويلة الأجل، والتي ربما يكون بعضها حتى ليس سندات حكومية - فترةً طويلةً بعد أن أضاف[16] صناع القرار في الولايات المتحدة واليابان التيسير الكمي لصندوق

أدواتهم. (كان من المفترض أن يحفز التيسير الكمي الاقتصاد عن طريق خفض تكلفة الاقتراض طويل الأجل، وخفض سعر الصرف، وزيادة قيمة سوق الأوراق المالية. وتبين في الممارسة أن كل هذه التأثيرات للتيسير الكمي كانت ضئيلة).

وقد أضعفت هذه القيود المفروضة بشدة من نطاق ما يمكن للبنك المركزي الأوروبي فعله - حتى إلى أبعد من القيود المفروضة بواسطة التفويض بالتضخم. وكانت لدى البنك المركزي الأوروبي، المؤسسة الأكثر أهمية في منطقة اليورو، خصوصا بعد الأزمة، مهمة مستحيلة: استعادة كل بلدان المنطقة للتشغيل الكامل، في الوقت الذي كانت فيه يداه مقيدتين خلف ظهره.

وألقى الافتقار إلى سياسة مالية - في ظل الإنفاق المحدود من قِبل الاتحاد الأوروبي ككل، وفي ظل القيود المتعلقة بالديون التي تواجه كل بلد من هذه البلدان - عبئا ثقيلا على السياسة النقدية. وحتى في ظل عدم وجود قيود كانت قدرة البنك المركزي الأوروبي على الحفاظ على النمو والتشغيل على كامل امتداد منطقة اليورو محدودةً. ولكن عوضا عن السؤال: «كيف يمكن تعظيم ما في إمكان البنك عمله؟»، ركز الاقتصاديون المحافظون الذين هيمنوا على عملية إنشاء البنك المركزي الأوروبي على فرض قيود عليه. إذ كانوا مهووسين بأن الاندفاع المفرط للبنك، وما يمكن أن يؤدي إليه من تضخم، سيسبب خطر الاتجاه إلى التراجع الاقتصادي، وليس باحتمال الاتجاه إلى أعلى بتحقيق نمو وتشغيل أكبر.

وتوسيع أدوات البنك المركزي الأوروبي لتشمل سياسات تنظيمية (مثل متطلبات رأس المال ومعايير كفاية رأس المال للبنوك) من الممكن استخدامها في صنع سياسة مالية أكثر دقة وتفصيلا، سياسة تكون حساسة لاختلافات الوضع الاقتصادي في البلدان المختلفة. وكان من شأن سياسات تنظيمية تقديرية السماح للبنك المركزي بالتأثير في الإقراض للبلدان كل على انفراد بطرق مختلفة. بينما في ظل اليورو كان هناك فعليا سعر فائدة واحد لليورو للسندات عديمة المخاطر على امتداد المنطقة، وقد شرحت كيف أن اقتراض المشروعات في البلدان المختلفة كان من الممكن أن يواجَه بتكلفة مختلفة تماما لرأس المال. فالمشروعات التي تعمل في البلدان الضعيفة تواجه سعر فائدة أعلى حينما تكون حقيقة في حاجة إلى أسعار فائدة أقل. وعلى الأقل عبْر إفساح المجال أمام البنوك في البلدان الضعيفة لكي تقرض أكثر، يمكن

للمرء تقليص الانحراف البالغ في تكافؤ الفرص بحيث لا ينكمش الائتمان في الدول الضعيفة بالقدر الذي يمكن أن يصل إليه دون ذلك[17].

والإيمان بالأسواق من قبل النيوليبراليين لا يعني فقط أن الحاجة إلى السياسة النقدية أقل من أجل إبقاء الاقتصاد عند وضع التشغيل الكامل، ولكنها تعني أيضا أن الحاجة أقل إلى الضوابط التنظيمية المالية للحيلولة دون «الإفراط». فالفكرة كانت بالنسبة إلى المحافظين هي «الصيرفة الحرة» وغياب كل الضوابط التنظيمية. وقد أقنع ميلتون فريدمان ديكتاتورَ شيلي المستبد أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet بمحاولة ذلك في بداية العام 1975. وكانت النتائج الكارثية أمرا يمكن التنبؤ به وحدث التنبؤ به بالفعل: فقد خلقت البنوك الائتمان بتهور، وحينما انفجرت فقاعة الائتمان في النهاية، دخلت شيلي في ركود عميق. ولم تتخلص شيلي من الديون التي اقترضتها للخروج من هذه الفوضى إلا بعد مضي وقت طويل، أكثر من ربع قرن، حينما تمكنت أخيرا من إعادة سداد هذه الديون. وأخيرا جدا أصبح الركود الكبير مثالا في كتب الاقتصاد المدرسية عن مخاطر الأسواق التي تعاني عدم الخضوع للضوابط التنظيمية بشكل كاف.

يمكن للبنوك المركزية أن تؤدي دورا مهما ليس فقط في الحيلولة دون أن يصيب القطاعُ المالي بقيةَ المجتمع بأضرار («الخارجيات السلبية»، مثل إساءة استعمال بطاقات الائتمان والإفراط في المخاطرة)، ولكن أيضا في المساعدة على ضمان أن القطاع يفعل ما يفترض عليه أن يفعله: منح الائتمان، على سبيل المثال، للمشروعات الصغيرة[18].

ومن أجل أن أكون منصفا ينبغي القول إن هناك عدم اتفاق بين الاقتصاديين حول هذه الموضوعات. فالكينزيون حساسون بشكل خاص لإهدار الموارد، والمعاناة الإنسانية، والتكاليف طويلة الأجل للنمو الأقل، وهي أمور تنتج كلها من البطالة المرتفعة غير الضرورية. وكان البنك المركزي الأوروبي، سواء في بنيته أو وظيفته، خيارا سياسيا يعكس وجهات نظر المحافظين.

الطبيعة السياسية للسياسة النقدية

كما ذكرنا في التمهيد لهذا الكتاب على الرغم من أن السياسة النقدية تبدو سياسة فنية فإنه أُدرِك منذ وقت طويل أنها سياسية وليست فنية: فالتضخم يخفض

من القيمة الحقيقية لدائنية المدينين، ويساعدهم على حساب الدائنين. وليس من المستغرب إذن أن المصرفيين والمستثمرين في سوق السندات يتذمرون بكل قوة من التضخم. ومن جانب آخر تتضمن مكافحة التضخم عادةً رفع أسعار الفائدة، وهو ما يقلل من النمو ويضر بالتشغيل والعمال. وتحقيق التوازن ما بين التضخم والبطالة يُعَد، أو ينبغي أن يعد، قرارا سياسيا.

في أزمة العام 2008 مُنحت مئات المليارات من الدولارات فعليا (أو أُقرِضت بسعر فائدة يقل عن سعر فائدة السوق) للبنوك التجارية عن طريق البنوك المركزية في الدول المتقدمة، في أضخم برنامج للمساعدة الحكومية للقطاع الخاص بُوشِر على الإطلاق. وكان هذا البرنامج لمساعدة الشركات والذي استفادت منه البنوك الضعيفة والتي عانت الأزمة يُعَد أضخم من حيث الحجم من أي برنامج رفاه أقامته أي حكومة لتخفيف معاناة الأفراد العاديين. وقد قُدِّم معظم الأموال عن طريق البنوك المركزية، ولم تُخصَّص عن طريق أي برلمانات أو مجالس وطنية، وهو - مرة أخرى - عمل سياسي مكثف، من دون مساءلة ديموقراطية[19].

لو كانت السياسة النقدية ببساطة أمرا فنيا، فربما كان سيمكن تركها للفنيين. ولكنها ليست كذلك. فهناك آثار توزيعية ضخمة. والحقيقة أنه قد تكون البنوك المركزية قد أدت دورا مهما في زيادة عدم المساواة.

تزايد عدم المساواة

في معظم بلدان العالم اليوم، يُعَد عدم المساواة واحدا من أكبر التهديدات للرخاء المستقبلي. وفي دافوس، حيث يلتقي قادة العالم الاقتصاديون معا كل شهر يناير، بينت المسوح الحديثة للمخاطر العالمية احتلال عدم المساواة باستمرارٍ موقعَ القمة أو موقعا قريبا من القمة في قائمة هذه المخاطر[20]. وعدم المساواة يعد مهما لأن المجتمعات المنقسمة لا تعمل جيدا، حيث يؤدي عدم المساواة إلى الافتقار إلى التماسك والترابط، وهو ما له آثار سياسية واقتصادية واجتماعية. وفي كتابي «ثمن عدم المساواة» The Price of Inequality، شرحتُ الآليات التي يؤدي بها عدم المساواة الأكبر إلى أداء اقتصادي أضعف: نمو اقتصادي أقل وعدم استقرار أكبر. ومنذ وقت كتابة هذا الكتاب أيد فيض من الدراسات لصندوق النقد الدولي والعديد من الجهات الأخرى هذا المنظور[21].

تجاهلت البنوك المركزية في كل مكان، للأسف، خصوصا البنك المركزي الأوروبي، إلى حد بعيد دورها في خلق عدم المساواة. فقد أدت بتركيزها المفرط على التضخم - حتى حينما تكون التفويضات الممنوحة لها من الناحية الشكلية أوسع - إلى بطالة أعلى، وهو ما زاد من عدم المساواة. وقد ساعدت سياسات البنك المركزي على خفض الأجور. وفي حالات الركود تهبط عادة الأجور الحقيقية، ولكن بعدئذ، مع الانتعاش الاقتصادي، بمجرد حتى بدء زيادة هذه الأجور، يصرخ صقور التضخم بالمخاطر التي يهدد بها التضخم، ورفع أسعار الفائدة، وتتزايد البطالة إلى مستويات تجعل من أي زيادات إضافية في الأجور مسألة صعبة[22].

ولكن دور البنك المركزي الأوروبي في زيادة عدم المساواة كان أسوأ. فمصرفيو البنك المركزي لديهم نفوذ هائل يذهب إلى مدى أبعد من التعريف الضيق للسياسة النقدية - على سبيل المثال، تحديد أسعار الفائدة وعرض النقود. ويُتَطلَّع لرئيس البنك المركزي الأوروبي لتحديد جدول الأعمال الاقتصادي، ولذا ليس من المستغرب وجود ميل إلى التركيز على نطاق عملهم الضيق، التضخم، والتفكير بأنه بالسيطرة على التضخم سيُعزِّز النمو والرخاء. فجان كلود تريشيه Jean – Claude Trichet، حاكم البنك المركزي الأوروبي خلال الفترة السابقة للأزمة، وربما في إطار مواصلة اتباعه لتفويض البنك المركزي بتحقيق أسعار مستقرة، استخدم نفوذه من أجل الدفع بسياسات تزيد من عدم المساواة. في الأيام المبكرة للأزمة (من 2008 إلى 2011) جادل تريشيه مرارا وتكرارا بأنه لا بد من أن تكون هناك مرونة أكثر في الأجور (وهو تعبير ملطف للقول بأنه يجب خفض الأجور - وهو جزء من منهج «لوم الضحية» فيما يتعلق بالبطالة الذي نوقش في الفصل الرابع، وهو المنهج الذي يلام فيه العمال على بطالتهم، بسبب مطالبتهم بأجور مرتفعة للغاية في عقود العمل مع حد أدنى من الأمان). وبالطبع يعتبر خفض الأجور في الأجل القصير في مصلحة الشركات وأصحابها: وأنا أقول: «مصالح الأجل القصير»، لأن صاحب الشركة عليه إدراك أن أوروبا فيما بعد الأزمة واجهت قصورا في الطلب، ومثل هذا الخفض للأجور يضعف الطلب ويعمق من الركود.

ومضى تريشيه إلى أبعد من ذلك بكثير، ففي خطاب سري لرئيس وزراء إسبانيا، جوزيه لويس رودريغيز ثاباتيرو José Luis Rodriguez Zapatero، (وهو

الخطاب الذي نشره ثاباتيرو في مذكراته)[23]، لمّح - الواقع أنه كان أكثر من مجرد تلميح - إلى أنه سوف يكون على استعداد لمساعدة البنوك الإسبانية لو وافقوا في الحكومة الإسبانية - وفقط لو وافقوا - على وضع إصلاحات لسوق العمل بإمكانها أن تؤدي إلى خفض الأجور وتوفير حماية أقل للوظائف[24]. وكان من الواضح أن ثاباتيرو رفض، ولكن من المثير للدهشة أنه أدخل إصلاحات كان لها المفعول نفسه تقريبا، وكانت المعونة في الطريق[25].

التوزيع والسياسة والأزمة

أضحت الطبيعة السياسية للبنك المركزي الأوروبي واضحة بنحو خاص مع أزمة اليورو: من الذي وُجِّه إليه اللوم، ومن الذي أُنقذ، وفي ظل أي ظروف. الأمر الأكثر درامية هو قرار البنك بعدم التصرف باعتباره مقرض الملاذ الأخير لليونان في صيف العام 2015م. فحينما كانت اليونان تتفاوض مع الترويكا، أُجبرت بنوك البلد على إغلاق أبوابها، وخلف المشهد، هدد البنك المركزي الأوروبي بفرض تكاليف إضافية على اليونان إذا لم تمتثل لمطالب الترويكا. وقد أصبح البنك المركزي الأوروبي مطرقة أوروبا الثقيلة، والأداة التي أُجبرت بواسطتها اليونان على الإذعان لما تريده الترويكا.

وبنحو أكثر عمومية، بإقرار البنك المركزي الأوروبي للضمان الذي سيقبل به، ومع أي خصم في القيمة السوقية (على سبيل المثال، يُقدَّم قرض قيمته 70 يورو مع تقديم سند كضمان تبلغ قيمته 100 يورو)، وربما يكون هذا قرارا بالحياة أو الموت لمؤسسة مالية، حينما يكون البلد في أزمة، وبوجود عديد من البنوك التي تحفها المخاطر، كان البنك المركزي الأوروبي يقرر عمليا في هذه الحالة حياة أو موت النظام المصرفي للبلد. وليس هناك من قرار يمكن أن يكون أكثر سياسية من هذا. وليس هناك دليل فني متاح يمكن الرجوع له، ومثل هذه القرارات هي في النهاية مسألة تقدير - حول مدى إمكانية بقاء المؤسسة على قيد الحياة - بل الواقع، يُعَد هذا تقديرا ملونا بشدة بالعواقب السياسية المترتبة على البدائل[26].

إعطاء البنوك أولوية على المواطنين كان دليلا على أن أوروبا كانت على ما كانت عليه الولايات المتحدة خلال الأزمة[27]، وقد تجلّت هذه الأولوية أيضا في أوقات رئاسة الخلَف، دراغي، تماما كما كانت في أيام تريشيه. وعندما أطلت أزمة

أيرلندا برأسها في العام 2010م، طالب تريشيه بتحمل أيرلندا خصوم مصارفها المفلسة[28]، وأدت تكلفة إعادة هيكلة المصارف إلى زيادة في نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيرلندا من 24 في المائة في العام 2007م إلى ما يقدر بنحو 92.5 في المائة في العام 2015م. وبينما كان هناك بعض الجدل بشأن ما إذا كانت أيرلندا ستتحمل بعض هذه الديون من دون هذا التدخل، كان هناك شك قليل في أن بعض الديون قد تُحمِّلت فقط بسبب أن البنك المركزي الأوروبي وضع هذا شرطا للحصول على المساعدة. (الحقيقة أنه كان هناك انقسام في الترويكا بشأن هذا الأمر: فقد اعتقد صندوق النقد الدولي أنه ليس على الحكومة أن تتحمل كل هذه الخصوم، فقد كان ينبغي أن تكون هناك عملية إعادة هيكلة عميقة للديون، مع تحمل مساهمي البنك وحاملي سنداته خسائر أكبر. وتتطلب القوانين العادية للرأسمالية أنه على الحكومة ألا تتحمل أي قدر من الخصوم إلى أن يستنزف المساهمين وحاملي السندات تماما)[29].

كان من الواضح أن البنك المركزي الأوروبي قلق من آثار إجبار المساهمين وحاملي السندات على تحمل مزيد من التكلفة في أيرلندا في البنوك الأوروبية الأخرى. ولكنه كان ينبغي أن يقلق من هذا قبل الأزمة، بالتأكد من أن البنوك الأوروبية مرسملة بنحو كافٍ ولا تنخرط في عمليات تتسم بالمجازفة والإفراط في المخاطرة.

والقضية الحرجة هي أن: الترويكا طالبت المواطنين الأيرلنديين العاديين بدفع ثمن الإخفاقات التنظيمية للبنك المركزي الأوروبي والهيئات التنظيمية الأخرى في منطقة اليورو. وبالنسبة إليّ، هذا غير أخلاقي وغير مقبول، وذلك ما يتراءى لمعظم المواطنين الأيرلنديين الذين تناقشت معهم في هذا الأمر. بل من الواضح أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى المصرفيين في البنك المركزي الأوروبي.

الحوكمة

من بين القرارات الحاسمة والحرجة التي على أي مجتمع اتخاذها تلك القراراتُ المتعلقة بالحوكمة: من يتخذ القرارات ومن الذي يُسائل هؤلاء الذين يتخذون هذه القرارات؟ وكيفية شفافية عملية صنع القرار؟ وينتمي عديد من

الانتقادات للاتحاد الأوروبي، في شكله الحاضر، إلى مجال الحوكمة. ولكن في حالة منطقة اليورو ومؤسسته الأكثر أهمية، البنك المركزي الأوروبي، تعد مشكلات الحوكمة حادة بنحو خاص. وهذا يرجع جزئيا إلى أن الأسواق المالية قد نجحت في بيع فكرة أن استقلال البنك المركزي يؤدي إلى أداء اقتصادي أفضل. وقد أخذت أوروبا هذا الشعار إلى حدوده القصوى[30].

والسؤال المركزي للحوكمة هو: إلى أي مدى يخضع البنك المركزي الأوروبي عند مساءلته آلياتٍ ديموقراطية. فهناك، في الواقع، مدى واسع لدرجات الاستقلالية الفعلية والقانونية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تحدد الحكومة كل عام التضخمَ المستهدف، ولكن بنك البلاد المركزي، بنك إنجلترا، له استقلالية في تنفيذ الهدف. وبينما يُعَد نظام الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة من حيث المبدأ مستقلا، يفهم في الواقع، بعضُ مصرفيي النظام جيدا حدود هذا الاستقلال: وكما عبّر عن ذلك بول فولكر Paul Volcker بقوله، «لقد أنشأنا الكونغرس، وفي وسع الكونغرس أن ينهي وجودنا»[31].

وربما قدمت أزمة العام 2008م أفضل اختبار بشأن مدى صحة فرضية «مناقب استقلالية البنك المركزي»؛ فالبلدان التي كانت بنوكها المركزية غير مستقلة كان أداؤها أفضل كثيرا من تلك التي كانت بنوكها المركزية مستقلة.

الاستيلاء

السبب الرئيس وراء هذا الاختلاف في الأداء بسيط: ليست هناك مؤسسة تعد حقيقة «مستقلة». فكل المؤسسات تعد «مستولى عليها» بشكل أو بآخر عن طريق مجموعة ما أو أخرى. ونحن نحب أن يعكس البنك المركزي المصالح العريضة للمجتمع. ولكن البنوك المركزية في معظم البلدان - بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي - مستولى عليها عن طريق مجموعة صغيرة: السوق المالي[32]. وتختلف كل من مصالح ومعتقدات السوق المالي عن بقية المجتمع. على الرغم من أنه على مدى فترة طويلة كان هؤلاء الذين في غولدمان ساكس والبنوك الكبيرة الأخرى في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، يحاولون بيع فكرتهم بأن «ما هو في مصلحة غولدمان ساكس والبنوك الكبيرة الأخرى هو في مصلحة

الجميع»، وليس هذا بكل بساطة صحيحا. وأي شخص أيّد هذه الفكرة كان بكل تأكيد يمكن تحريره منها عن طريق الركود الكبير وما حدث من تجاوزات في القطاع المالي.

الكثيرون من العاملين في البنوك المركزية - إن لم يكن أغلبهم - يتحدرون من/ أو يذهبون إلى القطاع المالي بعد انتهاء مدة خدمتهم فيها. (قضى دراغي نفسه سنوات في غولدمان ساكس قبل الانتقال إلى بنك إيطاليا المركزي). ومن جوانب كثيرة، يعد هذا طبيعيا: إذ إن المرء في حاجة إلى خبرات في التمويل، والكثير من هذه الخبرات تتوافر في هؤلاء الذين عملوا في القطاع المالي[33]. وحتى حينما كانت الأغلبية لا تشتري فكرة «أن ما هو جيد لغولدمان ساكس جيد للاقتصاد»، لم يكن من الصعب على هؤلاء العاملين في البنوك المركزية الذين لا يُحاسَبون ديموقراطيا القبول بأفكار مثل «التنظيم الذاتي». وهي أفكار تروق خصوصا لهؤلاء الذين يؤمنون بحكم ذوي الجدارة (meritocracy) وحكم الخبراء الفنيين (التكنوقراط). وإدارة بنك مركزي كان (وفقا لهذه النظرة) مثل إدارة منجم: ضع مهندسا جيدا (أو اقتصاديا) في موضع المسؤولية وسوف يكون كل شيء على خير ما يرام.

ولكن مناقشتنا السابقة أوضحت أن قرارات المسؤولين في البنوك المركزية ليست فقط قرارات فنية؛ فهناك آثار توزيعية كبيرة محتملة، ومادامت هذه هي الحالة فلن يكون هناك تفويض تام للفنيين. علاوة على هذا فالأمر الذي يتفق الاقتصاديون عليه هو أن الحوافز لها أهميتها. فالباب الدوار يعني أنه كان في مصلحة العاملين في البنوك المركزية فعل كل ما يمكنهم عمله من أجل مساعدة أصدقائهم في القطاع المالي، الذين أتوا هم أنفسهم منه والذي من المحتمل أن يذهبوا إليه فيما بعد[34]. ومساعدة الأصدقاء في البنوك ليست في حاجة حتى إلى أن تكون قرارا واعيا، على رغم أنه كان كذلك قطعا في بعض الحالات. وعوضا عن ذلك، فمجرد التقارب والتشابك بين قيادة البنك المركزي والهيئة العاملة فيه مع أسواق المال الخاصة - وهو عَرَض للباب الدوار لا يمكن الإفلات منه - يضمن التقارب في الأولويات ووجهات النظر. (وهذا ما يشار إليه أحيانا على أنه الأسر المعرفي Cognitive Capture).

تحول التنظيم الذاتي ليصبح دعابة: فالعاملون في القطاع المالي ليست لديهم الحوافز (وفي عديد من الحالات، ليست لديهم حتى المهارات) للتنظيم الذاتي. بل وحتى في أفضل الحالات، لن تكون لدى البنوك حوافز تشجعها على أن تأخذ في اعتبارها الخارجيات التي ربما يمكن أن تلقي بها أفعالهم (أو إخفاقاتهم) على الآخرين. ولكن يجب أن يكون واضحا أن الحوافز للبنوك والعاملين بها تعني التورط في نشاطات فيها مجازفة كبيرة من حيث المخاطر وغير منتجة اجتماعيا - وفي بعض الحالات مدمرة. لقد كان هناك نوع من التجاهل المتعمد من البنوك المركزية، في أوروبا وأمريكا، وراء الفشل في أخذ هذا في حساباتها[35].

عواقب الاستيلاء

يعكس كل وجه من أوجه سياسة البنك المركزي، في كل من أوروبا وأمريكا، في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو، وفي أعقابهما، استيلاء القطاع المالي على البنك المركزي، ربما مع حدوث المظاهر الأكثر درامية في وسط هاتين الأزمتين ذاتيهما. احتاجت اليونان في العام 2012م إلى إعادة هيكلة سنداتها. واشترت البنوك الحذرة الحصيفة مبادلات التخلف عن سداد الائتمان (CDSs) باعتبارها تأمينا ضد التخلف عن سداد السندات التي تملكها. ويمكن لمبادلة التخلف عن سداد الائتمان أن تقدم لحامل السند قيمة مساوية للخسارة التي كان من الممكن أن يواجهها لو حدث تخلف عن السداد. وحينما تُعاد هيكلة السندات، تُصدر سندات جديدة بدلا من السندات القديمة. وغالبا ما تُمَد فترة السداد في السندات الجديدة، ولكنْ هناك أيضا خصمٌ من القيمة، حيث تكون القيمة الاسمية للسندات الجديدة أقل من القيمة الاسمية للسندات القديمة[36]. ولو حدث هذا، فسوف تعوض مبادلات التخلف عن سداد الائتمان عن الخسائر.

هناك بعض طرق إعادة الهيكلة التي «تفجِّر» مبادلات التخلف عن سداد الائتمان، أي ينجم عنها سداد التعويضات. وبالطبع سوف يرغب البنك الذي يشتري مبادلة التخلف عن سداد الائتمان باعتبارها تأمينا في أن تُعاد الهيكلة بطريقة تجعل سياسة التأمين تؤتي أُكُلَها. كما أن المنظّم الجيد سوف يرغب في أن يكون لدى البنك الذي يحمل سندات مخاطرة في محفظته المالية تأمينٌ، وأن هذا التأمين يؤتي أُكُلَه.

وقد أصر البنك المركزي الأوروبي، على أي حال، على أن تُعاد الهيكلة بطريقة لا تؤدي إلى تفجّر مبادلات التخلف عن سداد الائتمان. وكان موقفهم غير مفهوم - حتى يدرك المرء أن (1) بينما كانت بعض البنوك قد اشترت تأمينا (مبادلات التخلف عن سداد الائتمان CDSs) ضد الخسارة في قيمة سنداتها فبعض البنوك الأخرى (عادة البنوك الكبيرة) كانت قد باعت مبادلات التخلف عن سداد الائتمان. (فحينما يشتري شخص ما تأمينا، لا بد أن يكون هناك على الجانب الآخر من السوق مَن يبيع التأمين. ومن الواضح أنه حينما يقع ما يؤمَّن ضده، فموقف الشركة/البنك الذي باع التأمين يكون أسوأ حالا). وقد باعت هذه البنوك مبادلات التخلف عن سداد الائتمان باعتبارها أدوات مقامرة غير شفافة. و(2) كان اهتمام البنك المركزي الأوروبي بالبنوك الكبيرة التي كانت متورطة في بيع التأمين - وبشكل أساسي المقامرة أو المضاربة بما إذا كانت اليونان ستستطيع أن تسدد ديونها – أكثر من اهتمامه بالبنوك العادية التي كانت قد اشترت التأمين[37].

البنوك المركزية باعتبارها مؤسسات سياسية

توضح هذه الأمثلة، إلى جانب مناقشاتنا السابقة لقرارات السياسة النقدية عن التضخم في مواجهة البطالة، أن البنوك المركزية - بما فيها البنك المركزي الأوروبي - تصنع قرارات سياسية. وهي تُواجه ببدائل. وهناك آثار توزيعية كبيرة لقراراتها. وهناك مخاطر مختلفة ترتبط باختيارات السياسة المختلفة. ففي الولايات المتحدة، حينما يمنح الاحتياطي الفدرالي أموالا للبنوك، يكون في وسعه فرض شروط، مثل أن على البنوك أن تقرض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وفي أوروبا، كان في وسع البنك المركزي الأوروبي المطالبة بألا تنقذ أيرلندا بنوكها، بدلا من أن تفعل ذلك[38]. وكان في وسعه المطالبة بأن تجري عملية إعادة هيكلة في اليونان بطريقة تؤدي إلى أن تؤتي مبادلاتُ التخلف عن سداد الائتمان أُكُلهَا.

لا يمكن حتى لقادة البنك المركزي الأوروبي إنكار أنهم واجهوا مثل هذه الخيارات. بل لو كانت البدائل موجودة، لكان البشر الذين يصنعونها في

حاجة إلى أن يُساءلوا سياسيا. في أوروبا تعد الحوكمة حتى أسوأ حالا منها في الولايات المتحدة. فقد تظاهرت أوروبا بأنها تلتف حول مشكلة الحوكمة بمنح البنك المركزي تفويضا بسيطا - ضمان استقرار الأسعار (ويعرف أيضا بمحاربة التضخم). ومن الحتمي، أنه ستكون هناك أحكام بشأن ما الذي يعنيه استقرار الأسعار (معدل تضخم يبلغ صفرا أو 2 في المائة أو 4 في المائة)، ومن أجل وضع هذه الأحكام كان على صُناع السياسة أن يأخذوا آثار الأهداف المختلفة بعين الاعتبار. فلو كان السعي إلى تحقيق هدف لمعدل تضخم يبلغ 2 في المائة في مقابل معدل يبلغ 4 في المائة سيؤدي إلى معدل نمو أقل كثيرا، فأنا أشك في تأييد كثير من المصوتين لهذا الهدف إذا ما مُنحوا فرصة التصويت.

وهناك رابحون وخاسرون في معظم السياسات الاقتصادية. وكان على صانعي السياسة في البنك المركزي الأوروبي عند صنع قراراتهم، وضع أحكام وتقديرات لها آثار توزيعية. وهذه ليست محض قضايا فنية، مثل أفضل تصميم جسر من الجسور. فربما يؤدي معدل تضخم أعلى قليلا إلى أسعار أقل للسندات، حتى لو أدى إلى تشغيل وأجور أعلى. وسوف يكون حاملو السندات غير سعداء، حتى لو كان بقية المجتمع يحتفل بذلك. ولكن البنوك المركزية التي لا تُساءل ديموقراطيا في الأغلب الأعم تعطي اهتماما أكثر لوجهات نظر حاملي السندات والماليين عن وجهات نظر العمال.

في وقت ما من الأوقات، اعتقدت المفوضية الأوروبية أنه لو كان على البطالة الإسبانية أن تقل عن 25 في المائة، فلا بد أن يكون هناك ارتفاع في التضخم. ولاحقا راجعوا هذا الرقم إلى 18.6 في المائة. واعتقد آخرون أن هذه التكهنات عبثية[39]. ولكن هنا مرة أخرى كانت هناك بدائل، وهذه المرة كانت البدائل فيمن يتحمل المخاطر. وعن طريق التصرف وكأن الرقم الأعلى هو العتبة الحاسمة، مثل 25 في المائة، أو حتى 18.6 في المائة، بينما كان الرقم أقل من ذلك حقيقةً، يكون على المرء ألا يستنكر الأعداد الكبيرة من البشر التي لم يكن من الضروري أن تكون في حالة بطالة، لأنه تنجم عن البطالة الأعلى أجورٌ أقل للكثير من العمال. وهؤلاء العاملون في سوق المال وقطاع الأعمال ربما يرحبون بهذه الأجور الأقل، بينما العمال بنحو واضح لم يكونوا كذلك.

هناك جدول أعمال سياسي وراء التظاهر بأن وضع السياسة النقدية أمر فني من الأفضل تركه للخبراء في القطاع المالي. وتعكس هذا عقلية هؤلاء العاملين في القطاع المالي، ويستجيب هؤلاء «الخبراء» للبدائل الواضحة بطريقة تختلف اختلافا بيّنا عن استجابة العمال العاديين. وبتجنيب البنك المركزي المساءلة السياسية، على الأقل بالطريقة التي حدث بها ذلك في الولايات المتحدة وأوروبا، ينتقل فعليا صُنع القرار إلى القطاع المالي بمصالحه وأيديولوجيته.

وينبغي أن تكون الأزمات ذاتها قد بيّنت أنه لم تكن الخبرات والحكمة هي ما حمله عرافو سوق المال للطاولة. وجدول أعمال إلغاء الضوابط التنظيمية التي دفع بها الماليون في أوروبا وأمريكا كانت فعليا هي عبارة عن إعادة كتابة القواعد والضوابط التنظيمية لسوق المال بطرق تحابي هؤلاء العاملين في أسواق المال وعلى حساب بقية المجتمع. ولم تكن لأجل خلق سوق مال في وسعه أن يؤدي إلى نمو أكثر سرعة واستقرارا. ولهذا السبب كان ما انبثق هو نمو أقل وعدم استقرار متزايد[40].

الحجة النيوليبرالية في استقلال البنك المركزي

يبدو أن الحجة النيوليبرالية في استقلال البنك المركزي - وهي الحجة التي سادت في وقت تأسيس البنك المركزي الأوروبي - تستند إلى ثلاثة فروض معيبة: أولا أن كل ما يهم هو التضخم، وثانيا أن محاربة التضخم من خلال السياسة النقدية كان أمرا فنيا خالصا، وثالثا أن استقلال البنك المركزي سوف يدعم الحرب ضد التضخم.

وقد شرحتُ بالفعل ما هو خاطئ في الفرضين الأولين. أما الفرض الثالث فقد وُضع على أساس انعدام ثقة عميق بالديموقراطية. فقد كانت هناك خشية من أن الحكومات بالديموقراطية قد تنساق إلى إغراء تضخيم الاقتصاد قبل الانتخابات. وسوف يساعد الاقتصاد الأقوى على إعادة انتخاب الحكومة - مع دفع ثمن التضخم لاحقا. ويمكن تحطيم مثل هذا النمط التضخمي فقط عبر انتزاع السياسة النقدية بعيدا عن أيدي السياسيين، ومع الثقة بأن التكنوقراطيين المكلفين بالحد من التضخم سوف يوفون بأداء مهمتهم، وسوف تخفّض التوقعات التضخمية، وهكذا يُضمن الاستقرار الاقتصادي. وجمهور الناخبين في الديموقراطية، على أي حال، أكثر ذكاء مما يمنحهم هذا الفرض من تقدير. فالواقع أن الحكومات لديها الحافز نفسه على

الإنفاق قبل الانتخابات. ولم يقترح أي أحد انتزاع قوة الإنفاق من الحكومات، حتى يضمن ألا يكون هناك «سوء سلوك». والواقع أن جمهور الناخبين في الديموقراطية قد عاقب بقوة تلك الحكومات التي تجاوزت في الإنفاق. والمسؤولية المالية - في بعض الحالات المسؤولية المالية المفرطة، مع التركيز على العجز الذي يتجاوز الحس العملي - كانت بانتظام من ملامح الانتخابات[41].

ما بعد الاستقلال

حتى لو اعتقد المرء أن استقلال البنك المركزي سوف تنتج عنه سياسة نقدية أفضل، كان في الوسع تشييد بنك مركزي أوروبي يعد أكثر تمثيلا، أي البنك المركزي الذي يرى البدائل التي تنطوي عليها السياسة، بما في ذلك البدائل الخفيّة، بطريقة أكثر توازنا. وقد أدركت بعض البلدان ذلك، على سبيل المثال حظرت أن يكون هؤلاء العاملون في القطاع المالي أعضاء في مجلس إدارة البنك المركزي، لأن لديهم مصلحة شخصية ووجهات نظر معينة في السياسة النقدية. وتشترط بعض البلدان أن يكون هناك ممثلون للعمال - حيث إنهم غالبا ما يرون العالم عبر عدسات تختلف عن تلك التي ينظر بها القطاع المالي. ولم تفعل منطقة اليورو أيا من الأمرين السابقين. وقد مال هذا بالتوازن، حتى مع وضع التفويض بالتضخم للبنك المركزي الأوروبي في الاعتبار: اهتمام أكثر تشددا بالتضخم، وعدم اهتمام كافٍ بالآثار في النمو والتشغيل.

ملاحظات ختامية: النماذج الاقتصادية والمصالح والأيديولوجيا

الأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي أن هناك أفكارا معينة - نماذج اقتصادية معينة - شكلت بناء منطقة اليورو، وهذه الأفكار هي في أفضل الأحوال موضع شك، وفي أسوئها أفكار خاطئة. في علم الحواسب، هناك قول مأثور قديم: «قمامة داخلة، قمامة خارجة»(*). وبالمثل، أيضا، في بناء المؤسسات: المؤسسات التي تُبنى على أساس أيديولوجيا خاطئة لن تعمل بنحو جيد، والمؤسسات الاقتصادية المبنية على أسس اقتصادية خاطئة ستخدم الاقتصاد بنحو سيئ. وقد أوضح هذا الفصلُ ذلك

(*) Garbage in, garbage out.

الأمرَ بإسهاب في سياق الحديث عن السياسة النقدية والمؤسسة المركزية لمنطقة اليورو، البنك المركزي الأوروبي.

وبينما يكون التفويض بمهمة واحدة والنظرة الضيقة إلى الأدوات الموضوعة رهن تصرفهم قد ضيَّقا ربما من مجموعة التدابير التي كان يمكن أن يضطلع بها البنك المركزي الأوروبي، كان البنك، على أقل تقدير، مثيرا للجدل. فقد اتُهم، خصوصا داخل ألمانيا، بالتصرف خارج نطاق التفويض الممنوح له، كما تصرف بنحو غير سليم. وعلى الرغم من سيطرة الأفكار المحافظة عند بنائه، كان البنك قد استخدم منذ الأزمة أدوات جديدة وتولى مسؤوليات جيدة، وهي التي يقول المحافظون إنها تتخطى نطاق صلاحياته ومسؤولياته. ولقد قُوضي بسبب برنامجه لشراء السندات الحكومية، ولانخراطه في التيسير الكمي، ولأدواره الإشرافية الجديدة. ويدير البنكَ المركزي الأوروبي مجلسُ إدارة ويضم هذا المجلس أعضاء لديهم وجهات نظر بشأن ما الذي يمكن للبنك عمله وما الذي لا ينبغي للبنك عمله، وهي وجهات نظر تختلف بنحو ملحوظ. وقد جادل الألمان بصورة منهجية من أجل التفسير الضيّق، وعلى الرغم من الرأي الشائع أنهم يتمتعون بالهيمنة في منطقة اليورو، كان البنك المركزي الأوروبي في عدد من المرات - وبصفة خاصة في الاضطلاع بالتيسير الكمي - يتخذ قرارات يعارضها فيها الألمان بشدة، سواء أكان ذلك على أرضية السياسة أم على أرضية أن الإجراءات تتخطى المسموح للبنك الاضطلاع به.

والمؤسسات ترتقي وتتطور. والمشكلات التي تواجه أوروبا والعالم اليوم تختلف عن تلك التي كانت قائمة وقت تصميم منطقة اليورو. وحتى حينما أُسست منطقة اليورو، لم يكن التضخم هو القضية. فقد انتقل العالم إلى عصر جديد تتوافر فيه سلع صينية قليلة الكلفة ساعدت على خفض الأسعار. وكان من الواضح أن النمو والتشغيل سيكونان من بين قضايا المستقبل. وقد ذكّرت أزمة العام 2008م كل شخص لماذا خُلقت بعض البنوك المركزية من الأساس - للحفاظ على الاستقرار المالي - وهي مسؤولية كانت قد نُسيت تقريبا في السنوات التي سيطر فيها الهوس بالتضخم على المشهد. وقد حدّت القيود القوية بنحو واضح من قدرة البنك المركزي الأوروبي على التكيّف بالطرق التي كان يمكنه أو

التي كان ينبغي له التكيف بها. وقد وضع التفويض الضيق ومجموعة الأدوات المحدودة أوروبا في وضع غير مؤاتٍ بنحو واضح.

كان للبنك المركزي الأوروبي ثلاثة رؤساء خلال عمره القصير، كان لكل منهم أسلوبه المميز، وكل منهم ترك بصمته. سوف يُتَذكّر تريشيه بأحكامه الخاطئة الهائلة، وبوجه خاص رفع أسعار الفائدة في لحظات كان فيها الاقتصاد ينكمش. وقد أظهر التزامه بتنفيذ التفويض الممنوح للبنك المركزي الأوروبي، محاربة التضخم، مهما كلف الأمر. وكانت كلفة هذه الأخطاء واضحة. وقد مارس دورا كارثيا في تطويرِ أزمة اليورو، بإجباره الحكومة الأيرلندية على تحمل خصوم مصارفها. وقد أجبر الشعب الأيرلندي، بغير وجه حق، على دفع ثمن أخطاء الآخرين - وهو إجحاف مضاعف، لأنه كان فعليا تحويلا للأموال من الفقير إلى الغني. ولكن تريشيه كان يعرف أين يقف: فقد كان حليفا للعاملين في البنوك ضد العمال العاديين، وكان يطالب باستمرار بخفض الأجور، وهو ما يقلل من مستويات معيشتهم.

ولو كان تريشيه قد فعل كثيرا لتقويض منطقة اليورو، فهل كان في وسعها البقاء لو كان قد استمر في منصبه؟ وقد نُسِب إلى ماريو دراغي الفضل في بقائها، بخطابه الشهير في العام 2012م بوعده بـ «كل ما يتطلبه الأمر». والقليل من الخطابات في التاريخ كان لها مثل هذا الأثر، حيث عمل على خفض أسعار الفائدة على السندات السيادية في جميع أنحاء الإقليم.

وكان الخطاب ساحرا بطريقة أخرى أيضا: فلم يكن أحد يعرف ما إذا كان البنك المركزي الأوروبي يمتلك السلطة والموارد لفعل «كل ما يتطلبه الأمر». وكان هناك عدد قليل من الأكاديميين والخبراء القلقين بشأن ما الذي كان يمكن أن يحدث لو كان قد اختُبر هذا الوعد؟ ماذا لو حدث اندفاع للتخلص من السندات الإيطالية؟ ماذا لو حدث فجأة، تغيّر في الحالة المزاجية، وأصبح المستثمرون يعتقدون أن البنك المركزي الأوروبي ليست لديه الموارد للمحافظة على الأسعار المرتفعة للأعداد الهائلة من السندات الإيطالية القائمة؟ ما الذي كان يمكن أن يحدث إذا نجحت ألمانيا في معارضة اضطلاع البنك المركزي الأوروبي بـ «كل ما يتطلبه الأمر»؟ وباختصارٍ لم يكن أحد يعرف ما إذا كان دراغي إمبراطورا

يرتدي ملابسه أو هو من دونها. ولم يكن، بالطبع، أي أحد مهتما باكتشاف ذلك، أو على الأقل ليس في هذا الوقت. ومادامت مضت مدة طويلة ولم يتبيّن أن الإمبراطور من دون ملابسه، فقد تصرفت السوق، وبشكل لافت للنظر، وكأنه يرتدي ملابسه، بغض النظر عما إذا كان هو فعلا بملابسه أو من دونها.

هناك خيارات

التيسير الكمي، الذي جرى تبنيه على مضض، مع معارضة من بعض أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، لم يؤدِ إلى استعادة أوروبا للنمو القوي. كما أنه لم ينجم عنه أيضا التضخم الهائل، الذي كان يخشاه منتقدوه. وعلى مدى العقدين اللذين مرا منذ تأسيسه، لم يكن البنك المركزي الأوروبي قادرا على ضمان التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي لكل أنحاء أوروبا. ربما يتضمن ذلك طلبا أكثر من اللازم: مع وضع التنوع فيما بين البلدان في الاعتبار، سيقول نقاد منطقة اليورو أن هذه كانت مهمة مستحيلة. لكنه لم يكن قادرا حتى على تحقيق نمو معقول، وتشغيل، واستقرار اقتصادي في المتوسط. وقد أوضح الفصل الثالث بشكل جلي الأداء البائس لمنطقة اليورو: فقد عانت وقوع دورتي ركود متعاقبتين وواجهت مرارا تهديدات بانكماش الأسعار، مع مستوى مرتفع للغاية وغير مقبول من البطالة في المنطقة.

وفي التاريخ المختصر للبنك المركزي الأوروبي، رأينا أحكاما خاطئة مكلفة واستخداما لقوته الهائلة للحصول على نتائج تعود بالنفع على البنوك والقوى الرئيسة داخل الاتحاد الأوروبي، وعلى حساب المواطنين والبلدان الضعيفة. ولا بد لهذا أن يكون مثارا للقلق العميق.

النقطة الرئيسة في هذا الفصل تعد نقطة بسيطة: هناك طرق بديلة لهيكلة البنوك المركزية - بتفويضات مختلفة، وأدوات مختلفة، والأكثر أهمية، بحوكمة مختلفة - وهي طرق من المحتمل أكثر أن تؤدي إلى أداء اقتصادي أفضل، خصوصا من منظور أغلبية المواطنين. وفعل ذلك يجب أن يحتل مرتبة متقدمة على جدول أعمال الإصلاح في منطقة اليورو. وهي واحدة من المهمات الأساسية إذا كان لمنطقة اليورو أن تستعيد النمو والرخاء.

كلمة ختامية: التطورات في النظرية والسياسة النقدية خلال ثلث القرن الماضي

إن منطقة اليورو هي اتحاد نقدي، لذلك من المهم فهم الأفكار المتعلقة بالنقود والنظرية النقدية التي سادت خلال الفترة التي عاصرت تأسيس منطقة اليورو وما بعدها. ويعرض هذا الفصل لتطور الأفكار والمذاهب المسيطرة خلال ثلث القرن الماضي. والأفكار التي كانت رائجة وتواكب الموضة في الوقت الذي أُسِّست فيه منطقة اليورو - مثل فكرة أن كل ما على البنك المركزي فعله هو التركيز على التضخم، وأن ذلك سوف يؤمِّن النمو والاستقرار - فقدت الآن مصداقيتها بشكل واسع النطاق بين الأكاديميين وصناع السياسة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من ذلك فهذه الأفكار منقوشة على الصخر في البنك المركزي الأوروبي، ومازالت تعد الرأي السائد على نطاق واسع بين جماعات قوية داخل منطقة اليورو. ويضع هذا الأمرُ البنكَ المركزي الأوروبي في وضع صعب: فالعمل وفقا لتفويضه يضعه في مسار تعارضه أقسام كبيرة من الديموقراطية الأوروبية. ومن المهم أن تكون هناك قواعد، ولكن وجود قواعد خاطئة، كما ألمحنا سابقا، يمكن أن يشكل كارثة.

وخلال العقود الأخيرة سيطرت على أعمال البنوك المركزية سلسلة متعاقبة من المعتقدات - يمكن للمرء أن يدعوها معتقدات دينية، لأنه يُتمسك بها باعتقاد راسخ، بل حتى بشغف عاطفي. والأمر كذلك حتى على الرغم من أن الأدلة العملية التي تستند إليها يمكن القول إنها في أفضل الأحوال ضعيفة. والأخبار الطيبة بشأن العاملين في البنوك المركزية هي أن دياناتهم تتطور، حتى إن كانوا يغيرون معتقداتهم ببطء شديد ردةَ فعل على الأدلة التي تقف ضد العقائد والمذاهب الرائجة في الوقت الحاضر.

النقودية Monetarism

في وقت ما كان يطلق على الديانة اسم النقودية - كان جميع العاملين في البنوك المركزية يؤمنون بأن على المرء زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، وتبعا لذلك ينبغي للسلطات النقدية أن تُبقي أعينها مفتوحةً على عرض النقود.

لم تكن النقودية حقا نظرية، فقد كانت تستند إلى اطراد وتواتر تجريبي مزعوم - وهو أن نسبة عرض النقود إلى حجم المعاملات (يطلق عليها سرعة التداول Velocity of Circulation) تعد ثابتة. وليس هناك من سبب نظري يفسر لماذا ينبغي أن يكون الوضع كذلك. وبمجرد إعلان ميلتون فريدمان هذا القانونَ الجديد للطبيعة حاكت الطبيعة حيلة مضحكة معه ومع البلدان التي اتبعت آراءه: بدأت سرعة التداول في التغير. وهؤلاء الذين درسوا من بيننا بعمق أكثر طبيعةَ الأسواق المالية فهموا وتنبأوا بهذه التغيرات. فأشكال جديدة من الأدوات المالية، مثل صناديق سوق النقود(*) التي نعتبرها الآن أمرا مسلّما به، ظهرت على السطح، وكانت هناك تغيرات في الضوابط التنظيمية التي تحكم الأسواق المالية.

وقد اكتسحت النقودية عالم البنوك المركزية باعتبارها ديانة اليوم. وهي تقوم على نموذج مبسط. ويمكن استيعابها بسهولة من قبل العاملين بالبنك المركزي ذوي الإمكانيات التجريدية المحدودة، وقدمت فرصا غنية للاختبار التجريبي. وقد كان هناك غموض كاف في النظرية أدى إلى مناقشات حامية الوطيس: ما التعريف الصحيح للنقود؟ وما أفضل طريقة لقياسها؟ وما المقياس الصحيح للناتج المحلي الإجمالي؟ وكيف ينبغي قياسه؟

والأمر المثير أن العاملين المحافظين بالبنك المركزي الذين اتبعوا مثل هذه المعتقدات عرّضوا الاقتصادات التي كانوا مسؤولين عنها لمخاطر حقيقية. فعند الوقت الذي بدأت فيه تجربة النقودية لم تكن آثارها الكاملة معروفة. وفي ذلك الوقت (أواخر السبعينيات من القرن الماضي) واجهت الولايات المتحدة

(*) صندوق سوق النقود (money market fund) هو نوع من صناديق الاستثمار المشترك التي تستثمر في الأوراق المالية العالية السيولة والتي لديها تصنيفات ائتمانية مرتفعة. كما يطلَق أيضا تعبير صندوق سوق النقد المشترك على الصناديق التي تستثمر بشكل أولي في الأوراق المالية القائمة على الديون ذات الاستحقاق قصير الأجل الذي يقل عن 13 شهرا، والتي تقدم سيولة مرتفعة مع مستوى منخفض من المخاطر. وعملا على أساس خطوط صندوق الاستثمار المشترك، تصدر صناديق سوق النقد وحدات قابلة للاسترداد (تسمى أيضا أسهما) للمستثمرين، وهي مطالبة بأن تتبع التعليمات والتوجيهات التي يعلنها المنظمون المحليون، مثل تلك التعليمات والتوجيهات التي تصدر عن هيئة الأوراق المالية والبورصة SEC في الولايات المتحدة. [المترجم]. انظر
https://www.investopedia.com/terms/m/money-marketfund.asp

ما كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه معدل تضخم مرتفع غير مقبول، وقد استجاب بول فولكر، الذي كان قد اختير حديثا وقتها لرئاسة الاحتياطي الفدرالي، باستخدام هذه الأداة الجديدة. فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى مستويات بعيدة كل البعد عن أي شيء حدث لها في السابق، وبعيدة كل البعد عما كان قد توقعه الكثيرون - فقد بلغ معدل الاحتياطي الفدرالي للتمويل(*) في نهاية المطاف 19 في المائة. ولكن بينما بدا أن هذه «النظرية» الجديدة نجحت في خفض التضخم، من 13.5 في المائة في العام 1980 إلى 3.5 في المائة في العام 1983، كانت للدواء آثار جانبية خطيرة. فقد شهدت أمريكا أعمق ركود اقتصادي منذ الكساد العظيم، مع بلوغ نسبة البطالة 10.8 في المائة في العام 1982، على الرغم من التحفيز الهائل من قبل السياسة المالية بالإقدام على خفض ريغان الضريبي الكبير في العام 1981، وعلى الرغم من أزمة الديون التي انتشرت في أرجاء العالم في البلدان التي كانت قد اقترضت في السبعينيات للتخفيف من أثر زيادة أسعار النفط، ربما في ظل الاعتقاد المنطقي بأنه مادامت أسعار الفائدة بقيت ضمن نطاق ما قد حدث في الماضي فسيكون بوسعهم تدبر الأمور. وكان محصلة ذلك عقد الثمانينيات الضائع في أمريكا اللاتينية.

استهداف التضخم

مع انحسار ديانة النقودية في ظل هجوم من الأدلة الدامغة على أنها لم تقدم إرشادا جيدا - حتى مع تجاهل آثارها الجانبية الضارة، حلت ديانة جديدة محلها، هي استهداف التضخم[42]. وإذا كان التضخم هو الشيء الوحيد الذي ينبغي على البنوك المركزية الاهتمام به، فإنه كان من المنطقي بالنسبة إليها أن تستهدف سياساتها التضخم. ودع عنك الاهتمام بالبطالة أو النمو - فهذا يعد من مسؤولية شخص آخر. وقد تبنت البلدان في كل أرجاء العالم هذه الفلسفة، ومع القواعد المحببة للمحافظين طوروا قاعدة سُمِّيَتْ على اسم جون تايلور الذي اضطلعت بالتدريس معه في جامعتي برنستون وستانفورد والذي مضى قدما ليصبح نائب

(*) سعر الفائدة للإقراض بين البنوك لليلة واحدة. [المترجم].

وزير الخزانة للشؤون الدولية خلال فترة إدارة بوش. وكانت قاعدته، («قاعدة تايلور») تقرر إلى أي حد ينبغي أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة كرد فعل على مستوى التضخم الذي يتجاوز المعدل الذي يستهدفه البنك. والمرء ليس في حاجة حقيقةً إلى مجلس إدارة ليقرر أسعار الفائدة، فقط مجرد فني سوف يحسب معدل التضخم (يقوم مكتب الإحصاءات الحكومي بفعل ذلك)، ثم بعد ذلك يدخل الرقم في المعادلة. وسوف يقفز سعر الفائدة خارجا على الفور. ويجب زيادة أو تخفيض عرض النقود حتى الوصول إلى المعدل المستهدف. وليس على المرء أن يسأل لماذا كان التضخم مرتفعا أو ما إذا كان الاضطراب الذي حدث في الاقتصاد مؤقتا أو دائما. وهذه الأحكام يصدرها بشر فانون تعيِّنُهم الحكومة سوف يكونون حتما خطائين مقارنة بالقاعدة المعصومة عن الخطأ.

وكانت البلدان التي اتبعت هذه السياسة المبسطة قد شهدت أيضا نتائج كارثية. فحينما ارتفعت أسعار السلع الغذائية بسرعة كبيرة في العام 2007، ارتفع التضخم، أيضا - خاصة في البلدان النامية التي تشكل فيها السلع الغذائية جزءا مهما من سلة الاستهلاك - ولكن ليس هناك معنى لرفع أسعار الفائدة: فرفع أسعار الفائدة لن يخفض أسعار الغذاء. كانت المشكلة مع أسعار الغذاء عالمية، إلى درجة أنه حتى في البلد ذي الحجم المتوسط، سيكون لرفع أسعار الفائدة أثر تافه في أسعار الغذاء العالمية. وكان السبيل الوحيد الذي يمكن للسلطات النقدية التأثير عبْره في التضخم هو خفض الأسعار الأخرى - حيث تُخَفَّضُ في الاقتصاد أسعارُ السلع غير الداخلة في التجارة. وكان السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو تسبيب دخول هذه القطاعات في ركود، برفع أسعار الفائدة إلى معدلات مرتفعة جدا. وبغض النظر عن مدى اعتقاد المرء في الأهمية التي كان عليها التضخم فقد كان العلاج أسوأ من العلة.

ولم يذهب البنك المركزي الأوروبي بعيدا إلى حد أن يكون من غلاة النقوديين أو قاعدة تايلور، ولكنه فعل شيئا سيئا مماثلا لهما تقريبا. فقد ركز حصريا على التضخم - فبعد كل شيء، كان هذا هو تفويضه الوحيد - واستمر فترةً طويلةً من الزمن في استخدامه مؤشراً لموقفه النقدي (ما إذا كانت السياسة النقدية متشددة أو متساهلة) ومعدل نمو عرض النقود، وهي بقايا من الأيام التي كانت فيها النقودية هي الملك المتوج.

التيسير الكمي

حينما قرر الاحتياطي الفدرالي النزول بسعــر الفائــدة إلى الصفر - ومع ذلك لم يتعاف الاقتصاد - شعر بأنه ينبغي بل يجب عليه أن يفعل المزيد. وكانت واحدة من الأفكار هي شراء السندات طويلة الأجل، وهو ما يدفع إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل وتقديم مزيد من السيولة للاقتصاد. وقد أطلق على ذلك التيسير الكمي. وكان البنك المركزي الأوروبي بطيئا في استحداث التيسير الكمي. فقد فعل ذلك بعد فترة طويلة من إقدام الولايات المتحدة على ذلك، وحتى بعد اليابان. وحتى مع استحداثه التيسير الكمي ربما لم يكن البنك المركزي الأوروبي قد استوعب لماذا كان للتيسير الكمي مثل هذا الأثر المحدود في الولايات المتحدة - وأنه من ثم ربما من المحتمل أن تظل الفوائد الناجمة عن التيسير الكمي أضعف في أوروبا. وكانت مشكلة التيسير الكمي في الولايات المتحدة من العام 2009 إلى 2011 هي أن النقود التي خُلِقت لم تكن تذهب إلى حيث تكمن الحاجة إليها، وإلى المكان الذي يرغب الاحتياطي الفدرالي في ذهابها إليه، وهو: زيادة الإنفاق في الولايات المتحدة على السلع والخدمات. فقنوات الائتمان المهمة، خصوصا لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، كانت مسدودة. ولذا كان من الطبيعي تدفق الأموال على البلدان الأجنبية، خصوصا الاقتصادات التي كانت ماتزال تنمو بقوة بالفعل، وبدأت في مواجهة التضخم، وهي لم تكن في حاجة إلى هذه الأموال الإضافية، لذا وضعت عوائق أمام هذه التدفقات.. إنه أمر يفتقر إلى الكمال، لكنه مايزال فعالا إلى حد ما. كانت القنوات الثلاث الرئيسة التي يمكن من خلالها مساعدة التيسير الكمي للاقتصاد كلها ضعيفة: فإضعاف بسيط لقيمة الدولار يساعد الصادرات - ولكن هذه الآثار صُدَّت في نهاية المطاف وأُبطِل مفعولها بواسطة شركاء أمريكا التجاريين، وقد خُفِضت معدلات الرهن مع هبوط أسعار الفائدة طويلة الأجل، ولكن البنوك الاحتكارية - والتركز المصرفي بعد الأزمة كان أكبر مما كان عليه قبلها - أخذت الكثير من أسعار الفائدة الأقل وتمتعت بها ببساطة باعتبارها أرباحا إضافية، وقادت فقاعة سوق الأوراق المالية الأغنياء جدا إلى استهلاك أقل قليلا، خصوصا من السلع الترفيهية الكمالية، والتي كان العديد منها يُصنَع في الخارج. وما كان الاقتصاد في حاجة إليه حقيقة هو مزيد من الإقراض لقطاع الأعمال، ولكن منشآت الأعمال

الكبيرة كانت تجلس بالفعل على تريليوني دولار من السيولة ولم تتأثر بشكل مهم بالتيسير الكمي. وكان الاحتياطي الفدرالي وإدارة أوباما قد ثبتا انتباههما على بنوك نيويورك الكبيرة والبنوك الدولية الأخرى، ولذلك ظلت قدرة البنوك الإقليمية والمحلية على منح القروض ضعيفة[43]. وكانت المحصلة هي أنه بعد أعوام من الأزمة ظل مثل هذا الإقراض عند المستوى نفسه الذي كان عليه قبل الأزمة.

في الوقت الذي قرر فيه البنك المركزي الأوروبي تنفيذ التيسير الكمي، كان قد أصبح معروفا أنه أداة ضعيفة. وكان يمكن للبنك المركزي الأوروبي إدراك، بل كان ينبغي عليه إدراك، أن ما سوف يحصل عليه من سعر الصرف من المحتمل أن يكون أقل مما حصلت عليه الولايات المتحدة. أولا بسبب اضطلاع الجميع الآن بالفعل نفسه، فلم تكن أوروبا لتحصل على منافع خفض سعر الصرف التنافسي. ثانيا وضعت الأسواق الناشئة قيودا لضمان ألا تُستضعَف. ثالثا وهو الأكثر أهمية، سوف ينشأ طلب محلي قليل إلا إذا أُصلِحت قنوات الائتمان، وفي هذا الشأن كانت أوروبا أسوأ بكثير من الولايات المتحدة، كما رأينا في الفصل الأخير، مع انخفاضات درامية في الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقلص البنوك في بلدان الهامش. وقد كان في وسع البنك المركزي الأوروبي اتخاذ إجراءات أقوى لضمان عدم ذهاب الأموال إلى فقاعات ائتمانية، وضمان ذهاب مزيد من الأموال إلى دعم منشآت الأعمال الجديدة وتوسيع المنشآت القديمة. وكانت فلسفتهم في «الثقة بالأسواق» قد جعلتهم يترددون في فعل ذلك.

وكان البعض قلقا من أن التيسير الكمي سوف ينتج عنه التضخم. ولكن لم ينتج عن تيسير كمي هائل تضخم في الولايات المتحدة، وكان هناك حتى أكثر من سبب لعدم القلق حيال نشوء التضخم في أوروبا. فمعظم النقود كانت في حوزة البنوك. وكانت المشكلة هي أن البنوك لا تقرض النقود. ومعظم النقود التي ساعد الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الأوروبي في خلقها بقيت ببساطةٍ داخل الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الأوروبي، أو على كل حال، لم تؤد إلى مزيد من الإقراض. وحيث إن السيولة الإضافية لم تؤد إلى مزيد من الإنفاق فإنه لم يكن من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التضخم.

وكانت هناك، على أي حال، مخاطر أخرى ترتبط بهذا التوسع الضخم في كشوف ميزانية البنك المركزي. وواحد من المخاطر هو إمكانية أن يؤدي ذلك

إلى فقاعات في أسعار الأصول - تماما مثلما أسهمت سياسات النقود السهلة سابقا في الفقاعة العقارية. وفقء هذه الفقاعات، بدوره، ربما يؤدي إلى تقلبات اقتصادية. وكانت لدى الاحتياطي الفدرالي على الأقل أدوات للتعامل مع مثل هذه المشكلة. فقد كان في إمكانه رفع متطلبات الهامش (كمية الأموال التي على المستثمر وضعها حينما يستثمر في الأوراق المالية أو السلع، على سبيل المثال). وفي أعقاب الأزمة كان لديه حتى تفويض لفعل ذلك - لم يكن من المطلوب منه ضمان تضخم منخفض، ونمو مرتفع، والتشغيل الكامل فقط، بل أيضا الاستقرار المالي. وللأسف كان البنك المركزي الأوروبي بتفويضه الذي صيغ في فترة سطوة النيوليبرالية، قد ركز على التضخم فقط، تاركا أمر القلق بشأن استقرار النظام المالي للآخرين.

فرضية المعدل الطبيعي

لقد أثبتت السياسة النقدية بالطريقة التي أُديرت بها في أوروبا والولايات المتحدة أن فعاليتها محدودة في استعادة النمو القوي. وقد جادل كينز، منذ فترة طويلة مضت، بأنه حينما يكون الاقتصاد في ركود، أو في وضع أسوأ: الكساد، فمن المحتمل أن تكون هذه هي الحالة. ولكن كان هناك فرع في علم الاقتصاد شكك بنحو واسع النطاق في مدى الفعالية والمرغوبية في سياسة نقدية نشطة، سياسة توجه إلى الحفاظ على الاقتصاد عند وضع التشغيل الكامل. وبنحو أعم، كانت هذه الأفكار ذات تأثير خاص بين المحافظين.

وتجادل الانتقادات للسياسة النقدية النشطة بأنه لو حاول المرء الوصول بمعدل البطالة تحت معدل حرج، يسمى المعدل الطبيعي، وأبقاه هناك، فسوف يكون هناك تضخم متزايد باستمرار[44]. وهذه النظرية تضيِّق بشدة من نطاق ما يجب على البنك المركزي فعله: لو كان المرء ملتزما بتجنب التضخم المفرط، فعلى الأغلب يمكن أن تكون لدى المرء فترة قصيرة من البطالة تحت عتبة المعدل الطبيعي، تقابلها فترة أخرى ستكون فيها البطالة فوق هذه العتبة. ووفقا لهذه النظرة لا يواجه العاملون بالبنك المركزي أي بدائل للمفاضلة بينها. فوظيفتهم هي ببساطة إبقاء البطالة عند «المعدل الطبيعي».

وقد شُكِّك في هذه النظرية بشكل متزايد[45]. لو نظر المرء في البيانات فلن يكون بوسعه رؤية علاقة نظامية بين التضخم، أو الزيادة في التضخم، والبطالة. ولو كان هناك معدل طبيعي فهو هدف قابل للتحرك، ونحن في الغالب لن نعرف أبدا أين يقع هذا المعدل. وهكذا على صناع السياسة التخمين، وعند وضعهم هذا التخمينَ هناك بدائل للمفاضلة بينها: خطر معدل بطالة أعلى بكثير من الضروري مقابل تضخم أعلى إلى حد ما مما قد يكون مرغوبا فيه.

وهكذا حتى لو كانت النماذج التبسيطية التي تقول بأنه «ليست هناك مفاضلة بين البطالة والتضخم» صحيحة، ففور أخذنا في الحسبان حقيقة أننا لا نعرف ما المعدل الطبيعي للبطالة، نجد أن هناك بدائل للمفاضلة بينها. ومخاطر التقدير الذي يقلل من المعدل الطبيعي أو التقدير الذي يبالغ فيه تقع على عاتق أشخاص مختلفين. والعاملون في البنوك المركزية - في أوروبا والولايات المتحدة - كان في وسعهم إدارة هذه المخاطر بالتركيز على الأسواق المالية أكثر من تركيزهم على العمال، وبعملهم هذا كانت هناك خسارة لا لبس فيها في الناتج وزيادة في عدم المساواة بخلاف ما كان يمكن أن تكون عليه الحال.

الهوامش

التمهيد

(1) على وجه أكثر دقة، نحو 45 في المائة من الشباب في بداية العام 2016، طبقا للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات).

(2) نُشر هذا الخطاب في:

Robert E. Lucas Jr., "Macroeconomic Priorities," American Economic Review 93, no. 1 (2003): 1-14; the quote appears on p. 1

(3) مع تثبيت سعر صرف عملة كل بلد مقابل الذهب، تكون قيمة عملة كل بلد مقابل عملات البلدان الأخرى ثابتة بدورها.

(4) تفوه برايان بهذه العبارة في 9 يوليو 1896 في حديثه أمام المؤتمر الوطني للحزب الديموقراطي في شيكاغو.

(5) See Barry Eichengreen, Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919-1939 (New York: Oxford University Press, 1992).

(6) كانت القيم الموازية للناتج المحلي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والصين هي 17.9 تريليون و11 تريليون دولار على التوالي. (ووفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية، PPP) Purchasing Power Party)، وهي طريقة معيارية لإجراء المقارنة بين الناتج المحلي لمختلف البلدان، كان ناتج الاتحاد الأوروبي أقل من ناتج الصين بمقدار 1 في المائة وأكثر بمقدار 7 في المائة من ناتج الولايات المتحدة). وبسبب التغيرات في أسعار الصرف (قيمة اليورو قياسا إلى الدولار تغيرت خلال العام 2015 وحده من 1.06 إلى 1.13)، يختلف الحجم النسبي (وفقا لأسعار الصرف الحالية). في العام 2014 كان الاتحاد الأوروبي فعليا أكبر تكتل اقتصادي، ويُعزى الانخفاض بنحوٍ بعيد إلى تغير سعر الصرف، الذي هبط بمقدار 17 في المائة.

(7) تُعرف رسميا بمعاهدة الاتحاد الأوروبي.

(8) ليس أمرا مفاجئا أن يجد عديد من الاقتصاديين الآخرين وعلماء السياسة أزمة اليورو مثيرة للاهتمام أيضا، وقد تراكم أدب نظري واسع في محاولة فهمها متناولا الموضوع من منظورات مختلفة كأزمة مالية وكأزمة سياسية وكأزمة اقتصادية. والسمة المميزة للمنهج الذي يختطه هذا الكتاب هي التركيز على الجوانب الهيكلية لمنطقة اليورو ذاتها - قواعدها وأنظمتها وإدارتها - التي أدت فعليا إلى الأزمة وجعلت من الأداء الاقتصادي البائس أمرا محتوما. في استكشاف مبكر للأزمة، انظر:

Philip R. Lane, "The European Sovereign Debt Crisis," Journal of Economic Perspectives 26, no. 3 (Summer 2012): 49-68.

ومن أجل منظورات أوروبية متروية كتبت في السنوات المبكرة للوحدة النقدية، انظر:

Tommaso Padoa-Schioppa, The Euro and Its Central Bank: Getting United After the Union (Cambridge, MA: MIT Press,2004)

ومن أجل وجهة نظر عن الخطوات التالية، انظر:

Henrik Enderlein et al., "Completing the Euro: A Roadmap Towards Fiscal Union in Europe, Report of the 'Tommaso Padoa-Schioppa Group," Notre Europe, 2012, available at http://www.notre-europe.eu/media/completingtheeuroportpadoaschioppagroupnejune2012.pdf?pdf=ok.

ومن أجل مسح أكثر حداثة، انظر:

Enrico Spolaore, "What Is European Integration Really About? A Political Guide for Economists," Tufts University and NBER Working Paper, June 2013, and a special volume of the Journal of Macroeconomics dedicated to the euro crisis, "The Crisis in the Euro Area. Papers Presented at a Bank of Greece Conference," 39, part B (March 2014). The volume includes papers by (in order of appearance in the journal) Heather D. Gibson, Theodore Palivos, George S. Tavlas, George A. Provopoulos, Vítor Constâncio, Seppo Honkapohja, Michael Bordo, Harold James, Barry Eichengreen, Naeun Jung, Stephen Moch, Ashoka Mody, John Geanakoplos, Costas Azariadis, Paul De Grauwe, Yuemei Ji, Vito Polito, Michael Wickens, C. A. E. Goodhart, Lucrezia Reichlin, Stephen G. Hall, Karl Whelan, nabela Carneiro, Pedro Portugal, and José Varejão, among others.

(9) في كتابي العولمة ومنغصاتها، شرحت هذا الفشل المتكرر وقدمت تأويلي للسياسة والمصالح والأيديولوجيات الكامنة وراءه.

Globalization and Its Discontents (New York: W. W. Norton, 2002)

(10) انظر: Globalization and Its Discontents

(11) انظر بوجه خاص:

The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future (2012), The Great Divide: Unequal Societies and What Can Do About Them (2014), and Rewriting the Rules of the American Economy: An Agenda for Growth and Shared Prosperity (2015)(with Nell Abernathy, Adam Hersh, Susan Holmberg, and Mike Konczal), all from W.W. Norton. These recent books are built on my earlier work-such as "Distribution of Income and Wealth Among Individuals," Econometrica 37, no. 3 (July Inequality, mobility and Equality of Opportunity," written with Ravi Knbur, Center for Economic Policy 542, April 2015, to be published in Journal of Economic Inequality in 2016, Kanbur served as one of my principle advisers at the World Bank.

(12) Robert E. Lucas Jr., "The Industrial Revolution: Past and Future," The Region (May 2004), Federal Reserve Bank of Minneapolis, pp. 5-20, available at http://www.minneapolis.org/publications/the-region/the-indutrial-revolution-past-and-future.

وقد مضى لوكاس ليقول، «إن إمكانية تحسين معيشة الفقراء بالبحث عن وسائل مختلفة لتوزيع الناتج الحالي هي لا شيء مقارنة بالإمكانيات الظاهرة غير المحدودة لزيادة الإنتاج». وبينما قد تكون إمكانية تحسين معيشة الفقراء هائلة، فإن هذا لم يحدث حقيقة في أغلب الأحيان. وكل من أوروبا والولايات المتحدة اليوم تقدم أمثلة حية على ذلك.

(13) انظر على سبيل المثال:

Stiglitz, Price of Inequality and the references cited there, OECD :"In It Together: Why Less Inequality Benefits All," May 21, 2015 available

at http://www.oecd-library.org/employment/in-it-together-why-less-inequality-benefit-all_9789264235120-en; Andrew G. Berg and Jonathon D. Ostry, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?, IMF Staff Discussion Note 11/08, April 8, 2011, available at http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2011/sdn1108.pdf; and Jonathon D. Ostry, Andrew Berg, and Charalambous G. Tsangarides, "Redistribution, Inequality, and Growth," IMF Staff Discussion Note 14/02, February 2014, available at http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf

(14) Bruce C. Greenwald and Joseph E. Stiglitz, "Externalities in Economies with Imperfect Information and Incomplete Markets, "Quarterly Journal of Economics 101, no 2 (1986): 229-64

(15) لقد أصبحتُ منخرطا بوجه خاص في «اقتصاديات الأزمات» خلال فترة عملي في البنك الدولي، وكتبت بكثافة في هذا الموضوع، إما بشكل منفرد وإما بالاشتراك مع زملائي في البنك الدولي. وهناك ذكر لهذه الأعمال في كتابي العولمة ومنغصاتها. انظر أيضا مقالاتي:

"lessons from the Global Financial Crisis," in Global Financial Crisis: Lessons from Recent Events, ed. Joseph R. Bisignano, William C. Hunter, and George G. Kaufman (Boston: Kluwer Academic Publishers, 2000), pp. 89-109 (originally presented at the Conference on Global Financial Crises, Bank for International Settlements and Federal Reserve Bank of Chicago, May 6, 1999; "Financial Market , Stability and Monetary Policy," Pacific Economic Review 7, no. 1 (February 2002): 13-30; "Lessons from East Asia," Journal of Policy Modeling 21, no. 3 (May 1999): 311-30 (paper presented at the American Economic Association Annual Meetings, New York, January 4, 1999); "Responding to Economic Crises: Policy Alternatives for Equitable Recovery and Development," Manchester School 67, no. 5 (September 1999): 409-27 (paper presented to North-South Institute, Ottawa, Canada, September 29, 1998); "The Procyclical Role of Rating Agencies: Evidence from the East Asian crisis," with G. Ferri and L.G. Liu, Economic Notes 28, no. 3 (November 1999): 335-55; "Must Financial Crises Be This Frequent and This Painful?," Policy Options 20, no. 5 (June 1999): 23–32 (paper originally given on September 23, 1998, as University ofPittsburgh McKay Lecture); "Knowledge for Development: Economic Science, Economic Policy, and Economic Advice,"
in Annual World Bank Conference on Development Economics, ed. Boris Pleskovic and Joseph E. Stiglitz (Washington, DC: World Bank, 1998), pp. 9–58.

وقد كتبتُ عدة أوراق عارضا نوعية الإصلاحات المطلوبة في النظم المالية على المستويين الوطني والعالمي، والتي ستؤدي إلى استقرار أكبر:

"Reforming the Global Economic Architecture: Lessons from Recent Crises."Journal of

Finance 54, no. 4 (August 1999): 1508–21; "The Underpinnings of a Stable and Equitable Global Financial System: FromOld Debates to New Paradigm," with Amar Bhattacharya, in Annual World Bank Conference on Development Economics 1999, ed. Boris Pleskovic and Joseph E. Stiglitz (Washington, DC: World Bank, 2000), pp. 91–130; "Robust Financial Restraint," with Patrick Honohan (who later went on to be head of Ireland's Central Bank, and with whom I had the opportunity to discuss many aspects of the Irish crisis—some of which are discussed below), in Financial Liberalization: How Far, How Fast?, ed. Gerard Caprio, Patrick Honohan and Joseph E. Cambridge University Press, 2001), pp. 31–63.

وكتبتُ بالاشتراك مع جيسون فيورمان، الذي سيصبح لاحقا رئيسا لمجلس الرئيس أوباما للمستشارين الاقتصاديين، ورقة محاولا فهم العوامل التي تسهم ليس فقط في أزمة شرق آسيا، بل الأزمات بشكل عام:

"Economic Crises: Evidence and Insights from East Asia," Brookings Papers on Economic Activity No. 2, September1998, pp. 1–114 (presented at Brookings Panel on Economic Activity, Washington, DC, September 3, 1998).

وكتبتُ كذلك بالاشتراك مع ثلاثة زملاء في البنك الدولي، دانييل ليدرمان، وآنا ماريا ميندينز، وجليرمو بيري، ورقتين في محاولة فهم الأزمة المكسيكية في العام 1994-1995:

"Mexican Investment after the Tequila Crisis: Basic Economics, 'Confidence' Effect or Market Imperfection?," Journal of International Money and Finance 22, no.1 (February 2003): 131–51; and "Mexico—Five Years After the Crisis," in Annual Bank Conference on Development Economics 2000 (Washington, DC: World Bank, 2001), pp. 263–82.

وأخيرا كتبتُ مع زميلين آخرين من البنك الدولي - ويليام ر. ايسترلي وروبومين إسلام - ورقتين محاولا فهم القوى المسببة للتذبذب:

"Shaken and Stirred: Explaining Growth Volatility," in Annual Bank Conference on Development Economics2000 (Washington, DC: World Bank, 2001), pp. 191–212; and "Shaken and Stirred: Volatility and Macroeconomic Paradigms for Rich and Poor Countries," in Advances in Macroeconomic Theory, ed. Jacques Dreze, IEA Conference Volume 133 (Houndsmills, UK: Palgrave, 2001), pp. 353–72 (speech given for Michael Bruno Memorial Lecture, 12thWorld Congress of IEA, Buenos Aires, August 27, 1999).

والأمر المهم أن انخراطي في دراسة هذه الأزمات ساعدني على فهم ماهية المشكلة مع اقتصاديات النقود التقليدية، وكما شرحت في كتابي مع بروس جرينوالد، وسأستخدم هذا الكتاب مرجعا في عديد من المرات لاحقا.

Towards a New Paradigm in Monetary Economics, with Bruce Greenwald (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(16) يُطلَق على النموذج المعياري «نموذج التوازن الديناميكي الاحتمالي» والنموذج لا يفسِّر كيف يتحقق هذا «التوازن»، فهو يفترض أن هذا هو الحال.

(17) انظر على سبيل المثال:

Stiglitz and Greenwald, Towards a New Paradigm in Monetary Economics; and my book Freefall: America, Free Markets, and Sinking of the World Economy (New York: W.W. Norton, 2010).

الفصل الأول

(1) من أجل تحري الدقة كلما كان الأمر ممكنا كان صندوق النقد الدولي هو مصدر البيانات، إلا لو ذكر غير ذلك (في وقت كتابة هذا الكتاب، كانت أرقام بعض التقديرات للعامين 2014 و2015 تعود إلى هيئة العاملين في صندوق النقد الدولي). فمصادر مختلفة للبيانات سوف تسفر عن أرقام مختلفة، ولكن القصة في كليتها تظل هي ذاتها. هناك 28 بلدا أعضاء في الاتحاد الأوروبي: ولكن كل من بلغاريا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، والمجر وبولندا، ورومانيا، والسويد، والمملكة المتحدة لا تستخدم اليورو عملة لها. وقد أعلنت كل من المملكة المتحدة والسويد بجلاء أنهما لا تنتويان جعل اليورو عملتهما في أي وقت قريب. وهناك حاليا 19 دولة أعضاء في منطقة اليورو، على الرغم من أنه إلى وقت قريب للغاية مثل العام 2007 كان عددها لا يتعدى 13 بلدا، والدول التالية هي الأعضاء في منطقة اليورو: النمسا، وبلجيكا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا (وانضمت كل من قبرص، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطا، وسلوفاكيا لمنطقة اليورو بين العامين 2008 و2015). وكما سنناقش في الفصل الثاني، هناك العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى داخل أوروبا.

(2) حيث هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة للعام 2010 من 30294 يورو في العام 2007 إلى ما يقدر بنحو 29752 في العام 2010.

(3) ليس هناك تعريف متفق عليه بين الاقتصاديين لـ «الكساد». وأنا أستخدم المصطلح هنا بمعناه الشائع، تدهور اقتصادي حاد، مع مستويات مرتفعة من البطالة ودخل محلي إجمالي أقل مما كان قد وصل إليه في لحظة الذروة السابقة.

(4) استُخدمت قاعدة بيانات مكتب الإحصاءات للاتحاد الأوروبي (يوروستات) في هذا الكتاب كله فيما يتعلق بالبطالة، والفقر، وعدم المساواة، وتكلفة العمل، والهجرة، إلا إذا ذكر صراحة غير ذلك (يوروستات هي الجهاز الإحصائي الرسمي للاتحاد الأوروبي). بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو 10.2 في المائة في مارس 2016، بعد أن بلغ ذروته بتسجيله أكثر من 12 في المائة في العام 2013. وقد ظل هذا المعدل عالقا بشكل عام عند مستوى يبلغ 10 في المائة فأعلى منذ نهاية العام 2009. والوضع كان على النقيض من ذلك في الولايات المتحدة، فقد ارتفع معدل البطالة فوق مستوى 10 في المائة فترة وجيزة في أكتوبر 2009، ثم شهد انخفاضا سلسا تقريبا منذ العام 2010، ليبلغ 5 في المائة في أبريل 2016. وسوف أخوض بعمق أكثر في معالجة هذه الإحصائيات في الفصل الثالث.

(5) كان معدل بطالة شباب منطقة اليورو في مارس 2016 يبلغ 21 في المائة. أما بالنسبة إلى اليونان وإسبانيا، البلدين الأكثر تضررا من الأزمة، فقد بلغ المعدل 52 و46 في المائة على التوالي (في يناير، وهو الشهر الأخير الذي تتوافر عنه بيانات).

(6) وفي حالة إسبانيا بلغت 5.9 في المائة في العام 2012. والوسيلة المعتادة لقياس مدى سوء الأوضاع هو النظر إلى الفارق المدفوع في سعر الفائدة، أي العلاوة على سعر الفائدة

الذي على البلد دفعه إلى أعلى، على سبيل المثال سعر الفائدة الذي تدفعه دولة كألمانيا على سنداتها. وقد وصل الفارق إلى 21 في المائة في اليونان في العام 2012، وإلى 4.4 في المائة في إسبانيا في العام 2012. والمصدر هو:

OECD data on long-term interest rates (rates for government bonds with 10-year maturity), available at https://data.oecd.org/interest/long-term-interest-rates.htm.

(7) على الرغم من هذا لم تُنقَل أغلب المسؤولية عن وضع السياسات العامة حقيقة في الممارسة، إذ كان ذلك ينسال من مجلس الوزراء. وكان التفويض مبدأ يُطبَّق أكثر عن طريق خرق القوانين لا مراعاتها.

(8) بيانات الاتحاد الأوروبي.

(9) مكتب الموازنة بالكونغرس:

"Summary of the Budget and Economic Outlook: 2016 to 2026," January 19, 2016, available athttps://www.cbo.gov/publication/51129.

(10) من المهم إدراك أن هذا يعد حقيقيا أيضا حتى للبلدان التي لا تنصاع لـ «برنامج»، والتي كانت مضطرة إلى اقتراض أموال من شركائهم، وحيث يأتي القرض بشروط عليهم تلبيتها. ولدى المفوضية الأوروبية (EC) حق الاعتراض (الفيتو) على الميزانية التي ترى أنها لا تلبي شروطا معينة.

في أكتوبر 2015 أيَّد 62 في المائة من جمهور المصوتين البرتغاليين الأحزاب المعارضة للتقشف. وكان هذا هو الموضوع الرئيس في الانتخابات. وحينما اقترحت الحكومة الجديدة برئاسة أنتونيو كوستا Antonio Costa ميزانية أقل تقشفا هددت المفوضية الأوروبية بممارسة حق الاعتراض عليها. وفي نهاية المطاف كان هناك حل وسط، مع موافقة كوستا على خفض في الميزانية قدره 135 مليون يورو، وهو ما يوضح الضبط الدقيق للميزانية الذي يلقى قبول المفوضية الأوروبية (تمثل الـ 135 مليون يورو أقل من 0.01 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبرتغال).

Peter Spiegel and Peter Wise, "Portugal Agrees Extra 135m Euro Budget Cuts to Avoid Brussels Veto," Financial Times, February 7, 2016, p. 4.

(11) تراعي المملكة المتحدة الآن الاستقرار أيضا بعد أن تعلمت الدرس من الأزمة. وواحدة من المشكلات الرئيسة لمنطقة اليورو هي افتقارها إلى المرونة التي تمكنها من إدماج «دروس التاريخ» حينما تحدث.

(12) كما سبق أن ذكرنا لا يمكن لهذا الكتاب أن يستعرض تاريخ اليورو، وقد كان العمل الذي اضطلع به رئيس المفوضية الأوروبية، جاك ديلور - والذي كان وزيرَ مالية سابقا لفرنسا - أمرا محوريا عند إنشائه، وكان تقريره عن العام 1989 (يطلق عليه تقرير ديلور) هو الذي هيأ المسرح لمعاهدة ماستريخت التي تُوصِّل إليها بعد ذلك بثلاث سنوات.

(13) سوف أستخدم كلا من التعبيرين «أصولية السوق» و«النيوليبرالية» بالتبادل وبتساهل إلى حد ما. وبالطبع لا يلتزم كل شخص بهذه النظريات بالدرجة نفسها. فالبعض ربما، على سبيل المثال، يعتقدون أن الأسواق عادة تعمل على تخصيص الموارد بكفاءة ويمكن الاعتماد عليها، ومع ذلك يظلون يعتقدون أن هناك حاجة إلى وجود ضوابط تنظيمية للبنوك، مدركين أن هناك في هذا القطاع بالتحديد إخفاقات كبيرة للسوق. ومعظم

النيوليبراليين الأوروبيين لا يذهبون مطلقا إلى الحد الذي يطالب به البعض عمليا في بعض البلدان من خصخصة لكل مجال من المجالات التي تضطلع بها الحكومة، بما في ذلك النظام القضائي.

(14) التشكك المنتشر حول الاتحاد الأوروبي كان ينبغي أن يدفع القادة الأوروبيين إلى توخي حتى المزيد من الحرص في المضي قدما بمشروع «غير مكتمل». وفي الفصل التالي سوف أصف مدى ضخامة «التشكك في اليورو» كما عكسته الاستطلاعات والاستفتاءات.

(15) في جميع أجزاء هذا الكتاب أشير إلى «الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي»، و«الأجور الحقيقية»... إلخ. وفي هذه الحالات فإننا نعدل الناتج المحلي الإجمالي أو الأجور وفقا لمعدل التضخم.

(16) كما ذُكر سابقا حينما نشير إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو هنا، فإننا نشير إلى البلدان الـ 13 الأعضاء بمنطقة اليورو في 1 يناير 2007 (انظر الملاحظة الأولى في هذا الفصل).

(17) في هذا الكتاب يعني معدلَ النمو المتوسط معدل النمو على أساس سنوي، أي معدل النمو الذي يحقق الزيادة المشاهدة خلال الفترة الزمنية.

(18) وكما نشير في الفصل الثالث كان الأداء الألماني أضعف بشكل ملحوظ حتى من أداء اليابان.

(19) انظر تقرير لمنظمة أوكسفام،

"The True Cost of Austerity and Inequality: Germany Case Study," September 2013.

طبقا لأوكسفام انخفضت الأجور الحقيقية في ألمانيا بنحو 1.6 في المائة في المتوسط سنويا بين العامين 2002 و2012. وتظهر بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (OECD) انخفاضا كبيرا في أجور العُشر التاسع من العاملين قياسا إلى العشر الخامس [يقسم العاملون إلى فئات وفق الأجر، تضم كل فئة عشرة في المائة منهم، وبحيث تكون أعلى الأجور للعشر الأول، وتنخفض بعد ذلك كلما مضينا نزولا على السلم حتى العشر الأخير - المترجم]، وزادت حصة العمال الأقل أجرا (بلغ دخل العمال الذين يعملون بدوام كامل أقل من ثلثي إجمالي قيمة وسيط الدخل بالنسبة إلى جميع العمال الذين يعملون بدوام كامل) من أقل من 16 في المائة إلى نحو 20 في المائة تقريبا. وبينما كان ما تحقق في ألمانيا أفضل بكثير مما حدث في الولايات المتحدة من زاوية «تصحيح» الزيادة الكبيرة في عدم المساواة في الدخل في السوق، فإن زيادة الفقر تشير إلى أن هذا «التصحيح» كان بعيدا جدا عن أن يكون قد حقق نجاحا تاما.

(20) عادة ما يؤرخ لبدء العمل باليورو في 1 يناير 1999، حينما ثُبتت أسعار الصرف بين بلدان منطقة اليورو، على الرغم من أن اليورو نفسه بوصفه عملة لم يصبح محلا للتداول إلا في العام 2002.

(21) ناقشتُ أزمة شرق آسيا في كتابي «العولمة ومنغصاتها» (Globalization and Its Discontents).

Globalization and Its Discontents

(22) العمل البارز في هذا المجال هو لروبرت مونديل، انظر:

"A Theory of Optimum Currency Areas," American Economic Review 51, no. 4 (1961): 657-65.

(23) كشفت دراسة منشورة في المجلة الطبية البريطانية في العام 2013 ودراسة أخرى نُشرت في المجلة البريطانية للطب النفسي أن حالات الانتحار زادت خاصة في أوروبا

عقب الركود الكبير. ووجدت دراسة لـ BMJ Open [مجلة بموقع مفتوح على الإنترنت مخصصة لنشر الأبحاث الطبية في مختلف التخصصات - المترجم] أن حالات الانتحار قد زادت بمقدار 35 في المائة في اليونان بين العامين 2010 و2012. أوضحت أيضا دراسة أخرى نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية والطب أن الزيادة في حالات الانتحار في اليونان يمكن أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقشف المالي. انظر:

Nikolaos Antonakakis and Alan Collins, "The Impact of Fiscal Austerity on Suicide: On the Empirics of a Modern Greek Tragedy" 112 (2014): 39-50

(24) الحساب الجاري هو ميزان التجارة والدخل الصافي الأولي أو دخل عوامل الإنتاج (العوائد على الاستثمارات الأجنبية مخصومة منها المدفوعات المقدمة للمستثمرين الأجانب)، وصافي التحويلات النقدية التي تحدث خلال فترة زمنية محددة.

(25) كما كتب كينز Keynes ذات مرة، «على المدى الطويل كلنا سنموت». انظر:

A Tract in Money Reform (London: Macmillan, 1923), p. 80

(26) على سبيل المثال، لا يقومون ببناء نماذجهم، أو لا يبنونها بشكل كاف، واضعين في اعتبارهم، أوجه قصور السوق الأساسية مثل عدم رشادة أسواق المال، وهو الأمر الذي جرى تأكيده بالجهد البحثي للاقتصادي الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد روب شيلر Rob Shiller (انظر على سبيل المثال، كتابه:

Irrational Exuberance {Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000})

أو أوجه القصور واسعة الانتشار فيما يخص المعلومات (كما أكدها الاقتصاديون الفائزون بجائزة نوبل في الاقتصاد مايكل سبنس Michael Spence وجورج أكيرلوف George Akerlof وأنا نفسي). ومن أجل مناقشة مستفيضة حول إخفاقات نماذج الاقتصاد الكلي الشائعة، انظر على سبيل المثال:

Stiglitz, "Rethinking Macroeconomics: What Failed and How to Repair it," Journal of the European Economic Association 9, no. 4 (2011): 591-645, and Stiglitz, "Stable Growth in an Era of Crises: Learning from Economic Theory and History," Ekonomi-tek 2, no. 1 (2013): 1-38.

وقد قُدم البحث الأخير أساسا كمحاضرة رئيسة أمام اتحاد الاقتصاديين الأتراك في أزمير في نوفمبر 2012. وانظر أيضا:

Olivier J. Blanchard, David Romer, Michael Spence, and Joseph E. Stiglitz, eds., In the Wake of the Crisis: Leading Economists Reassess Economic Policy (Cambridge, MA: MIT Press, 2012).

(27) أشار بعض المراقبين إلى أنه حتى ألمانيا اتبعت محليا نموذجا اجتماعيا يتناقض في العديد من النواحي مع الشروط المفروضة على اليونان وكل مكان آخر. ولكن، كما أذكر لاحقا، مثل هذه الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية تنجم عن حس بالتضامن، ويبدو التضامن الداخلي في ألمانيا مختلفا بشدة عن التضامن الذي تظهره خارج حدودها.

وتبين المجادلات الحالية الطابع المعقد للسياسات: فبينما فرضت ألمانيا أخيرا ولأول مرة حدا أدنى للأجور، فقد فرضت أيضا قيودا على الإنفاق (أطلق عليها كبح الدين Debt Brake)، وهو نوع مخفف من التقشف يخاطر بإبطاء نمو ألمانيا لأقل من مستوى أدائها الهزيل الحالي. وتبين أزمة المهاجرين التي حظيت باهتمام غير مسبوق منذ صيف العام 2015 أيضا الطابع المعقد لهذه القضايا. وكانت ألمانيا، على الأقل في البداية، سخية للغاية. فقد

وصل البلادَ نحوُ مليونِ مهاجر على مدار العام 2015، وأعلنت ألمانيا نيتها قبول 500 ألف مهاجر سنويا على مدار عدة سنوات مقبلة. ولكن ألمانيا، على أي حال، ميَّزت بقوة بين اللاجئين وهؤلاء الراغبين في الانتقال إلى ألمانيا كي يهربوا ببساطة من معاناتهم الاقتصادية. وقرب نهاية العام، أصبح من غير الواضح ما إذا كانت البلاد سوف تمنح حماية طويلة الأمد لهؤلاء الفارين من الحرب.

في بداية العام 2016 كانت الظروف السائدة بين المهاجرين في ألمانيا سيئة بما يكفي لأن يختار كثيرون العودة إلى المناطق المنكوبة بالحرب عوضا عن البقاء في ألمانيا، وقد سهلت ألمانيا تيار العودة بدفع تكاليف الانتقال لعودتهم. وقد وقَّع 37 ألفا في برنامج العودة الطوعية إلى الوطن، وهو ما يبلغ ثلاثة أمثال عدد الذين وقَّعوا في هذا البرنامج خلال العام 2014. انظر:

Guy Chazan, "Frustrated Iraqis Head Home as German Services Struggle, "Financial Times, February 7, 2016, p. 4.

(28) هناك عدة صيغ مختلفة للنموذج الاجتماعي الأوروبي. فبعض هذه النماذج يتضمن عمل النقابات وأصحاب الأعمال مع الحكومة (الشركاء الاجتماعيين) لحل مشكلات المجتمع. وبعضها لديه مفاوضات عمالية على نطاق البلد ككل، وبعضها الآخر لديه مفاوضات قطاعية. وبعضها لديه نظم أقوى للحماية الاجتماعية مقارنة بالآخرين.

(29) هناك، على أي حال، أدب نظري كثيف لعلم الاقتصاد السلوكي يشير إلى أن الأفراد لا يتحلون بمثل هذا النوع من الرشادة.

(30) يسمى هذا توكيد الانحياز Confirmatory Bias. هناك كم ضخم من الأدب النظري يبين أهمية مثل هذه الظاهرة.

(31) السندات هي الوسيلة التي تمكِّن الدول والشركات والمؤسسات الأخرى من الاقتراض من أسواق رأس المال عوضا عن اللجوء إلى البنوك. وهي ليست أكثر من شهادة اعتراف بالمديونية لطرف ما، ووعد بالسداد مع فوائد، ويمكن شراء هذه السندات وبيعها.

(32) يشرح كتابي الأسبق السقوط الحر Freefall كيف أدت الأيديولوجية النيوليبرالية التي ترتكز عليها منطقة اليورو إلى الأزمة المالية، وفي كتاب «العولمة ومنغصاتها»، شرحت كيف أن الأيديولوجيا نفسها قد نجمت عنها عولمة لم تف بما وعدت به. ولاحقا في هذا الكتاب أقدم توضيحا لبعض البحث الاقتصادي الأساسي الذي نقض مسلمات أصولية السوق/ النيوليبرالية.

(33) العمل الرائد هنا هو عمل كينيث أرو، وجيرارد دبرو (والذي نالا عليه كلاهما جائزة نوبل).
Kenneth J. Arrow, "An Extension of the Basic Theorems of Classical Welfare Economics," in Proceedings of the Second Symposium on Mathematical Statistics and Probability, ed. J. Nyman (Berkeley: University of California Press, 1951, pp. 507-32, and Gerard Debreu, "Valuation Equilibrium and Pareto Optimum," Proceedings of the National Academy of Sciences 40, no. 7 (1954): 588-92, and Debreu, The Theory of Value {New Haven, CT: Yale University Press, 1959.}

وقد حددا الحالات التي لا تؤدي فيها الأسواق إلى الكفاءة وأطلق عليها إخفاقات السوق Market Failures. وبيّن كل من غرينوالد Greenwald وستيغليتز، لاحقا، أنه حيثما يكن هناك قصور في المعلومات وعدم اكتمال في الأسواق - وهو الأمر المتحقق دوما بشكل أساسي - فإن الأسواق لا تكون كفؤة. انظر عملهما

(Externalities in Economics with Imperfect Information and Incomplete Markets").

بالطبع، حتى في وقت مبكر عن ذلك شدَّد كينز على أن الأسواق لا تضطلع من تلقاء نفسها بالحفاظ على وضع التشغيل الكامل.

(34) See James Mead, The Theory of International Economic Policy, vol. 2, Trade and Welfare (London: Oxford University Press, 1955); and Richard G. Lipsey and Kelvin Lancaster, "The General Theory of Second Best," Review of Economic Studies 24, no. 1

(35) See David Newbery and J. E. Stiglitz, "Pareto Inferior Trade," Review of Economic Studies 51, no. 1 (1984): 1-12.

(36) كُسرت فعليا الآلية الأوروبية لأسعار الصرف في العام 1992 مع الهجوم على الجنيه الإسترليني، وما أعقبه من هجمات على عملتي السويد وإسبانيا. ومنذ بداية العمل باليورو استمر العمل بما أطلق عليه «الآلية الأوروبية لأسعار الصرف 2»، وهو نطاق لتحرك سعر الصرف يربط العملة الدنماركية (الكرونا) باليورو.

(37) على الرغم من أن فكرة التشغيل الكامل واضحة - وهي أن كل شخص يرغب في وظيفة يمكنه الحصول عليها عند مستوى الأجور السائد للأفراد ذوي الخبرات والمهارات المطلوبة - فإن هناك جدالا حول التعريف الدقيق للتشغيل الكامل. فالمفهوم العام هو أن سوق العمل فضفاضة بشكل كاف - حيث يتوافق الذين يبحثون عن عمل مع أصحاب الأعمال الباحثين عن عمال - أيٍّ إنه ليست هناك ضغوط تضخمية. بيد أنه بسبب الاحتكاكات في سوق العمل يستغرق الأمر بعض الوقت للوصول إلى توافق جيد بين العمال وأصحاب الأعمال، وهذا «المعدل الطبيعي» للبطالة أكبر من الصفر، وهو عادة يدور حول 2 إلى 3 في المائة. ويمكن حدوث البطالة أيضا بسبب أوجه الجمود في عملية تكيف الأجور النسبية؛ فسوق العمل للعامل الماهر ربما يكون ضيقا للغاية بحيث ترتفع الأجور، ولكن ربما تظل هناك بطالة بين العمال غير المهرة. وهذا المستوى يشار إليه أحيانا على أنه بطالة هيكلية. ويشير «التشغيل الكامل» ببساطة إلى أن ما يحدث من بطالة هناك هو أمر غير ناجم عن ضعف الطلب في الاقتصاد (من أجل مناقشة أكثر للمفهوم والمشكلات المتعلقة بالتحقق من معدل البطالة تحت المستوى الذي يبدأ عنده معدل التضخم في الارتفاع، انظر الفصل التاسع، الهامش الرقم 9).

الفصل الثاني

(1) وذلك إلى جانب الولايات المتحدة، مع قياس ذلك بأسعار الصرف الجارية والاعتماد في تحديد ترتيب من القوة الأولى ومن الثانية بينهما على التقلبات في أسعار الصرف.

(2) See my book with Linda Bilmes, The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict (New York: W. W. Norton, 2008).

(3) حقيقة أنها قادرة على فرض عقوبات اقتصادية قوية تبقى شاهدا على أهمية الاعتبارات غير الاقتصادية.

(4) الواقع أننا رأينا في تصميم البرامج الاقتصادية لليونان وبلدان الأزمة الأخرى «المكاسبَ» المشكوك فيها لتصرُّف دول أوروبا معا، فالسياسات استدرجت بلدا إثر الآخر إلى الركود. وحتى في هذه الحالة، لم يُتوصَّل إلى الوحدة باعتبارها نتيجة للتوافق في التصورات.

فهناك طبعا عديد من البلدان التي وافقت مع ألمانيا ومع «التوافق». إذ تُوصِّل إلى التوافق في منطقة اليورو، على الأقل جزئيا، من خلال الخوف من ألمانيا. فقد عبَّرت كل من إيطاليا وفرنسا بصوت عالٍ عن عدم سعادتهما بالتقشف. فهما تعرفان أن التقشف لا يجدي، وخاصة في الحدود المتطرفة التي نُفذ فيها. وكذا الأمر أيضا بالنسبة إلى بعض البلدان المأزومة الأخرى. ولكن البلدان المعتمدة على المساعدة الألمانية - أو التي من المحتمل أن تعتمد عليها - لم تكن تريد إغضاب ألمانيا. ويبقى الأمر في بلدان أخرى، ليس هو السؤال عما إذا كان التقشف مجديا أو غير مجد. ولكن الأمر ببساطة هو أن جمهور الناخبين لن يقبل بتقديم المساعدة لبلدان يتمتع سكانها بمستوى معيشة أفضل منهم. وبهذا المعنى كان الإجماع على دعم سياسات الأزمة يعكس حقيقة الافتقار إلى التضامن داخل أوروبا.

(5) هناك بالطبع مجالات أخرى إلى جانب التدخل العسكري يمكن فيها لأوروبا أن تتحدث بصوت واحد، والتي ربما يكون لها تأثير أكبر في الأمم المتحدة وفي البنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي وفي المفاوضات الدولية بشكل عام.

(6) من الضروري هنا الإشارة إلى شيء من التفرقة بين الآمال والتوقعات التي حملها القادة الأوروبيون إلى الاتحاد الأوروبي وإلى اليورو بوجه خاص، فالأول هو الذي كان مشجعا أكثر على بذل الجهد من أجل جمع القارة معا. لكن على أي حال لا يمكن إنكار أن كثيرين اعتبروا أن تحقيق العملة المشتركة جزء لا يتجزأ من هذه الرؤية. فحينما أعلن المستشار الألماني هيلموت كول في العام 1995م أن مخاطر التكامل الأوروبي هي «الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين»، فقد كان يعزز ليس فقط من فكرة الوحدة الأوروبية - التي على الرغم من حداثة عهدها فإنها قد أقيمت بنجاح، ولكن أيضا تكامل أوروبا التام اقتصاديا ونقديا. ووفقا لسيرته الذاتية، «كان الهدف النهائي لكول هو... التأكد من أن السلام سيسود». ووفق ما قال: «نحن عازمون على جعل هذه العملية من غير الممكن التراجع عنها». ووفقا لوجهة نظره كانت الوسيلة التي تُمكِّن من فعل ذلك هي العملة الموحدة التي سوف تخلق رابطة قوية بين الاقتصادات الأوروبية. انظر:

Henrik Bering, Helmut Khol: The Man Who Reunited Germany, Rebuilt Europe, and Thwarted the Soviet Empire (Washington, DC: Regenery, 1999), p. 164

وتُبيِّن حقيقةُ أن هدف كول هو جعلَ عملية التكامل لا يمكن التراجع عنها مدى أهمية حصول مؤسسي اليورو على جميع التفاصيل بنحو صحيح وهو شيء، للأسف، لم يستطيعوا تحقيقه. انظر الفصل الأول من أجل مناقشة أطول لتأسيس اليورو، وانظر، أيضا:

Alan Cowell, “Khol Casts Europe’s Economic Union as War and Peace Issue,” New York Times, October 17, 1995.

وهناك بالطبع، المفهوم الذي يذهب إلى أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يرفع من تكلفة الحرب، وهو ما يجعل الحرب أمرا أقل احتمالا. وقد أدى الاتحاد الأوروبي إلى تكامل اقتصادي واسع النطاق. والسؤال هو عما إذا كان التكامل الاقتصادي الإضافي (لو كان هناك أي من ذلك) الناجم عن الوحدة النقدية سوف يكون له أثر إضافي ملموس.

(7) العمل الكلاسيكي لآدم سميث هو ثروة الأمم (1776م).

(8) دافيد ريكاردو (1772-1823م) هو أبو نظرية المزايا النسبية.

(9) التي يقوي وجودها فعليا من حجج التكامل الاقتصادي.

(10) Joseph E. Stiglitz, “Devolution, Independence, and the Optimal

Provision of Public Goods," Economics of Transportation 4, nos. 1-2 (March-June 2015): 82-94.

(11) See my book with C. Greenwald, Creating a Learning Society: A New Approach to Growth, Development, and Social Progress (New York: Columbia University Press, 2014; abridged reader's edition, 2015).

(12) يستخدم الاقتصاديون مصطلح السلع العامة Public Goods، أو السلع العامة الصافية، بالمعنى الفني للإشارة إلى السلع التي تعد بحكم طبيعتها سلعا عامة، أي أنه، ليست هناك تكلفة مصاحبة لتمتع شخص إضافي بهذه السلع. الكثير من السلع العامة التي تُقدم ليست سلعا عامة بهذا المعنى. فالمعرفة هي واحدة من الأمثلة على مثل هذه السلع العامة: فحينما يعرف فرد إضافي شيئا ما، فإن هذا لا ينتقص من معرفة الآخرين.

(13) يُعزَى الهوس الألماني بالتضخم، بدوره، إلى خبرة المانيا فيما بين الحربين العالميتين وصعود هتلر إلى الحكم. ولكن يجب علينا أن نكون واضحين. فقد برز هتلر حينما واجهت ألمانيا بطالة مرتفعة. وكانت البطالة، لا التضخم، هي التي منحت النازي فرصة الصعود.

(See Robert Skidelsky, John Maynard Keynes: The Economist as Saviour 1920-1937 [London: Macmillan, 1992].)

وهؤلاء الذين يدَّعون العكس كانوا يعيدون كتابة التاريخ. فمع معرفة المرء التكاليفَ السياسية والاجتماعية المرتفعة للبطالة، قد يفكر بالتالي في أن التأكد من عدم وقوع بطالة مرتفعة سيكون في مركز اهتمامهم. ولكن، كما سنشرح في الفصل السابع، كان الأمر على العكس تماما: فالسياسات التي طالبوا بها في اليونان وإسبانيا كان يمكن التنبؤ بأنها ستولد معدلات بطالة مرتفعة، وقد بدأنا نرى بالفعل العواقب السياسية المقلقة لذلك.

(14) على سبيل المثال لدى مواطني رومانيا الحق في الهجرة إلى المملكة المتحدة (حيث إن كلا البلدين عضو في الاتحاد الأوروبي)، ولكن لأن المملكة المتحدة ليست ضمن منطقة الشنغن، لايزال على هؤلاء المواطنين الانتقال عن طريق الضوابط المتعلقة باستخدام جوازات السفر.

(15) تعد كل من كرواتيا والمجر ورومانيا مرشحة ولكنها ليست مشاركةً في المنطقة بعد.

(16) تحوز السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، التي هي موضع خلاف، نحو 40 في المائة من الميزانية.

See European Commission, The European Union Explained: Agriculture, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2014 available athttp://europa.eu/pol/pdf/flipbook/en/agriculture_en.pdf; and European Commission, "European Budget for 2016 Adopted," November 25, 2015, available at http://ec.europa.eu/budget/news/article_en.cfm?id=201511251641.

(17) وهكذا كما أوضحت الأحداث المعاصرة في اليونان، لم يُتخلص من هذه المخاطر تماما. فالانتقال إلى الاتحاد النقدي ربما يغيّر طبيعة المخاطر من تعديلات صغيرة متكررة إلى تغييرات كبيرة عرضية وكارثية. وفي الأساس ربما ينطوي الأمر الأخير حتى على مخاطر أعظم.

(18) يشير مناصرو أسعار الصرف الثابتة إلى أن الأجور والأسعار في وسعها، عوضا عن ذلك،

التكيف. سوف نشرح، في الفصول التالية، لماذا تفشل التعديلات في الأجور والأسعار عادة بوصفها بديلا.

(19) كان التعثر في سداد الدين، عند هذا الوقت، الأعلى في التاريخ. بالطبع كان ارتفاع أسعار السلع، الناجم جزئيا عن النمو السريع في الصين، قد مارس دورا مهما في نجاح الأرجنتين خلال هذه الفترة التي أعقبت خفض سعر صرف عملتها.

(20) لقد شرحت في مؤلف آخر لماذا تحديدا في مثل هذه الحالات، لا يعد الناتج المحلي الإجمالي مقياسا جيدا للأداء الاقتصادي العام.

See Joseph E. Stiglitz, Amartya K. Sen, and Jean-Paul Fitoussi, Mismeasuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up (New York: The New Press, 2010).

(21) تنطبق الملاحظات نفسها داخل البلدان أيضا: فحينما يكون هناك عدم مساواة كبير جدا، يكون من الصعب عادة تأييد أشكال العمل الجماعي الضرورية لكفالة الأداء العام للمجتمع. وهذا يعد أحد الأسباب لوجود مثل هذا الثمن المرتفع لعدم المساواة.

See Stiglitz, Price of Inequality.

(22) See Scott J. Wallsten, "An Econometric Analysis of Telecom Competition, Privatization, and Regulation in Africa and Latin America" Journal of Industrial Economics 49, no. 1 (2001): 1–19; AnzhelaKnyazeva, Diana Knyazeva, and Joseph E. Stiglitz, "Ownership Change, Institutional Development and Performance," Journal of Banking and Finance 37, no. 7 (2013): 2605–27.

(23) See David E. Sappington, and Joseph E. Stiglitz, "Privatization, Information and Incentives," Journal of Policy Analysis and Management 6, no. 4 (1987): 567–82; Herbert A. Simon, "Organizations and Markets," Journal of Economic Perspectives 5, no. 2 (Spring 1991): 25–44.

(24) مستخدمين بيانات مؤشر مكتب الإحصاءات الأوروبي لتكلفة العمل (LCI) فقد كان المؤشر يبلغ 108.7 في اليونان في العام 2007م، ثم بلغ في العام 2014م (آخر عام تتوافر عنه بيانات للمؤشر) 91.5، أي حدث انخفاض بنسبة 15.8 في المائة. وقد بينت مقاييس أخرى لتكلفة العمل انخفاضا أقل من ذلك إلى حد ما.

(25) انظر على سبيل المثال، المناقشة التفصيلية في الفصل الثامن للاتفاقية التي توصل إليها رئيس وزراء اليونان أليكسس تسيبراس مع الترويكا في 12 يوليو 2015م (وهي الاتفاقية التي نُظر إليها على أنها تتضمن «شروط تسليم» اليونان).

(26) هذه الموضوعات العمالية نُوقشت باستفاضة أكبر في الفصل الثامن.

(27) See Robert N. Mefford, "The Effect of Unions on Productivity in a Multinational Manufacturing Firm," Industrial and Labor Relations Review 40, no. 1 (1986): 105–14; and Kim B. Clark, "The Impact of Unionization on Productivity: ACase Study," Industrial and Labor Relations Review 33, no. 4 (1980): 451–69.

(28) يشدد الاقتصاديون أيضا على أنه ما من قاعدة يمكنها أن تشمل تماما جميع الحالات الطارئة ذات الصلة. وهكذا، يُعَدُّ واحدا من الأسباب التي من أجلها عارضنا بشدة

- أنا وغيري في إدارة كلينتون - إدخالَ تعديل على الدستور الأمريكي يقضي بحظر العجز (أي تعديل يتطلب موازنات متوازنة) هو أننا كنا نعرف أنه ستكون هناك ظروف مثل الركود الكبير في العام 2008م. في وسع المرء بالطبع كتابة قواعد أكثر تعقيدا، متحسبا لبعض الحالات الطارئة. ولكن من المستحيل التحسب لكل الحالات. وقد جادل المحافظون مثل ميلتون فريدمان، بطريقة مماثلة، بأن على السلطات النقدية استخدام قواعد بسيطة، مثل التوسع في عرض النقود بمعدل ثابت. وقد تبين أن النموذج الذي كان محل العمل والذي كان قد عُمل به منذ عدة عقود، قد انهار بداية من السبعينيات. كما أن الحكومات التي طبقت قاعدة فريدمان المبسطة اكتشفت أن اقتصاداتها لم يكن أداؤها جيدا.

(29) من المثير أنه بينما كانت بلدان شرق أوروبا ووسطها التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي قد حققت أداء أفضل بكثير مقارنة بتلك التي لم تنضم إلى الاتحاد، كان معدل النمو في معظم هذه البلدان مخيبا للآمال، ربما باستثناء بولندا.

(30) كانت الأصوات الرافضة في الاستفتاء بشأن اليورو مرتفعة بنحو لافت للنظر: ففي الدنمارك صوّت 53 في المائة ضده مع نسبة إقبال بلغت 87.6 في المائة في 28 سبتمبر 2000م، وفي السويد صوّت 56 في المائة من المقترعين ضد اليورو، مع نسبة إقبال بلغت 81 في المائة، في 14 سبتمبر 2003م. وقد صوّت نحو 69 في المائة من المقترعين الأيرلنديين بنعم لمصلحة معاهدة ماستريخت في العام 1992م، ولكن جاء ذلك في أعقاب رفض الدستور من قبل المقترعين في فرنسا وهولندا، ولم يُعقد قط الاستفتاء المخطط له بشأن اليورو في أيرلندا. وقررت المملكة المتحدة عدم الانضمام إلى منطقة اليورو، ولكنها لم تعرض الأمر للتصويت. وقد بيّن استطلاع للرأي في العام 2015م أن 70 في المائة من المقترعين في المملكة المتحدة يعارضون الانضمام إلى اليورو (جريدة الديلي ميل، 30 ديسمبر 2015م). وكان استطلاع في العام 2009م قد بيّن معارضة مماثلة (71 في المائة) (جريدة الغارديان، 1 يناير 2009م). وبيّن استطلاع في العام 2012م بنحو لافت للنظر أنه حتى نحو 65 في المائة من الألمان اعتقدوا أنهم سوف يكونون أفضل حالا من دون اليورو، وأن 64 في المائة من الفرنسيين كانوا سيعارضون اتفاقية ماستريخت (التي خلقت اليورو) في حال كانوا قد صوّتوا حينها (رويترز، 17 سبتمبر 2012م).

(31) هذا الأمر وتفصيلات أخرى للبرنامج يمكن العثور عليها في وثيقة «مذكرة تفاهم بين المفوضية الأوروبية بالنيابة عن آلية الاستقرار الأوروبي وجمهورية اليونان وبنك اليونان المركزي»، 19 أغسطس 2015م، والوثيقة متوافرة على الرابط التالي:

http://ec.europa.eu/economy_finance/assistance_eu_ms/greek_loan_facility/pdf/01_mou_20150811_en.pdf.

وقد أوضحت تقارير إخبارية معاصرة المساومات التي أدت في النهاية إلى الاتفاقيات، على الرغم من أن الوثائق الرسمية لم تشر بالطبع إلى الاختلافات في مواقف مختلف الأطراف.

الفصل الثالث

(1) أفاد تقرير لصندوق النقد الدولي بأن أيرلندا نمت بمعدل 7.8 في المائة في العام 2015، وهو معدل يزيد على ثاني أسرع اقتصاد نموا، مالطا، بنحو 1.5 في المائة. وفي بقية أوروبا كانت مالطا هي البلد الوحيد الذي نما بمعدل أسرع من 5 في المائة في هذا العام. وعلى امتداد هذا الفصل (والكتاب بكامله)، انظر إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي، أي آخذا في الاعتبار معدل التضخم. وعند إجراء مثل هذه المقارنات على المرء اختيار سنة الأساس ويُعبِّر عن الناتج المحلي الإجمالي في كل عام مقوما بالدولار أو اليورو في هذا العام. وعند النظر إلى النمو يصنع اختيار سنة الأساس فارقا ضئيلا، ولكن بالطبع سوف يكون الناتج، لنقل، في العام 2015 باستخدام العام 2010 باعتبارها سنة أساس، مختلفا عمّا لو استُخدمت السنة 2009 باعتبارها سنة أساس. وفي أغلب الحالات عدّلتُ الناتج المحلي الإجمالي باستخدام السنة 2010 باعتبارها سنة أساس، لأن هذه السنة كانت سنة الأساس التي استخدمتها أغلب المصادر الرسمية. وفي الحالات التي استُخدِمت فيها سنوات أساس أخرى، كان عليّ تعديل البيانات لكي تكون السنة 2010 هي سَنة الأساس. (بالنسبة إلى بيانات الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، ولأن مستوى الأسعار في الولايات المتحدة - المحسوب للناتج المحلي الإجمالي، يطلق عليه مكمش الناتج المحلي الإجمالي - قد ارتفع بنسبة 8.4 في المائة بين العامين 2010 و2015، فلتحويل أرقام الناتج المحلي الإجمالي إلى دولارات في العام 2015، على المرء أن يضرب أرقام العام 2010 في 1.084).

وهناك قضية فنية في وضع المقارنات على مدار الزمن. فربما تكون هناك تغييرات في سلة سلع السوق، ومعدل التضخم ربما يعتمد على سلة سلع السوق. وهكذا ربما تكون هناك اختلافات قليلة في المعدلات التي تُقدَّر للنمو الحقيقي اعتمادا على أي عام اختير باعتباره سنة أساس. وقد «حلّ» الاقتصاديون هذه المشكلة بتغيير مستمر للأساس (يطلق عليها السلسلة المرجحة للناتج المحلي الإجمالي). ولأننا ننظر إلى النمو على مدار فترة قصيرة من الزمن نسبيا، تعد هذه القضايا الفنية ذات أهمية ثانوية، إلى حد بعيد. وهناك قضية فنية أخرى إضافية: التأخر في إنتاج البيانات. فالمرء يريد أرقاما أحدث ما تكون بقدر الإمكان. وجميع البيانات عُرضة للمراجعة. ومثل هذه المراجعات تحدث أحيانا بعد الإطلاق الأولي للأرقام بعدة سنوات، بل تعطي أحيانا صورة مختلفة بعض الشيء عما حدث.

(2) كما سأبين لاحقا في هذا الفصل أوضحت اللجنة الدولية لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (لجنة ستيغلتز-سن-فيتوسي The Stiglitz-Sen-Fitoussi Commission) لماذا لا يعد الناتج المحلي الإجمالي مقياسا جيدا للأداء الاقتصادي. (See Stiglitz, Sen and Fitoussi, Mismeasuring our lives: Why GDP Doesn't Add Up.)

(3) لقد عُدِّلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي بناء على معدلات التضخم، ولكن لأن معدلات التضخم تختلف من بلد إلى آخر، هناك عدة قضايا فنية مهمة تنشأ عند تحليل البيانات الإجمالية، مثل الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو. وهناك إلى جانب ذلك قضايا فنية أكثر تعقيدا تنشأ عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المختلفة، لأن سلة سلع السوق التي تُستهلَك تختلف باختلاف البلدان، كما أن تكلفة السلع المختلفة تختلف باختلاف البلدان أيضا. وفي هذا الكتاب نركز على أثر اليورو في النمو، ونحن نقدر النمو مع استخدام مُكمش الأسعار المستخدم في كل بلد. وعندما نقارن مستويات الناتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار اختلافات الأسعار للسلع المختلفة في البلدان المختلفة، فالمنهج المعتمد هو استخدامPPP (تعادل القوة الشرائية) الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي ناقشناه باختصار في الملاحظة 6 في التمهيد. ويقارن هذا المنهج الدخول مستخدما سلة معيارية من السلع.

(4) كان الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015 بالنسبة إلى البلدان الثلاثة عشر التي تبنت العملة الموحدة (اليورو) في 1 يناير 2007، يزيد بالكاد 0.6 في المائة على الناتج في العام

2007. والبيانات تعد بيانات حقيقية (*)، باستثناء بيانات بلجيكا ولوكسمبورغ، كما أفاد بذلك صندوق النقد الدولي.

(5) يبين الشكل الانكماشات الأكبر خلال الفترة 2007-2015. وبالنسبة إلى البلدان التي شهدت انكماشات متعددة فقد أخذت المتوسط المرجح بالزمن. انظر: الديموقراطية الاجتماعية للقرن 21: منظور ما بعد كينزي، «الكساد العظيم في أوروبا: بيانات للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاثنتين وعشرين أمة»، 7 يوليو، 2013.

Social Democracy for the 21st Century: A Post Keynesian Perspective, "The Great Depression in Europe: Real GDP Data for 22 Nations," July 7, 2013, available at http://socialdemocracy21stcentury.blogspot.com/2013/07/the-great-depression-in-europe-real-gdp.html.

(6) البلدان الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو المشار إليها في هذا الفصل هي النرويج، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة.

(7) يمثل هذا المتوسط المرجح في العام 2007 لمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان غير الأعضاء في منطقة اليورو. وعلى الرغم من أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع في العام 2015، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما سنوضح بتفصيل أكبر لاحقا. والنقطة الرئيسة هي أن البلدان غير الأعضاء في منطقة اليورو ظلت تحقق أداء أفضل بكثير من منطقة اليورو.

(8) مصدر بيانات الهجرة هو يوروستات (مكتب الإحصاء الأوروبي). وآخر البيانات المتاحة هي للعام 2013، وبيانات الهجرة في اليونان في العام 2007 غير متاحة. والعديد من هؤلاء المهاجرين من المحتمل ألا يعودوا أبدا. وكانت الهجرة مسؤولة جزئيا عن الانخفاض في عدد السكان الإجمالي في اليونان.

(9) انخفض عدد سكان اليونان بأكثر من 1 في المائة من العام 2008 حتى العام 2013، طبقا لبيانات البنك الدولي. وفيما لو ضُمّن الرقم الخاص بالعام 2014 (وهو آخر عام تتاح عنه بيانات)، سيصل الانخفاض في عدد السكان إلى 2 في المائة. وربما يكون من المحتمل تغير هذا الوضع، بالطبع، مع تحول اليونان إلى أكبر مستقبل للاجئين من سورية وبلدان أخرى خلال العامين 2015 و2016، على رغم أن هذا نوع مختلف تماما من الهجرة فقد اختار اللاجئون اليونانَ بوصفها مدخلا إلى أوروبا وليس باعتبارها المقصد الأكثر جاذبية بالنسبة إليهم للاستيطان.

(10) هبط عدد السكان اليونانيين الذين هم في سن العمل نسبةً إلى إجمالي عدد السكان من 66.7 في المائة في العام 2007 إلى 64.6 في المائة في العام 2015. وهكذا انخفضت حصة السكان الذين هم في سن العمل بأكثر من 2 في المائة. وحتى لو لم يتغير معدل البطالة وحتى لو بقيت الإنتاجية على ما هي عليه، فسينخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا السبب وحده بأكثر من 4 في المائة، وهو ما يقلل من قدرة البلد على سداد ديونه.

(11) حُوِّل الإنفاق الحكومي ليكون بالقيم الحقيقية باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

(12) بيانات البنك الدولي.

(13) بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات).

(14) بل أقل كثيرا من اليابان التي يُشهَّر بها، والتي فاق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في سن العمل فيها بقدر كبير المعدل المسجل في كل من أوروبا

والولايات المتحدة. المصدر: التقرير الاقتصادي للرئيس، 2015، على أساس بيانات البنك الدولي، والتقرير متاح على الرابط:

https://www.whitehouse.gov/blog/2015-economic-report-president

(15) هذه الأرقام الخاصة بالإنتاجية وُضعت على أساس الناتج الحقيقي للعامل. ولكن الأزمة لم تؤد فقط إلى زيادة البطالة، بل أيضا إلى انخفاض في عدد ساعات العمل للعامل - وهو ما يعني أن الإنتاجية، مقيسةً بالناتج لساعة العمل، كانت إلى حد ما أفضل مما قد تشير إليه هذه الأرقام. ففي اليونان، على سبيل المثال، كان العمال يعملون قبل الأزمة ساعات عمل تزيد في المتوسط بمقدار 17 في المائة على العمال الأمريكيين. ولم يكن للأزمة أي تأثير يكاد يذكر في عدد ساعات العمل بالنسبة إلى المشتغل في الولايات المتحدة (أقل من 0.5 في المائة في العام 2014)، ولكن عدد الساعات للمشتغل اليوناني انخفضت بنحو 3.3 في المائة، وهو ما يعني انخفاضا في ناتج ساعة العمل بمقدار 2.1 في المائة، بينما كان الوضع في ألمانيا بالمقابل هو انخفاض ساعات العمل للمشتغل بنسبة 3.7 في المائة مما أدى إلى زيادة طفيفة في ناتج ساعة العمل. مصدر ساعات العمل هو قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

(16) من معدل 26.3 في المائة في العام 2013 إلى 20.5 في المائة عند بداية العام 2016 في إسبانيا، ومن 27.9 في المائة إلى 24.4 في المائة في اليونان في نهاية العام 2015 (وهو أحدث تاريخ تتوافر عنه بيانات). المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات).

(17) هناك كم كبير من البحث الاقتصادي بيّن أن الشباب الذين يلتحقون بقوة العمل في عام تكون فيه معدلات البطالة مرتفعة يحققفون على مدى عمرهم دخولا أدنى بكثير من أقرانهم الذين التحقوا بسوق العمل قبلهم أو بعدهم بسنوات قليلة حينما كانت معدلات البطالة أقل.

T. von Wachter, Oreopoulos, and A. Heisz, "Short-and Long- Term Career Effecets of Graduating in a Recession, "American Economic Journal; Applied Economics 4, no. 1 (January 2012): 1-29.

(18) المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. لاحظ أنه عندما يؤخذ الانخفاض في ساعات العمل في الحسبان، فالإنتاجية، مقيسةً بإنتاج ساعة العمل، تبدو أفضل. وفي الوقت ذاته حقيقة أن ساعات العمل كانت أعلى بكثير في اليونان منها في ألمانيا تعني أن إنتاجية ساعة العمل تعد أقل بكثير.

(19) From Oxfam, "The True Cost of Austerity and Inequality: Greece Case Study," September 2013, available athttps://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/cs-true-cost-austerity-inequality-greece-120913-en.pdf; and HellenicStatistical Authority, "Living Conditions in Greece, 2013," available at http://www.statistics.gr/documents/20181/1216584/LivingConditionsInGreece_0413.pdf/991e648b-e175-4be0-8d2b-1bf70d297966

(20) See UNICEF, "Children of the Recession," September 2014, available at http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/rc12-eng-web.pdf. See also YekaterinaChzhen, "Child Poverty and Material Deprivation in the European Union During the Great Recession," Innocenti Working Paper No. 2014-06, UNICEF

Office of Research, Florence, 2014, available at http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/wp_2014_yc.pdf.

(21) تتضمن منطقة اليورو هنا كلا من النمسا، وبلجيكا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، والبرتغال، وإسبانيا. ولم تُضمَّن سلوفينيا في هذا التحليل بسبب عدم توافر البيانات عن فترة الثمانينيات. وقد حُصل على رقم الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بتجميع النواتج المحلية (بالعملات الوطنية، وبالأسعار الثابتة) لهذه البلدان باستخدام قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي المتاحة لدى صندوق النقد الدولي، وقد اطلِع على هذه البيانات يوم 4 مايو 2016. واستُخدِم كذلك مكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المذكورة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي المتاحة لدى صندوق النقد الدولي، أي من المصدر نفسه (حدث الاطلاع يوم 4 مايو 2016) وذلك من أجل جعل كل النواتج المحلية (بالعملات الوطنية، وبالأسعار الثابتة) في سلسلتنا المجمعة لها نفس تاريخ الأساس 2010. والنواتج المحلية الإجمالية (بالعملة الوطنية، وبالأسعار الثابتة) لبلجيكا ولوكسمبورغ في العام 2015 هي تقديرات لصندوق النقد الدولي بدلا من النواتج الفعلية. والإسقاطات (أي مواءمة المنحنيات للبيانات) حدثت على أساس البيانات من العام 1980 إلى 1998.

(22) تعد قيمة الدولارات المستقبلية أقل من الدولارات الحالية. ويستخدم الاقتصاديون مفهوم «القيمة الحالية المخصومة» لكي يعبروا عن هذا الأمر. وتعتمد القيمة الحالية المخصومة على سعر الفائدة (الحقيقي). والخسارة المقدرة بنحو 200 تريليون دولار تقوم على أساس سعر خصم حقيقي قدره 1 في المائة (وهو إلى حد ما أعلى من سعر الفائدة الحقيقي الحالي).

(23) يطلق الاقتصاديون على العلاقة بين المدخلات والمخرجات دالة الإنتاج. وفيما يبدو أننا هنا بصدد دالة إنتاج تنتقل إلى أسفل، وهي بالتأكيد أسفل مما كان يمكن أن تكون عليه في ظروف أخرى، مع الوضع في الاعتبار طبيعة التقدم التكنولوجي.

(24) Kenneth J. Arrow, "The Economic Implications of Learning by Doing," Review of Economic Studies 29, no. 3 (June1962): 155–73.

والنظرية العامة المذكورة طُوِّرت بمزيد من التفصيل في كتابي مع بروس سي. جرين والد «خلق مجتمع متعلم».

«Creating a Learning Society".

(25) انظر «إعادة كتابة قواعد الاقتصاد الأمريكي» Rewriting the Rules of the American Economy من أجل التعرف على بعض القوى الأساسية المساهمة في مثل هذا السلوك قصير النظر.

(26) لمناقشة أكثر تفصيلا لهذه الاتجاهات انظر:

Kai Daniel Schmid and Ulrike Stein, "Explaining Rising Income Inequality in Germany, 1991–2010," Macroeconomic Policy Institute, Dusseldorf, Germany, 2013.

ووفقا لواحد من المقاييس المستخدمة في هذا المصدر، انخفض نصيب الـ 10 في المائة من السكان الأدنى من حيث الدخل بنسبة 11.2 في المائة بين العامين 1991 و2010.

علاوة على ذلك نكرر مرة أخرى النقطة المهمة التي أثرناها آنفا: في معظم البلدان، يمكن لمستويات معيشة العمال العاديين أن تتضرر حتى أكثر مما تبين الإحصاءات

التقليدية، حيث يواجهون عدم أمان أكثر وتخفيضا في الإنفاق على البرامج العامة التي تعد أساسية لرفاههم.

(27) ارتفع نصيب أغنى 1 في المائة من الألمان من الدخل، شاملا المكاسب الرأسمالية، من 10.6 في المائة في العام 1992 إلى نحو 13.1 في المائة في العام 2010. وهذه البيانات الأخيرة المتاحة من قاعدة بيانات الثروة العالمية والدخل، متاحة على الرابط التالي: http://www.wid.world/#Database.

(28) See OECD, "Country Note: Germany," 2008, from the OECD's 2008 publication Divided We Stand, available athttp://www.oecd.org/els/soc/41525346.pdf.

(29) توضح هذا دراسة حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي ذكرت أن «الافراد الأقل تعليما في ألمانيا يملكون أقل بنحو 60 في المائة من هؤلاء الحاصلين على تعليم عال أو تعليم فوق الثانوي، بينما الأشخاص الحاصلون على درجة جامعية يملكون 120 في المائة أكثر. وهذه هي الفجوة الأوسع بعد الفجوة المسجلة في الولايات المتحدة». علاوة على ذلك في ألمانيا تمتلك شريحة السكان التي تمثل الـ 60 في المائة الأقل دخلا نحو 6 في المائة فقط من كل ثروة القطاع العائلي. ""OECD, In it Together".

(30) تعد القضايا أكثر تعقيدا عما يمكنني الوفاء به في هذا المختصر القصير. فمؤيدو اليورو ربما يشيرون ايضا إلى أن تخفيض سعر الصرف يمكنه أن يطلق دوامة تضخمية شديدة، ومع زيادة الأجور والأسعار، سوف تتقلص فوائد خفض سعر الصرف الاسمي. ولكن عادة، على أي حال، لا ترتفع الأجور والأسعار حينما تكون هناك بطالة كبيرة وطاقة إنتاجية فائضة - وهو الموقف الذي يناقش هنا.

(31) بالإضافة إلى الدراسات التي أشرت إليها في الفصل الأول، تلاحظ دراسة لمنظمة أوكسفام زيادة نسبتها 26.5 في المائة في معدل الانتحار في اليونان خلال الفترة من العام 2010 إلى 2011 وحدها. وذلك بناء على إحصائيات من هيئة الإحصائيات اليونانية والمنظمة غير الحكومية كليمالا.

See Oxfam, "The True Cost of Austerity and Inequality: Greece Case Study," September 2013, available at https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/cs-true-cost-austerity-inequality-greece-120913-en.pdf.

الفصل الرابع

(1) عند إصدار العملة الموحدة كان هناك 11 بلدا.

(2) كان من المعتاد أن تثبت معظم البلدان قيمة سعر صرف عملاتها بالقياس إلى الذهب، حيث تحدد كل منها قيمة العملة بكمية الذهب التي تقابلها، ولذا كانت أسعار الصرف النسبية - أي أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، على سبيل المثال - ثابتة. ولكن في بداية السبعينيات لم تصبح أسعار الصرف بمثل هذا الثبات. ففي بعض الحالات يحدد السوق قيمة هذه العملات - أي قيمة الدولار نسبة إلى الإسترليني، تحدد بقوانين العرض والطلب. ولكن من قبيل التبسيط المخل القول بأن قيم العملات تحدد في السوق فقط، لأن السياسات التي تضعها الحكومة تعد من بين المحددات الأكثر أهمية للطلب. وفي بعض الحالات تتدخل الحكومات مباشرة في سوق الصرف الأجنبي للتأثير في قيمة عملاتها. وفي هذه الحالات يقال إن

البلد يتبع نظام صرف مدارا. وفي حالات قليلة تربط البلدان قيمة عملاتها بالقياس إلى عملة أخرى، ومن أجل الحفاظ على هذا الربط على هذه الحكومات مواءمة أسعار الفائدة وشراء وبيع العملات الأجنبية. وعادةً تجد هذه البلدان في نهاية المطاف أنه من الصعب الحفاظ على هذا الربط - وهذا هو ما حدث في حالة الأرجنتين في العام 2001.

(3) هناك جدال معتبر حول الأهمية النسبية للقنوات المختلفة التي يمكن أن تؤثر من خلالها السياسة النقدية في الاقتصاد. فبينما يعتقد العديد من الاقتصاديين أن خفض أسعار الفائدة يؤثر مباشرة في الاستهلاك والاستثمار، يعتقد آخرون أن الإتاحة الأكبر للائتمان المترافق مع تخفيف السياسة النقدية (خفض أسعار الفائدة) هو ما يهم حقيقة. انظر على سبيل المثال كتابي مع بروس غرين ووالد،

Towards a New Paradigm in Monetary Economics.

(4) يمكن أن يشار إلى المنطقة التي تتشارك بسهولة في العملة نفسها على أنها منطقة العملة المثلى: منطقة كبيرة بما يكفي بحيث يمكن التعامل مع العملة باعتبارها عملة جدية، ولكن ليست كبيرة إلى الحد الذي تعوق فيه الاختلافات بين البلدان استقرار الاقتصاد الكلي وتفرض تكاليف باهظة. ولم يكن الجدال حول منطقة اليورو، على أي حال، بشأن ما إذا كانت المنطقة تمثل تجمعا «أمثل»، ولكن الجدال كان حول ما إذا كان تجمعا يكفل النجاح. وكما ستوضح المناقشة التالية لحالة الولايات المتحدة، فإن درجة التعدد والاختلاف التي تنسجم مع التشارك في العملة تعتمد على ترتيبات سياسية وعلى عوامل اقتصادية واجتماعية مختلفة. ويتمثل التحدي في كيف يمكن لإقليم متنوع يتشارك في عملة موحدة الحفاظ على التشغيل الكامل في كل أجزائه؟ لو كانت الهجرة متيسرة ففي إمكان البشر إذن الانتقال من الأماكن التي تقل فيها فرص العمل إلى الأماكن التي يوجد بها فائض من فرص العمل. ولو كان لدى الحكومة سياسات فعالة في خلق الوظائف في الأماكن التي بها بطالة مرتفعة، لكان في إمكان هذا التعويض عن مرونة أسعار الصرف ومعدلات الفائدة. ولو كانت، بالطبع، كل أجزاء الإقليم متماثلة، فسوف تمكّن السياسة ذاتها لسعر الفائدة وسعر الصرف الجميعَ من تحقيق التشغيل الكامل بصورة آنية. وسوف توضح المناقشة اللاحقة بجلاء أن هذه الظروف ليست متوافرة داخل منطقة اليورو.

See Robert Mundell, "A Theory of Optimum Currency Areas," American Economic Review 51, no. 4 (1961): 657–65.

(5) لم أر حتى الآن أي تحليل مقنع يبين لماذا استُقرّ على هذه الأرقام بالتحديد. وعلى الأغلب وُضعت هذه الأرقام جزئيا لدوافع سياسية: كانت هناك رغبة لدى شخص ما في أقسى الأرقام التي يمكن تحقيقها واقعيا بواسطة البلدان التي تخطط للانضمام إلى منطقة اليورو. وفي الواقع فقد برهنت الأرقام على أنها قاسية بما يكفي، إلى حد أن ألمانيا وفرنسا لم تتمكنا من تحقيقها في السنوات المبكرة من إنشاء اليورو. وقد فُرضت شروط أخرى على البلد الراغب في الانضمام إلى اليورو في السنوات السابقة لالتحاقه به - على سبيل المثال، الشروط الخاصة بإستقرار سعر صرف العملة وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

(6) ذهبت الالتزامات إلى أبعد من مستويات العجز والديون إلى «أهداف الميزانية المتوسطة المدى»، وقد صُمِّمت لضمان الاستمرارية المالية على مدى زمني أطول. وتعد تفاصيل المتطلبات والإجراءات معقدة ولسنا في حاجة إلى تفصيلها هنا.

(7) ربما، بالطبع، تكون داكوتا الجنوبية مشغولة بالأمر، ولكن بكل تأكيد لن تكون مشغولة بنفس درجة الانفعال العاطفي والحماس التي لدى اليونان.

(8) على الرغم من أهمية ملاحظة أنه حتى في الولايات المتحدة لم تَمحُ حرية الهجرة الاختلافات الكبيرة في مستويات المعيشة بين الولايات.

(9) في اقتصاد زراعي كليا، كلما رحل عدد أكبر من الناس تصبح هناك أرض زراعية أكبر لكل عامل، ولهذا يرتفع الدخل. ويحد هذا من مدى الهجرة. بينما في الاقتصاد الصناعي الحديث، ربما تكون هناك اقتصاديات الحجم. فكلما رحل عدد أكبر من الناس تضعف إمكانية الحفاظ على أسس الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة. ولهذا ربما تنخفض الإنتاجية فعليا.

(10) الحقيقة أن الأمر لم يكن بمثل هذا السوء - فأصول واشنطن للاستثمار المشترك كانت مساوية تقريبا للناتج المحلي الإجمالي لولاية واشنطن. ومع ذلك يبقى أنه لو عملت ولاية واشنطن على إنقاذ واشنطن للاستثمار المشترك، فإنها كانت ستعاني بدورها من أزمة مالية.

(11) البيانات الخاصة بالبرتغال، وألمانيا، ولاتفيا من صندوق النقد الدولي، مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة. والبيانات الخاصة بكونكتيكت والمسيسبي من هيئة التحليل الاقتصادي والتعداد السكاني. وكان الفارق بين نصيب الفرد البرتغالي من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الألماني من الناتج المحلي الإجمالي هو الأكبر وقت تأسيس اليورو.

(12) بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات). لم تتخط إستونيا أيضا حد عجز الموازنة، ولكنها لم تلتحق باليورو إلا في العام 2011.

(13) See "Will It Hurt? Macroeconomic Effects of Fiscal Consolidation," chapter 3of International Monetary Fund, World Economic Outlook: Recovery Risk and Rebalancing (Washington, DC: International Monetary Fund, 2010), pp. 93–124.

وانظر أيضا الدراسات الممتازة السابقة المبكرة والمذكورة بالفصل السابع في الهامش 57.

(14) طبعا، لو رُفع في الوقت ذاته سعر صرف اليورو، فعلى الرغم من أن سلع البلد المعني سوف تصبح أكثر تنافسية في مواجهة سلع البلدان الأخرى الأعضاء في منطقة اليورو، فإن هذه السلع سوف تكون أقل تنافسية في مواجهة سلع البلدان الأخرى غير الأعضاء في المنطقة. فقيمة عملة المملكة المتحدة، الجنيه الإسترليني، قياسا إلى الدولار، يطلق عليها سعر الصرف الاسمي. وحتى لو لم يتغير سعر الصرف الاسمي، ولكن حدث أن كان معدل التضخم في المملكة المتحدة أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة، فعندها نقول إن سعر الصرف الحقيقي قد انخفض.

(15)

البلد	متوسط معدل التضخم 2010-2015 في المائة
البرتغال	1.41
إسبانيا	1.36
اليونان	0.89
أيرلندا	0.38

النمسا	2.03
لوكسمبورغ	1.97
فنلندا	1.90
بلجيكا	1.77
إيطاليا	1.57
هولندا	1.55
ألمانيا	1.38
فرنسا	1.32
سلوفينيا	1.28

(16) بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 2010-2015 لأحجام صادرات السلع والخدمات: 1.75 في المائة في قبرص، و1.18 في المائة في اليونان، و6.4 في المائة في أيرلندا، و4.68 في المائة في البرتغال، و4.42 في المائة في إسبانيا.

(17) بناء على بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات).

(18) أعتقد أن هذا مبالغ فيه إلى حد بعيد. والخلط الذي وقع فيه هؤلاء العلماء هو ملاحظتهم أن البلدان التي تخلت عن قاعدة الذهب كان أداؤها أفضل، مع تعافي بعضها بقوة ملحوظة. ولكن كان هذا يعود جزئيا إلى أن الآخرين ظلوا متمسكين بقاعدة الذهب، ولهذا فقد أمكن تحقيق استفادة عبر التنافس في تخفيض أسعار الصرف. بينما لو كان الجميع قد تخلوا عن قاعدة الذهب، لما تحققت هذه الفائدة عندئذ. وحتى آنذاك، وفي عالم كانت تشعر فيه السلطات النقدية بأنها مقيدة في التوسع في عرض النقود بحدود ما لديها من احتياطيات من الذهب، كان التخلي عن قاعدة الذهب يمكن أن يؤدي إلى التوسع النقدي الذي كان في وسعه أن يكون له بدوره آثار ملحوظة في الطلب الكلي.

See Barry J. Eichengreen, Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression,1919-1939 (New York: Oxford University Press, 1992); Ben Bernanke and Harold James, "The Gold Standard, Deflation, and Financial Crisis in the Great Depression: An International Comparison," in Financial Markets and Financial Crises, ed. R. Glenn Hubbard (Chicago: University of Chicago Press, 1991), pp. 33-68; Peter Temin, Lessons from the Great Depression (Cambridge, MA: MIT Press, 1989); Barry Eichengreen and Jeffrey Sachs, "Exchange Rates and Economic Recovery in the 1930s," Journal of Economic History 45, no. 4 (1985): 925-46.

(19) حتى من وجهة نظر اجتماعية ربما تعد بعض القيود الحكومية فيما يتعلق بفصل العمال (مثل وجود شرط يقضي بدفع مكافأة عند نهاية الخدمة) مرغوبا فيها.

See Carl Shapiro and Joseph E. Stiglitz, "Equilibrium Unemployment as a Worker Discipline Device," American Economic Review 74, no. 3 (1984): 433-44; and Patrick Rey and Joseph E. Stiglitz, "Moral Hazard

and Unemployment in Competitive Equilibrium," 1993 working paper.

(20) هذه النظريات التي تجادل بأن خفض الأجور يؤدي إلى خفض إنتاجية العمال طُوّرت أولا في السياق الخاص بالدول النامية، حيث لوحظ أن التغذية السيئة الناجمة عن انخفاض الأجر تؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

See Harvey Leibenstein, Economic Backwardness and Economic Growth (New York: Wiley, 1957).

وقد وسعت بعد ذلك في سلسلة من الأوراق البحثية الفكرة لتشمل البلدان المتقدمة، بالتركيز على حقيقة أن الأجور الأقل تؤدي إلى مزيد من دوران عنصر العمل [أي استبدال العمال بغيرهم - المترجم]، ويؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف التدريب، وتبدأ هذه السلسلة من الأوراق البحثية بورقة

Joseph E. Stiglitz, "Alternative Theories of Wage Determination and Unemployment in L.D.C.'s: The Labor Turnover Model," Quarterly Journal of Economics 88, no. 2 (1974): 194-227.

ثم بينت بعد ذلك أن هناك آثارا مماثلة تظهر نتيجة لنقص المعلومات: يؤدي تخفيض الأجور إلى نوعية أدنى وأقل حماسا من القوة العاملة. وكان هذا العمل البحثي جزءا من العمل الذي مُنحت على أساسه جائزة نوبل. وهناك الآن قدر ضخم من الأدب النظري حول الموضوع، مع تقديم أدلة عملية أيضا. انظر على سبيل المثال:

George A. Akerlof and Janet L. Yellen, eds., Efficiency Wage Models of the Labor Market (New York: Cambridge University Press, 1986); and Jeremy Bulow and Laurence Summers, "A Theory of Dual Labor Markets with Application to Industrial Policy, Discrimination, and Keynesian Unemployment," Journal of Labor Economics 4, no. 3 (1986): 376-414.

(21) كان نتيجة لاجتماع التقشف مع الإصلاحات الهيكلية السيئة وغير المدروسة التي ترافقت مع برامج صندوق النقد الدولي/ الترويكا أن أدى ببساطة إلى زيادة حالة عدم اليقين. وفي أوروبا، ومع حرية انتقال رأس المال، تركت الأموال البنوك في البلدان المأزومة، مما ضاعف من المشكلات، كما سأشرح ذلك في الفصل التالي.

(22) وهذا هو السبب في أنه من الصعب للغاية تحليل كل واحد من الآثار بشكل منفصل. في شرق آسيا حينما بلغت معدلات إشهار الإفلاس والتخلف عن سداد الديون 50 في المائة أو أكثر، زادت على الطلب الآثار السلبية الناجمة عن زيادة مخاطر التوريد بشكل ملموس. ولم تُقدّر حتى الآن الأهمية الكمية لمثل هذا الأثر في بلدان أوروبا المختلفة.

(23) المصدر: بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) للعام 2015. بلغت نسبة صادرات بلدان الاتحاد الأوروبي وفق القيمة مع البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 63.2 في المائة.

(24) حقيقة أن بعض البلدان والبنك المركزي الأوروبي «كسرا» هذا الحد بالوصول إلى أسعار فائدة سالبة بصورة طفيفة لا تغير من التحليل المقدم. فالنقطة الحقيقية هي أنه حينما تكون الاقتصادات ضعيفة جدا، تكون السياسة النقدية في العادة غير فعالة نسبيا. وعلى رغم أن الاقتصاديين يتجادلون بشأن سبب ذلك، فإن هناك اتفاقا عريضا حول محدودية السياسة النقدية - وهو ما أكده، على سبيل المثال، رؤساء متتابعون لمجلس الاحتياطي الفدرالي. (وفي مكان آخر سبق أن جادلت بأن الحد الأدنى الصفري ليس هو السبب

الجوهري وراء عدم فعالية السياسة النقدية. فلو كان بالإمكان حتى تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية من سالب 2 في المائة إلى سالب 4 في المائة، فسوف يكون لذلك تأثير ضئيل في الاستثمار. حيث يفرض المستوى المرتفع من عدم اليقين الاقتصادي هيمنته، ومن ثم لا يستجيب قطاع الأعمال كثيرا لمثل هذه التخفيضات في أسعار الفائدة).

(25) See Joseph E. Stiglitz and Bruce C. Greenwald, "A Modest Proposal for International Monetary Reform," in Time for a Visible Hand: Lessons from the 2008 World Financial Crisis, ed. S. Griffith-Jones, J. A. Ocampo, and J. E. Stiglitz, Initiative for Policy Dialogue Series (Oxford, UK: Oxford University Press, 2010), pp. 314–44.

(26) أُطلقت هذه التسمية بواسطة تلميذي السابق، الزميل في جامعة كولومبيا، وكبير الاقتصاديين السابق للبنك الإنمائي للبلدان الأمريكية، جاليرمو إيه. كالفو.
See, for instance, "Capital Flows and Capital-Market Crises: The Simple Economics of Sudden Stops," Journal of Applied Economics 1, no. 1 (1998): 35-54.

(27) يحاول العديد من البلدان تأجيل يوم الحساب، بالبحث عن طريق لجمع أموال قصيرة الأجل مرتفعة الكلفة ومصحوبة بتخفيضات قاسية في الميزانية. ويتضح عادةً أن هذه كانت مجرد مسكنات قصيرة الأجل.

(28) عادةً، أيضا، ما تكون الديون مقوَّمة بالعملة الأجنبية. ومع تقلص تدفق تيار الأموال إلى داخل البلد، يكون هناك نقص في الدولارات (أو العملات «الصعبة» الأخرى). ويؤدي هذا إلى أزمة صرف.

(29) هذه هي العلاقة السببية العكسية التي نوقشت في القسم السابق: ليس العجز المالي هو الذي يسبب العجز التجاري، بل العكس تماما.

(30) في حالة البلدان ذات أسعار الصرف المرنة، عند مواجهة موقف مثل الذي وُصف حالا، ترتفع بشدة قيمة الدولار - أي تنخفض قيمة العملة المحلية. (تحاول الحكومات في بعض الأحيان تأجيل يوم الحساب باستخدام احتياطياتها المحدودة من النقد الأجنبي للحيلولة دون انهيار سعر صرف العملة المحلية. ولكن هذه التدخلات، هي الأخرى أيضا، عادة ما تكون مسكنات قصيرة الأجل). وتتفاعل أزمة العملة مع أزمة المديونية. فهؤلاء الموجودون في البلد والذين يكونون قد اقترضوا بالعملة الأجنبية ولكن يحصلون على دخلهم بالعملة المحلية يصبحون الآن في موقف شديد الصعوبة لسداد ديونهم - حيث لم تعد دخولهم تشتري القدر نفسه من العملة الأجنبية كما كان عليه الحال من قبل. وتضاعف أزمة العملة من كل من أزمة الديون والأزمة المالية. (وينبغي أن توضع هذه النتائج في مقابل ما يحدث في غياب الديون - فالانخفاض في سعر الصرف في حالة غياب الديون سوف يؤدي فقط إلى حفز الطلب).
وحينما يلتفت البلد إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب المساعدة يتدخل صندوق النقد الدولي أحيانا ليحول دون انهيار سعر الصرف. والأموال التي يُقرضها صندوق النقد الدولي للبلد من المعتاد أن تُستخدم لدعم العملة. بالإضافة إلى ذلك من المعتاد أن يجبرَ الصندوقُ البلدَ على رفع أسعار الفائدة والضرائب، وخفض الإنفاق. وينجح هذا أحيانا - عن طريق قتل الاقتصاد بما فيه الكفاية بحيث يتوقف المستهلكون عن الاستيراد ويصبح الطلب على النقد الأجنبي متماشيا مع العرض المتاح منه. ويكون ثمن إنقاذ العملة مرتفعا للغاية.

(31) يشير الاقتصاديون إلى هذه المشكلات باعتبارها «مشكلات اقتصاد سياسي».

(32) كان الشكل الخاص الذي اتخذه «الخفض» في الودائع في قبرص هو ضريبة على الودائع. وربما كانت الأنانية لدى شركاء قبرص هي الدافع المهيمن وراء ذلك، ولكن ظهر أن العديد من المودعين كانوا أشخاصا روسا متورطين في محاولة نقل الأموال من بلدهم، وليس بطرق علنية وصريحة تماما. وكانت قبرص قد اكتسبت سمعة بوصفها من مواقع بنوك الأوفشور المفضلة للروس. ولذا فليس مما يبعث على الدهشة أن العديدين في منطقة اليورو كانوا يشعرون بالتردد في المشاركة فيما يرون أنه معونة لهؤلاء الروس. وأيا كانت الدوافع فحتى المناقشات الموسعة عن أنه ربما يكون هناك خفضٌ كانت لها عواقب خطيرة.

في النهاية، لم يُجبَر صغار المودعين على القبول بخفض في ودائعهم. وحوّل القادة الأوروبيون لومهم إلى ما يُنظر إليه الآن على أنه اقتراح أرعن بجعلهم يفعلون ذلك من داخل الحكومة القبرصية. وكما سنذكر لاحقا فأيا كان من تقع المسؤولية عليه في ذلك فإنه يعد أمرا قليل الأهمية: فالنتيجة هي فقدان الثقة بالنظام المصرفي في البلدان الضعيفة.

(33) بمجرد إعلان صندوق النقد الدولي في العام 1998، بعد إغلاق 16 بنكا خاصا في إندونيسيا، أن مزيدا من البنوك سوف يُغلَق وأن المودعين سيُترَكون بغير حماية، استحث هذا الإعلان عملية فرار من النظام المصرفي. لمزيد من المناقشة المكثفة لهذه الأفكار وكيف طُبِّقت في شرق آسيا، انظر كتابي العولمة ومنغصاتها. Globalization and Its Discontents

(34) وفقا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عن أسعار الفائدة طويلة الأجل (أسعار الفائدة على السندات الحكومية لأجل عشرة أعوام).

(35) وفقا لبيانات جمعها بنك الاحتياطي الفدرالي في مدينة سانت لويس.

(36) يبدو أن واحدة من وكالات التصنيف الائتماني، ستاندرد آند بورز S&P، على غير وعي بهذا، كما يبدو من تخفيضها تصنيفَ ديون الولايات المتحدة في العام 2011. ربما تنخفض قيمة الدولارات التي تدين بها الولايات المتحدة مع لجوئها إلى مثل هذه الإجراءات [المقصود طبع مزيد من الدولارات. المترجم]، ولكن ليس هناك أي دليل على أن الاقتراض الحكومي كان له أي أثر في التوقعات التضخمية، والحقيقة أنه عند الوقت الذي خفضت فيه ستاندرد آند بورز من تصنيف ديون الولايات المتحدة، كانت التوقعات التضخمية منخفضة للغاية إلى درجة أنه كان في وسع الولايات المتحدة اقتراض حتى ديون طويلة الأجل بأسعار فائدة تعد غير مسبوقة من حيث الانخفاض.

(37) هناك دليل دامغ، على أي حال، على أن الأسواق لا تعمل بشكل جيد في هذا الشأن.

(38) على سبيل المثال، بالإصرار على أن تكون أصول وخصوم المصارف متطابقة.

(39) مثل الآلية التي أطلق عليها آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، والتي أُسِّست في العام 2012.

(40) ليس مما يبعث على الدهشة أن الدول الدائنة قد فعلت كل ما في وسعها للحيلولة دون خلق قاعدة قانونية دولية للتعامل مع حالات التخلف عن سداد الديون. وقد مُرِّر قرار للأمم المتحدة يدعو إلى مثل هذا الإطار القانوني في 9 سبتمبر 2014. وقد تُبُنِّيت مجموعة من المبادئ بأغلبية ساحقة - على رغم معارضة البلدان الدائنة - في 10 سبتمبر 2015.

(41) في العام 2014 كانت فوائض الصين التجارية تبلغ 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما وصلت الفوائض الألمانية إلى 6.7 في المائة. المصدر: بيانات البنك الدولي.

(42) يحاول البعض في ألمانيا وضع تمييز بين الفوائض التجارية الألمانية والفوائض التجارية الصينية بالتفكير في الفوائض التي يحققونها على أنها نتيجة جدارتهم، بينما الفوائض الصينية هي نتيجة لـ «التلاعب في سعر صرف العملة» أو هكذا يدّعون. ولكن أسعار الصرف والفوائض التجارية هي نتيجة لطائفة عريضة من السياسات. فلو ألغت الصين قيودها على استثمارات مواطنيها في الخارج، فمن المؤكد أن سعر صرف العملة الصينية سينخفض، وسوف تتزايد فوائضها التجارية. وهكذا، أيضا، سيكون الحال لو اقتفت أثر أوروبا وأمريكا في تخفيض أسعار الفائدة. وتعد سياسات ألمانيا في مجال الأجور والإنفاق العام من بين العوامل التي تسهم في تحقيق فوائضها التجارية. والحقيقة أنه فقط بسبب تدخل الحكومة الصينية المباشر في أسعار الصرف لم تشهد العملة الصينية انخفاضا ملموسا. وعلى النقيض من ذلك قدر صندوق النقد الدولي في مراجعته الدورية للاقتصاد الألماني (تدعى مفاوضات المادة الرابعة) في العام 2014 أن سعر صرف العملة الألمانية مقوّم بأقل من قيمته الحقيقية بما يتراوح بين 5 و 15 في المائة.

(43) See John Maynard Keynes, General Theory of Employment, Interest and Money (London: Macmillan, 1936), chapter 23, "Notes on Mercantilism, the Usury Laws, Stamped Money and Theories of Under-Consumption."

(44) يركز الاقتصاد الكلي على صافي تدفقات رأس المال. وخلف هذه التدفقات الصافية يمكن أن تكون هناك أنماط معقدة: فألمانيا ليست في حاجة إلى أن تقرض مباشرة، لنقل، إسبانيا. فربما يقرض بنك ألماني بلدا ثالثا، ويُقرض طرف ما في هذا البلد الثالث إسبانيا.

(45) بيانات منظمة العمل الدولية للعام 2015. والبيانات متاحة على الرابط التالي:

http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/WCMS_443480/lang--en/index.htm.

وهذا الموقف، حيث يوجد قصور في الطلب الكلي، قد استمر فترة زمنية طويلة. والحقيقة أن واحدا من بين الأسباب التي دفعت نظام الاحتياطي الفدرالي إلى تشجيع الإقراض المتهور، وهو ما أدى إلى أزمة المساكن [إما يُعرف بأزمة الرهن العقاري. المترجم]، هو التعويض عما كان سيصبح - لولا ذلك - طلبا كليا ضعيفا داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

(46) يعد هذا الرقم أعلى من الحد الأدنى للأجر في الولايات المتحدة، ولكنه أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 15 دولارا في الساعة والذي يُطبَق في بعض المدن الأمريكية، بل إنه حتى أقل من الحد الأدنى البالغ 10.10 دولار في الساعة المطلوب أن تطبقه المؤسسات التي تنفذ أي أعمال لمصلحة حكومة الولايات المتحدة.

(47) وهكذا، فالفائض الذي تحققه منطقة اليورو أكبر بشكل ملموس من الفائض الصيني، الذي يبلغ 293.2 مليار دولار. حيث قُدّر أن فائض ألمانيا وحدها سيبلغ 285.2 مليار دولار في العام 2015. وكان الفائض الألماني وحده الذي بلغ 286 مليار دولار في العام 2014 يفوق الفائض الصيني البالغ 220 مليار دولار، ولو أضفنا الفوائض التي حققتها إيطاليا وهولندا فسوف تفوق هذه الفوائض ما حققته الصين من فائض بأكثر من 50 في المائة.

(48) اقترح كينز فرض ضريبة على الفوائض، وفي الماضي القريب اقترحت أنا وبروس سي. غرينووالد، شريكي في تأليف أحد الأبحاث، نظاما جديدا للاحتياطيات الدولية يشتمل على حوافز قوية للبلدان كي لا تحقق فوائض. انظر:

Joseph E. Stiglitz and Bruce C. Greenwald, "Towards a New Global

Reserves System," Journal of Globalization and Development 1,no. 2 (2010), Article 10.

والفكرة وراء مثل هذا النظام شُجِّعت من قبل لجنة الخبراء الدولية لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي، حيث أُصدِر تقرير بذلك في سبتمبر 2009، وهو ما نُشر بعد ذلك تحت عنوان تقرير ستيغلتز (نيويورك: المطبعة الجديدة، 2010) انظر أيضا:

John Maynard Keynes, "The Keynes Plan," 1942–43, reproduced in J. Keith Horsefield, ed., The International Monetary Fund 1945–1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation, vol. 3, Documents (Washington, DC: International Monetary Fund, 1969), pp. 3–36; and Martin Wolf, Fixing Global Finance (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2010).

الفصل الخامس

(1) هناك قوة مناقضة للجاذبية مختلفة تماما تؤدي دورا في مكان آخر من العالم، إذ تنتقل الأموال من أسواق الدول النامية والناشئة إلى الدول المتقدمة. وفي كتابي In Making Globalization Work (New York: W. W. Norton, 2006)، شرحت كيف أن هذا يرجع جزئيا إلى طبيعة نظام الاحتياطي الدولي.

(2) على سبيل المثال، في العام 2000م كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إيطاليا يبلغ 55 في المائة من نصيب الفرد من الناتج في منطقة الشمال الغربي الغنية، ولم يتغير هذا الرقم حتى العام 2014م. بل إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجنوب قد نقص فعليا بعض الشيء مقارنة بنصيب الفرد في الشمال الشرقي بين العامين 2007 و2014م. أجريتُ هذه المقارنات استنادا إلى بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات).

(3) كان القدر التاريخي هو مواجهة عديد من هذه البلدان لموقف خارجي كان يجعل، على أي حال، الأمور صعبة. وأدى النهوض الصيني إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية الألمانية المعقدة. وفي الوقت نفسه، كان هناك طلب صيني أقل على بعض السلع الأقل تعقيدا المنتجة في الأنحاء الأخرى من أوروبا، فقد قدمت الصين بدائل منخفضة التكلفة لمثل هذه السلع. لمناقشة بعض هذه الاتجاهات انظر:

Stephan Danninger and Fred Joutz, "What Explains Germany's Rebounding Export Market Share?," CES ifo Economic Studies 54, no. 4 (2008): 681–714; and Christoph Schnellbach and Joyce Man, "Germany and China: Embracing a Different Kind of Partnership?," Center for Applied Policy at the University of Munich Research Working Paper, September 2015, available at:

http://www.cap-lmu.de/download/2015/CAP-WP_German-China-Policy-Sep2015.pdf.

(4) كل رقم من الأرقام المذكورة هو انخفاض بالنسبة المئوية، عن مستوى الذروة ما قبل الأزمة، في القروض الجديدة للشركات غير المالية والتي يبلغ حجمها مليون يورو فأقل،

وكما وردت في تقارير البنوك الوطنية في هذه البلدان. ويختلف وقت ذروة ما قبل الأزمة اعتمادا على البلد، ولكن بنحو عام كان وقت تلك الذروة في العام 2007م أو العام 2008م. بيانات اليونان من معهد التمويل الدولي، المصدر هو التالي:

"Restoring Financing and Growth to Greek SMEs," June 18, 2014, available at https://www.iif.com/publication/research-note/restoring-financing-and-growth-greeksmes. See also Institute of International Finance, "Addressing SME Financing Impediments in Europe: A Review of Recent Initiatives," January 12, 2015, available at https://www.iif.com/publication/research-note/addressing-smefinancing-impediments-europe-review-recent-initiatives.

ومصدر البيانات للبرتغال وإسبانيا وأيرلندا وإيطاليا من تقرير لشركة استشارات الإدارة العالمية «باين» ومعهد «التمويل الدولي».

"Restoring Financing and Growth to Europe's SMEs," 2013, available at http://www.bain.com/Images/REPORT_Restoring_financing_and_growth_to_Europe's_SMEs.pdf.

(5) See European Commission, "Annual Report on European SMEs 2014/2015," November 2015.

(6) See Helmut Kraemer-Eis, Frank Lang, and Salome Gvetadze, "European Small Business Finance Outlook," European Investment Fund, June 2015, available at http://www.eif.org/news_centre/publications/eif_wp_28.pdf.

(7) سوف أناقش لاحقا أسبابا أخرى تفسر لماذا كانت العائدات على رأس المال في البلدان المأزومة ربما أقل مما هي عليه في أماكن أخرى في منطقة اليورو.

(8) هناك بالمثل علاقة ارتباط مرتفعة مع علاوات التأمين التي على كل منهم دفعها بوصفها ضمانا ضد مخاطر العجز عن السداد.

See V. V. Acharya, I. Drechsler, and P. Schnabl, "A Pyrrhic Victory? Bank Bailouts and Sovereign Credit Risk," Journal of Finance 69, no. 6 (December 2014): 2689–2739.

هناك أوجه أخرى عديدة لعلاقة الارتباط بين المخاطر السيادية والبنوك داخل النظم القانونية. فالبنوك عادة ما تحتفظ بكمية كبيرة من سندات البلد في محافظها الاستثمارية. وهكذا، يترتب على إضعاف السيادة إضعاف البنوك، وبالتالي رغباتها وقدراتها على الإقراض.

See Nicola Gennaioli, Alberto Martin, and Stefano Rossi, "Banks, Government Bonds, and Default: What Do the Data Say?" IMF Working Paper, July 2014.

من الجلي أن البنك الذي يسوء وضع ميزانيته من المحتمل أن يقرض أقل.

(See Stiglitz and Greenwald, Towards a New Paradigm in Monetary Economics).

وفي الوقت نفسه، ومع الوضع في الاعتبار حقيقة أن الحكومات تنقذ البنوك بالفعل، تذهب البنوك الضعيفة إلى زيادة الخصوم الحكومية الضمنية، وتزيد من المخاطر السيادية. للمزيد من المناقشة، انظر، على سبيل المثال:

Adrian Alter and Yves Schueler, "Credit Spread Interdependencies of European States and Banks during the Financial Crisis," Journal of Banking and Finance 36, no. 12 (December 2011): 3444–68; and Patrick Bolton and Olivier Jeanne, "Sovereign Default Risk and Bank Fragility in Financially Integrated Economies," IMF Economic Review 59, no. 2 (2011): 162–94.

(9) انظر على سبيل المثال المناقشة في كتابي Freefall أو في:
Simon Johnson's 13 Bankers (New York: Pantheon Books, 2010).

(10) على الرغم من أن الخروج من البنوك الإسبانية كان ملموسا - وأدى إلى أزمة ائتمانية - فإنه كان أبطأ مما توقع البعض. ويشير البعض إلى ذلك باعتباره «هرولة رأس المال» وليس هروب رأس المال. وهذا، بدوره، يعد نتيجة لجوانب القصور المؤسسية وفي قصور السوق (على سبيل المثال، القواعد المتعلقة بمعرفة عميلك، والرامية إلى الحد من غسل الأموال)، والتي من الطريف أن النموذج النيوليبرالي الكامن وراء معظم جدول أعمال السياسات الأوروبية تجاهلها. فهناك من السوق الموحد ما هو أقل بكثير قياسا مما يعتقد على نطاق واسع.

(11) هناك تشوهات مماثلة تحدث داخل البلدان، فبسبب أن احتمالية تدخل الحكومة للإنقاذ المالي تكون أكبر في حالة البنوك الكبيرة - خصوصا تلك البنوك التي يُنظر إليها على أنها أكبر من أن تفشل - يكون لدى مثل هذه البنوك القدرة على الحصول على أموال أكثر عند سعر فائدة أقل من سعر الفائدة الذي تحصل البنوك الصغيرة على الأموال به. وبالتالي يمكنها التوسع، ليس على أساس من قدراتها التنافسية النسبية أو الكفاءة، بل على أساس الحجم النسبي من الدعم الضمني الذي تتلقاه من الحكومة. ولكن النظام مرة أخرى يتباين ويتباعد: فمع تحول البنوك الكبيرة لتصبح أكبر فأكبر، تتزايد احتمالات التدخل لإنقاذها، وهكذا يصبح الاختلاف في الدعم الضمني أكبر فأكبر.

(12) لن يصلح هذا المشكلة تماما: مع الوضع في الاعتبار أن البنوك في البلدان الضعيفة سوف تكون على أي حال أضعف، وستتصور أن المخاطر التي تواجهها أكبر، وسوف يطلب المقرضون لهذه البنوك أسعار فائدة أعلى، وسوف تتقاضى البنوك بدورها أسعار فائدة أعلى، مما يضع الشركات في بلدهم في وضع سيئ. وهكذا لن تكون هناك ساحة منافسة متكافئة. ولكنها ستكون أكثر تكافؤا مما هي عليه في ظل النظام الحالي. انظر:
Stiglitz and Greenwald, Towards a New Paradigm in Monetary Economics.

(13) من المفترض أن تقرض البنوك المركزية البنوك التي تواجه مشاكل سيولة ولا يمكنها الحصول على تمويل، ولكن لا يمتد هذا إلى إقراض البنوك المفلسة والتي تعد قيمتها الصافية سالبة. وفي الواقع، لو عرف كل شخص أن البنك لديه قدرة على السداد، فحينها من المفترض، إذا كانت الأسواق تعمل بكفاءة، أنه لن تكون هناك مشكلة في حصول البنك على تمويل. بالطبع يعتقد المصرفيون دائما أنهم من حيث الجوهر لديهم قدرة على السداد، وأن عدم رشادة الأسواق المؤقتة فقط هي التي كانت قد خلقت مشكلتهم. ومن الواضح أنه بينما يعد المصرفيون ضمن هؤلاء الأكثر إصرارا على التبشير بديانة السوق الحر الأصولية، فإنهم حينما تضعهم «الأسواق» في مرتبة أقل ارتفاعا من تلك التي يتصورون أنهم يستحقونها، يختفي إيمانهم بالأسواق، وفجأة يكون هناك ارتفاع في الإيمان بالحكومة، على الأقل بتلك الحكومة التي ينبغي أن تتدخل للإنقاذ المالي للمؤسسات التي تستحق ذلك مثل المؤسسات التي يعملون فيها.

(14) بينما تنافست كل من لندن ونيويورك بضراوة قبل الأزمة في خفض الضوابط

التنظيميه، كان الفائز الحقيقي ربما - أو ينبغي علي أن أقول الخاسر - هو ايسلندا، التي استأثرت لنفسها بنظام مصرفي تبلغ أصوله على الأقل عشرة أمثال حجم ناتجها المحلي الإجمالي. وبينت أيسلندا أيضا العواقب: فقد خسر المودعون البريطانيون والهولنديون في بنوكها أموالهم. وهم لم يفترضوا (خطأ) فقط أن بنوك أيسلندا كانت تدار بكفاءة، ولكنهم افترضوا أيضا أن التأمين على الودائع سيدفع لهم فعلا ودائعهم. وهم عادة لم يلجأوا إلى محاميهم قبل وضع أموالهم في حسابات بأيسلندا، لكي يعرفوا ما إذا كان نظام التأمين على الودائع مُرسملا بنحو كاف، وما الذي ستكون عليه التزامات حكومة أيسلندا إذا لم تكن الرسملة كافية. وكان الافتراض الشائع هو أن التأمين على الودائع مرسمل بنحو كاف (بينما لم يكن كذلك)، والافتراض الشائع أيضا أن التزامات الحكومة الأيسلندية في حال إفلاس صندوق التأمين على الودائع تعد غير محدودة - ولكن كما اتضح فيما بعد، كانت اعتمادات التأمين على الودائع غير كافية لتغطية الخسائر وارتأت المحكمة الأوروبية ذات الصلة أن الحكومة الأيسلندية لا تعد مسؤولة عن التعويض عن أوجه قصور برنامج التأمين على الودائع. وتعرض المودعون لخسائر ضخمة.

(15) دفعت كثير من البنوك الأخرى مليارات على سبيل الغرامة، أو توصلت إلى تسويات ترتبط بفضيحة «الليبور». وقد شملت هذه البنوك سيتي غروب، ودويتشه بنك، وجيه بي مورغان، ورابو بنك، ورويال بنك أوف سكوتلاند، ويو بي إس. وفي وقت ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، كان المتعاملون المدانون في الفضيحة يقدمون طعنا لاستئناف الحكم الصادر ضدهم. وفي الوقت ذاته كانت هناك بعض البنوك التي مازالت رهن التحقيق. وفي قضية اخرى للتلاعب الجسيم بالسوق، وافقت مجموعة من البنوك تشمل سيتي غروب وجيه بي مورغان وباركليز ورويال بنك أوف سكوتلاند ويو بي إس على الاعتراف بارتكاب جريمة التلاعب بالسوق.

(16) George A. Akerlof and Robert A. Shiller, Phishing for Phools: The Economics of Manipulation and Deception (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2015).

(17) في الولايات المتحدة تعد التبرعات بالمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية بغير حدود تقريبا، وتذهب إلى المرشح أو للحزب الذي يعد الأكثر قربا من وجهة النظر القائلة بترك القطاع المالي لا تحكمه ضوابط تنظيمية، مع كمية معتبرة من التبرعات التي تذهب إلى المعارضة لأسباب وجيهة. وهذا المنهج المماثل لمنهج تنويع المحفظة الاستثمارية فيما يتعلق بالمنح للحملات الانتخابية نجح بنحو جيد بالنسبة إلى البنوك، وذلك بتوليد خطط إنقاذ مالي ضخمة في ظل حكم كل من الإدارات الديموقراطية والجمهورية. وهكذا أتت مثل هذه الاستثمارات في العملية السياسية الأمريكية أكلها بنحو أفضل بكثير من الاستثمارات المالية التي كان من المفترض أنها مجال خبرتهم، ولكن اتضح بصورة عرضية أنها كارثية.

(18) انظر لاحقا مناقشة الخبرة التشيلية في تجريد القطاع فعليا من جميع الضوابط التنظيمية.

(19) في ديسمبر 2014م، وضع كونغرس الولايات المتحدة فقرة تشترط إلغاء واحد من الأجزاء الرئيسة في قانون دوود-فرانك Dodd-Frank لإصلاح وول ستريت وتشريع حماية المستهلك المنظم لأعمال البنوك - وهو قانون كان المقصود منه ضمان ألا تتورط مؤسسات التأمين الحكومية في تداول المشتقات ذات المخاطر - وأتت الفقرة التي

تشترط هذا الإلغاء ضمن تشريع الموازنة الذي كان الرئيس مضطرا إلى توقيعه حتى تبقى على أعمال الحكومة مفتوحة.

(20) كمثال واحد على ما ذكر: ينبغي أن يكون من حق البلد حظر منتجات التأمين حينما لا يكون لبائع التأمين تأمين على المخاطر - وهو أنني لا يمكن أن أشتري منتجا للتامين على حياة شخص ما سيترتب على وفاته أي أثر علي. ولا يمكنني، باختصار، إهمال مثل هذه الرهانات. ويعد هذا مبدأ معروفا جيدا، لأنه يخلق حوافز ضارة: أن يكون التأمين على وفاة شخص. ولكن الأسواق المالية الحديثة لم تدرك هذا المبدأ: فالبنك يمكنه أن يضع رهانه على أن الشركة X سوف تنهار ثم يتخذ بعد ذلك بنحو خفي تدابير ربما تؤثر بالفعل في انهيار الشركة X. حيث يكون لديه حافز لفعل ذلك. والنظام الجيد للضوابط التنظيمية سوف يحظر مثل هذه المنتجات المالية.

(21) يعني هذا الديون التي تستدان من قبل بلد معين ضمن منطقة اليورو.

(22) النتيجة أكثر عمومية: يطبق ذلك على انتقال أي عنصر من عناصر الإنتاج.

(23) انظر المناقشة الواردة في الفصل السابع بشأن كيف اجبر البنك المركزي الأوروبي بنحو سري الحكومة الأيرلندية على فعل ذلك.

(24) من المثير للاهتمام أن هذه المشكلة قد أدركت في نظرية الفدرالية المالية/ السلع العامة المحلية. انظر على سبيل المثال:

J. E. Stiglitz, "Theory of Local Public Goods," in The Economics of Public Services, ed. M. S. Feldstein and R. P. Inman, (London: Macmillan, 1977), pp. 274-333; J. E. Stiglitz, "Public Goods in Open Economies with Heterogeneous Individuals," in Locational Analysis of Public Facilities, ed. J. F. Thisse and H. G. Zoller (Amsterdam: North-Holland,1983), pp. 55-78; and J. E. Stiglitz, "The Theory of Local Public Goods Twenty-Five Years after Tiebout: A Perspective," in Local Provision of Public Services: The Tiebout Model After Twenty-Five Years, d. G. R. Zodrow (New York: Academic Press, 1983), pp. 17-53.

ويرتبط حجم التشوه (عدم الاستقرار) بمرونة الطلب على العمل. فإذا كان الإنتاج الحدي للعامل لا يرتفع كثيرا في حالة هجرة العامل، ولنفترض كذلك أن عبء الدين يقع كاملا على كاهل العمال، فإنه يمكن للأجور بعد الضرائب أن تنخفض مع انتقال عنصر العمل إلى الخارج. ويوجد هنا حل «ركني» حيث لا يوجد أحد يعيش في البلد. عوضا عن ذلك، يمكن أن يوجد توازن غير كفء، حيث يتقلص عدد الناس الذين يعيشون في أيرلندا بدرجة كبيرة جدا فيصبح الأجر بعد الضرائب، لنقل، مماثلا لما هو عليه في المملكة المتحدة.

وبنحو أكثر عمومية، يبين لنا هذا الأدب النظري أن حرية الهجرة من وإلى أي بلد لا ينتج عنها تخصيص كفء لعنصر العمل، ويوضح مرة أخرى لهؤلاء الذين يعتمدون على كتب الاقتصاد المدرسية أنهم يمكن أن يُقادوا بسهولة إلى الضلال.

(25) يعد السؤال عما إذا كانت هذه «المكاسب» من الهجرة تفوق الآثار السلبية طويلة الأجل التي ذكرت آنفا سؤالا عمليا تجريبيا.

(26) من المنطلق ذاته، لو أن بعضا من عبء الضرائب ألقي على رأس المال، فسوف يستحث ذلك رأس المال على الانتقال إلى خارج البلد.

(27) كما سأبين الأمر بنحو أكثر وضوحا لاحقا في الكتاب، هناك ترتيبات مؤسسية بديلة تحقق النتيجة نفسها إلى حد بعيد. وهناك عديد من التفاصيل في التصميم المؤسسي

لضمان ألا تصبح البلدان مثقلة بالديون/ أو أن الديون بسندات اليورو التي يتم تحملها تُستخدم من أجل زيادة إنتاجية النفقات الرأسمالية.

(28) نتذكر من الفصل السابق أن العجوزات المالية لا يمكنها أن تتجاوز 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(29) See Joseph E. Stiglitz, "Economic Organization, Information, and Development," in Handbook of Development Economics, ed. H. Chenery and T. N. Srinivasan (Amsterdam: Elsevier Science Publishers, 1988), pp. 93–160; and Robert J. Lucas, "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics 22, no. 1 (1988): 3–42.

(30) يعد (CAF) Corporacion Andina de Fomento بنك أمريكا اللاتينية للتنمية مثالا.

(31) يُشار إلى هذا أحيانا باسم ميزانية رأس المال. والمرء يقلق من أنه ربما ينتج عن ذلك منح أنماط معينة من الاستثمار (على سبيل المثال، في البنية التحتية) أفضلية على أنماط أخرى من الاستثمار (مثل الإنفاق على صحة الشباب، الذي غالبا ما لا يُتعامل معه على أنه «استثمار»).

(32) See, for instance, J. E. Stiglitz, "Leaders and Followers: Perspectives on the Nordic Model and the Economics of Information," Journal of Public Economics 127 (2015): 3–16.

(33) See World Bank, The East Asian Miracle (New York: Oxford University Press, 1993); and World Development Report1988–89: Knowledge for Development (New York: Oxford University Press, 1998).

(34) See my book with Bruce C. Greenwald, Creating a Learning Society.

(35) حتى البنك الدولي غيّر آراءه بشأن السياسات الصناعية، ومع هذا مازالت الآراء بشأن السياسات الصناعية منصوصا عليها إلى حد بعيد في الإطار الاقتصادي الأساسي لمنطقة اليورو. انظر:

Joseph E. Stiglitz and Justin Yifu Lin, eds., the Industrial Policy Revolution I: The Role of Government Beyond Ideology (Houndmills, UK, and New York: Palgrave Macmillan, 2013); Joseph E. Stiglitz, Justin Yifu Lin, and Ebrahim Patel, eds., the Industrial Policy Revolution II: Africa in the 21st Century (Houndmills, UK, and New York: Palgrave Macmillan, 2013). For a more general theoretical discussion, see Stiglitz and Greenwald, Creating a Learning Society, 2014.

(36) غالبا ما تتوخى الاتفاقيات التجارية بنحو مماثل خلق ساحة للمنافسة المتكافئة. والنظر بعمقٍ في هذه الاتفاقيات يثير كثيرا من الأسئلة. فبينما قُيد الدعم الصناعي الذي قد يمكن من مساعدة هؤلاء المتخلفين عن الركب في اللحاق بالدول المتقدمة، فقد سُمح بدعم زراعي هائل، وهو ما يُعد نتيجة لنفوذ جماعة ضغط قوية في أوروبا وأمريكا.

(37) وقد أطلق على شبكة الأمان هذه نظام آلية الاستقرار الأوروبي (The European Stability Mechanism). والبلدان التي تود الاستفادة من التمويل المتاح كان لا بد لها أن توقع على الميثاق المالي (سيُناقش لاحقا) وأن توافق على «برنامج». وسوف تناقش

الفصول اللاحقة كيف أن هذه البرامج حتى وقتنا الحاضر قد أتت بنتائج عكسية.

(38) زيادات في الإنفاق الحكومي لدفع إعانات البطالة الأكبر وانخفاضات في الإيراد الحكومي مع تدهور الاقتصاد (على سبيل المثال، كنتيجة للضرائب التصاعدية) وهو ما يطلق عليه عوامل التثبيت التلقائية Automatic Stabilizers. وهي تحول دون أن يصبح التدهور الاقتصادي أسوأ. عوامل التثبيت التلقائية، التي ينطوي عليها الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية تحت تأثير ونفوذ التحليل الكينزي، هي أحد الأسباب في أن الاقتصادات كانت أكثر استقرارا منذ ذلك الحين مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك، فلنقل، قبل الحرب العالمية الأولى.

(39) في العادة يعمل كل من الضوابط التنظيمية ضعيفة التصميم للبنوك وإنفاذها دورا باعتبارها عاملا تلقائيا لزعزعة الاستقرار: فمع تحول الاقتصاد ليصبح أضعف، تتصاعد خسائر البنوك، والجمود في تطبيق الضوابط، غير المكترث بمدى القدرة على التحمل التي ناقشناها سابقا، سوف تجبر البنك على تقليص الإقراض، وهو ما يعزز تلقائيا التدهور الاقتصادي. وقد ناقشنا سابقا في هذا الفصل المقترحات المطالبة بضوابط تنظيمية أكثر صرامة وموحدة لكل منطقة اليورو حيث يؤدي التسامح والصبر دورا محدودا أو لا يؤدي دورا على الإطلاق بالأحرى. والقلق هو أن تكون منطقة اليورو قد حلقت بذلك عاملا تلقائيا قويا لزعزعة الاستقرار.

(40) وقد حكم الاتحاد الأوروبي لاحقا على بعض ما كانت تفعله لوكسمبورغ وأيرلندا بأنه تحايل على القواعد الأوروبية.

(41) See OECD, "Crisis Squeezes Income and Puts Pressure on Inequality and Poverty," briefing from May 2013, available athttp://www.oecd.org/els/soc/OECD2013-Inequality-and-Poverty-8p.pdf. See also the OECD series of inequality reports, including "In It Together."

الفصل السادس

(1) في خطابه يوم 26 يوليو 2012 في لندن قال ماريو دراغي: «ضمن نطاق صلاحياتنا، سوف يفعل البنك المركزي الأوروبي كل ما يتطلبه الأمر من أجل الحفاظ على اليورو، وصدقوني، سوف يكون ذلك كافيا».

(2) بينما خُوِّل البنك مباشرة بالعمل لتحقيق أغراض أكثر عمومية: «تدعيم السياسات الاقتصادية العامة في الاتحاد مع نظرة تتوخى المساهمة في إنجاز أهداف الاتحاد»، فقد كانت هذه الأهداف تعد ثانوية. انظر:

"On the Statute of the European System of Central Banks and of the European Central Bank," Official Journal of the European Union, May 9, 2008.

(3) كان الهوس الألماني بالتضخم مركزيا. وكما ذكرنا سابقا كان الألمان قد أعادوا كتابة التاريخ ليسود الاعتقاد أن التضخم، وليس البطالة المرتفعة، هو ما جلب هتلر والفاشية. ولكن أيا كانت درجة تحرر نظم المعتقدات من الواقع، ففور تأسيسها تعد هذه النظم جزءا من الواقع الذي ينبغي التعامل معه. ومع تحول ألمانيا لتصبح القوة المهيمنة داخل منطقة اليورو، كانت معتقداتها واقتناعها بأن المشكلة المركزية هي التضخم قد أضحت في صلب «دستور» البنك المركزي الأوروبي.

(4) في القانون الأساسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي.

(5) من المادة 127 من المعاهدة المتعلقة بسير عمل الاتحاد الأوروبي.

(6) بالطبع كانت قاعدة الذهب في الآونة الأخيرة مختلفة عن تلك التي كانت قائمة في القرون المبكرة، قبل الانتشار الواسع للنقود الورقية. وتقريبا في وقت الاكتشاف الأوروبي للعالم الجديد كان معدن الذهب (إلى جانب المعادن النفيسة الأخرى) يُتداول فعليا في القارة. فقد كان وسيط التبادل. من ثم استُبدلت العملات المعدنية المرهقة بنقود من القماش أو الورق والتي تستند إلى كميات محددة من الذهب. ولكن لأجل أغراض مناقشتنا هنا، فالأثر مماثل: قيمة النقود كانت مرتبطة بالتذبذب في قيمة الذهب، لا بالسياسة التي يمكن للحكومة التلاعب بها.

(7) أنشأ القانون أيضا مجلس المستشارين الاقتصاديين، وذلك لنصح الحكومة بشأن الكيفية التي تمكنها من تحقيق هذه الأهداف. وقد خدمت بوصفي رئيسًا لهذا المجلس في فترة حكم الرئيس كلينتون.

8) See Charles P. Kindleberger, Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises (New York: John Wiley & Sons, 1978).

(9) هذا التعبير استخدمه آلان غرينسبان في حديثه الشهير الذي قدمه في واشنطن في معهد المشروع الأمريكي في 5 ديسمبر 1996، تحت عنوان «تحديات البنوك المركزية في مجتمع ديموقراطي». وقد كنت حاضرا أثناء إلقاء حديثه هذا، وكنت مهتما بردود أفعال الحاضرين ووسائل الإعلام عليه. وقد قرأوا الحديث ليروا ما الذي قد ينذر به في مجال السياسة النقدية في الأجل القصير (وكما شرح لي فقد كان واعيا أن هذا هو ما كانوا يتطلعون إليه). وكانت الآثار الكبرى في إدارة السياسة النقدية - بما في ذلك حجته بأن السلطات النقدية ينبغي ألا توجه سياساتها تجاه تضخم أسعار الأصول - قد تجوهلت إلى حد بعيد. وكانت ملاحظاته قد توجهت جزئيا إلى ما رآه الكثيرون فقاعة أسواق الأوراق المالية اليابانية وهو ما أدى إلى انخفاض فوري في سوق الأوراق المالية في طوكيو بنسبة 3 في المائة، مع آثار مترتبة على ذلك حول العالم. ودخل تعبير «الوفرة اللاعقلانية» الآن في القاموس المعتمد، وعلى الرغم من أن التعبير يُنسب بشكل واسع إلى غرينسبان فإنه ربما يكون قد حصل على المصطلح من الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل روبرت شيلر في محادثة خاصة. انظر مقالا على مدونته على الرابط:

http://ritholtz.com/2013/01/did-greenspan-steal-thephrase-irrational-exuberance/. See also my more extensive discussion in my book The Roaring Nineties: A New History of the World's Most Prosperous Decade (New York: W. W. Norton, 2003).

(10) كانت المكافآت لا تُمنح عادة على أساس النتائج طويلة الأجل. وكان ذلك ضارا بشكل خاص بخيارات الأسهم، حيث شجع هذا الوضع على الإبلاغ بنتائج واتخاذ تدابير تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم في الأجل القصير، مع اهتمام ضئيل بآثار ذلك على المدى الطويل. انظر كتابي The Roaring Nineties وكذلك Stiglitz et al. Rewriting the Rules of the American Economy.

(11) ليست هناك نظرية عامة تجادل بأن رد الفعل الأمثل على أسعار النفط الأكثر ارتفاعا ينبغي أن يكون خفضَ الطلب على كل السلع غير الداخلة في التجارة بحيث لا ينتاب مؤشرا معينا، مثل المتوسط المرجح للأسعار، أيُّ تغيير.

(12) الواقع أنه، وكما ذكرنا في موضع آخر، رفع البنك المركزي الأوروبي، القلق من التضخم، فعليا أسعار الفائدة مرتين في العام 2011.

(13) انظر الفصل الرابع فيما يتعلق بمناقشة تخفيض سعر الصرف التنافسي.

(14) See Milton Friedman and Anna J. Schwartz, A Monetary History of the United States, 1867-1960 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

(15) وهذا المعدل نفسه يُحدَّد بشكل أوتوماتيكي - معدل نمو الاقتصاد الحقيقي.

(16) بدأت اليابان التيسير الكمي بصورة جدية في العام 2011، بشراء سندات تصل قيمتها إلى مئات المليارات من الدولارات منذ ذلك الوقت. وبدأ التيسير الكمي في الولايات المتحدة - الذي كان حتى أكبر من اليابان (ولكنه ليس أكبر مقيسا بالحجم النسبي لاقتصادها) - في العام 2008 وانطوى في نهاية المطاف على شراء سندات بقيمة بلغت تريليونات الدولارات. بينما نُفِّذ برنامج بنك إنجلترا الأصغر إلى حد ما منذ العام 2009 حتى العام 2012. وسوف تناقش النظرية التي تكمن خلف التيسير الكمي بشكل أكثر إسهابا في نهاية هذا الفصل.

(17) يفترض هذا أن البنوك المحلية لديها القدرة على الإقراض. وكما ذكرنا في الفصل الأخير فواحدة من مشكلات بنية منطقة اليورو هي أنها تسهل هروب رأس المال من البنوك في البلدان الضعيفة، مما يقوض قدرتها على الإقراض. وفي الممارسة هناك خطر أن أوروبا من الممكن أن تعمل على مزيد من الانحراف في تكافؤ الفرص: فلو حدث التعامل مع الإقراض للدول الضعيفة على أنه أخطر فسوف يثبط هذا حتى عزيمة البنوك القوية في الدول القوية بالمشاركة في الإقراض عبر الحدود إلى أي دولة أيا ما كانت. ومن أجل مناقشة للمبادئ العامة المطروحة، انظر

Stiglitz and Greenwald, Towards a New Paradigm in Monetary Economics.

(18) بل حتى أكثر طموحا من ذلك، فاشتراطات قانون المجتمعات المحلية لإعادة الاستثمار (CRA) في الولايات المتحدة تمكنت من النجاح في حث البنوك على منح ائتمان أكثر للمجتمعات المحلية التي تعاني نقصا في الخدمات.

(19) يدعي المدافعون عن هذه السياسات أن الأموال قد أعيدت إلى الحكومة. ولكن تقرير ما إذا كانت هذه هي الحالة ليست هي المسألة: فالحكومة أقرضت البنوك الأموال بأسعار فائدة تقل كثيرا عن أسعار فائدة السوق، وهذا في حد ذاته يعد هبة كبرى. وهناك العديد من الطرق الأخرى قدمت بها البنوك المركزية (أحيانا بالتعاون مع الحكومة، وأحيانا على ما يبدو بنحو مستقل) دعما مستترا للبنوك. فقد عملت على تكريس انتشار شعار «بنوك أكبر من أن تفشل» («بنوك أكثر ترابطا من أن تفشل»، و«بنوك أكثر تشابكا من أن تفشل»)، والحقيقة أنه على جانبي الأطلنطي شجعت الحكومات على الاندماجات، مما عمَّق من المشكلة. فأسعار الفائدة الأقل التي استطاعت هذه البنوك الحصول عليها تعد بمنزلة دعم مستتر. ويمثل التيسير الكمي في حد ذاته جزئيا إعادة رسملة مستترة للبنوك، مثله مثل الكثير من السياسات التي سُعي إلى تنفيذها في عهد إدارة كلينتون بعد أزمة الادخار والإقراض (S&L). وقد ارتفعت قيمة السندات طويلة الأجل، وشهدت البنوك التي كانت تحمل هذه السندات في الواقع نقلا كبيرا للثروة. وفي حالة الولايات المتحدة في أزمة الادخار والإقراض (S&L)، شُجِّعت البنوك على الاحتفاظ بهذه السندات خلال عملية التنظيم المحاسبية والتي عاملت هذه السندات باعتبارها صفرية المخاطر. ولذا من الواضح أنه كان هناك تغير ملموس في أسعارها، وفي العائدات التي تتلقاها لتعكس بذلك تلك التقلبات.

(انظر كتابي The Roaring Nineties). وفي أعقاب أزمة 2008 أصبحت حتى إعادات الرسملة المستترة هذه (يشار إليها أحيانا على أنها إعادة رسملة خفية) أكبر، وبدأ محللو الأسواق في الحديث عنها. وعلى سبيل المثال في مناقشة لميرديث ويتني مع صحافي بلومبرغ جوناثان ويل، قدرت أنه ضُخَّ نحو 100 مليار دولار لتجديد رأس المال فقط من خلال ما أطلقت عليه «صفقة الوكالة العظيمة»، ذكر ذلك مقتطفا في
Edward Harrison, "Q1 Bank Earnings Due to Marking Up Assets, Not Fundamentals—Meredith Whitney," Seeking Alpha, May 6, 2010, available athttp://seekingalpha.com/article/203263-q1-bank-earnings-due-to-marking-up-assets-not-fundamentals-meredith-whitney.)

وفي منطقة اليورو كانت عملية «إعادة التشغيل» التي ستُشرَح في الفصل السابع قد نصت على شروط إعادة رسملة خفية مماثلة. فقد بدأ برنامج البنك المركزي الأوروبي LTRO (عملية إعادة التمويل طويل الأجل) في العام 2011 بإقراض الأموال للبنوك بأسعار فائدة منخفضة. وقد استخدم العديد من البنوك هذا التمويل في شراء سندات حكومية طويلة الأجل. وبعد تسعة أشهر بدأ برنامج البنك المركزي الأوروبي OMT (الصفقات النقدية الفورية)، حيث سُمح بشراء السندات الحكومية من السوق. وعلى الرغم من أن البرنامج لم يُستخدَم قط فقد أدت الثقة الظاهرية التي منحها إلى زيادة أسعار السندات، وإعادة رسملة البنوك. واستمر التيسير الكمي في إعادة الرسملة التي أشار إليها الاقتصادي ماركوس ك. برنيرمير من جامعة برنستون والمؤلفون المشاركون معه على أنها إعادة رسملة خفية (انظر العرض الذي قدمه أمام مؤتمر مجموعة السبع في فرانكفورت، يوم 27 مارس 2015، والعرض متوافر على الرابط التالي: https://scholar.princeton.edu/sites/default/files/markus/files/diabolicloop_sovereignbankingrisk.pdf.

(20) في منتدى الاقتصاد العالمي وفي تقرير المخاطر العالمية للعامين 2012 و2013، احتل «التفاوت الحاد في الدخل» المرتبة الرقم 1.

(21) See Jonathan D. Ostry, Andrew Berg, and Charalambos G. Tsangarides, "Redistribution, Inequality, and Growth," IMF Staff Discussion Note, SDN/14/02, 2014, available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf; and Federico Cingano, "Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth," OECD Social, Employment and Migration Working Papers No. 163, 2014, available at http://www.oecd.org/els/soc/trends-in-income-inequality-and-itsimpact-on-economic-growth-SEM-WP163.pdf.

(22) في البلدان التي توجد بها انقسامات عرقية وإثنية كبيرة (مثل الولايات المتحدة وفرنسا)، يمكن أن تكون هناك أبعاد أخرى لهذا النمو في عدم المساواة. فحين يدخل الاقتصاد في حالة ركود، يكون العمال من هذه المجموعات هم أول من يُستغنى عنهم. وحينما يكون هناك اقتصاد تتزايد سخونته (مثلما كان عليه الحال في أواخر التسعينيات في الولايات المتحدة)، تضيق حدة هذه الانقسامات بشدة.

(23) El Dilema (Barcelona: Planeta, 2013). Translation obtained fromhttp://openeuropeblog.blogspot.com/2013/11/whats-bestplace-to-publish-ecb-letter.html.

(24) كانت المطالب محددة وبعيدة المدى بشكل ملحوظ. فقد كان هناك مطلب بتقليص ربط الأجور بالأسعار، وهو أمر ضروري لو كانت هناك رغبة في حماية العمال من التضخم، ولكن لم يكن هذا بوضوح أمرا يخص تلك اللحظة، حيث إن الأسعار كانت تنخفض، هذا إذا حدث فيها أي شيء. («نحن قلقون للغاية من حقيقة أن الحكومة لم تطبق أي إجراء يعمل على التخلص من البنود المتعلقة بربط الأجور بالأسعار. ومثل هذه البنود ليست عنصرا مناسبا لأسواق العمل في اتحاد نقدي، لأنها تمثل عائقا هيكليا لتعديل تكلفة العمل»). وكان هناك مطلب بالتخلص عمليا من توفير حماية للوظائف، على الأقل بشكل مؤقت. («نحن نرى أن هناك تقدما في تطبيق عقد عمل استثنائي جديد يُطبَّق فترةً محدودة من الزمن، حيث تكون التعويضات التي يحصل عليها المفصولون قليلة جدا»). وكان هناك «اقتراح» بأن على الحكومة اكتشاف كيف يمكن كبح الزيادات في الأجور (وُصف هذا الاقتراح باعتباره «إجراءات استثنائية لتشجيع الأجر المعتدل في القطاع الخاص»).
بالطبع، ركز البنك المركزي الأوروبي أيضا على السياسات المالية، ولكنه كان هنا أكثر تشددا من القواعد الرسمية لمنطقة اليورو. («يجب على الحكومة أن تثبت بطريقة واضحة، وبالأفعال، التزامها غير المشروط بتنفيذ أهداف سياستها المالية، وبغض النظر عن الوضع الاقتصادي). ولم يظهر البنك المركزي الأوروبي أي تردد بالتطفل والتدخل في مجال ذي حساسية هائلة في إسبانيا، أي العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والأقاليم - فالحكومة المركزية في حاجة إلى تأمين «السيطرة على الموازنات الإقليمية والمحلية (بما في ذلك الترخيص بإصدار الديون عن طريق الحكومات الإقليمية)».

(25) من المثير للاهتمام أن هذه الإصلاحات لسوق العمل وأخرى مماثلة لها كانت ماتزال في مركز التجاذب السياسي في إسبانيا حينما كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة.

(26) كما ذكرنا سابقا في أغلب الحالات يعد السبب الذي ينبغي على البنك المركزي فيه التصرف باعتباره مقرضَ ملاذ أخير - بتقديم السيولة حينما يكون الآخرون غير راغبين في فعل ذلك، أو على الأقل يكونون غير راغبين في تقديم هذه السيولة عند أي مستويات «معقولة» لأسعار الفائدة - هو أن «السوق» يكون قد أصدر حكما بأن هناك مخاطر مرتفعة وبأنه لن يمكن سداد هذا القرض بسبب أن المؤسسة ربما تكون مفلسة. وعلى الرغم من أن البنوك المركزية من المفترض أن تُقرِض فقط المؤسسات القادرة على الوفاء بالتزاماتها ولكنها تفتقر إلى السيولة، فإن مسؤولي البنك المركزي بالضرورة، بعملهم هذا، يضعون حكمهم في مواجهة حكم السوق.

(27) في الولايات المتحدة ذهبت تقريبا كل مئات المليارات من الدولارات في خطط الإنقاذ لمساعدة البنوك وحاملي سنداتها والمساهمين فيها. بينما ذهبت كمية تافهة من الأموال لمساعدة ملاك المنازل، على الرغم من أن الأزمة بدأت بوصفها أزمة مساكن. فقد آمنت كل من الإدارة ومجلس الاحتياطي الفدرالي في اقتصاديات التساقط: «ألق بكمية كافية من الأموال في البنوك، وسوف يستفيد الاقتصاد كله». وكان من الممكن أن يكون الأمر أفضل بكثير للاقتصاد لو أنهم حاولوا إعطاء جرعة أكبر من اقتصاديات التنمية من القاعدة: «ساعد ملاك المنازل، وسوف يستفيد كل شخص».

(28) هددت الترويكا، فعليا، بإشهار إفلاس أيرلندا لو حاولت الحكومة تحميل حاملي السندات بعض تكاليف إعادة هيكلة البنوك. وقد بقيت التهديدات سرية ولم يُكشَف عنها إلا لاحقا بواسطة محافظ البنك المركزي الأيرلندي، باتريك هونوهان. انظر:
Brendan Keenan, "Revealed—the Troika Threats to Bankrupt Ireland," Independent, September 28, 2014.

(29) كما في حالة الولايات المتحدة كان من الضروري والمرغوب فيه إنقاذ المودعين، ولكن ليس إنقاذ المصرفيين وحاملي السندات والمساهمين. من أجل مناقشة أكثر توسعا لهذه القضايا، انظر كتابي السقوط الحر Freefall.

(30) تعد المشكلات المتعلقة بالحوكمة أسوأ بسبب ميل المصرفيين إلى السرية وعدم الشفافية. (وقد رأينا بالفعل مثالين على ذلك: الخطاب السري لثاباتيرو والطلب السري للبنك المركزي الأوروبي من أيرلندا لإنقاذ المصارف). والمصرفيون، غالبا بسبب طبيعتهم الخاصة، يميلون إلى السرية. ويدرك المصرفيون أن المعلومات مرتبطة حتى بما هو أكثر من النفوذ والقوة؛ فهي مرتبطة بالأرباح: فتفاوت وتباين المعلومات هو مصدر الريوع الاقتصادية. وعلى الرغم من أن البنوك المركزية هي موسسات عامة فإن ثقافة البنك المركزي في معظم الأحيان تتلوث بثقافة البنوك الخاصة.

(31) كما اقتبست في:

William Greider's Secrets of the Temple (New York: Simon and Schuster, 1987), p. 473.

(32) وهم حتى لا يمثلون بشكل نموذجي مصالح كل هؤلاء الموجودين في السوق المالي، فهم مجموعة أكثر انسجاما، على سبيل المثال، مجموعة مهمومة بمصالح البنوك أكثر من اهتمامهم بمصالح صناديق التحوط او مصالح الرأسماليين الذين يقدمون رأس المال المخاطر.

(33) على الرغم من ذلك هناك مصادر أخرى للخبرات (الأكاديمية)، وهي الخبرات التي تعد ذات أهمية فائقة لأي بنك مركزي - فهم الاقتصاد الكلي وفهم سلوك القطاع المالي بوصفه نظاما - تختلف بشكل ملحوظ عن المشارك النمطي في القطاع المالي. (يعد دراغي، الحاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT، استثناء يجمع بين خبرات العالم الحقيقي وتدريب فكري مناسب، وهو ما ينبغي على بقية البنوك المركزية السعي من أجل تحقيقه). وتمنع بعض البنوك المركزية هؤلاء العاملين في القطاع المالي من الخدمة حتى في مجالس إدارتها، لإدراكها التعارض في المصالح وخطر وقوعهم في «الأسر المعرفي» المحقق لمصالحهم.

(34) في الولايات المتحدة وفي العديد من البلدان الأخرى، كشفت خطط الإنقاذ الضخمة - حيث طالبت البنوك فعليا بالأموال الحكومية - عن أن المعارك التي خاضوها من أجل إبعاد الحكومة عن طريقهم لم تكن بشأن المبادئ، بل بشأن الأموال. وقد طالبوا، أيضا، بأن تعلق الحكومة القواعد المعتادة للرأسمالية، حيث يكون المساهمون وحاملو السندات مسؤولين عن الخسائر التي يحققها المشروع.

(35) في حالة الولايات المتحدة، كان على الأقل آلان غرينسبان، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي قبيل اندلاع الأزمة، قد اعترف بالخطأ، باعترافه بالخلل في منطقه، لإيمانه بالتنظيم الذاتي. «لقد اكتشفت خطأ» - هكذا أبلغ الكونغرس في أكتوبر 2008 - «لم أكن أعرف مدى أهميته او ديمومته، ولكني أصبت بكرب شديد من هذه الحقيقة». انظر "The Financial Crisis and the Role of Federal Regulators. Hearing before the Committee on Government and Oversight Reform," October 23, 2008, available at https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-110hhrg55764/pdf/CHRG-110hhrg55764.pdf.)

ولكن حتى آنئذ، فشل في ذكر الحوافز الضارة والمنحرفة التي تواجه البنوك والعاملين بها، والتي كان من المفترض أن يكون واعيا بها. ولكن من المثير للانتباه، أن بن بيرنانكي،

الذي تسلم رئاسة مجلس الاحتياطي الفدرالي في 1 فبراير 2006، لم يدل قط باعتراف مماثل بالخطأ، وكانت أسوأ التجاوزات في النظام المصرفي قد حدثت حقيقة بعد تسلمه منصبه. وبالمثل، لم تحدث أي اعترافات من قبل هؤلاء المسؤولين عن القطاع المصرفي الأوروبي.

(36) على رغم ذلك، عادة يكون السوق قد أدرك أن السندات القديمة لن يعاد سداد قيمتها أبدا، ولذا يكون سعر السوق لهذه السندات أقل بكثير من قيمتها الاسمية. ويكون سعر السوق للسندات الجديدة، عادة، وثيق الارتباط بسعر السوق للسندات القديمة.

(37) وحتى آنذاك، إذا ما كانت لدى البنوك، فلنقل في ألمانيا، مشكلة، فأمر إنقاذها يعد يسيرا بالنسبة إلى الحكومة الألمانية - إذ يعد ذلك حملا خفيفا نسبيا لبلد غني جدا، مقارنة بكونه حملا ضخما نسبيا يلقى به على عاتق بلد صغير وفقير نسبيا. وكانت علاقات القوى داخل أوروبا مرة أخرى ظاهرة ومنعكسة في سياسة البنك المركزي الأوروبي.

(38) على النقيض في أزمة شرق آسيا طالب صندوق النقد الدولي بألا تنقذ الحكومة الإندونيسية بنوكها، أو حتى المودعين في تلك البنوك.

(39) See Sebastian Gechert, Katja Rietzler and Silke Tober, "The European Commission's New NAIRU: Does It Deliver?" Institut für Makroökonomieund Konjunkturforschung (Macroeconomic Policy Institute), January 2015, available at https://ideas.repec.org/p/imk/wpaper/142 2014.html. For a more extensive discussion of this issue, see chapter 9, note 9.

(40) See Stiglitz et al., Rewriting the Rules of the American Economy.

(41) ربما حاولت بعض الحكومات، في الماضي، استغلال الاقتصاد قبل الانتخابات من خلال السياسة النقدية. ولكن كانت هناك تأخيرات طويلة وغير مؤكدة، تجعل السياسة النقدية ليست هي الأداة الجيدة في تحقيق مثل هذه الأغراض. فالواقع أن السياسة المالية أكثر فعالية في ذلك. وقد أشار البعض، في الماضي، إلى أن البنوك المركزية غير المستقلة لم تكن تحاول على الأقل الاضطلاع بمثل هذا النمط من استغلال الاقتصاد. وحتى لو كانت هذه هي الحالة، فالعلاج - جعل البنوك المركزية مستقلة للغاية بحيث يسهل الاستيلاء عليها من قبل القطاع المالي - يعد أسوأ من المرض. فالواقع أن هناك مدى متسعا من الترتيبات المؤسسية بين الاستقلال التام وأن تكون مجرد إدارة أخرى من إدارات الحكومة. وقد ذهبت حوكمة البنك المركزي الأوروبي بعيدا جدا في الاتجاه السابق [أي اتجاه الاستقلال - المترجم].

(42) كان وقت ازدهار النفودية بين العاملين بالبنوك المركزية خلال الثمانينيات والتسعينيات، وكانت نيوزيلاند أول من تبنى استهداف التضخم بشكل صريح في العام 1984. وعقب ذلك انتشر استهداف التضخم في كل أرجاء العالم. وبعد أزمة العام 2008 المالية راجعت أغلب البنوك المركزية إطارات سياستها بالتوجه إلى إطار أكثر مرونة، مع تكليف بتفويضات أكثر (تتضمن الاستقرار المالي) ونظرة أكثر توازنا ودقة إلى التضخم - مع اعتماد ردود أفعالهم على مصدر التضخم. انظر:

Luis Jacome and Tommaso Mancini-Griffoli, "A Broader Mandate," Finance and Development 51, no. 2 (2014): 47-50.

(43) علاوة على ذلك، وبسبب أن الإدارة والاحتياطي الفدرالي قد فعلا القليل جدا لمعالجة المشكلات الأساسية في القطاع العقاري وأسواق الرهن العقاري، ظلت أسعار العقارات

منخفضة، ولما كانت العقارات مصدرا رئيسا بوصفها ضمانات رهنية لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهذا، أيضا، أعاق إقراضهم.

(44) See Milton Friedman, "The Role of Monetary Policy," American Economic Review 58, no. 1 (1968): 1-17; Milton Friedman, "Inflation and Unemployment," Journal of Political Economy 85, no. 3 (1977): 451-72; Edmund S. Phelps, "Money-Wage Dynamics and Labor-Market Equilibrium," Journal of Political Economy 76, no. 4 part 2 (1968): 678-711.

(45) See, for instance, Roger E. A. Farmer, "The Natural Rate Hypothesis: An Idea Past Its Sell-By Date," NBER Working Paper No. 19267, 2013, available at: http://www.bankofengland.co.uk/publications/Documents/quarterlybulletin/2013/qb130306.pdf.

المؤلف في سطور

جوزيف إي. ستيغلتز

- اقتصادي أمريكي حاز جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2001.
- عمل كبيرا للاقتصاديين في البنك الدولي.
- يُدرِّس الاقتصاد في جامعة كولومبيا، ويعمل كبيرا للاقتصاديين في معهد روزفلت.

المترجم في سطور

مجدي صبحي يوسف

- درس الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- عمل باحثا فخبيرا اقتصاديا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة «الأهرام» – القاهرة.
- صدرتْ له من قبلُ في سلسلة «عالم المعرفة» ترجمة كتاب «تاريخ إيران الحديثة»، العدد 409، فبراير 2014.

هذا الكتاب...

يشير هذا الكتاب إلى الأزمة الاقتصادية في أوروبا منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2008. فهناك بُلدان مرت بكساد اقتصادي عميق، مثل اليونان، وأضحى نصف شبابها عاطلين عن العمل. ومرت أوروبا كاملة بعقد ضائع من الزمن، حيث أصبح نصيب الفرد من الناتج أقل مما كان عليه قبل تفجُّر الأزمة العالمية.

ويرى المؤلف أن السبب في جميع هذه المآسي هو قرار تبنّي العملة الموحدة، من دون توفير المؤسسات التي تمكنها من العمل. فترتيبات العملة الجيدة لا يمكنها ضمان تحقيق الرخاء، ولكن ترتيبات العملة المعيبة يمكنها أن تؤدي إلى الركود والكساد.

وهذا الفشل الأوروبي مهم؛ إذ في عالم تحكمه العولمة، أي شيء يؤدي إلى الركود في مثل هذا الجزء المهم من الاقتصاد العالمي من شأنه أن يؤذي، من دون شك، بقية أرجاء العالم.

والأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي أن هناك أفكارا معينة شكّلت بناء منطقة اليورو، وهذه الأفكار هي في أفضل الأحوال موضع شك، وفي أسوئها أفكار خاطئة. فالأفكار حول كفاءة واستقرار الأسواق الحرة (مجموعة الأفكار التي يشار إليها باسم «النيوليبرالية») قد شكّلت ليس فقط السياسات ولكن المؤسسات خلال ثلث القرن الفائت، كما أنها كانت وراء السياسات التي هيمنت على خطاب التنمية، والتي تُسمى بسياسات توافق واشنطن. وقد شكلت هذه الأفكار نفسها ما نُظر إليه على أنه الخطوة التالية في مشروع التكامل الأوروبي، التشارك في عملة واحدة، وهو ما حرَف هذا التكامل عن مساره. إذ يرى المؤلف أن التشارك في عملة موحدة ليس، أو يجب ألا يكون، في قلب المشروع الأوروبي.

ويعارض الكتاب التركيز البالغ على التقشف المالي (المتأثر بالأفكار والسياسة الألمانية) بمحاولة تخفيض الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية التي هناك حاجة إليها، وفي الوقت الذي مازالت فيه البطالة مرتفعة. كما يعارض السياسة النقدية التي تُلزم البنك المركزي الأوروبي بمكافحة التضخم بوصفها هدفا وحيدا، بينما تتجاهل أهدافا أخرى مثل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة.

وقد أدى اليورو إلى زيادة عدم المساواة. فقد عمّق الانقسام، حيث أضحت البلدان الضعيفة أكثر ضعفا، والقوية أكثر قوة. والعلامة الواضحة التي يعتمدها المؤلف على الاقتصاد الجيد هي النمو السريع، واقتسام ثماره بنحو واسع بين المواطنين، مع تحقيق معدل بطالة منخفض. وما حدث في أوروبا كان على العكس من ذلك.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 645 - 4